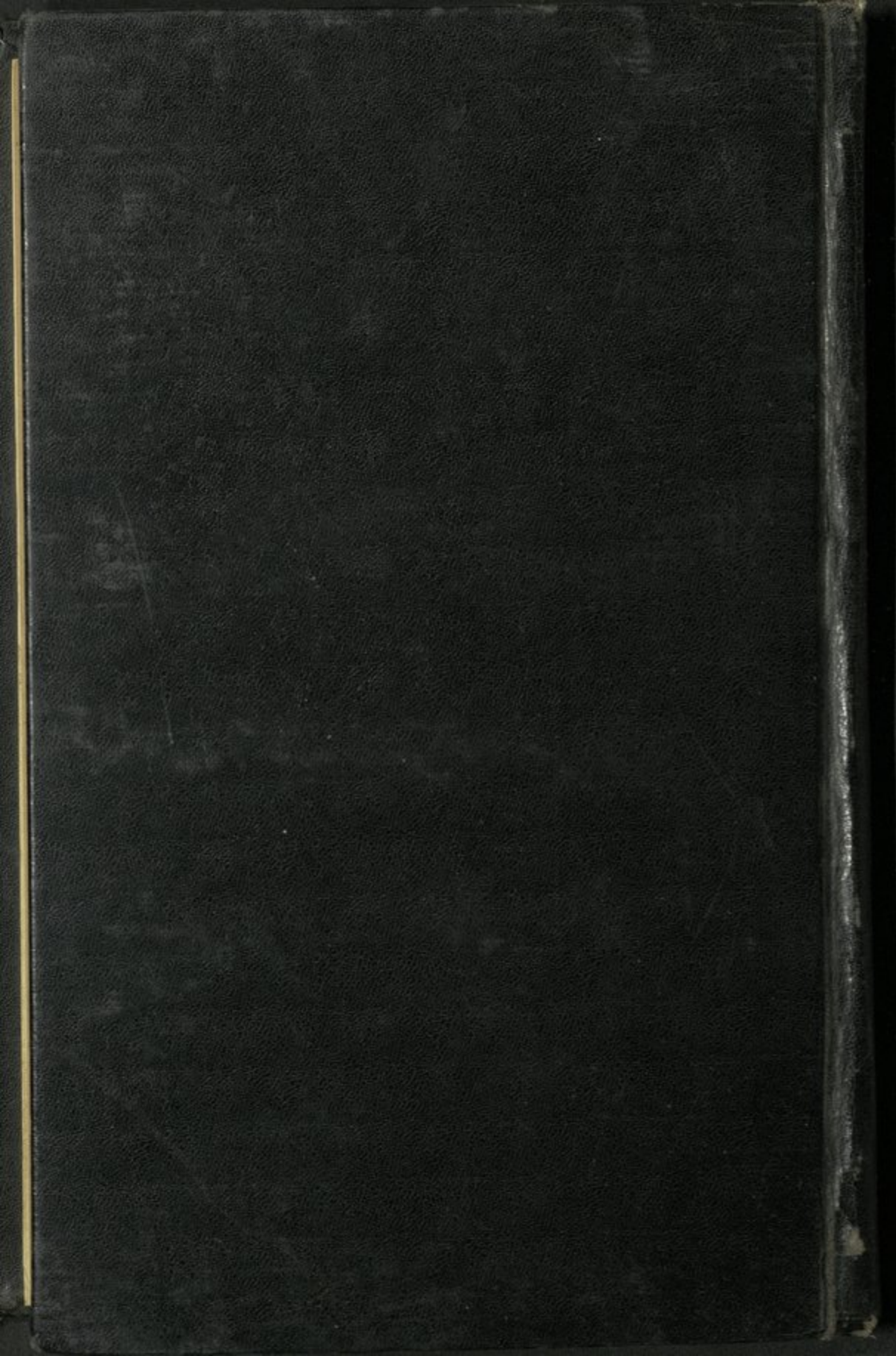






330:Sa18wA

السمان - احمد

الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث

TAN 12 4 1120

330

Sa18wA

11 7 '54

12 '58

15 1 '54

1N 154

11 '58

10 2 '54

25 '58

11 1 '55

10 26 '58

11 6 '57

11 8 '59

11 1 '57

11 8 '59

MY 1 '57

11 8 '59

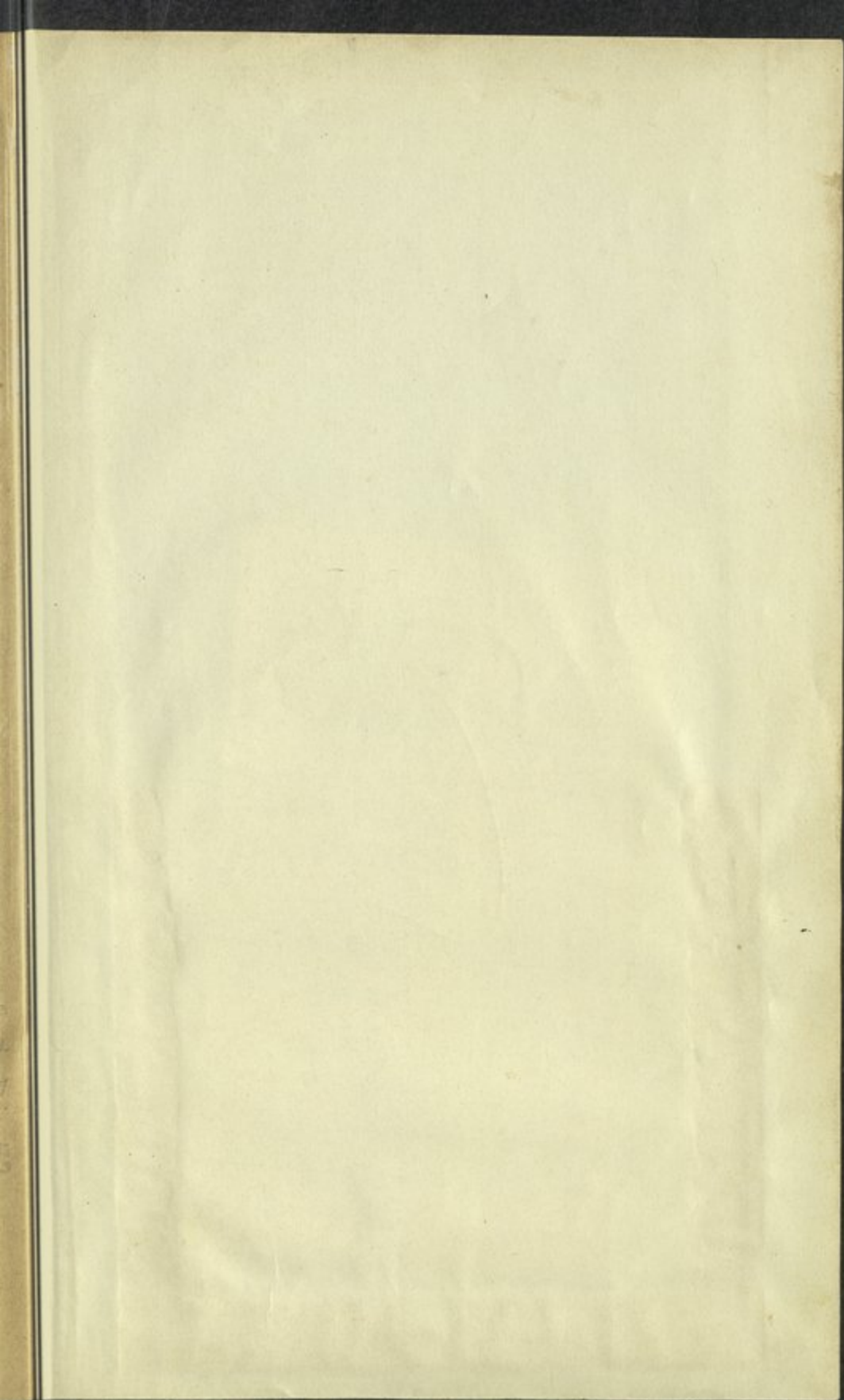
11 1 '57

11 22 '59

QC 19 '57

11 1 '57

JAFET LIB
20 NOV 1990



330

Sa18wA
c.1

الوقائع والنظريات الاقتصادية
في العصر الحديث

تأليف

الدكتور أحمد السمان

استاذ الاقتصاد السياسي
في معهد الحقوق العربي بدمشق

حقوق الطبع محفوظة

79621

مطبعة الجامعة السورية ١٣٦٤ — ١٩٤٥

الطبعة الاولى

Gift - Syrian Univ.

Lib. Dec 52



1835

محتويات الكتاب

الصفحة

٩	القسم الاول : مراحل النظام الاقتصادي الحديث
٩	الباب الاول : الحياة الاقتصادية في القرون الوسطى
٢٠	الباب الثاني : الانقلاب النقدي
٢٢	الفصل الاول : اثر اكتشاف امريكا في التجارة العالمية
٣١	الفصل الثاني : اثر اكتشاف امريكا في الحياة الاوربية
٣٦	الباب الثالث : الانقلاب الصناعي
٣٩	الفصل الاول : مراحل الانقلاب الصناعي ومظاهره
٤٨	الفصل الثاني : اسباب الانقلاب الصناعي
٥٩	الباب الرابع : الانقلاب الحقوقي
٦٥	الفصل الاول : الحرية الشخصية
٦٩	الفصل الثاني : الحرية الاقتصادية
٧٧	الفصل الثالث : حق الملك
٨٣	الباب الخامس : عصر الرأسمالية الذهبي
٨٥	الفصل الاول : حرية التجارة الخارجية
٩٥	الفصل الثاني : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد العالمي

الصفحة

- ١٠٦ الفصل الثالث : التدبير العقلي للحياة الاقتصادية
- ١٢٧ القسم الثاني : الازمة الاقتصادية الحربية
- ١٢٩ الباب الاول : خلل التوازن الاقتصادي العالمي
- الباب الثاني : عوامل الازمة الاقتصادية الحاضرة
- ١٣٥ الفصل الاول : العقبات الجمركية والسياسة الاكتفائية
- ١٤١ الفصل الثاني : العقبات النقدية والمالية
- ١٤٥ الفصل الثالث : الرقي الفني وضعف القوة الشرائية
- ١٥١ الباب الثالث : ازمة الحرية الاقتصادية
- ١٥٤ الفصل الاول : مبدأ الحرية الاقتصادية
- ١٥٥ البحث الاول : خلاصة مبدأ الحرية الاقتصادية
- ١٦٣ البحث الثاني : المذهب الفردي والدولة
- ١٧١ البحث الثالث : نقد المذاهب الفردية الاقتصادية
- ١٨٥ البحث الرابع : تطور مذهب الحرية الاقتصادية
- ١٩٢ الفصل الثاني : نظريات التدخل الحكومي
- ١٩٣ البحث الاول : سيسموندي وتشريع العمل
- ١٩٧ البحث الثاني : ليست ومذهب الاقتصاد القومي
- ٢٠٣ الفصل الثالث : الاشتراكية
- ٢٠٤ البحث الاول : تعريف الاشتراكية
- ٢١٢ البحث الثاني : السكان الاشتراكي
- ٢١٦ البحث الثالث : بين الاشتراكية وخصومها
- البحث الرابع : تطور الاشتراكية (فوريه ،

الصفحة

٢٢٢	برودون ، سن سيمون)
٢٣٢	الافكار الماركسية
٢٣٥	نقد الافكار الماركسية
٢٤١	القسم الثالث : اصلاح النظام الاقتصادي الحديث
٢٤٣	الفصل الاول : الاقتصاد المنهاجي او المسير
٢٧٤	الفصل الثاني : الاقتصاد المنهاجي الروسي
٢٩٦	الفصل الثالث : الاقتصاد المنهاجي في الولايات المتحدة
٣٠٨	الفصل الرابع : الاقتصاد المنهاجي الفاشستي
٣٢٠	الفصل الخامس : الاقتصاد المنهاجي النازي



المقدمة

ان النظام الاقتصادي الحديث مظهر من مظاهر المدنية الغربية الحاضرة التي ولدت حوالي القرن السادس عشر في بلاد اوروبا ، ففي ذاك العهد كانت معركة العرب والاسبانيين في الغرب والترك والبيزنطيين في الشرق ، نذيراً بانقضاء القرون الوسطى ومبدأ للنهضة الاوربية .

وكما ان كل شيء في العالم نتيجة لعللة سبقته ومقدمة لآثر يتلوه فان هذا الانقلاب الذي نقل محور الحضارة من الشرق الى الغرب كان نتيجة لطائفة من العلل والاسباب عمل في انضاحها الزمان والمكان وقد مهدت له ورافقته امارات وحادثات مختلفة النسيج ، منها الفكري ومنها الروحي ومنها الاقتصادي ومنها السياسي . ولقد حاول الباحثون ان يجدوا من بين هذه الحادثات العامل الوحيد الذي كان اللة المباشرة للانقلاب وذهبوا في الرأي مذاهب تختلف باختلاف نزعاتهم وعقائدهم الفلسفية على انا نعتقد ان سرد الوقائع وربطها بعضها ببعض وارجاع الامور الى مسبباتها اقرب الى الحقيقة الخالصة والنزعة العلمية واخلق بان يصدر الرأي عن تحقيق لا اثر فيه للهوى والميل لذلك لن نستبق البحث ولن نعين منذ الآن عاملاً معيناً فعلاً في الانقلاب ، بل نترك للوقائع وحدها ان تتكلم وننبه منذ الآن على ان من الصعب جداً ان يقال ان هذا السبب وحده كان مثيراً لثورة اجتماعية او مميئاً لمدينة معينة ، لان الحادثات الاجتماعية معقدة متشابكة ، تبرز فيها الآثار بالاسباب ، ولسكن الصواب ان بعض العوامل قد يكون اعرق آراً من سواه في تكوين المادة الاجتماعية ويكون الانقلاب منسوباً له هذا وان دراستنا للمدينة الاقتصادية المعاصرة لن تكون تامة حتي نضعها في اطارها

الحقيقي بين مراحل المدنية في شيرها الوئيد واذ كانت ولدت وسط الاضطراب الاوربي الذي عم العالم الغربي في نهاية القرون الوسطى ، فانا رأينا ان نمهد لدراستنا بحث موجز جداً نصف فيه البيئة الاجتماعية التي كان يعيش فيها العالم الاوربي حياته الداخلية ويعتمد صلاته مع العالم الاجنبي في القرون الوسطى ثم نصف كيف كان المرور من هذه الحياة الاجتماعية العنيفة الى مدنية العصر الحديث . وبديهي ان هذا المرور لم يحصل بقتة ، وان هذه المدنية لم ترتجل ارتجالاً بل مرت اورباً ثم امريكا بمراحل جديدة من التطور ، اسمها المؤلفون بالثورات لعرق اثرها واتساع مداها .

فالرحلة الاولى بدأت عقب اكتشاف امريكا وتدفق انهار ذهبها وفضتها الى اسبانيا والبرتغال ، وتسمى « بالانقلاب النقدي » لان هذه الكميات الغزيرة من النقد الجديد التي هطلت على اوربوا ادت الى ارتفاع الاسعار ، وهو بدوره ادى الى تفكيك الحياة القروسطية المبنية على الاقطاع العقاري والقناة الزراعية والاستقلال البلدي ونظام الحرف المغلقة المدعو « بالاصناف corporations » وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وهياً الجو للرحلة الثانية .

والرحلة الثانية وهي مرحلة الثورة الصناعية او الانقلاب الصناعي وتبلى باتساع رقعة المصانع ، وكثرة الاتاج ، وبالرقي العلمي الذي ادى لاختراع الآلة والقوى المحركة البخارية والكهربائية ومهد السبيل الى قيام الديموقراطية السياسية والحرية الاقتصادية .

المرحلة الثالثة ، وهي « الانقلاب الحقوقي » كانت تالية للثورة الصناعية وأثرأ من آثارها ، لان الصناعة الجديدة وما تتطلبه من حرية تداول الاموال وتنقل الاشخاص لم تعد تطبق الاصداف الحقوقية التي كانت تحيط بالحياة الاقتصادية في المرحلتين الاولى والثانية فتقيد المنتجين وتحد من حرية المستهلكين فدفعت الى ثورة حقوقية ، تضع صيفاً - حقوقية جديدة تتلاءم مع الواقع الاجتماعي الجديد .

مرت المدنية بهذه المراحل الثلاث فتوفرت لها اسباب الحياة المادية والفكرية ، وقام المنتجون بلوحون بالآلات فيستثمرون كنوز الطبيعة وقواها يدفعهم الى ذلك حافز النفع الشخصي ، ويحمي القانون ثمار اعمالهم ، ويكفل لهم حرية السعي والتملك ،

ففي ظل هذه المدنية ، أو هذا النظام الاقتصادي الذي يسمى « بالنظام الرأسمالي » أو « الرأسمالية » خطا العالم خطوات واسعة نحو تحسين حاله المادية ونحو تذوق المتع الفكرية وضائق رفقته بوجه المنتجات فأصبحت التجارة عالمية وارتقى الفن رقياً عظيماً استفاد منه البشر ، فحكم عقله في استعمال الآلة وتنظيم العمل تنظيماً علمياً ، وسار نحو مضاعفة الانتاج وعلمه النجاح التفاؤل .

ولكن المصاعب بدأت تظهر بعد ايام النجاح الاولى ، وكأن الرقي نفسه يحمل بذور الازمة التي اتتبه فيما بعد ، اذ ادى رقي الفن الى فيض الانتاج وتكدسه ، وإلى كثرة العاطلين عن العمل وبؤسهم ، وادت الحرية الاقتصادية الى تكدس المنتجين وفرضهم اسعاراً باهظة تثقل كاهل المستهلكين ، فوقع العالم بين الحريين المعاصرتين في ازمات اقتصادية متتابعة لم ينج احد من مصائبها وبلاياها ، ولم تقف الحكومات مكتوفة اليدين امام هذه الاحداث ، فسعت الى غل بعض الحريات الاقتصادية ، ونابت عن الافراد في تسيير الحياة الاقتصادية ، واخذت بتدابير يومية مرتجلة ، ثم يبرامج ومناهج تحقق في اربع سنوات او خمس او ست ، ترمي الى ابعاد المصائب الاقتصادية التي نزلت بالبشر ، وكذلك لم يقف العلماء مغمضين العين امام ذلك كله فسمعوا لتشخيص الادواء الاجتماعية ووصف العلاجات اللازمة وكانوا خير قائد للحكومات في طريقها الجديدة الوعرة المسالك .

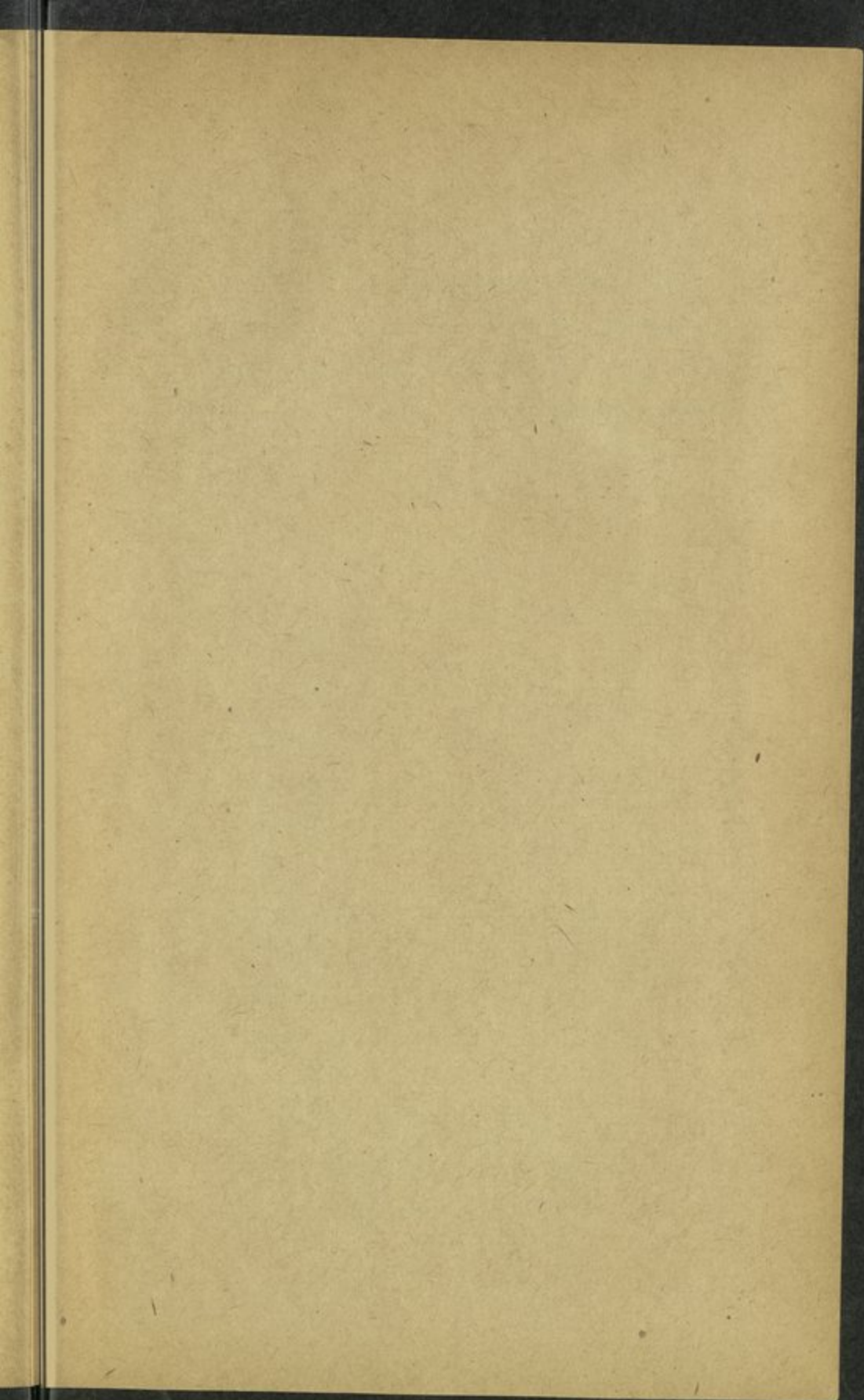
ولما كانت الرأسمالية ، من الناحية الفلسفية تستند الى مبدأ الحرية الاقتصادية ، كمبرر ومنشط فان كل ازمة تنزل بها ، كانت في الوقت نفسه تصيب نظريات الحرية ، ولذلك رأينا هذه النظريات تلاقي هجمات التدخلين من فرديين واشتراكيين ، ونجد النظرية الاشتراكية تنمو ويتسع افقها بعد منتصف القرن التاسع ، ثم يبسم لها الحظ فتنتقل من حيز القول الى حيز العمل في روسيا السوفياتية .

هذه الحوادث الجليلة التي مرت بالرأسمالية بعد تكونها واكتناها جديرة بالبحث والتدقيق ، وهي تميظ اللثام عن اسرار حياتنا الاقتصادية ومدنيتنا الخاضرة لذلك سنعني بدراستها تباعاً في مجلدين مستقلين يتبعان انطور التاريخي بقدر الامكان

اولها تدعوه « نهضة الرأسمالية » والثاني « بازمة الرأسمالية » واخيراً نبحث في التجارب والسياسات الاقتصادية التي دعت « بالاقتصاد المسير » او « بالاقتصاد المنهجي » والتي اخذت بها الحكومات في روسيا والولايات المتحدة والمانيا وايطاليا مبتغية من ذلك حل الازمة وقطع دابر البؤس والاضطراب الاقتصادي، وفي الحطط التي اقترحها العلماء على الحكومات في كثير من البلاد لتقويم سيرها وتسدبخطاها في سياستها الاقتصادية.

*

* *



القسم الأول

مر احل النظام الاقتصادي الحديث

الباب الأول

البيئة الاقتصادية في القرون الوسطى (١)

صدر القرون الوسطى (القرن الخامس حتى الحادي عشر) : يكاد المؤرخون يجمعون على ان اظلم فترة في تاريخ اوربا تقع في صدر القرون الوسطى ، فقد ساد اوربا ليل طويل

(١) ابن خلدون : المقدمة . بشير الاصغر : الجغرافيا عند العرب ، الامير شكيب ارسلان : الحلل السندسية في الرحلة الاندلسية . ابن ماجد : فوائد في الملاحه طبع غوتتر باريس ١٩٢١ ، مجلة المجمع العلمي العربي ، ومجلة المقتطف .

Henri Pirenne: Mohamet et charlemagne. Bruxelles 1939

R. Gonnard: Histoire des doctrines économiques. Paris

« « « « Monétaires. Paris 1935

P, Morand: La Route des Indes.

Heyd: Histoire du commerce du Levant au moyen âge

Leipsig 1923

لا يشع فيه فكر ، ولا يلع فيه قبس حياة . وقضت الغزوات الجرمانية على الحضارة الرومانية ، واعقب السلطان السياسي الموحد الوف من الاستقلالات المحلية الاقطاعية وعاد القسم المتمدن من العالم الاوربي من الحياة الاقتصادية النامية الناعمة بسلم الرومان الى حياة اقتصادية مغلقة ، ولجأت الحياة المدنية الى قصور السادة الاقطاعيين من علمانيين واكابر كيين ، بينما كانت السهول والارياف والمتاجر مسرحاً للغزو وصراع القوي والضعيف .

كانت الوحدة الاقتصادية في القرون الوسطى قصر السيد الاقطاعي او الدير وما يحيط بها من مساكن قطنها عمال يخضعون للسيد ويتمتعون بحمايته وكانت تجري بعض المبادلات في هذه البيئة الاقتصادية ولسكنها لم تكن تشبه المبادلات التجارية كما نهداها وزاها . فالمال الذي كان يعطيه المتصرف بالارض *tenancier* الى السيد ليس كالأجرة التي يدفعها المستأجر ، والخدمات لا تقوم باجر صريح معين ، وإنما يجري توزيع ثمرات الانتاج حسب وضع الاشخاص كأن يكونوا اقناناً *serfs* او احراراً او نصف احرار والعمل يعد خدمة يقدمها الحافظ او التابع *vassal* لمولاه الاقطاعي *suzerain* او غرامة يؤديها المغلوب القديم لغالبه ، وليس هناك على كل حال تداول نقد ولا انتقال حقوق اما من الوجهة الخارجية فمع القرون الوسطى تبدأ سيادة العرب البحرية في المتوسط اذ تطلع المسلمون لتكوين قوة بحرية تنتزع السيادة من بيزنطية وتعينهم على اخذ نصيبها من تجارة العالم ، ففي عهد معاوية الاول احتلوا قبرص (٦٦٠ م) وظفروا بالاسطول البيزنطي في واقعة ذات السواري التي اتاحت لهم فتح رودوس وبلغوا حتى افریطش ثم سارت الاساطيل من المهديّة في افريقية ومن الاندلس تنتزع الجزر والسواحل وتشد ازر الجيوش البرية التي تغزو سواحل فرنسا الجنوبية (٧٣٢) ثم يعيدون الكرة بعد مقتل عبد الرحمن العافقي فيحتلون شاطيء البروفانس ويستمر هجومهم على صقلية طويلاً (٧٢٠ — ٧٥٣) حتى يحتلها الاغالبه ويحتلون الباليار (٧٩٨) ويحتلون مسينا بمعاونة النابوليين (٨٣١) ثم يغزون ساحل ايطاليا رغم دفاع اسطولي بيزنطية وامالفي وينزلون في تارنت (٨٣٨) وينزلون في باري بعد تحطيم اسطول البندقية وبيزنطية

(٨٤٠) ويصلون في منتصف القرن التاسع الى غزو ايتاليا الوسطى ويقفون امام اسوار روما وكنيسة القديس بطرس (٨٤٦) ويبقون محتفظين بنفوذهم في البحر حتى القرن الحادي عشر ، حين بدأت سفن الصليبين تحتل جزر البحر المتوسط وشواطئه .
ولقد وصف ابن خلدون في مقدمته هذا الفتح البحري العظيم بصيغ منتقاة وطيبة حماسية غنائية فقال « وانحازت امم النصرانية باساطيلهم الى الجانب الشرقي منه من سواحل الافرنجة والصقالبة وجزائر الرومانية لايعدونها والاساطيل الاسلامية قد ضربت عليهم ضراء الاسد على فريسته وقد ملأت الاكثر من بسيط هذا البحر عدة وعدداً واختلفت في طرقه سلعاً وحرباً فلم تظهر للنصرانية فيه الواح ... حتى اذا ادرك الدولة الاسلامية الفشل والوهن وطرقها الاعتلال مد النصراري ايديهم الى جزائر البحر الشرقية فلبكوها والحوا على سواحل الشام ... وكانت لهم في المائة الخامسة السكرة في هذا البحر » (١) .

كان الاسلام في هذا العهد يؤلف عالماً لوحده و « كان العراق عين الدنيا » كما يقول التعالي ، وكان المسلمون بعد ان مركزوا اعلامهم على اقسام العالم الثلاثة واطمانوا الى الفتح ، فكروا في المساهمة بخيرات العالم وتجارته ، ونسوا زهدهم الماضي واقبلوا على الترف والبذخ فبدأت النهضة التجارية في العهد العباسي ، وقامت بغداد على شاطئ الدجلة لتسكون سوقاً لفارس وما وراءها ولتجمل محل المدائن عاصمة الاكسرة ، ثم وصلها بالفرات قناة تصلح للملاحة لتطل على سوريا وافريقية وبلاد الروم ، فاصبحت عاصمة العالم وملقى القوافل البرية والبحرية ، فكانت السفن تحمل تجارات الهند والصين الى خليج البصرة — الذي يدعو المقدسي بحر الصين — وكانت القوافل تأتي من بلاد شمالي اوربا بطريق البلطيق فبلاد السلاف فالقولا فبحر قزوين فشمال فارس او من بلاد الصين والخطا الى فارس ، ومنها تأتي اما الى بغداد واما الى الرقة ونصيبين

لتسكلم طريقها نحو الشرق او الجنوب او الشمال وترسل الى الآفاق . اما في البحر المتوسط فقد كانت التجارة انما تجري بين سواحل البلاد الاسلامية وكان اكثرها وقفاً على الاساطيل العربية ، ما خلا شماله الشرقي اذ بقيت ييزنطية محتفظة بشيء من نفوذها في بحرها وبحر اليونان حتى البندقية ، وليكن الحروب الكثيرة حرمتها مركزها كوسيط للتجارة العالمية ، فغيرت الطرق التجارية القديمة واتصلت الجزر الاسكندنافية بالبلاد الاسلامية عن طريق نوفغورود وكيف بدليل النقود والسلع العربية الكثيرة التي وجدت في غوتلندة وفنلندة وبولونيا وسواحل البلطيق (١)

كانت دمشق لاتزال محتفظة بمركزها التجاري القديم لتوسطها بين بلاد الرافدين « شرياني العالم » في ذلك العصر وبين جزيرة العرب ومصر وسواحل المتوسط وبلاد الروم ولقربها من بيت المقدس ملتقى حجاج العالم ، وكانت تصلها تحف الهند والصين عن طريق البحر الاحمر ثم تنقل على ظهور الابل وتقطع برزخ السويس في خمسة ايام ثم تشحن الى صور وعسكا وطرابلس في الشرق والمهديّة والاندلس في الغرب ، ولقد فكر عمرو بن العاص وهارون الرشيد في فتح قناة السويس وعدلا عن فكرتها خوفاً من فتح البحر الاحمر بوجه العالم الغربي .

ورغمًا عن حالة الحرب المستمرة بين ييزنطية وبين الاسلام فقد كانت تجري بين البلدين مبادلات تجارية في ايام السلم ، وبذكر المؤرخون كثيراً من المعاهدات التجارية مثل المعاهدة التي عقدت بين امير انطاكية البيزنطي وبين حمداني حلب (عام ٩٦٩) وتبحث في المكوس الواجب دفعها على السلع المتبادلة بين الفريقين والتي تحملها القوافل بين حلب وانطاكية من ذهب وفضة واحجار كريمة واقشة وحرير وما اشبه . وبينما كانت ييزنطية تتخبط بالمصاعب وتقاوم حصار العرب واساطيلهم وتجارهم كانت المدن الايتالية مثل فينيسا pise وجنوة وامالني والبندقية تبدأ بعقد صلاتها مع المشرق .

(١) الجغرافيا عند العرب والصفحة ٥١ من Heyd.

وتعينهم على حرب يزنطية وبقية المدن الإيطالية ، وتصبح وسيطاً للتجارة بين مرافئ الشرق ومرافئ الغرب ، فتببع في الشرق الاسلامي الارقاء من الصقالبة والاخشاب لصناعة السفن والمعادن والاسلحة — رغم احتجاج يزنطية عام ٩٧١ — وتأتي من الشرق بمصنوعاته ومنسوجاته وتحفه ، وعندما زار شارلمان البندقية اشترى رجاله اوردية زاهية الالوان تحمل اسماء البلاد التي صنعتها في الشرق .

والاساطيل العربية التي كانت تشق البحر الى سواحل الهند والصين والبحر الهادي تحمل السلع والتجارات ، ما كانت تحمل الى السواحل الاوردية في ذلك العهد الا الرعب والحرب ، ولكن الحروب خفت في القرن العاشر وبدأ المسلمون يزورون المدن الاوردية كما زارها الطرطوشي ، ولم يخف « دوينزو » الله من رؤية الزنوج والأتراك والمغاربة والعرب الذين كانوا يتجولون في شوارع يشه ، ومع ذلك فوجود التجار المسلمين في بلاد اوربا كان حادثاً منفرداً .

اما التجارات في ذلك العصر فكانت تستهدف الحاصلات الشرقية مثل السكر والقطن المنتجين في سوريا وآسيا الصغرى وقبرص ، ومثل الاقشة الحريرية المنتجة في الصين والحطا وكان البهار والعطر المنتجين في الهند من اهم اصناف التجارة القديمة وفي سبيلهما كانت تجري الحروب في ادوار التاريخ القديم — حروب البهار — لان هذين الاسمين لا يدلان على منشطات الشهوة والشهوة فحسب بل يدلان على الخدود والترياق والسّم والحماير والمشبهات والمقويات والمسهلات والقابضات وعلى جميع الوسائل الغيبية والدينية والعلمية .

بقيت بلاد اوربا عدا المدن الابتالية ويزنطية ، منعزلة عن المدينة ، وبعيدة عن الطرق التجارية والحياة الاقتصادية العالمية ولقد درس مؤرخ القرون الوسطى الاقتصادي « بيرمن » هذه الفترة من التاريخ فذهب الى تأييد هذه الفكرة واتى على ذلك بادلة كثيرة ووثائق رسمية فقد ثبت لديه ان عطور الشرق وبهاراته وزيتونه وحيواناته ومنسوجاته وخمر غزة ويايروس مصر لم يعد لها ذكر في سجلات المكوس الفرنجية ولا في السجلات العسكرية منذ سنة ٧١٦ فاصبحت نادرة تهدي الى البطارقة ولم تظهر من

جديد في هذه السجلات الا في القرن الثاني عشر حين قيام الحروب الصليبية وكذلك قل الذهب فكان يضرب في فرنسا بمقادير كبيرة من الفضة ، بل ان المؤرخ الاقتصادي الانكليزي « انجل » يحدثنا في كتابه تاريخ النقد « Story of money » انه كان في الاديرة والقصور البريطانية في القرن التاسع اشخاص لم يروا في حياتهم قطعة من النقد . ولكن اوربا النائمة ، استيقظت على صوت دعاة الحروب الصليبية ، فنبعثهم في مغامرتهم ، وكانت هذه الحرب مقدمة لتطور اجتماعي واقتصادي مهد السبيل الى المدينة الحديثة .

اواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر حتى السادس عشر) : حدث في الشطر الثاني من القرون الوسطى حوادث عظيمة قلبت وجه تاريخ اوربا ، اذ بدأت الحروب الصليبية وسارت جواهر الصليبيين نحو بلاد الشرق وفيها رجال الطبقات السفلى الذين يرغبون في الخلاص من حالتهم الاجتماعية البائسة ، وفيها التجار البورجوازيون يحدوهم حب المال ، وفيها الامراء المغامرون يحملون بملك في العالم الفاني وفيها المثاليون يتمنون ملك العالم الثاني فنشأ عن هذه الحوادث انقلاب في حياة اوربا الداخلية وفي صلاتها الخارجية .

اما من الوجهة الداخلية ، فقد نمت الحركة التجارية والصناعية واتصلت الاوطان الاوربية بعضها ببعض وسارت التجارات خلف الحجاج والمخاربين ، وادى ذلك كله الى وجود المدن واتساعها . فالحروب الصليبية اتاحت لكثير من بلدي المدن والفلاحين ان يتحرروا لتخلي السادة الاقطاعيين عند سفرهم الى الشرق عن حقوقهم وامتيازاتهم ولا سيما حين اترى البلديون بسبب هذه الحروب ، وكذلك استفاد البلديون bourgeois من تنافس الامراء والملوك فتحالفوا مع هؤلاء للقضاء على السلطان الاقطاعي ، ونعمت المدن بحماية الملك في تعزيز مقامها وباعترافها بامتيازاتها وحرقاتها ولجأت تجارها لتأسيس جمعيات كانت دفاعية في اول الامر ولكنها صارت فيما بعد اساسية في كيان المجتمع وهي الاصناف corporations وانتشرت في اوربا باسمائها المختلفة

من اخويات وزمالات و « هانس » وصار لاصحابها قوة مبنية على الثروة المنقولة توازن السلطة الاقطاعية المبنية على الثروة العقارية .

وهكذا تطورت المدن من قرية مبنية حول حصن السيد وفي حمايته وكنفه الى الى « جامعة تجار وصناع يولفون رابطات خاصة ، ويستولون على السلطة البلدية ، ويضربون النقد ، ويحيثون الجيوش والاساطيل ، ويعمرون الدور والسكنائس ، ويسنون قوانينهم في مجالس الشورى » . على ان هذه المدن ليست شيئاً امام المدن الحديثة فقد كانت لندن اهم مدن انكلترا ومع ذلك فلم يكن عدد سكانها يتجاوز الثانية آلاف .

وكانت جميعات الحرف والاصناف تضع الانظمة للحرفة وتعين الاجور والاسعار ، وتوجد بين افراد الحرفة تضامناً ضرورياً لبقاء المدينة بوجه مزاحيتها واعدائها ، ولكن الانتاج يبقى ضعيفاً لانه يجري ضمن النطاق الاخلاقي للاصناف ، ثم تنصهر المدن في سلطة الملك ، والاقتصاد المحلي في بوتقة الاقتصاد الوطني ، وتأتي النهضة الفنية على اثر الغنى والترف فتستعين بمطبعة غوتنبرغ لنشر الثقافة القديمة وتأتي حركة الاصلاح الديني Reforme فتفصل الشؤون الاقتصادية عن الاخلاق وتجعل الفرد مواطناً في دولة الدنيا يستوحي خططه من عقله وتجذب الربح والسعي ، وتستعير من اليهودية عناصرها التي تلائم الرأسمالية ، وبينما كانت القرون الوسطى في عنفوانها تدعو الى الاعتدال بالربح وتهاجم حب المال اذا بها تنهزم امام الدعوة الى حب المال وتحليل الربا والاقبال على الدنيا .

اما من الوجهة الخارجية ، اي من حيث علاقات اوربا بالشرق ، فقد كانت الحروب الصليبية خصبة النتائج على الغرب ، اذ ارتقى فن الملاحة واستعملت البوصلة وكثرت الاساطيل الغربية حتى سادت اوربا البحار وتهيأت للاكتشافات الجديدة في اقاصي العالم ، وكثرت المبادلات التجارية والثقافية . لم تكن الحروب الصليبية حادثاً عسكرياً فحسب ، وانما كانت الصلات السلمية بين المسلمين والاوربيين في الفترات الطويلة التي تفصل بين الحروب ، فرصة لمبادلات تجارية هامة . لم تعد سوريا بلداً

أجنبياً في نظر الاوربي ، لان هذا وقد تملك القدس وعكا واللاذقية وطرابلس ويبروت وانطاكية ، صار يمارس تجارته ويعقد العقود مع بلاده في اوربا ، وصار يعرف مصادر التجارة وطرقها . ولقد كانت البندقية وجنوه ويشه تؤجر الغزاة سفناً وملاحين وتشترك معهم في المعارك البحرية وفي فتح عكا وجبله وطرابلس فسكوفت على ذلك بان نالت مراكز واجيا خاصة بها في مدن القدس ويافا وطرابلس وصور ونالت امتيازات بلدية حرة تخرجها عن سلطان الامراء الصليبيين الاقطاعيين . ورغمما عن ان مملكة القدس كانت بحال حرب مستمرة مع الاسلام ، وكانت تسيطر عن طريق القوافل التي تنقل التجارة بين الشام ومصر فقد كانت تعقد الاتفاقات التجارية مع هذين البلدين لتنظيم مرور القوافل ، وتعيين الرسوم التي تدفع عن البضائع التي تمر بين مصر والشام ، فملاقات مملكة القدس مع البلدين كانت علاقة ترازيت في سبيل ربح المكوس (١).

كانت بلاد الشرق في العهد الصليبي بلاداً زاهرة متمدنة، وكانت تصدر الى الغرب صناعاتها وثمارها وخورها وزيتها وسمسمها وقصب السكر والقطن والحرير والزجاج والآنية والاصبغة والاقشة ، ثم تعلم الغرب صنع هذه الاشياء ، وحل اسرارها فيها حله من كنوز الشرق وثرواته .

ولقد كانت الحملة الصليبية الرابعة التي اشتركت بها البندقية موجهة ضد الملاحه البيزنطية اكثر منها ضد الاسلام ، فلما استولى الصليبيون على القسطنطينية انقردت البندقية بالسيادة في البحر المتوسط وصارت سيده البحار وامتدت تجارتها حتى روسيا الجنوبية واصبح سكانها في القرن الخامس عشر يقاربون ربع المليون ، وبحكمها الف من الشيوخ اءحاب الملايين ولها اسطول ضخم يتألف من ٣٠٠٠ قطعة (٢) . وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس عشر ، وكانت الوحده

(١) Heyd. الصفحة ١٧٢ .

(٢) الصفحة ٣٨ من Morand op. cit.

الإسلامية قد تحطمت ، وفي كل مدينة او قطر « امير المؤمنين ومنبر » وكانت مصر وسوريا تعيشان حياتهما الصامتة في خوف التاتار وتحت سلطان عماليك اتبعهم طسلا ب المجد فركنوا الى ضرائب يجمعونها ورسوم يفرضونها على القوافل التي تسير من اوربا الى الشرق الاقصى بطريق سوريا والبصرة او بطريق برزخ السويس فالبحر الاحمر ، في هذا الوقت كان في اقصى اوربا الغربي رجل وشعب صغير يرسمان طريقاً جديدة للعالم الاوربي تخلصه من دكتاتورية المندقية وطمعها التجاري ، وتوصله الى الهند عن غير الطريق المألوفة .

نحو العالم الجديد

فكر الامير البرتغالي « هنري الملاح » منذ ١٤٢٦ برسم طريق جديدة للهند ، واخذ يجمع المعلومات عنها ، وكان في العالم وقتئذ آراء واساطير عن طريق توصل الى الهند بجزراً دون ان يترك المسافر بحر الانلانتيك ، وقد حدثنا ابو التاربخ عن رحلة قام بها فينيقي حول افريقية منذ ستة آلاف سنة فخرج من جبل طارق وعاد من ليبيا كما ان اودكس كان حاول هذه الرحلة ولم يعد . ولا بد ان الامير هنري راي في لشبونة « طريق الاخوة المغرورين » الذين يحدثنا الادريسي انهم حاولوا مثل هذه المحاولة ايام الحكم العربي وعادوا من منتصف الطريق (١) فوضع الخطط اللازمة لعمله واستقدم اليه الملاحين والخبراء في الرياح والانواء والتيارات وصخور البحر ووضع الاساس العلمي للجغرافية البحرية ، وبدأ البورتغالون يغيرون على اطراف البحر ويدرسون الشاطئ الافريقي ويحاولون محاولتهم الكبرى مدة سبعين سنة ، واخيراً استطاع فاسكو دوغاما الوصول الى رأس الرجاء الصالح ثم انعطفت عنه الى الجهة الثانية من افريقية وصعد الشاطئ الافريقي الى مومباسا وعلى دفته الملاح العربي

(١) الامير شكيب ارسلان الجلد الاول صفحة ٩٢ وما بعدها .

ابن ماجد المشهور باسم البحر (١) فيصل الى كالسكوتا سنة ١٤٨٩ ويدهش اذ يجد فيها عربا وصينيين ويهوداً ويعود من الهند ومعه شاهدان يهوديان مع حوالة من الحرير والقاشاني والخممل والمجوهرات والبحار يبيعها بنصف الاسعار المعروفة في اوربا ومع ذلك يربح ما يفيض عشرات المرات عن مصاريفه ، وهكذا فتحت طريق حسنة مأمونة لا يسيطر عليها المالك وليس فيها عقبة برية كبرزخ السويس تقتضي نقل البضائع في البر بين البحرين الابيض والاحمر ولا تتعرض لفوضى بلاد المغول في سبيل الوصول الى استراخان . . فتجوزات التجارة عن طريق الشرق العربي واصبح في طوق اوربا الاتصال مباشرة بالهند وبدأ الضعف الاقتصادي يدب في الشرق كما نما كتيب للاتلنتيك ان يغلب على المتوسط في السباق نحو الهند طيلة اربعة قرون ، اي حتى فتح قناة السويس .

ظل الاوروبيون ثلاثة قرون يسافرون نحو اراض جديدة ، في سبيل الاستيلاء على مالا يملكون ، والذهب نحو سواحل لم يروها ، وقادتهم الصدف الى اهداف لم يتصوروها ولم يترقبوها ، فاكتشف كريستوف كولومب امريكا اثناء بحثه عن الهند وعلى دفته البحار العربي الرياش الذي وصفها واسماها الهند الغربية (٢) واكتشف سبايتان كابو فمبوز كندا والبرازيل اثناء محاولتهما معرفة حدود المحيط الاطلسي ، واكتشف جون كابو شمال امريكا وهو يحسب انه بلغ بلاد التاتار ، وطاف دراك الانكليزي حول العالم بينما كان يتعقب السفن الاسبانية لسلبها والايقاع بها ، واراد هدرن فتح طريق مستقيمة نحو الهند فاكتشف النهر الذي سمي باسمه .

نتج عن هذه الاكتشافات القارية انتقال التجارة الى شواطئ الانتلنتيك مثل البورتغال واسبانيا ثم هولندة وفرنسا وانكلترا ، وهذا ادى الى الاكثار من جلب

(١) ابن ماجد . فوائد في الملاحة

(٢) احمد زكي باشا . مجلة المجمع العلمي العربي ١٩٢٤ صفحة ٧٩

البضائع الشرقية ولكن لا ينبغي ان نبالغ في ضخامة المقادير التي يمكن نقلها ، وماذا
تستطيع مراكب صغيرة شراعية حملتها مائة من الطنات ، تجري سفرة واحدة في
السنة ، ان تنقل من البضائع ؟ ليس من شأن هذه الكميات ولا شك اجراء انقلاب
عظيم من شأنه خلق مدينة جديدة ، اما الذي اجري الانقلاب ، واشعل النار ، فهو
ذهب امريكا الذي عثر عليه المنقبون الاسبانيون فسال من العالم الجديد الى اسبانيا
وبعث في العالم الاوربي روح العمل وخلق حركة اقتصادية ساعدتها الظروف الاجتماعية
على النمو المطرد ، فتطورت الحياة الاقتصادية الاوربية تطوراً يشبه الثورة ، اسماء
المؤلفون بالانقلاب النقدي .



الباب الثاني

(١) الانقلاب النقدي

La révolution monétaire

اكتشاف أمريكا وتأثيره

في السنة التي استسلمت فيها غرناطة للإسبانيين المتحالفين ، استجابت الملكة إزابيل والملك فرديناند دعوة الملاح الغامر كولومب (كريستوفور وكولومبو) الجنوبي ، فعقدا وایاه عقداً (١٧ نيسان ١٤٩٢) بمنحه وذريته لقب اميرال ونائب الملك على جميع البحار والاراضي والجزر التي يكتشفها ، ويجعل من حقه اخذ عشر ما يغمه او يجده او يشتريه من اللالي والذهب والفضة والحجارة السكرية والسلع بوصفه اميرالاً على

(١) نفح الطبيب الفقري وحاضر الاندلس وغابرها محمد كرد علي .

Gonnard: op. cit.

List: Système National d'économie politique.

Simiand: Cours d'économie politique.

Cournot: Considérations sur la Marche des idées et des événements.

Les étapes du capitalisme.

Karl marx : Le capita. Borchardt. Paris.

André Maurois: Histoire d'Angleterre.

ان يساهم بضمن النفقات بعد ان تقطع النفقات من اصل الارباح . فكان هذا العقد صفقة تجارية بين رجل اعمال وبين ملكين يحبان الربح . وقد اخذت نفقاته من اسرائيلين هما ابرافانل وستنانجل ، وسيدى الامريكىون يذكرون ان بلدهم اذا كان اعظم بلد تاجر في العالم فانه وليد عقد تجاري .

على ان صدقة الظروف اذا كانت اعطت اقل امم اوربا اوربية ، حصة الاسد من الغنيمة الامريكية ، فان هناك صدقة اخرى جعلت هذا الاكتشاف يفوق سواء اهمية هي اكتشاف الذهب والفضة وفي رأى كورنوانه لو اكتشفت في ايامه قبل ستين سنة تقريباً مناطق ومعادن وثروات كالتى اكتشفت في القرن السادس عشر لادت الى زعزعة نظم الحياة والقت العالم في الازمات الاقتصادية وعجلت في وقوع كثير من الانقلابات الاجتماعية . كان كولومب يحسب انه لم يصنع شيئاً غير اكتشافه طريقاً للهند وما كان يدور في خلداه اي انقلاب في العالم سينشأ عن عمله ولم يكتب ان يعيش حتى يراه .

والواقع ان النهضة الاقتصادية الحديثة انما يمكن تأريخها منذ ذاك الحين ، ونحن اذ نقول ذلك لانجهل ان العوامل المادية وحدها تعجز عن التأثير في المجتمع اذا لم يوافقها جو عاطفي وعلمي وفكري وفي تتأثر به ويتأثر بها ، على ان دراسة اقتصادية مثل دراستنا لا تستطيع الا ان تلح على ذكر العوامل الاقتصادية ، غير متجاهلة ما للعوامل الاخرى من اثر فعال في تطور المجتمع .

البحث الأول

اكتشاف الربط في التجارة العالمية

عند ما اكتشف الاسبان يون امريكا ساقوا منها الى اوربا انهار الذهب والفضة وهذا ادى الى زيادة المعادن السكرية التي اصبحت تتمتع بها بلاد اوربا الغنية فنذالربع الاول من القرن السادس عشر بدأت المعادن الثمينة تأتي من المكسيك الى اوربا حتى قدر ما دخلها من الذهب بين عام ١٥٢٠ — ١٦٠٠ بمخمسة مليارات فرنك وكذلك كان انتاج الفضة عظيما فقد كان ٥٤ مليون دولار سنة ١٥٢٠ فصار يعادل ٥٨٠ مليوناً سنة ١٧٢٠ ، ولو قارنا بين كمية الذهب والفضة التي كانت موجودة في اوربا حتى القرن السادس عشر مع ما دخلها بعد ذلك لرأينا ان المعادن السكرية ازدادت في المائة سنة التي تلت اكتشاف امريكا بمقدار عشرة امثالها ، ومنذ سنة ١٧٥٩ صار الانتاج بطيئاً الى ان اكتشفت مناجم الولايات المتحدة وافريقية فسيبت في العالم حركة اقتصادية عنيفة . ان اكتشاف امريكا واستثمار الاسبانين مناجم البيرو والمكسيك اتاح لأوربا ان تتمون بالمعادن الثمينة التي لا تقدر بدونها ان توسع تجارتها مع الهند والشرق الاقصى وان تحول طريق التجارة البحرية عن مرافئ البحر المتوسط الى المحيط الاطلنطيكي اما قبل ذلك فقد كانت بضائع الشرق الثمينة وفقاً على الطبقة العليا في البلاد وحراما على الطبقة العامة لفقدان النقد الكافي لدفع اثمانها في اما كن انتاجها فلما عثر الاسبان يون على كنوز امريكا اتسح لتجارة المحاصيل الشرقية ان تتسع وتنمو ووجد الناس اساساً للتعامل واسعا وازداد الاوربيون الى الحاصلات القديمة حاصلات جديدة

منها ما وجدوه في أمريكا ومنها ما زرعوه فيها كالقطن والارز والسكر والقهوة والمواد الصباغية وهذه كلها مواد تشبه المعادن الكريمة من حيث انها عامة الحاجة عامة الاستعمال سهلة الادخار والمبادلة والشحن فوجود هذه الثروات التي تشبه النقد ، الى جانب المعادن الثمينة ، وادخال كل ذلك في الحياة الاقتصادية من شأن ان يؤدي الى انقلابات كبرى . على ان اثر هذا الانقلاب لم يكن متشابها في كل البلاد ، فكان شؤما على اسبانيا والبرتغال وميمونا علي هولندة وفرنسة وانكلترا ولم يكن متشابها لدى مختلف الطبقات في البلد الواحد ، فاستفاد منه الزراع والمدينون والمتجرون والتجار وخسر المالكون والاقطاعيون وبذلك كان عاملا في قلب نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمع الاوربي ، وسنفصل في اول الامر اثر الانقلاب في تجارة كل من بلاد اوربا ثم نبحت في اثره في طبقاتها الاجتماعية .

١ — في اسبانيا والبرتغال

كانت اسبانيا في العهد العربي بلادا زاهرة ، حسنة الزراعة ، مكتملة الصناعة ومحدثنا المؤرخون ان العرب كانوا منذ القرن العاشر يستثمرون سهول بنسية الخصبة يزرعونها قطننا وارزا وسكرا وينتجون حريرا ، وان طبليطة كانت مركزا لصناعة السيوف وسج الحرير والصوف والاطلس والمحمل وكان النساجون في ارباضها خمسين الف عامل وكان عدد سكانها مائتي الف وقد بقيت العربية لغة التجارة فيها حتى سنة ١٥٨٠ اي بعد مضي خمسمائة سنة على سقوطها بيد الانبان ، اذ عثر العلماء على عقود كثيرة ترجع الى ذلك التاريخ (١)

وكانت الرية اعظم ميناء في الاندلس ومزسى الاسطول الاندلسي وكان فيها الف الاثلاثين فندقا مقيدة في ديوان الخراج وكانت فيها دار صناعة للسفن ومناسج حريرية

ومصانع للحديد والنحاس والزجاج وكان فيها ألف نول للديباچ وتمائماته لطرز الحرير وكذلك للنياب الجرجانية والاصهبانية وكان فيها ٦٠٠٠ نول للاجواخ واخذت شاطبة تصدر الورق منذ ١٠٠٩ الى سائر الاندلس (١) وكان يصنع في مرسية (من الاسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة وآلات الصقر والحديد من السكاكين والمقاص الذهبية وادوات العروس والجندي ما يبهز العقل ومنها تجهز هذه الاصناف الى افريقية وغيرها ويصنع بها وبالمرية الزجاج العجيب والفسيفساء (٢) .

ولئن زالت الولاية العربية عن مملكة غرناطة ، آخر معقل عربي في ربوع اسبانيا سنة ١٩٤٢ ، فقد بقي فيها اول الامر كثير من العرب يحترفون صناعاتهم القديمة كما بقوا في المدن التي احتلها الاسبانيون من قبل ورضي عنهم الاسبانيون لحاجتهم اليهم وقد عرفت اسبانيا في ذلك اطراد الازدهار حتى كان في اشبيلية Seville ما يقرب من ١٦,٠٠٠ نول نسيج وكانت المناسج الصوفية في شقوبية Segovie تشغل ١٣٠٠٠ عاملاً حوالي سنة ١٥٥٢ وكذلك استمرت بقية الصناعات على عملها كالورق والاسلحة والحلاصة ان اسبانيا الموحدة في ظل الفونس وزوجه اليصابات كانت تتوفر فيها كل عناصر العظمة والثروة حتى طغت فيها موجة التعصب العمياء بحالفها استبداد الملوك ، فتمت بذور الانحطاط في عهد البسطة والسمو وسارت هذه الدولة العظيمة نحو المصير المحتوم (٣) فاخرج الاسبان اليهود من البلاد ثم اخرجوا العرب فتركها مليونان من سكانها الاغنياء العاملين يحملون ثرواتهم وذكاهم على الرغم من احتجاج الكثيرين من نبلاء الاسبانيين ممن كانوا يقولون بان خروج المدجنين (المسلمين من السكان) من البلاد سيجمعها خراباً (٤) . ولقد صدق الواقع هذا القول فبارت التجارة

(١) (٢) الحلل السندسية ص ٣٦٤ و ٤٤٠ و ٢٣٢ .

(٣) List. op. cit.

(٤) الحلل السندسية جزء ٢ ص ٢٩٧ ، ومحمد كرد علي : حاضر العالم الاسلامي كان في اشبيلية سنة ١٥١٥ ستة عشر ألف نول يعمل فيها ١٣٠ القامن العملة فاصبح عددها سنة ١٦٧٣ اربعمائة نول فقط بعد جلاء العرب والاسرائيليين .

فما بعد وماتت الصناعة والزراعة وتطلع الاسبانون العاطفيون الى الملاحة والمغامرة
علمهم يجدون ثروة سهلة تكفيهم غناء العمل فوجدوها في امريكا .

ولقد اثرى الاسبانون بسرعة ، ولكن كان ثراء البذر الراجح في اليانصيب ،
الذي يتخذ الثروة وسيلة المتعة العارضة والتبذير الجنوني فانفقت اسبانيا كثيراً وعنت
بتوسيع نطاقها التجاري واثارت حروباً بعيدة لتزيد في نفوذها وحرصت على حوز
التفوق الاستعماري والتجاري فاحتلت القسم الاكبر من العالم الجديد وجزراً كثيرة
من البحر الهادي ولم يكن لها منافس غير جارتها البرتغال ولكن البابا قسم العالم بينهما
قسمين فكان للبرتغال اسيا وافريقية ولاسبانيا امريكا عدا البرازيل ولكن هذه
المنافسة كانت قصيرة الاجل فقد غنى البوكرك بحفظ تراث فاسكودوغاما ، فاسس
المراكز التجارية على طول السواحل من افريقية الى الهند وحماها بحصون تراقب
الساحل والداخل ووضع برنامجاً استعمارياً واسعاً ولا شك ان عمل البرتغال كان مدهشاً
في ذلك العصر لانها استطاعت ان تبسط نفوذها على مناطق بعيدة وتترزع بحر الهند
من الدول الاسلامية ، فيقلب البوكرك الاسطول المصري البندقي الذي تعاونت به
البندقية مع السلطان الغوري للقضاء على طريق الهند الجديد ، ثم يدخل البحر الاحمر
حتى جده مع ان سكان البرتغال ما كانوا يزيدون على الثلاثة ملايين وجندها على
الاربعة الفاً ، وعند ما ارتبط مصر البرتغال باسبانيا وقعت مستعمراتها بايدي اعداء
اسبانيا . على ان المؤسسات التجارية التي انشأها البوكرك لم يسكنها الا الاجانب
امما البرتغاليون ففضلوا ان يكونوا موظفين في بلادهم وكان شأنهم بعد ذلك شأن
الاسبانيين واصابهم من الانحطاط قبل ان يخسروا مستعمراتهم ما اصاب اولئك
فقد عزف الاسبانيون عن العمل المنتج والجهد المبدع واهتم ملوكهم بالفتح والتبسط
واضطهاد المسفين واليهود وغنى الشعب بتبذير ماله في شراء ما يحتاج اليه من بضائع
فوجدوا خارج اسبانيا فاستوردها واصبح الشعب الاسباني يشتري منتجات الهندين
الشرقية والغربية ، لقاء ما يملك من ذهب وفضة لا لقاء منتجاته هو ، فماتت صناعة
اسبانيا وضعت زراعتها ، ونمت الصناعة والتجارة والملاحة الهولندية والانكليزية

واصبحت منافسة خطيرة لاسبانيا حتى تهدم اسطوطها وذهبت مصادر ثروتها (١) وعيناً حاول ملوك اسبانيا ان يمنعوا خروج الذهب واستيراد الاصناف المصنوعة بتدابير تدعى (بالسياسة المعدنية ، او التجارية) فكانت البضائع الاجنبية تدخل خلصة والنقد يفر بسهولة . ولكن الرخاء دام ما دام الذهب يخرج من المناجم بسهولة ، وبما ان الذهب ليس ثروة تتجدد وتتولد ، فلما بار المنبع زال الرخاء واعقبه ضيق شديد واصيبت البلاد بؤس خلل وصفه الرسام سرفانتس الذي يربنا في اسبانيا بولم وليمة فخمة يقدم فيها رأس خروف . واصبحت اسبانيا محرومة من الصناعة والزراعة ، مفقودة فيها روح الابتكار والابداء وحب العمل وهي صفات لا تعيش الا في جو الحرية ، فخبأ نجمها واصبحت من الامم المهملة في العالم .

وفي بلاد اوربا

اذا لم يتح للاسباني تجديد ثروته ، فان بائعي منتجاتهم قد جددوها ، لان المنتجين كانوا مضطرين لزيادة الانتاج استكثاراً من ارباحهم وليجوزوا كثيراً من النقد ثمناً لنشاطهم الاقتصادي المنتج ، فاصبح النقد يأتي من الاسباني الى المنتج الافرنسي او الانكليزي او الهولندي وهؤلاء استعملوا جزءاً من هذا المال لخلق انتاج جديد ولتكوين رأس مال بالمعنى الفني ، اى انهم استعملوا جزءاً من الذهب والفضة لشراء المواد الاولية وادوات العمل لكي يستطيعوا زيادة انتاجهم واشباع رغبات زبائنهم فازدادت وسائل الانتاج واتسعت المؤسسات التجارية التي تتعاطى التبادل الخارجي . ولامداد هذه التجارات بالمسال ظهرت مصارف كثيرة رغم استعمال وسائل الاقراض التجارية كالسفينة واناذا كرون في هذا الصدد عبارة وردت في (دون كيشوت) يتكلم فيها المؤلف عن سفتجة تدفع اكراراً ، حمرا صغيرة ولعله كان يهزأ بالاقتصاد القديم الذي كان يستعمل وسائل المقايضة .

في هذا العهد ، عهد اضمحلال اسبانيا وعلى انقاضه بدأت تقوم امبراطوريات جديدة تمدايدها الى ارض البرتغال واسبانيا المختصرتين ، فتمتلك ناحية العالم وتخط في سجل الفتح التجاري صفحات لا تحصى .

الامبراطورية الهولندية

كان الهولنديون اسبق الشعوب الى عمارة السفن ووسق القوافل التجارية البعيدة حتى كان لديهم عشرون الف مركب وحتى كان سكان ولايتين من هولنده يعادلون نصف سكان انكلترا ، وحلت امستردام صولجان البحر ، واصبحت عاصمة التجار والصرافين ومعمري السفن ، وكانت تستمد ربحها من نقل البضائع وتوسل لذلك بشركات السهام وغزارة رؤوس المال ورخصها . فاسست شركتين استعماريتين ، شركة الهند الشرقية التي كانت غايتها تعطيل الملاحة الاسبانية ، والعدوان على ماتملك ملوك اسبانيا ورعاياهم من سفن وارزاق (١) . وشركة الهند الغربية وعايتها تجارية محضة اذ اسست مركزاً واسواقاً تجارية ونزلت في جاوا من جزر ماليزيا منذ اوائل القرن السابع عشر ، بلد الافاوية والتحف التي كانت طلبه الاوربيين والتي كان البرتغاليون ينفردون بتقديمها لهم .

واخيراً تم التنظيم المالي بتأسيس مصرف امستردام سنة ١٦٠٨ . ولكن هولنده كانت مملكة في الماء يوزها مستقر بري ، فمجزت الزروة والعزيمة والبراعة البحرية عن مقاومة جيوش لويس الرابع عشر فالقت بنفسها بين يدي انكلترا وذهب ملكها لاجئاً في لندن ليسلم الانكليز صولجان البحر الذي حملته هولنده اكثر من عصر ، فتسلته انكلترا واخذت معه لندن من امستردام العجل الذهبي حين اسست مصرف انكلتره سنة ١٦٩٤ ورضيت هولنده بعد ذلك بالمقام الثاني وان تكون زورقا يسير خلف السفينة البريطانية .

الامبراطورية البريطانية

بينما كان الاسبانيون والبرتغاليون والفرنسيون يرودون امريكا وسواحل افريقية والهند وبينما كان الهولنديون يعمرون السفن وينشئون المصارف والاسواق كان الانكليز منكشيين في جزيرتهم يعيشون من الزراعة ومن الغنم وكان الملاح الانكليزي حتى عهد البصابات حذراً وجلاً لا يكاد يغامر الى ما بعد البحر المتوسط وكان الجوخ الانكليزي يشبه « حصر القصب » وكان سكان انكلترا اقل من ثلث سكان فرنسا (في آخر القرن السابع عشر) . تأخر الانكليز في نومهم ولكن يقظتهم كانت سريعة واعية ، وما مضى عصر الا وبذا العالم في السباق نحو الثروة والعظمة . ففي القرن السادس عشر الذي يمكن ان يدعى « بعصر الصوف » غدت انكلترا بصناعة الجوخ ، واخذت تنتج الصوف من مراعيها وتستورد القمح من بلاد العالم وتبيعه جوخها ، ثم فتحت صدرها للصناع الفرنسيين الفارين من الاضطهاد من صناعات بلور وسيوف ومعادن ولا سيما النساجين الذين بدأوا يصنعون الاحواض والتفتا ، ثم جاءها البروتستانت الفارون من فرنسا وصنعوا الحرير والمجوهرات والورق ، وفي المنتصف الثاني من القرن السادس عشر امتدت شركات التصدير الانكليزية حتى بلاد المسكوب والهند وافريقية وحلت محل البورتغاليين والجنوبيين ، ولكي يستطيع الانكليز شحن بضائعهم وحمايتهم كان ضروريا لهم صنع مراكب كثيرة ، فصنعوها ، واوحت اليهم البصابات روح المغامرة فانتقل قرصانها من الحياء الى الجرأة وجابوا اطراف البحار يكتشفون ويؤسسون ، وحاولت اسبانيا ان توقفهم وان تجرب حظها معهم فتحطمت عمارتها التي كانت سيدة البحار ، واصبحت لندن اعلى منارات الانتليك وتلذت لندن على امستردام حتى ورثت مستعمرات البورتغال وذهب البرازيل (معاهدة متوين ١٧٠٣) وجزءاً من مستعمرات اسبانيا (١٧١٣) فسبقت لندن امستردام في الميدان المالي . ولقد كانت « ملكة النحل » البصابات تراقب العالم من خليتها ، فتؤسس البورصة وتصلح المالية وتنظم الشركات والملاحة والصيد ويضع ملاحوها اسسس السلطان البحري

البريطاني وعندئذ يقوى الاندفاع البريطاني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فيفوز كلايف باقصاء دوبلكس الافرنسي عن الهند ويحتل كالكوتا ويسلم الهند لبريطانيا ، ويفوز وولف بابعاء مونتسكالم عن كندا باحتلال كوك سنة ١٧٥٩ ويقدمها هدية للتاج البريطاني . ولقد لحص المؤلف كوتنهام اسباب النجاح البريطاني فقال .

« ان نجاح انكلترا لا بدعو لكثير من الدهشة اذ لاحظنا ان الانكليز لحقوا وسبقوا منافسيهم ، لا لاستعدادهم الطبيعي ولا لان الحظ وافاهم ، بل لانهم بقوا مخلصين لسجاياهم وتقاليدهم حريصين على ان يتعلموا من تجارب الآخرين وان ينسجوا على منوال الناجحين وان يعتبروا بفشل الفاشلين . ولقد استولت انكلترا على امبراطورية شرقية ، كما فعل البوكر ك باسم البرتغال ، ولكن تجارتها الخارجية اثرت في نموها الداخلي فنشطت الرقي الزراعي والصناعة التحويلة لمنتجات الارض فهذا الروح العملي وهذه الحكمة يمازجها حس سليم في السياسة الاقتصادية اصبحت انكلترا في طليعة الامم الشرقية (١)

الامبراطورية الافرنسية

في هذا المعترك المضطرم لم تعرف فرنسا النصر المبين الدائم ولا الهزيمة الدلية ، فلم تضاه انكلترا ، ولم تسف حتى اسبانيا واتما بقيت وسطاً بين ذلك . كان القسم الاكبر من القرن السادس عشر عهد ازدهار وتوسع اقتصادي واستعماري نشط فيه الفرنسيون المغامرة وتأسيس الاسواق والمناجر مثل الهولنديين فتأسست اثنتان وعشرون شركة تعمل في كندا والهند الشرقية وشاطئ افريقيا الشرقي وماليزيا (قبل ان يأتي كولبر فيوئسس شركتي الهند سنة ١٦٦٧) وقد لجأت الى

فرنسا صناعات كثيرة من هولندية ومن ايطاليا فازدهرت فكانت معامل الحرير في تور تستخدم اربعين الف عامل (١٥٤٦) وكان في ليون معمل للنسيج يستخدم عشرين الف عامل وخلفت ليون فلورنسا على عرش الصناعة والصرافة والتجارة « اذ ليس اسهل من انتقال سوق صرافة . فالمدينة كلها بحرايرها . ونقودها انتقلت الى ليون وقد ترجمت حفلة قران شهيرة معنى هذه الموجه التوسكانية : حين اصبحت كاترين دومدسليس ملكة لفرنسا » .

وقامت مرسيليا منارة عالية على طرق الملاحة البعيدة . ثم حرصت فرنسا على ان تجتذب اليها الذهب الاسباني بمختلف الطرق فتأسست المصارف ، ونمت الثروة المنقولة باشكالها التجارية والصناعية والمالية وانبعت سياسة جبركية واقتصادية تنشط الاتساج والاصدار وتبسط عزائم مستوردي المواد المصنوعة . وقد شجع كولبر هذا التوسع التجاري بتأسيسه شركتين استعماريتين على غرار الشركات الهولندية التي شاهدناها ، ولكن ما نزل بفرنسا من حروب منهكة القوى ، ميمنة للثروات جعل نشاطها الاقتصادي محدوداً اذ كانت القوة التجارية مرتبطة بالتوسع الاستعماري ولكن الظروف جعلت سياسة فرنسا اوروبية في الصميم مستنفذة كل قواها اذ ان فرنسا لم تستطع مقارعة انكلترا الا بيد واحدة لانشغالها في الحروب الاوروبية طيلة القرن الثامن عشر ، فانتقلت السيادة التجارية والبحرية الى انكلترا .



الفصل الثاني

اثر اكتشاف امربط في الحياة الاوربية

ارتفاع الاسعار

لاحظ المعاصرون ارتفاعاً في الاسعار لم يسبق له مثيل في فرنسا وانكلترا والفلاندر وهولندا وجنوبي المانيا والى نتائج اجتماعية هي نتائج كل تضخم نقدي . inflation

ولكن هذا الارتفاع في الاسعار لم يكن متناسباً مع زيادة مقدار النقد . فالتقد قد بلغ عشرة امثاله بينما لم ترتفع الاسعار الى اكثر من اربعة امثالها وذلك لان التجارة والصناعة والزراعة قد تمت لسكرة الطلب على منتجاتها ولاارتفاع اسعارها ووفرة ارباحها فاستغرقت جزءاً كبيراً من قبض النقد المتداول .

ثم ان هذا الارتفاع لم يكن على نسبة واحدة في جميع البضائع والخدمات . فقد كان في المواد الاولية اقوى واسرع منه في المواد المصنوعة والجاهزة ، كما كان في المواد الزراعية اظهر منه في المواد الصناعية . وكذلك كان في اسعار البضائع اشد منه في اجور العمال ، ثم ان اسعار البضائع ارتفعت اكثر من اسعار الاملاك الدائمة كالمعارات كما ان الارباح المعينة لمدة طويلة بالنقد قد تضرر اصحابها ، لان النقد الذي اصبحوا يقبضونه ما كان يحتوي المقدرة الشرائية القديمة ومثل هذا حال الاسعار المعينة لمدة طويلة مثل الاتوات الاقطاعية Redevances واجور الاراضي الزراعية المنصوص على دفعها نقداً .

مثل هذه الفروق من شأنها ان دامت عسراً ، ان تؤدي الى تغيرات عظيمة في التيارات التجارية والعلاقات الاقتصادية وتميز طبقة من الناس على الثانية فقير اوضاع الاشخاص .

العمال : — نشأ عن هذا الارتفاع مستفيدون وضحايا . وكان من الضحايا العمال الذين كانت اجورهم معينة بصورة رسمية وفقاً لقاعدة الاجر العادل السائدة منذ القرون الوسطى فبقيت قيمتها الاسمية واحدة ، بينما ساءت حالهم بسبب ارتفاع الاسعار ووقعوا في البؤس الاسود طيلة هذا العهد .

الزراعة : — كانت الزراعة في مطلع هذا الدور لاتزال في نطاق الاقتصاد المغلق ولكن الطلبات الجديدة جاءت تشتري انتاجها لتصدره الى الاسواق الخارجية او لبيعها في السوق الداخلية ، فزاد الانتاج وارتفعت الاسعار .

وكانت النتيجة ان سكان القرى والعمال الزراعيين قد صاروا فقراء لحرمان اولئك من اراضيهم وثبات اجر هؤلاء ، بينما استغنى المستأجر بالاجارة الطويلة او العمرية وكثرت ارباحه . فما كانت نفقات الانتاج الزراعي تقدر بنقد ، وبالتالي ما كانت تتبع حركة الاسعار لان الزراعة ما كانت تشتري في ذلك الوقت لقاء النقد الا شيئاً يسيراً كـ بعض الادوات الحديدية وسعرها لا يشكل نسبة ذات بال في نفقات الانتاج اما اجور العمال فما كانت تدفع نقداً والتي كانت تدفع نقداً ما كانت تتبع حركة ارتفاع الاسعار ، لذلك لم ترتفع نفقات الانتاج حين ارتفعت الاسعار الامر الذي ادى لزيادة ارباح المنتج الزراعي . ثم ان الازدياد المستمر لاسعار الحنطة والصوف واللحم وسائر المنتجات الزراعية كان يزيد في رأس المال النقدي للمزارع من غير جهد منه . بينما كان يدفع اجرة زراعه بالمعدل القديم من النقد فأثرى على حساب اجرائه وزعمائه . ومن جهة اخرى كانت اتاوات الاراضي Revedances اي اجورها تدفع للزعماء الاقطاعيين معينة بالنقد لمدة طويلة قد تبلغ تسعاً وتسعين سنة ، وكان الزعماء يطلبون النقد لقاء الاجرة فلما هبطت قوة النقد الشرائية واصبح نفس المقدار من النقد يشتري اقل مما كان يشتري من البضائع فيما قبل ، هبط مستوى حياة المالكين والزعماء الاقطاعيين

وجميع طبقة النبلاء الذين يعيشون على هذه الاجور ولم يسودوا قادرين على شراء ما يحتاجون اليه ، بينما حسنت حال المستأجر tenancier واستطاع ان يشتري الاراضي او حقوق الارتفاق من النبلاء المعلقين فقامت حركة عامة لتحرير المستغلات الزراعية وتألفت من ذلك طبقة جديدة زراعية مالهكة صار على يدها نهاية نظام القرون الوسطى الاقتصادي والسياسي . فزاد طلب المنتجات الزراعية لكثرة المستهلكين الذين تركوا الزراعة واشتغلوا بالتجارة والصناعة وادى هذا لارتفاع الاسعار فزيادة الانتاج ، وكثر التبادل بين الامم منتجة الزراعة ومنتجة الصناعة وصاحبة النقد لان ازدياد الانتاج كان دليلاً على كثرة المستهلكين .

هذا وان قلة الاراضي الزراعية لم تؤد الى قلة انتاجها الزراعي بفضل استعمال الطرق الزراعية الجديدة وتحسينها فاصبحت تنتج كالمسابق لاسيا والعمال الزراعيون كانوا يجبرين على القيام بمجهود كبيرة . اما قبل ذلك فقد كان الاستثمار الزراعي جاريا على اساس الحقول المشتركة وكان الفلاح يقضي حياته بالتنقل من قطعة الى اخرى وكان يصعب استعمال الاسمدة لفقدان رؤوس المال وكان الزارع الحامل يضر بالآخرين حين لا يقلع الحشائش الضارة ، ولكن لما استغنى المزارعون واشتروا الاراضي من الزعماء للاسباب التي ذكرناها اخذوا يتنافسون في تحسين الزراعة واخذ اساليبها عن فرنسا وهولنده ، واقبل الكثير عليها حتى قال بونغ (ان عشيرة الفلاحة تضم الآن كل الطبقات من الدوق الى الاجير (١)) .

ب التجارة : — كانت التجارة في ذلك الوقت هي الموصلة الى الثروة ، على ان العالم قد عرف في القرون الوسطى مدناً تعاطت التجارة بمقياس واسع ، ولكنها بقيت محدودة النطاق ، كما ان القوى الاجتماعية كانت مرتبطة حينئذ بالارض ولها صفة اقطاعية

(١) راجع عن الثورة الزراعية في انكلترا الصفحة ٥٨٥ من :

André Maurois: Histoire d'Angleterre .

Karl Marx: Le capital.

ودينية وحربية . أما في هذا العهد فصادر الثروة الكبرى أصبحت في التجارة البعيدة وفي اسواق واسعة وبمنتجات كثيرة تصلح للتجارة البعيدة ، وان كانت هذه التجارات تحتاج سلفاً نقدية كبرى فالنقد الكثير الجديد أصبح يكفيها ويزيد عليها . ثم ان ارتفاع الاسعار المستمر لا يعيق التجارة بل ينشطها لان التاجر يشتري بسعر ادى ويبيع بسعر اعلى فيربح الفرق . ثم ان هذه التجارة الخارجية جعلت الحاجة شديدة للسلف النقدية والقرض وبالتالي الى زيادة عمل مؤسسات الاعتماد واتساع المصارف ، لان امكان الحصول على النقد والنسيئة شيء هام في تحقيق هذا الاتساع . كل هذا ادى لتغير نسب الارباح وتوزيع الثروات بين الفاعليات التي كانت تستفيد من الاوضاع المناسبة للتجارة ، بين القوى العقارية الاقطاعية الاصل وبين الثروات الجديدة لاسيما المنقولة التي اخذت توازي السلطة الارضية او تفوقها بينما بدأت تلك تختط .

وكذلك نمت الفاعليات التجارية والمصرفية حتى نشأت عن ذلك زيادة في طبقات السكان التي تشتري مستهلكاتها بسعة وهذا ايضاً من شأنه ان يحفز على الانتاج الزراعي وغيره .

ج — الصناعة : — ان العمال القليلي العدد الذين كانوا يقيمون في المدن التي خلقتها القرون الوسطى ما كانوا يستطيعون القيام بمطالب الاسواق الجديدة ، وكذلك صناعة العائلات الريفية اذ كانت عائلة الفلاح تنتج وتعمل وسائل التغذية والمواد الاولية التي تستهلك اكثرها فلم تعد هذه المواد وسائل استهلاك وحياة بل أصبحت بضائع ، يبيعها المزارع الكبير وتشتريها المصانع التي كانت تدعى آنذاك (المشاغل البدوية manufactures) هذه المصانع لا تتميز عن مصانع نقابات الحرف القديمة الا من حيث انها تشغل عدداً كبيراً من العمال في آن واحد وبرأسمال واحد اي ان مصنع الوهين (المعلم) قد اتسع وكبر ، وكثر فيه عدد الاجراء . وقد اطلق كارل ماركس على هذا العهد الذي تتكلم عنه بالدور المانيفاتوري ويعني به الدور الذي تمت فيه الصناعة في هذه المشاغل ، التي كان بعضها يحتوي الف عامل او اكثر يعملون بايديهم . قلنا ان الحرفة بقيت اساس الصناعة في هذا العهد (المانيفاتوري) وقد فتحت

الماينفاتورات ميادين عمل جديدة لرجال الريف الذين طردهم انحطاط الاقطاعية من اراضيهم . فالغزل والنسيج والاقشة الصوفية غير المهذبة اي التي توجد موادها الاولى في متناول يد العاملة القروية التي تفزها وتنسجها لتستعملها ، تحولت الى مواد مصنوعة في المشاغل واصبح الريف سوقاً لها ، وهكذا رافق تزوج القرويين وفصلهم عن وسائلهم الانتاجية موت صناعة الارباف ، وموت صناعة الريف العائلية وحده هو الذي يستطيع ان يعطي السوق الداخلية الاتساع والتسك القوي الذي تحتاجه طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهو الذي هباً للثورة الصناعية التي ستاتي عناصر الظهور والقوة على ان هذا المهد لم يحقق انقلاباً اساسياً في الصناعة ، بل ان هذا كان عمل الآلة والصناعة الكبرى التي جاءت بعد هذا الدور فقيرت وجه الارض ، واكملت التطور واوصلت البشرية الى حالها الذي نشاهده الآن .

*

* *

الباب الثالث

الانقلاب الصناعي^(١)

La Révolution industrielle

ان الانقلاب التجاري الذي حصل في اوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي اسيما « بالانقلاب النقدي » او بثورة الاسعار كان مقدمة لانقلاب صناعي في القرن الثامن عشر يشمل طرائق الانتاج الفنية ويفتح الطريق امام التقدم الاقتصادي واستعمال الآلات والقوى البخارية والكهربائية في الصناعة عوضاً عن القوى الجسدية، وهو الذي يسميه المؤلفون بالانقلاب الصناعي Révolution industrielle .

(١)

Fourgeaud: L'Homme devant le capitalisme.

Delaisi : les deux Europes.

A. Seegfried: Les Etats Unis d'aujourd'hui.

Sanbaret: Les juifs et la vie économique.

« L'apogée du capitalisme.

Rousier: Les grandes industries modernes.

K. Marx: Le capital.

واستعمال كلمة الثورة او الانقلاب في هذا المقام ، وفي الانقلاب الماضي الذي اسميناه
بالانقلاب النقدي لا بالثورة النقدية ، استعمال اصطلاحى بمعنى ان التغير لم يكن فجائياً
بل كان تطوراً طويلاً المدى ولكن التسمية تبقى صائبة لان هذا العصر الذي احدث
انقلاباً واسعاً وعميقاً وفاجعاً بما يحمله من تقدم مادي وآلام اجتماعية يستحق ان
يوصف بالثوري . على ان هذا الوصف يعين على التذكر ان الانقلاب الاقتصادى
في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان اسرع من سواء وان الآلام الاجتماعية التي
دفعت ثمناً له كانت باهظة . والواقع ان هذا الانقلاب لم يكن صناعياً فحسب بل
صاحبه او نشأ عنه ازدهار في جميع فروع النشاط الاقتصادى ، من صناعة وتجارة
ونقل للبضائع والاشخاص والافكار والى تجديد طرائق المعيشة بيت الاخبار وانشاء
المدن الواسعة وباقامة جهاز مالى مسيطر قوى وتأسيس دول مركزية وبما نشأ عن ذلك
من نتائج اجتماعية ، ثم ان هذا الانقلاب كان اذاً اثر فعال في تغير الصيغ الحقوقية
واتاح سيادة الحرية الاقتصادية والحرية التجارية في العالم وجعل منه سوقاً تجارية
واحدة . وسنحاول ان ندرس في هذا الفصل هذا الحادث العظيم من تاريخ البشر .
على ان محور البحث سيدور حول حقيقة مزدوجة هي ان الانقلاب الصناعى قد ظهر
في انكلترا وفي القرن الثامن عشر .

ولقد رأى بعض المؤلفين ان الانقلاب الصناعى اذا كان قد ظهر في انكلترا وفي
القرن الثامن عشر ولم يظهر في سواها او لم يظهر في وقت آخر فمرجع ذلك الى الصدفة
وهو يعتقد ان ثورة الآلة نتيجة لسلسلة من الاختراعات الفردية كان يمكن ان تظهر
خارج انكلترا وفي وقت آخر ولكن المؤلفين اليوم بعد الابحاث الجدية في تطور
المدنية الحاضرة وخصوصاً في فجر الثورة الحديثة يكادون يكونون مجمعين على ان هذه
الثورة كانت لا يمكن ان تظهر الا في انكلترا والا في القرن الثامن عشر لان كل
العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والفكرية قد تضافرت لخلق بيئة اقتصادية او
لخلق حالة تجارية يصبح معها استعمال الآلة راجحاً او اقل مؤونة من اجر العامل ،

وبتعبير آخر ، يصبح فيها الحصان البخاري اقل كلفة واجدى استعمالاً من الحصان البشري او الحيواني .

ولكي نستطيع الامساك بهذا الموضوع ، سندرس في اول الامر مظاهر هذا الانقلاب الصناعي في انكلترا ومراحله واي الانواع من الصناعات قد كان ساحة له ثم ندرس اسباب ظهوره في انكلترا قبل سواها ثم ندرس نتائجها الهامة وما احدثه من انقلاب في نظم الحياة الاجتماعية .

الفصل الأول

١ - مراحل الانقلاب الصناعي ومظاهره

لم يظهر الانقلاب الصناعي طفرة ، ولم يعم كل نواحي الصناعات منذ اول عهده ، وانما كان في بعضها اظهر منه في البعض الآخر والوقائع تدلنا على انه ظهر اول مظهر في صناعات النسيج القطني اما المنسوجات الصوفية والحربية فقد بقيت في اول امرها بعيدة عن استعمال الآلة ومحفوظة بتقاليدها الموروثة والمكتسبة ، ثم ظهرت هذه الثورة في صناعات التعدين والمناجم واخيراً في صناعة الآلات واستعمالها استعمالاً كبيراً .

أ - صناعات النسيج

المنسوجات الصوفية : هذه الصناعة من اعرق الصناعات الانكليزية في القدم وهي فخر السياسة الاقتصادية البريطانية وموضع عنايتها تحميها الحكومة منذ القديم وتشد ازرها بمنع خروج الاصواف من انكلترا وبوضع مكوس باهظة على المنسوجات الواردة اليها ولئن كثرت المشاغل التي تصنع هذه المنسوجات في انكلترا بسبب كثرة الطلب التجاري الناشئ عن انتشار التجارة الذي وصفناه في الدور السابق ، فان الآلات البسيطة التي كانت تستعمل في القرن السابع عشر لم تغير في القرن الثامن عشر بل بقيت محافظة على تقاليدها . ومحدثا المؤلفون عن المعارضة الشديدة التي لاقتها الرغبة باستبدال الفراشي النباتية التي تستعمل لتمشيط الجوخ بالفراشي المعدنية .

ولم تغز الآلة هذه الصناعة الا متأخرة جداً في اواخر القرن التاسع عشر اي بعد ان غزت صناعة النسيج القطني وصناعة التعدين .

المنسوجات الحريرية . — وكذلك القول في المنسوجات الحريرية فان اقليم انكلترا لم يكن ملائماً لتربية دودة الحرير وكان البريطانيون يستوردون خيوط الحرير من الشرق الأدنى ومن ايطاليا لينسجوها في معاملهم واذ رأوا من مصلحتهم التجارية ان يسالخوا عمليات حل الفيالنج (الشرائق) في بلادهم فقد ذهب جون لوب عام ١٧١٦ خلسة الى ايطاليا وتسرب الى معمل للحرير شاهد فيه الادوات المستعملة لهذه الغاية واخذ مخططها ورجع به الى انكلترا حيث اطلع اخاه على سر الصناعة وشرع ببناء مصنع للحرير ولكنه توفي فجأة وشاع ان الايطاليين سموه ولكن اخاه اتم ما بدأه وزاد عليه صنع الخيوط المبرومة وكان عمل العمال ينحصر في وصل الخيوط المقطوعة ، علي ان هذا العمل لم يكن ذا تأثير عظيم لان الحرير كان محدود الاستعمال ولان اعمال النسيج بقيت جارية باليد فلم يتغير شيء .

المنسوجات القطنية . — ولكن الانقلاب الصحيح انما حصل في الصناعة القطنية منذ ١٧٦٠ ووجودها في انكلترا صناعي غير طبيعي ومن العجيب ان يتجح البريطانيون بايجاد صناعة تحويلية تقوم على آلاف المراحل من مكان الانتاج موارد الاولية ومن مكان تصريفها وقد استطاعت هذه الصناعة ان تأسس بفضل الحماية اذ طالب صانعو الصوف بمنع المنسوجات القطنية التي تصنعها الهند من دخول انكلترا الامر الذي اتاح للمعامل البريطانية ان تقف على قدميها ، وان تراحم المصانع اليدوية الهندية وتقضي عليها فتصنع النسيج القطني المعروف بالهندي .

لم تكن هذه الصناعة الحديثة ذات ميزات فنية جديدة بل كانت تصنع في انكلترا بمعامل كبيرة وصغيرة ولكن القائمين عليها كانوا اشخاصا حديثي العهد بالصناعات وبالتالي ما كانوا ذوي تقاليد صناعية محروصون عليها كصانعي الجوخ كما لم يكونوا يتمتعون بحماية الدولة ولا يخضعون لنظام يقيد صناعتهم واساليبها ، لذلك شاهد العالم في

نطاق هذه الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انقلابات فنية متتالية نذكر هنا مراحلها الهامة .

ان صنع القماش القطني يقتضي عمليتين : الغزل والنسيج ، وكان من المصادفة ان تخترع آلة النسيج أولا فاخترع بريطاني اسمه جون كاي (سنة ١٧٣٣) المسكوك الطيار الذي يستعمل على التول اليدوي وبتيح النسيج بسرعة ولكن النساجين لم يستطيعوا الاستفادة من هذا الاختراع في اول الامر لان الغزل بقي على حاله الاولى ولا يستطيع ان يسد حاجة الات النسيج حتى اخترع جون ويات سنة ١٧٣٨ آلة الغزل الاولى وعفي العمال باكمال هذا الاختراع فصنع العامل هارغريفس سنة ١٧٦٥ آلة الغزل الحديثة الاسس ثم استطاع كرومبتون سنة ١٧٧٩ ان يجمع بين مخترعات سابقة وان يصنع آله التي هي العنصر الاساسي لآلة الغزل الميكانيكية الحديثة واخيرا يثير العامل كادتراب ثورة مماثلة في صناعة النسيج فاخترع المنسج الآلي في عام ١٧٨٥ الذي يعد صورة ابتدائية للمنسج الحديث .

واذ تضافرت الآلتان آلة الغزل وآلة النسيج على العمل لم يبق ما يمنع من الانتاج العظيم ، لذلك رأينا تركزا في المشاغل يعطل الانتاج الفردي لذي يقوم به الصانع المستحدث artisan والعامل في داره على ان هذا التمرکز حافظ في اول الامر على استعمال الآلات اليدوية فتم بدون ان تتغير القوى المحركة ثم نفذت اليه القوة المحركة المائية ثم التجارية واصبحت الآلات الجديدة غالية الثمن دقيقة الصنع لم تعد تأتلف مع الانتاج المنزلي ، فبدأت المركزية الاقتصادية والجغرافية تعمل عملها ، واصبح دور رأس المال هاما بقدر تحسن الآلة .

ثم حصل نمو تجاري عظيم ناشئ عن كثرة الكميات المنتجة والمطلوبة واتساع الاسواق وادى الى اصدارات كبرى وتقدم اقتصادي لم يسبق له مثيل ففي سنة ١٧١٠ كانت انكلترا تصدر من المنسوجات القطنية ما قيمته خمسة آلاف جنيه فارتقى هذا المقدار الى ٤٥٠٠٠٠ سنة ١٧٥١ و ٣٥٥٠٠٠٠ سنة ١٧٨٠ والى ٥١٤٠٦٠٠٠

سنة ١٨٠٠ اي بعد استعمال القوى المحركة التجارية في النسيج . هذا التقدم جعل هذا النوع من الصناعة محط الامل وعنوانا للصناعة الحديثة .

١ — صناعة الحديد والتعدين

كان في انكلترا في اوائل القرن الثامن عشر (١٧٢٠) ٦٠ فرنا تنتج جميعا في السنة ١٧٠٠ طون من الصلب اي اقل مما ينتجه فرن واحد في ايامنا ، وسبب ذلك قلة المحروقات ، لان اذابة الفلزات كانت تجري بوقود الحطب ، الامر الذي يستجبل معه استثمار مناجم الحديد البعيدة عن الحراج ، والذي كان سيؤدي حتما الى فناء الحراج البريطانية . ولقد كان في انكلترا كثير من الفحم الحجري ولكن لم يكن من الجنس الذي يصلح لمعالجة الفلزات ، اذ كان بشكل مركبات كبريتية اثناء احتراقه وكان الصلب الذي ينتج عن ذلك غير صاف وسريع الانقصاص وردي الجنس ولقد شاء حسن الحظ ان يكافئ عائلة تخرتف التعدين فيتوج تجاربها بالنجاح هي عائلة (دربي) اذ استطاعت سنة ١٧٣٥ ان تستعمل الفحم الحجري المنفحم او السكوك في تحويل الفلزات الى الصلب . هذا الاختراع كان سيكون عديم النفع لو عجز عن حل المشكلة الثانية مشكلة قلب الصلب حديداً لان الفحم الحطبي كان الوسيلة الوحيدة فيها فكانت الصناعة البريطانية عاجزة عن مزاحة الصناعة الاسوجية التي كانت غنية بحراج لا تنفذ ورخصة الاسعار فانجهاها اكتشاف هنري كورت عام ١٧٦٥ الذي استطاع استعمال الفحم الحجري في هذه الغاية بالطريقة المدعوة puddlage . هذان الاختراعاان اتاحا لصناعة التعدين البريطانية نموا وازدهارا فائقين لان انكلترا كانت كما يقولون « كتلة من فحم فوق كتلة من حديد » ومن يملك النار والحديد لا يصعب عليه ان يملك ناصية العالم . وقد استفادت الصناعات التحويلية من وفرة الحديد ورخصه فنشطت لاستعماله في صنع الآلات والادوات والاوعية المعدنية وزادت اتاجها ووسعت اسواقها من غير ان تغير اساليب الصناعة ولا اشكال المؤسسات وبقيت في حيز الصناعة الصغيرة .

ففي نطاق الصناعات المعدنية نجد انقلاباً فنياً عظيماً ولكن لم تدخله آلة جديدة بعد .

ح — الآلة البخارية

لقد استطاع العلم في الربع الثالث من القرن الثامن عشر ان يخلق الانقلاب الميكانيكي الذي استبدل القوى المحركة الاولى البشرية والحيوانية بل والمائية والهوائية ، بالمحرك البخاري ، واستعمال الآلة في هذا التاريخ قد سبقه كثير من المحاولات التجريبية والتجارب الصناعية ، فلايين من البشر رأوا منذ عصور وعصور ان بخار الماء قادر على رفع غطاء القدر التي تحتوي ماء يغلي على النار ، وفي القرن الثالث للميلاد انشأ هيرون الاسكندري آلة بخارية تتألف من كرة معدنية عليها فتحتان متعاكستا الاتجاه . فالبخار الذي يتصاعد من فوهتي الكرة المسخنة بالنار كان يجعلها تدور على محور عمودي يضغط بشبه ضغط الماء على الرشاشات الدوارة التي تسقي بها خضرة الحدائق ، فالبشر منذ القديم عرف ان لبخار الماء قوة ضاغطة ولكنه لم يفكر باستعمال هذه القوة لان العقل البشري لم يكن مهياً لذلك ولم تكن لدى الانسان فكرة واضحة عن تمدد الغازات وعن القوى الموجودة في الطبيعة غير الحية وهي نظريات تصادم كثيراً من المعتقدات والتجارب الراسخة في العقل البشري (١) ولكن العلم بلغ في العصر الثامن عشر مرحلته الحديثة التجريبية وحاول كثير من العلماء استعمال قوة البخار مثل نيوكومن وسافيري على ان صاحب الجلالة الحصان البخاري لم يولد الا حوالي سنة ١٧٠٠ في قدر بابان Denis Pepin ولقد كان حظ المركب البخاري الاول الذي عمره بابان ان حطمته الجماهير سنة ١٧٠٧ وجاء اخيراً جيمس ووت الرجل العالم فانشأ باختراعاته التي استمرت منذ ١٧٦٩ الى ١٧٧٤ آتته التي اسميت باسمه . ومنذ

(١) الصفحة ١٩ من Fourgeaud. L'homme devant le capitalisme

ذلك الحين انتشر الحصان البخاري في العالم واوجد من القوى ما لا يدخل تحت حد ولا حصر ونفذ الى جميع فروع الصناعة مبتدئاً بالنسيج البخاري الذي صنع سنة ١٧٨٥ ولم يكف باثارته الحياة الاقتصادية في انكلترا فصار منها الى ايقوسيا نحو الشرق الى شارلوا ووسط فرنسا الى الرور والساكس وسيلزيا حتى بلغ مناطق الدونتر حيث غرست روسيا السوفياتية غابة من المداخن متبعا سلسلة مناجم الفحم الحجري المعتدة وسط اوربا لتفصلها قسمين : اوربا الشمالية الصناعية واوربا الجنوبية المخاذبة المتوسط والزراعة (١) .

ولقد كان اكتشاف القوى التجارية عاملاً قوياً في نمو الانتاج اذ اصبح الانسان يتصرف بقوى محرركة تبلغ اربعين مثلاً من الطاقة التي استمر على استخدامها ألوفاً من السنين ، هذه القفزة المدهشة قلبت كل شيء لان الانتاج منذ ذاك الحين سار الى القوى الطبيعية الاخرى يستخدمها ، فاستخدم البترول الذي قلب وسائل النقل بفضل المحرك الانفجاري واوصلنا الى السيارة والطيارة ، ثم اكتشف ديزل وسيلة لاستعمال المواد الزيتية العادية في المحركات كالفيتول النباتية والحيوانية والثقيلة وحل هذا المحرك محل المضخات التجارية في المراكب وفي بعض المراكز الكهربائية .

وفي عام ١٨٧٠ خطر لصاحب معمل ورق اسمه ارستيديرجس ان يستخدم شلالا بجاور معمله لاستخراج الكهرباء منه واسمى هذه الطاقة الجديدة « بالفحم الابيض » وقد جاء في نشرة اذاعها سنة ١٨٨٩ عن اختراعه ان بعض الصناعيين ، عند ما سمع باسم الفحم الابيض ... طلب اليه ارسال نماذج منه ليفحصها ... ولكن منذ ذاك الحين دخل الفحم الابيض في عادات البشر . ان الطاقة التي تؤخذ عند سقوط المياه عظيمة جداً وألف لتر من الماء تسقط من علو ٥٠٠ متر تولد من الطاقة ٦٦٦٦ حصانا بخارياً ، ومنذ ستين سنة اجريت التجارب الاولى لنقل الكهرباء الى مسافات بعيدة وصار يمكن سرقها الى اي مكان مهما كان بعيداً ، والطاقة الكهربائية تتمتع بمزايا جسيمة

فبينما يكلف نقل الفحم الاسود متاعب كثيرة من فتح آبار واستكثار من العمال ودفع نفقات ينبغي اطفائها بسرعة لان المنجم قد ينفذ فان الكهرباء تتحدد كالطرر وبالتالي يمكن اطفاء نفقات اثنائها بمدة طويلة وتنتج الكهرباء بلا نفقة تقريباً متى اطفىء رأس المال وفيها يمكن الاستغناء عن العمال اذ يكفي ان يقوم ثلاثة رجال برقابة شقيق الدينامو .

وفي اثناء ذلك جاء غرام Gramme واخترع الدينامو فاصبح من الممكن ان تستخدم الآلة الواحدة كمولدة للكهرباء وكمحرك وبذلك صار يمكن توليد الكهرباء من الفحم الحجري او من الماء وهذا الاختراع اوصلنا الى الهاتف والبرق وانارة المدن والارياق والتدفئة ووسائل النقل الكهربائية والمداواة الكهربائية والسينما والراديو واللاسلكي . ثم انصرفت المهمة الى دراسة حركات العمل البشري بتفاصيلها دراسة دقيقة ، ووضع العلم حركات معينة مضبوطة للبشر بحيث يصبح العمل الانساني عملاً ميكانيكياً وهذا ادى لنمو الابحاث التي ترمي الى الاستغناء عن عمل العامل والى استبدالها بالآلات التي تقوم بمثل حركات العامل البشري وقد توصل العلم في بعض الصناعات الى الاستغناء عن اليد العاملة استغناء تاماً او الى الاحتفاظ بعدد ضئيل من العمال يقوم بالرقابة وهو في طريق الزوال لانتشار الآلات الحساسة Reflexe التي تقوم بالرقابة من تلقاء نفسها .

ثم دخلت الآلة في الاعمال الزراعية واجرت انقلاباً عظيماً في طرائق العمل فلقد كان المحراث وناشرة البذار والسهاد تسير في الحقول وكان عمل الهكتار يتطلب احد عشر يوماً من عمل الانسان و١٩ يوماً من عمل البقر ولكن هذا العمل يتطلب يوماً واحداً من عمل التركتور . واذا استعمل الحاصد المنجل بيده فانه يحصد ربع هكتار واذا استعمل حاصدة تجرها الجياد فانه يتطلب سبع الوقت المذكور اما اذا استعمل الحاصدة ذات المحرك فانه يستطيع ان يحصد خمسة هكتارات في سبع ساعات . ولم يقنع الانسان بكل ذلك بل بدأ يحاول الاستفادة من هبوب الرياح وحرارة

الشمس وقوة امواج البحر ولا يزال يقوم تجارب في هذا المجال وهو مؤمن بالوصول الى ما ينبغي .

اما الواحد القياسي الجديد لكل القوى الجديدة فهو الحصان التجاري ويرمز اليه بالانجليزية بحرفي H. P. (Horse Power) وبالفرنسية بحرفي (cheval vapeur) C. V. فلسكي يمكن مقارنة هذه القوى ويقاس بعضها ببعض اتخذ العلماء قوة الحصان الحي واحداً قياسياً وافترضوا انها مساوية للقوة اللازمة لرفع ٧٥ كيلو غراماً من الثقل متراً واحداً في الثانية الواحدة . وقد اصبح عمل الانسان يقدر بالاحصنة التجارية واذا اريدت المقارنة بين شعبين فلا يكفي احصاء عدد السكان بل يجب ان يضاف اليه عدد الاحصنة البخارية ، اي القوى الاضافية التي يتمتعون بحيراتها فاذا قارنا الولايات المتحدة بروسيا قبل عشرين سنة ، وهما بلدان يضمن عددان من السكان متساوياً تقريباً على ارضين متعادلتين الاتساع ، فهما نفس اختلاف الاقليم نجد ان الولايات المتحدة تفوق روسيا باربعة عشر مثلاً من الاحصنة البخارية وينتج عن ذلك ان ١٤٠ من الروس ما كانوا يؤثرون في الانتاج اكثر من ١٠ من الامريكيين ، وكذلك القول في المقارنة بين بلجيكا الصغيرة (سكانها سبعة ملايين) وبين بولونيا (٢٩ مليوناً) وبوغوسلافيا (١٢ مليوناً) .

فباستعمال البخار والكهرباء والمواد الملتهبة في تحريك الآلات ربح الانسان مصدراً من مصادر القوة يفوق قوته وقوة الحيوانات ، فهي لا تمل ولا تعب ولا تقف بل تعمل ليل نهار بلا شكوى وهي فوق ذلك ارخص ثمناً من قوته وريح بذلك طاقات اقتصادية لا يمكن تصورها فزاد القوة التي يتمتع بها الى عشرة ملايين امثالها ، وزاد في المنتجات فرفع مستوى المعيشة في العالم ، وجعل الناس يعمون بخيرات الارض وثمرات العلم وبكل ما كان حاجة كحالة في الماضي فدفعهم ذلك الى التكاثر والتناسل . فبينما كانت المانيا (سنة ١٨٥٠) عاجزة عن اعالة ٣٠ مليون من سكانها اصبح سكانها بعد نصف قرن ٦٥ مليوناً ، وبينما كان سكان انكلترا خمسة عشر مليوناً سنة ١٨٠٠ اصبح عددهم ٤٥ مليون يستهلك كل منهم ثلاثة امثال ما كان يستهلك جده ، ان الحصان البخاري

قد أصبح معيار السلطة والواحد القياسي في الحياة ، ومن ملكه ملك السلطة الحقيقية
فلقد كانت السلطة من قبل لمن يسيطر على الرجال ويسير القوى الاقتصادية ويوزعها
الآن فالقوة الجامعي هذه القوى الطبيعية : للمخترع والعالم والمهندس والمستحدث ،
وسيكون المسيطرون على هذه القوى سادة العالم الجديد .

اما وقد اوضحنا الوقائع ووصفنا المراحل التي اقتضاها نشوء العصر الحديث ،
فعلينا ان نبحث في الاسباب الكثيرة لهذا الانقلاب في انكلترا ، وايها كان اعظم
اثراً فيه ثم نبحث في اسبابه الاقتصادية العامة وزي هل هو نتيجة للالة ، ام ان
الالة نتيجة له وايها سبق الآخر ، وهل تعاورت عوامل اخرى على بعته .



الفصل الثاني

اسباب الانقلاب الصناعي

آ — الاسباب الثانوية :

١ — الثروات الطبيعية : قالوا ان انكلترا تحتوي ثروات طبيعية من نوع معين وبمقدار غزير بالأمان النهضة الاقتصادية الحديثة كمناجم الفحم ومناجم الحديد . ولكنها تحتوي ذلك كله منذ ان خلقها الله . وفي متحف التجارة بلندن لوحة جميلة تمثل باعة فينيقيين على الشواطىء البريطانية يعرضون سلهم لقاء قطع من المعادن والجلود يقدمها البريطانيون فلماذا لم يعن البريطانيون باستخراج معدن الفحم الا منذ القرن الثامن عشر لاسيما وان صناعة التعدين البريطانية في عهدها الاول لم تستعمل الفحم الا وهي مرغمة ، خوفاً من ندرة الحطب ؟ ولما دخلت الآلة البخارية سهل العمل واصبح عاملاً لكثرة الفحم ورخصه ، ولكننا رأينا ان الآلة البخارية لم تدخل الا بعد الثورة الصناعية ، وبعد ان تم لهذه الانتشار والاستقرار في كثير من الصناعات .

ثم ان الذي سسم هذه الثورة بطابعه الخاص هو صناعة القطن التي اتسعت وتمركزت وليس فيها استعمال لموارد البلاد الطبيعية على النقيض من صناعات النسيج التي تستعمل المنتجات المحلية كصناعة الجوخ التي تستعمل الصوف الانكليزي فانها لم تبلغ تطوراً واتساعاً يشبه تطور صناعة القطن ، واذا كانت تقبلت فيما بعد تحولاً كهذا فذلك عندما بدأت تستغني عن اعتبار الصوف الانكليزي مادة اولية اساسية .

وعلى كل حال فإن الثروات الطبيعية لا تمل سبب ظهور الصناعة في القرن الثامن عشر ولا قبله ولا بعده .

٢ — العوامل الجنسية والدينية : في اواخر القرن الماضي صدر كتاب اسمه (تفوق الانكلوسكسونيين) وضعه لورد غوينو الافرنسي واشاد فيه بسمو العنصر الانكليزي على سواء وبان نهضة الصناعة نتيجة منتطرة لطيب عرقه وببل اصله ، ولكننا نورد هنا ما اورده في صدد الثروات الطبيعية الانكليزية ، ونسأل عن السبب الذي جعل هذه النهضة او الثورة الصناعية تظهر في هذا العصر لا قبله .

وهناك رأي حديث ادلى به الاقتصادي الالماني (ماكس ويبر Max Weber) وبه ينوء باثر بعض الطرق الدينية لاسيما البوريتانيسم الاثر الحاسم في نشوء الرأسمالية وفي الصناعة الانكليزية في القرن الثامن عشر ، ويفسر هذا الاثر بروح الايمان التي يتميز بها هذا الفرع من البروتستانتية ، فبما ان هؤلاء المؤمنين Puritains يؤمنون بالجبرية Prédetermination فانهم في نطاق الفاعلية الاقتصادية حيث وضعهم الله ، يبحثون عما يكفل بقاءهم مختارين في جهد يوصلهم الى الثروة . وهذه الثروة ليست طلبتهم لانها ثروة بالمعنى العادي اي احتياز واستمتاع بزينة الحياة الدنيا بل لانها اشارة الى ان من يصل اليها قد قام بالواجب الملقى على عاتقه .

ثم اننا نجد فكرة تشبه هذه في كتاب وضعه الكاتب الفرنسي « اندره سيفريد » عن الولايات المتحدة اثر رحلة قام بها وفيه يظهر اثر الفكرة الكالفينية calvinisme في تكوين كثير من رجال المال واسياد الصناعة وقادة النهضة الصناعية الامريكية ، والظاهر ان هاتين الفكرتين (مع اختلاف ما بين الفرقتين) تتفقان والواقع في النطاق الحديث فالاولى تصدق في انكلترا البروتستانتية التي ظهرت فيها النهضة بينما بقي العالم الكاثوليكي في اكثره بعيداً عنها ، لكن التعمق في الامر يظهر لنا ان الجبرية التي يفكرون بها النهضة الانكلوسكسونية ليست شيئاً جديداً بل عرفها العالم المسيحي في اوائل عهده كما عرفها كثير من الفرق في القرون الوسطى وفي القرن السابع عشر في غير المذهب البروتستانتى وانما لو كانت هي العامل في الانقلاب الصناعي الانكليزي لوجب ان

يظهر هذا الانقلاب ايضاً في غير انكلترا وقبل القرن الثامن عشر .
اما الفكرة الثانية المبينة على العقيدة السكالفنية ، فيصدق فيها ما يصدق في
الاولى . فالسكالفنية قد نمت في جنيف ، ولكن جنيف كانت وقتئذ مدينة تجارية ،
وان الفرق في تفهم الحياة الاقتصادية الحديثة الذي نجمه بين السكالفين واللوثرية
يرجع الى الوسط العلماني الذي عاش فيه لوثر وكالفان اكثر مما يرجع الى
الوسط المدني .

وكذلك نجد فكرة اخرى يؤبدها الاقتصادي الالماني (سومبارت Sombart
في رسالة اسمها « اليهود والحياة الاقتصادية » يظهر فيها الصلات الوثيقة بين النمو
الاقتصادي الحديث وبين تعاليم الديانة اليهودية التي تعني بصلات اليهود فيما بينهم ومع
غيرهم وبنقادون اليها في غايتهم الاقتصادية التجارية والمصرفية ، هذه الفكرة
ايضاً تشبه الفكرتين الاوليين ويصدق فيها ما يصدق فيها . وفضلاً عن ذلك فان
القرون الوسطى عرفت نهضة تجارية كبرى وكانت مدينة بها للومباردين (من ذلك
اسم شارع المصارف في لندن Lombard street) والفلورنتيين والبندقين وهم ليسوا
بروتستانتين ولا يهود .

٣ — وسائل المواصلات : قالوا ان انكلترا جزيرة ، ويعنون بذلك ان
عزلتها هيأتها لانماء مواصلاتها ولا سيما البحرية ، والحق ان الملاحة الانكليزية في العصر
الحديث قد نمت وتكاثرت ويرى المؤلفون مبدأ هذا النمو في سك الملاحة الذي اصدره
كرومويل ، بل ومن قبله على اثر الثورة التجارية التي اوقدها التروات الاميركية
التي وردت الى اسبانيا والبرتغال على ان هذا السبب لا يكفي لبيان ما جرى بعد
ذلك في انكلترا لان هولند في الوقت نفسه وبتأثير الاسباب نفسها عرفت مثل هذا
النمو البحري ولكنها وقفت عن التقدم في القرن الثامن عشر في عهد الانقلاب الصناعي
وبقيت محتفظة بمحاطها الاولى .

ومثل وسائل المواصلات الخارجية ، نجد المواصلات الداخلية ولا سيما الترع تنشق

مناطق جديدة في انكلترا ويقوم على جانبها مناطق صناعية جديدة ، ولكن وجود هذه الطرق كلها سابق للانقلابات الصناعية الفنية من بخارية وكهربائية وعلى كل حال فان ضرورة المواصلات لا تنفي الا اذا كان هنالك بضائع يجب نقلها ومؤسسات تجارية تستعمل هذه الوسائط .

٤ — رجال الاعمال : واخيرا قد يظن ان شخصية رجال الاعمال ، وحذقهم وذكاءهم في ذلك العهد السعيد ، هي التي عملت على خلق النهضة الصناعية ، ولكن لنبحث عن اصل هؤلاء الرجال وسابقتهم . يذكر لنا ماركس في معرض حديثه عن فساد اصل حق الملك في انكلترا عن الوسائل القانونية المصطنعة التي كانت تتذرع بها الطبقة المسيطرة في انكلترا في القرن السادس عشر ثم في القرن الثامن عشر لطرد المزارعين من الاراضي واستملاكها منهم باسم القوة والقانون ، فطردهم الفلاحين في القرن الثامن عشر كان سببه عناية الاقطاعية البريطانية بالمراعي عوضاً عن زراعة الحبوب ، فاخرجت الفلاحين من الاراضي الزراعية وملاؤها بالغنم ، تباع اصوافه للصناعات الصوفية بأثمان مرتفعة . وهؤلاء الفلاحون من كبار وصغار قصدوا الى المدن فمنهم من كون الطبقة العاملة في مصانع القطن الجديدة ومنهم من آتاه الله فطنة مبدئية فاصبح صاحب معمل لا يفضل ثروته بل يفضل رأس المال الذي استقرضه . وقد جرى تحقيق عن مقدرة هؤلاء الرجال واطلاعهم على الشؤون الاقتصادية في اوائل القرن التاسع عشر فصرح عنهم احسد المشاهدين « انهم ليسوا بقادرين على ان يكونوا رأياً في الشؤون الفنية . لانهم لم يعرفوا من قبل ما هو فن النسيج . وحسب المستحدث منهم ان يستعين برجل يحسن الصنعة ، وان يأتي برأسمال (وقد لا يملكه ان كان زراعاً مطروداً) ومتى استطاع ان يبيع بالسعر الجاري استمر في طريقه »

ولا شك ان رجال الاعمال في انكلترا في ذلك العهد ليسوا جميعاً من الاصل المذكور وفي السكفاءة الموصوفة ، بل ان فيهم كثيرين جمعوا الى السكافية الاقتصادية الصفات الفنية الفائقة والتربية الاخلاقية العليا ولا سيما رجال صناعة التعدين والنقل

والكن وجود عدم التجانس بين رجال الاعمال في ذلك العصر يجعلنا نستبعد ان تكون الصفات الشخصية هي التي خلقت الانقلاب الصناعي .
والخلاصة اننا لاحظنا بين كل ماذكرناه من العوامل الطبيعية والدينية والجنسية والشخصية وبين النهضة الصناعية صلات لا تخلو من الاهمية ، منها القوي ومنها الضعيف ولكننا لم نجد هذه العوامل اساسية وكافية لحصول هذه النهضة وهذا يهيب بنا الى البحث عن الاسباب الاصلية فيها . هذه الاسباب هي عوامل اقتصادية محضة ، هيأت الجو في القرن الثامن عشر لاتساع المصانع والاستعمال الآلات وهذه العوامل ليست متساوية القوة فمنها المؤثر ومنها الاثر ، ومنها السابق ومنها اللاحق ، وسنعي بايضاح ذلك بتفصيل فنبحث عن السبب التجاري الاقتصادي الاساسي ونخرج من ذلك الى نتيجة عامة تفسر لنا الثورة ، وسبب ظهورها في انكلترا في القرن الثامن عشر وسبب تأخرها في فرنسا عنها في انكلترا .

٣ - الاسباب الاقتصادية الاساسية

ان من مظاهر النهضة الصناعية تغير الفن الصناعي باستعمال الآلات ولا سيما البخارية وباتساع المؤسسات وتركزها وظهور المخترعات الحديثة . ولقد يتبادر للذهن ان هذا الانقلاب الفني هو الباعث على النهضة ومثيرها والحق انه متأخر عنها واثار من آثارها .

فقد رأينا فيما تقدم كيف ان سيل الذهب الاميركي الذي تدفق على اوربا ساقها في حركة اتاجية عظيمة ضغطت على الزراعة اولاً ثم على الصناعة فنشطتهما بسبب ارتفاع الاسعار وكثرة الارباح . ولقد سارت الصناعة في اول الامر سيرها الوئيد في نطاقها المغلق القديم ثم ما عثمت ان كسرت هذا النطاق واتسعت المعامل ووقف اصحاب العمل امام ضرورات تجارية واقتصادية كانت السبب المباشر في استعمال الآلات والمخترعات وفي تغيير الفن الصناعي . فالآلة اولاً ، ثم الآلة البخارية لم تستعمل بسائق

الصدفة ولا اجابة لداعي الذة بل تبعاً لضرورة اقتصادية . اذ ما هي فائدة الآلة ؟
انها تستطيع ان تنتج كميات كبرى تفوق ما ينتجه جمهور من الافراد بدقة اقل مما
يتطلبون . على ان كثرة الانتاج لا تعد نتيجة اقتصادية قيمة الا اذا وجدت الكميات
الزائدة من البضائع من يشتريها ، اي ان وجود سوق واسعة تباع بها المنتجات
شرط في نجاح الآلة . كما ان وجود الآلة لا يتم الا متى كان استعمالها يكلف من النفقة
اقل مما تكلفه اجور العمال فهو اذن تابع لحد الاجرة الادنى ، وكثير من الصناعات
تأخرت كثيراً في استعمال الآلة لأن العمال كانوا يراحمون الآلة برضاهم
بالاجور الزهيدة .

وكذلك كان شأن الآلة البخارية . واذا شئنا ان نعرف سبب ظهورها بشكلها
الواضح في القرن الثامن عشر علينا ان نتلو رسالة كتبها رجل كان يهتم بابحاث ووت
مخترع الآلة البخارية ويبره بالنصائح جاء فيها :

« اني اعتقد انه في سبيل الاستفادة من اختراعتك استفادة قصوى نحتاج الى المال
والى اتقان العمل والى اواصر تجارية واسعة . فالوسيلة الوحيدة لنجاحه هي ان
لا يترك لطائفة الميكانيكيين العمليين empiriques الذين سيسبثون العمل عن جهل
او قلة خبرة فباستطاعتنا اخذ فريق من صفوة العمال وتعليمهم ، وتسليمهم اوائل حسنة
وبهذا يتسنى لنا ان نقتصد من نفقاتنا عشرين في المئة ... » . فهذا الرجل ينصح للعالم
ووت ان يبحث عن عمال حاذقين ، مستعدين استعداداً علمياً وذلك توصلاً لانقاص
نفقات الصناعة بفضل الآلة التي تحل محل العمال وتخفف عن صاحب المعمل نفقاتهم
واجورهم . اذ متى قلت نفقات الانتاج رخص السعر ووجدت البضاعة امامها اسواقاً
واسعة بفضل الصلات الاقتصادية ، وينصح اليه قبل كل شيء ان يجد رأس المال .
وفضلاً عن ذلك فان استعمال الآلات في بعض الصناعات سابق لعهد الثورة
الصناعية ففي صناعة التريكو استعملت الآلة منذ القرن السابع عشر ، وكان يقدمها
المستحصل للعامل ومع ذلك فلم تحدث الآلة تطوراً كبيراً في هذه الصناعة ، كما ان
صناعة الحرير استعملت منذ القرن السادس عشر المحرك المائي ووصلت الى عصر الثورة

الصناعية ولم تنسح كثيراً . وصناعة التعدين أهم شاهد على هذه الفكرة ، فإن نموها واتساعها لم يكونا في أول الأمر بفضل تغير الآلات ولكن بفضل اختراع كباوي ، وهذا الاختراع اقتضته ضرورات تجارية واقتصادية محضة لأن الحطب الذي كان يستعمل في الوقود أصبح قليل الكمية كثير الثمن فاضطر الصناعيون الانكليز لاجواء الى (نغم الأرض) وهو في انكلترا رخيص كرخص الحطب في اسوج وروسيا كما يقول معاصر .

وقد رأينا في دور ثورة الاسعار كيف ان سيل الذهب المتدفق على اوروبا من امريكا قد بعث فيها نشوة تجارية رفعت الاسعار ونشطت الاتاج وازرت في الزراعة والتجارة وغيرت التشكل الاجتماعي في اوروبا الغربية ولكن ارتفاع الاسعار كان في القرن الثامن عشر اقل منه في القرنين السادس عشر والسابع عشر والسبب في ذلك هو ان الذهب الذي كان يأتي من امريكا بدأ يقل منذ منتصف القرن السابع عشر حتى اواخر القرن الثامن عشر فنجم عن ذلك وقوف ارتفاع الاسعار ثم بدأ هبوط قليل في اسعار بعض المنتجات . وقد رأينا ايضاً ان زيادة الذهب في القرن السادس عشر واولائل السابع عشر كانت من شأنها زيادة شراء الاشياء المصنوعة وبالتالي زيادة شراء وسائل الاتاج ولكن حركة ازدياد الذهب قد تغيرت ففي القرن السادس عشر والنصف الاول من السابع عشر كان يتضاعف الذهب مرة كل ثلاثين سنة ولكن لم يتضاعف بعد ذلك الا في غضون مائة سنة تقريباً . ثم ان قلة الذهب اوقعت البلاد جميعاً في ازمة قللت من النفقات الخاصة ، فالبلاد التي استفادت من الذهب مباشرة مثل اسبانيا والبرتغال وانفقنا منه الكثير في القرن السادس والسابع عشر قد قل نشاطها السياسي الخارجي كما قلت نفقاتها الداخلية الخاصة . كذلك البلاد التي كانت تقدم لها المنتجات لقاء الذهب وتحسن وسائل اتاجها وتجدها وقعت في ضيق منذ نهاية القرن السابع عشر بتجلى بقلة الوسائل النقدية وشيء من هذه الازمة ادى لفضيحة لاو Law في فرنسا .

فهذا الضيق في الميزانيات العامة والخاصة ادى الى عدم زيادة الطلب على المنتجات

ولكن وسائل الانتاج والاعمال الانتاجية كانت كبيرة ناعمة من قبل وكانت تنزع الى الاستمرار واذ لم يمكنها الوصول لغايتها بزيادة الاسعار حصلت مزاحمة بين المنتجين في سبيل احتلال الاسواق والبيع بأسعار قليلة ، وذلك بالكثرة من الانتاج مع اقلال نفقاته .

نشأ عن ذلك قلة في ارباح المزارعين وهبوط في اسعار المواد الزراعية لذلك كان هم الفيزيوقراطيين في فرنسا في ذلك العهد العمل على إيجاد سعر مناسب بتابع فيه المواد الزراعية باي سعر يترك ربحاً لكل من الزارع ولمالك الارض .

اما الاجور فانها لم تتبع حركة الاسعار لا بسرعتها ولا بنسبتها في القرن السادس عشر ولكنها ارتفعت شيئاً ما مع ذلك وفي القرن السابع عشر بدأت المحاولات لتخفيضها بدليل اضطرابات العمال والاعتصابات التي قمت ولكنها تركت اثرأ . ففي انكلترا مثلاً وجدت الصناعة نفسها امام اجور مرتفعة فسعت في استعمال اليد العاملة بصورة اكثر اقتصادية وهذا ادى الى اتساع توزيع العمل الذي بدأ ادم سميث يقدم عنه التفصيلات البارة في صناعة الدبابيس . ثم هذا يفسر حصول الاندفاع نحو استعمال الآلات عوضاً عن العامل الغالي .

ودائرة المعارف الافرنسية الكبرى تظهر لنا ذلك منذ الربع الثالث من القرن ١٨ حيث تقول « حيث تكون اليد العاملة غالية يجب الاستعاضة عنها بالآلة وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي نجعلنا نستطيع مزاحمة البلاد ذات الاجور الرخيصة ومنذ زمن طويل لا يزال الانكليزي يطمون ذلك اوربا » فهذا هو السبب في سرعة الانقلاب في انكلترا وفي الصناعة التي تعترضها هذه المقاومة ، ودليل ذلك ما نشاهده في صناعة المنسوجات الصوفية التي لم تتبع التطور الذي اتبعته المنسوجات القطنية . فقد جرى تحقيق في القرن التاسع عشر في هذا الشأن وتبين ان اليد العاملة المتخصصة لكيلا تنحسر عملها ، قبلت اجوراً مخفضة حتى ساقها ذلك الى البؤس الذي كان يتزايد بازدياد مزاحمة الآلة . ولكن تزايد كان يؤخر استعمال الآلة الحديثة ، فقد نزلت الاجور

الى حد أصبح معه استخدام الرجال اربح من استعمال الآلة (١) . ثم ان الاقتصادي ستورات ميل في « مبادئ الاقتصاد السياسي » بحث هذه الناحية وقال ان رأس المال حين استعمل الآلات لم يفكر بذلك بل كان قصده انقاص اسعار البضائع لزيادة ربح المستحدث (ذكره ماركس) .

وقد اشار روزيه الى هذه الناحية ايضاً في معرض حديثه عن صناعة الفحم الحجري فقال انه اذا كانت الآلات الجارفة للفحم قد انتشرت في مناجم الولايات المتحدة فسبب ذلك سعر اليد العاملة المرتفع ، والريح الناشيء عن استبدالها بعمل الآلات وعلى العكس من ذلك ، لم تنتشر هذه الآلات في اوربا انتشارها في امريكا لرخس اليد العاملة فيها (٢) .

ولا بأس في ايراد امثلة اخرى لتدليل على ان السر في انتشار استعمال الآلة هو زيادة اجور العمال بالنسبة لتكاليفها هي . ففي منتصف القرن الثامن عشر قل عمل الاطفال بل زال في بعض فروع الصناعة الصوفية في انكلترا لان قانون العمل Factory act جعل من الواجب ايجاد نسقين من الاطفال يعمل احدهما ست ساعات والآخر اربعا او خمساً ولكن اهلهم طالبوا بنفس الاجرة التي تدفع في اليوم الكامل ، وهكذا حلت الآلة محل العمال الذين يعملون نصف الوقت .

وللسبب نفسه كانت هولندية في القرنين ١٦ و ١٧ هي التي استعملت آلات مخترعة في المانيا كما ان اكثر من اختراع افرنسي في القرن ١٨ لم يستثمر الا في انكلترا . وقبل منع عمل النساء والاطفال في المناجم كان بدعي رجال الصناعة ان استخدام النساء والبنات العازبات مع الرجال في المناجم والمفاجم في آن واحد يتلاءم مع الاخلاق ولا سيما مع حساب الصندوق لذلك لم يلبجأ الى الآلات الا بعد هذا المنع ، كما ان

(١) راجع ايضاً الصفحة ١٢٨ من كتاب كارل ماكس .

(٢) الصفحة ٢٨ من الجزء الاول من :

Rousier: Les grandes industries modernes.

الانكليز لم يستعملوا الآلات التي اخترعها الامر يكيون لسكسر الحجارة لان « التعيس Wertch » كما كان يدعى الفلاح الذي يقوم بهذا العمل قبل الاجرة بحيث ان استعمال الآلة كان يزيد تكاليف الانتاج .

هذه الامثلة ترينا الصلة بين نفقات الانتاج وبين استعمال الآلة ، فحيث لا يمكن ازالة الاجور وحيث يريد المنتج ان يجعل نفقات الانتاج قليلة لضرورة المزاومة فانه مدفوع لبعت الانقلاب الميكانيكي واستعمال وسائل تنقص نفقاته .

فبكل هذه الظروف يمكننا ان نفسر الفرق بين باثر الصناعات المختلفة بهذه النهضة فصناعة الحرير التي كان فيها منذ القرن السادس عشر مركزية ومستحدثون اي كل مامن شأنه ان يؤدي الى نهوضها في هذا الدور ، لم تنهض نهضتها الكبرى لانها كانت تستعمل مادة اولية غالبية وتعدها لاشخاص محدودين لذلك لم يكن مايعيشها على النشاط ولكن لما اصبح الحرير « ديموقراطياً » وكثر استعماله في ايامنا اصبحنا نلاحظ الآن صناعة متمركزة وميكانيكية .

اما في صناعات المعادن فان صناعة الحردوات الانكليزية كانت بدأت تدخل في التمرکز بدون تغيير حتى ايامنا ماعدا بعضها (مثل سكاكين شيفلد) وسبب ذلك الصلة بالاسواق واسعار المواد الاولية والمنتجات والمزاومة . فازدهار صناعة السكاكين هذه في الوقت الحاضر دليل على وجود العلاقات التي فصلناها .

وفي صناعات النسيج ، نجدان صناعة القطن هي التي برزت في هذا الانقلاب دون صناعة الصوف . ان صناعة الصوف قديمة في انكلترا وكانت تساعد السلطات العامة بحمايتها وتنظيمها ، اما صناعة القطن فادتها الاولية ترد من الخارج يدفع الانكليزي منها ولا يسيطر عليه ، كما ان منتجاتها تباع في اسواق بعيدة خارج البلاد فليس له تأثير على كميات المنتجات واسعارها اذا جاءه مزاحون . هذه الصناعة مجبرة على الجهد الاقتصادي ، لاسيا والقائمون بها جديدون ، وليس لها تقاليد وليست مرتبطة بالنول الذي يرينا عمال الجوخ يرتبطون به بأجور بائسة . فهي تدعو عمالا حديثين وتقدم لهم الاجور الحسنة . ورؤساؤها الذين جاؤوا من كل مكان كانت غايتهم ان ينجحوا فهم

يعلمون انهم لم يخسروا شيئاً ولكنهم يأملون بالربح فيأتون بروح المغامرة وروح الاقتصاد وها اساس المؤسسة الحديثة واهم ما يقوي هذه الصناعة الاقتصاد والمزاخمة الخارجية وانقاص نفقات الانتاج وادخال الآلة ولقد عمل الانكليز على استكمال هذه العوامل الهامة في صناعتهم ، فبلغت من النتائج ما يفوق التصور حتى صارت هذه الصناعة نموذجاً للتقدم الاقتصادي .

اما الفرق في التطور بين فرنسا وبريطانيا العظمى وسبق بريطانيا لفرنسا بعصر تقريباً فكيف يمكن تفسيره ؟ كانت المكنات الفنية واحدة تقريباً واذا كان الفحم اقل وجوداً في فرنسا منه في انكلترا فان هناك محروقات اخرى تستعمل اليوم في صناعة التعدين لا يستهان بها وهي خير منه . ولكن فرنسا كانت في ذلك الدور مرتبطة بانظمة الانتاج القديمة ، وبقيد العمل وباحكام الاصناف والنقابات ، وكانت اقل من انكلترا تعرضاً للمزاخمة الخارجية لانها كانت تنتج للداخل كما وكانت تقاوم نتائج المزاخمة برغبتها بالانتاج الحسن والمضمون . ودليل ذلك ما جاء في تقرير قدمه صناع ليون في ذاك العهد « اذا شئنا الدخول في التنافس على الاسعار خسرنا الكمال . ان نمن قماش فرنسا يزيد على قماش الهند ٢٥ في المائة فيجب حماية العمل الوطني » وعلى ذلك بدأت الصناعة تدافع عن نفسها برسوم الحماية وبدى بمنع دخول المنتجات الاجنبية وهنا نجد ان نفقة البداة العاملة بالنسبة للنفقة التي يتيحها استعمال الآلة والفحم هي التي تؤثر على الفرق بين البلدين . يقول شابنتال « اذا لم تكن في اوائل القرن التاسع عشر قد استعملنا الآلة بتوسع كما استعملها الانكليز فذلك لان اجرة العامل اليدوي لدينا اقل منها لديهم وان رخص اسعار المحروقات في انكلترا يتيسر استعمال الآلات البخارية في كل مكان » . لقد رأينا عهدين عهد انقلاب في الظروف التجارية او ثورة تجارية او انقلاباً تقنياً وثورته في ظروف الانتاج الصناعي او في الظروف الفنية هي الانقلاب الصناعية ولكن هذا النمو التجاري والصناعي قد اصطدم بالعناصر الباقية من النظام السابق ، من اقتصادية واجتماعية وادى بين القرن ١٨ و ١٩ في البلاد الراقية الى عمل عظيم هو الانقلاب الحقوقي ، اي المرور لحق اقتصادي جديد .

الباب السابع

الانقلاب الحقوقي^(١)

« ذرونا نعمل ذرونا نسير »

رأى رجال القرن الثامن عشر ان الحواجز الجمركية الداخلية والخارجية التي تعيق سير البضائع والاشخاص ما بين المناطق والاطوان والانظمة المفروضة على الزراعة والتجارة والصناعة والتي تقيد الانتاج وتحدد نوعه وسعره ومقداره ، وتقاليده الحرف والاصناف في الصناعات والمتاجر الصغيرة ، وكل ما تقتضيه السياسة التجارية المراكنتيلية رأوا ان ذلك كله اذا كان مفيداً في دور تاسيس الصناعات لحمايتها وتنشيطها وانماها

(١)

Baudin: Histoire des doctrines économiques.

Deschamps: « « « 1939

Gonnard: « « «

Gide et Rist: « « «

Simiand: op. cit.

Encyclopédie Française. tome X

— كفاءة سياسة التسلط والسيطرة في بدء تأسيس الدول — فانه يصبح ضاراً متى قامت هذه الصناعات على قدميها واصبح امامها اسواق واسعة تقتضي الانطلاق الحر والتزاحم بالنالك ، وكثرة الانتاج والسباق نحو الاسواق البعيدة في افريقيا وآسيا والامريكتين ، مشترية الانتاج الصناعي الاوربي فطالب العلماء والتجار والصناع بالحرية الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر وكانت مصلحة الفريقين واحدة وكان خصمها واحداً ، هو الدولة المتسلطة التي تتجاهل الفرد الاقتصادي والفرد الحقوقي السياسي بينما كان يطالب الفلاسفة الاحرار بالحرريات السياسية . وتتلخص الدعوة الى الحرية الاقتصادية بكلمتين مشهورتين اصبحتا رمزاً لها هما « ذرونا نعمل ذرونا نسير » . ولقد حسب البعض انها نتيجة تفكير فيلسوف او حكماء عاقل ، ولكن الواقع انها قبلت في مناسبتين وعلى دفعتين . قال الجملة الاولى لكولبر في القرن السابع عشر تاجر يدعى «لوجندر» اذ بينما كان كولبر يتفقد المناطق الصناعية الفرنسية في احدى جولاته ، سأل صناعي ليون عما ينبغي فعله في سبيلهم فاجابه لوجندر « ذرونا نعمل » ومهما كانت صحة هذه الحادثة فان كولبر اشاد بهذه الجملة حين قال قبل الفيزيوقراطيين : « ان امتيازات المعامل المؤسسة في المملكة تقيد التجارة والحرية العامة فيجب ان ندع الناس يعملون ، فيعتنون من دون معلم بالاصلح والاكثر ربحاً » .

وجاءت الجملة الثانية على لسان افرنسي مشهور وهو « غورنهي » اذ قال في تقرير له رفعه الى كولبر حين كان ناظراً للتجارة « دعوا الجبوب والبضائع تمر من ولاية الى اخرى حرروا التجارة والصناعة من هذا التنظيم الذي يخنقها والذي يتعارض والتقدم » .

والجملتان تفيدان الحكمة التي كانت دستوراً لهولندا الفنية النشطة في ذلك العصر « عيشوا ودعوا الآخرين يعيشوا » .

لقد كانت الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، ولا سيما حرية التجارة الخارجية قوية وصریحة في انكلترا على لسان العلماء المراكنتيليين لذلك لم يجد سميت صعوبة في المناداة

بالحرية الاقتصادية ، وكذلك الأمر في فرنسا فان المراكيتيليين مثل بودان وموشكيتيان وكولبر نفسه كانوا يتكلمون على الحرية التجارية . فقال كولبر قبل وزارته في رسالة رفعها الى مازاران سنة ١٦٥١ « امامنا امران لازمان لتقوية التجارة : الحرية والامن » وقال في سنة ١٦٦٩ « يجب ان تكون التجارة حرة ، وان كل ما يقبلها لا يفيد شيئاً » ثم جاء الفيزيوقراطيون ينادون بالحرية الاقتصادية المطلقة في فرنسا بينما كان ينادى بها سميث في انكلترا ومنذ ذاك الحين اصبحت الحرية عقيدة العالم في القرن التاسع .

على ان مفهوم الحرية لدى المراكيتيليين في القرن الثامن عشر (١) يختلف عنه لدى الفلاسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فالمراكيتيليون لا يرون تناقضاً بين الحرية والتنظيم ، لان الحرية ليست حرية سلبية تتلخص برفع كل قيد وتدخل حكومي بل هي « قدرة على العمل تنمو بمساعدة الدولة وهي ليست مفهوماً مجرداً بل شيء محسوس يقول ستوارت البريطاني » ان واجب الامير ان يحمل هم حكومته وهدف ادارته اتقان الصناعة وممارسة الحرية ، ثم ان المراكيتيليين يطلبون من الدولة حرية اقتصادية للفرد ، ناتجة عن نقصان الحريات السياسية للمقاطعات والمدن والاصناف ، وهم يعتبرون الدولة والفرد متحالفين ضد الهيئات الاخرى منذ القرون الوسطى ، ويسيران في هذه المعركة التي تقودها الملكية ببطء وتنها الثورة الفرنسية فجأة ، ولكن المراكيتيلي حيث يطلب الى الدولة تنظيف الطريق لا يطلب اليها ان تزول — كما يطلب احرار القرن الثامن عشر — بل يرى ان وظيفة الملك الطبيعية قيادة الآلة الاقتصادية في البلاد وكذلك يختلف مفهوم الحرية الافرنسي عن مفهومها الانكليزي (٢) فالنظرية الفرنسية تسالغ في مناهضة الدولة وتهتم بالدفاع عن الفرد من تجاوزها اما البريطانيون فانهم نادوا بضرورة تقوية الفرد حتى ولو بمساعدة الدولة ، والظاهر ان سبب ذلك في ان نظرية الحرية وضعت

(١) Baudin p. 148 .

(٢) الصفحة ٢٦٨ من المجلد الثاني من Gonnard .

في جو نضال بين العلماء والماليين الذي هددوا الحرية الاقتصادية . اما في انكلترا التي قامت بثورتها منذ القرن الرابع عشر فكانت الدولة في موقف اعتدال طمأن الاقتصاديين ، بحيث ان الدولة الانكليزية عند ما غيرت موقفها في آخر القرن التاسع عشر قام سينسر بدعو لمناهضة الدولة واقصائها .

ان الحرية الاقتصادية ظفرت في معركتها في القرن التاسع عشر في انكلترا وفي فرنسا ، ومنهما عمت العالم ، اما في فرنسا فقد كان ظفرها صريحاً خللته قوانين الثورة الفرنسية ، واما في انكلترا فان الدعوة للحرية كانت على لسان العلماء واخذت بها المحاكم مبكرة جداً فنذوا و آخر القرون الوسطى كانت المحاكم تصدر قراراتها باتساق امتيازات الاصناف وتقابات الحرف لمناقاتها الحرية ، وتعمل على ان يسود قانون المزاوجة الحرة واحترام العقود ، وكانت تجري حينذاك تجربة اليوم في القضايا العقارية بحق بقايا الاقطاعية . ثم ان الحرية التجارية الخارجية كانت في فرنسا فرعاً من الحرية الاقتصادية الاساسية ، وكانت مبدأ نظرياً وقنذاً اما في انكلترا فحرية التجارة الخارجية هي التي كانت عاملاً في تعجيل فوز الحرية الاقتصادية نهائياً لان مدرسة مانشستر التي تمثل الحرية الاقتصادية في انكلترا انما كان نضالها وهما في اول الامر في سبيل حرية التجارة الخارجية .

سيكون اكثر كلامنا الآن عن بيان حقوق الانسان وما كان له من اثر في الحرية الاقتصادية . ولكننا لا نريد ان نبدأ بذلك الا بعد ان نقول كلمة عن مدرسة مانشستر لانها جعلت الحرية الاقتصادية في انكلترا عقيدة منزلة ، كما جعلها بيان حقوق الانسان في فرنسا .

هذه المدرسة هي عبارة عن افكار كانت بينها صناعيو مدينة مانشستر ، مدينة اصحاب مصانع القطن والنسيج ، الشعارين بقوتهم والطاحين للاسواق الواسعة ، والابدي العاملة والمواد الاولية الرخيصة ، لانهم يرون في حرية المبادلة ما يضمن ذلك كله ، فهي تتيح دخول المواد الاولية الرخيصة ، والمواد الغذائية الرخيصة التي

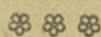
تموض عن العمال رخص اجورهم ، وتفتح امامهم الاسواق يهزمون فيها خصومهم باسعارهم الصناعية الرخيصة . على ان المانشرية لا تقتصر على ذلك بل هي بعد ذلك نظرية كل الحريات الاقتصادية التي تخدم مصالح الصناعة وطبقة المستحدثين ، كحرية الانتاج وحرية المبادلة ، وحرية العقود ولا سيما عقد العمل اذ انها تعتبر العامل وصاحب العمل متساويين في الحق والقوة وتحرم تدخل الحكومة في تعيين الاجور او تنظيم شرائط العمل . ولما اقترح اللورد سافنسبوري القوانين الاولى التي تحدد ساعات العمل احتجت مدرسة مانشر بآسم الحرية لان هذا يخالف لقانون العرض والطلب ومدعاة لرفع اجر العامل لان « الاجور تملو اذا ركض مملان خلف العامل ، وتهبط اذا ركض عاملان خلف المعلم » وهكذا كانت العقيدة السائدة لدى صناعي انكلترا واقتصاديين تلاميذ سميت ان الحرية يجب ان تسود كل الفاعليات الاقتصادية بصورة مطلقة .

مبادئ حقوق الانسان

ان الانقلاب الذي طرأ على الحياة الاقتصادية في بريطانيا ثم في فرنسا لم يحصل في نطاق من الحرية الاقتصادية بل في نطاق تملؤ القيود والامتيازات والتنظيمات التي كانت تقيد حرية المنتجين والمستهلكين ويخضع لها الانتاج الصناعي الزراعي حتى اواخر القرن التاسع عشر ، والتي كانت في الوقت نفسه عاملاً قوياً من عوامل الازدهار .

ولكن طبقة التجار والصناعيين التي استفادت وحدها من هذه القيود ، ضاقت بها ذرعاً فيما بعد ، ورأت فيها عائقاً دون اكتساح الاسواق وتلبية رغبات الزبائن ، فحرصت على تحطيمها وصادفت جواً محمواً من العوامل الاجتماعية التي تحفز على الثورات ونهيبها كبؤس الجماهير وانتشار العقائد السياسية والفلسفة الثورية ، فخرجت عن ذلك كدسه الثورة الحقوقية التي تتجلى في مبادئ حقوق الانسان ،

وكانت صرخة الانسانية التي انقلتها القيود بوجه مستعبدتها ومضطهدتها ،
ونذيراً بانتصار الشعوب على الطغیان ، طغيان الوطن الام في نظر الامريكين وطغيان
الملكية المستبدة في نظر الفرنسي ، لذلك كان نصا بيان حقوق الانسان ثورين في
جوهرهما ولم تكن الفلسفة الا قالباً للمادة الثورية .
وبتجلى الانقلاب الحقوقي الجديد في مظاهر ثلاثة في الحرية الشخصية ، وفي
الحرية الاقتصادية ، وفي حق الملك .



الفصل الأول

الحرية الشخصية

جاء في بيان حقوق الإنسان «ان الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق»، هذا المبدأ يطبق في مواطن هامة من الحياة الاقتصادية :

١ — حرية الشخص البشري : هذا المبدأ لم يعد يسمح بالرق الشخصي ولا بالقنانة أي الرق الارضي servage ولكنه يحجز إيجار العمل وهو منشأ الوضع الحقوقي للاجير في الثروات العقارية لان العمل لم يعد ناشئاً عن صلة التباعة الالزامية المؤيدة بالتقاليد الاقطاعية بل عن صلة مبادلة بين الاجير والمستأجر، لذلك ازال التوردة بقايا التباعة الشخصية وبقايا الاقنان serts أي الزراع المرتبطين بالارض وجعلتهم أحراراً يتصرفون بشخصهم كما يشاؤون فقال بيان حقوق الإنسان « ان لكل انسان ان يتصرف بخدماته ووقته ، ولكنه لا يستطيع ان يبيع نفسه لان شخصه ليس ملكاً يباع ويشترى » وقد تأيد هذا المبدأ بالمادة ١٧٨ من القانون المدني القائلة « لا يجوز للمرء ان يبيع خدماته الا لزم من معين ولعمل معين » .

٢ — حرية الفرد بالتنقل والسكنى حيث يريد وهي الحرية التي المع اليها دستور سنة ١٧٩١ والمعروفة بحرية الذهاب والبقاء والفر وهذا شيء جديد بالنسبة لنظام القرون الوسطى الذي بقي حتى ذاك العهد ولا سيما في المدن التي تحظر الاقامة مدة طويلة فيها على السوقي forain والاجنبي وكل من لم يكن من اهلها bourgeois وقد كان هذا التجديد خليقاً بأن يكون ذا أثر عظيم في الحياة الاقتصادية اذ اتاح

تبادل الأيدي العاملة بين المناطق ويمكن العمال من التنقل الأمر الذي سهل المزاولة التي ما كان النظام القديم يتيحها . على أن بعض القيود بقيت موجودة في ذلك العهد ففي بريطانيا العظمى مثلاً كان لا يزال الفقراء مجبرين على الإقامة في المناطق المسجلين فيها ، وفي فرنسا بقي قانون الجزاء وتشريع الثورة يعتبران التشرد جرمًا .

٣ — حرية المرء بأن يعمل أو أن لا يعمل ، وأن يعقد أو أن لا يعقد : أصبحت (الحرية قدرة الفرد على عمل كل ما لا يضر بفرد آخر) دون نظر إلى الصالح الاجتماعي العام . فقال بعض خطباء المجلس التأسيسي « إن حق العمل من أول حقوق الإنسان فهو ملكه وهو — كما يقول الوزير الفيلسوف تورغو — حق الملك الأول والأقدس والأخلد » لم يكن في تشريع ذلك العهد إلا استثناءات قليلة من هذه القاعدة ففي فرنسا كانت الشحاذة ممنوعة ، مع أنها طريقة من طرائق العمل (أو عدم العمل) ، وكانت طبقة العمال طيلة أيام الثورة محرومة من حرية العمل أو عدم العمل هي طبقة عمال مصانع الورق لثلا يؤدي ذلك إلى تعطيل صنع اسناد الحكومة .

ولم يكن للفقراء في انكلترا الحق بعدم العمل بل كانوا مجبرين على العمل في دور العمل Workhouses وهذا كان من أسباب تكون الطبقة العاملة الانكليزية . ومهما يكن من الأمر فقد بقيت هذه الحرية مبدأ أساسياً في المجتمع الحاضر خلا شواذ حديثة مثل التشريع الذي شرع في السنين العشر الأخيرة (العمل الاجباري) في كثير من بلاد أوروبا وهو شديد الشبه بالخدمة العسكرية الاجبارية . والواقع أن حق المرء بالعمل أو بعدم العمل إنما ينمو في بلاد يزداد فيها عدد السكان زيادة طبيعية ورؤوس الاموال موزعة توزيعاً من شأنه ان يتيح تشغيل كل العمال ويشمر فيها العمال والذين لا يقتنعون بثرورتهم وحالهم باستعداد الارتقاء نحو مستوى معيشة أعلى .

٤ — واخيراً تأتي حرية اختيار الحرفة . والحق ان العهود السابقة لم تكن تعرف هذا النوع من الحرية في قسم كبير من الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية ففي المدن المنحدرة تدريجياً في القرون الوسطى كان هذا التحديد للحرف تابعاً لاهواء الافراد فقد تألفت المدن بتحررها من التباعات القطاعية بمجهود جماعي رأيت من

المصلحة ان تحتفظ بقوائمه دائماً لذلك عنت بوضع القيود والحدود لممارسة الحرف في داخل المدينة واخذت الحارجين عنها بممارستها وتألقت (الاصناف corporations) التي حرصت على الدفاع عن امتيازاتها لاسيما حين جاءت الحياة الاقتصادية الجديدة تهدد هذه الامتيازات .

ولما اراد الملك في فرنسا تأسيس بعض الصناعات وتنشيط بعضها الآخر كان هذا التنشيط يتجلى بالامتيازات التي كانت تعطى لها . ولكن الحركة الفكرية التي بعثها الفلاسفة والاقتصاديون الفيزيوقراطيون و آدم سميث كشفت الفناع عن اضرار هذه الامتيازات وطالبت بازالة العقبات من طريق العمل ورؤوس المال والصناعة والتجارة بل كانت آراء الفيزيوقراطيين مصدراً يرجع اليه الخطباء في المجالس الثورية . وفي ليلة ٤ اغسطس ١٧٨٩ اعلنت المبادئ التي ينبغي ان تسود الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية وقد همل الصحافي « كاميل دومولان » هذه البادرة وحاول ان يظهر ما يمكن ان يكون لتحقيقها من نتائج باهرة فقال في صحيفته : « في هذه الليلة القيت الاستثناءات والامتيازات الحصرية . فسيذهب الى الهند من شاء . وسيفتح دكانا من اراد . سيكي الاستاذ الحياط والاستاذ بائع الاحذية او الشعور المستعارة ، ولكن الاجراء سيفرحون وسيقيمون الاعياد في غرفهم الصغيرة ، فبالك من ليلة مشؤومة على الطامعين ومباركة على التاجر الذي تمت له الحرية التجارية ، وعلى الصانع الذي اصبحت صناعته حرة » .

وقد تم تحقيق هذه الآمال على يد المجلس التأسيسي بقانون ٢-١٧ مارت ١٧٩١ الذي ألغى هيئات الحرف والاصناف . هذا القانون في جوهره قانون مالي ، اذ ان المجلس التأسيسي بعد ان فرض الضريبة المنقولة على الدخل الشخصي والضريبة العقارية على الانتاج الزراعي اراد فرض ضريبة البائتات — وتعرف في سوريا بالتمتع — على الانتاج الصناعي ، فقال مقرر القانون في لائحة الاسباب الموجبة انه ينبغي ان يرافق هذه الضريبة نعمة كبرى على الصناعة والتجارة هي الغاء الاستاذات maitrises والنقابات ، وعلى المجلس الفاؤها لانها تنقض حرية العمل .

وقد تأيد هذا المبدأ في مطلع دستور عام ١٧٩١ اذ جاء فيه : « كل المواطنين يقبلون للمناصب والوظائف ، لا يميز بينهم غير الفضيلة والذكاء » ، وفي المادة ١٨ من اعلان حقوق المواطن الذي اصدره مجلس الكونتفانسيون « لا يتمتع المواطن من اي نوع من العمل او من الثقافة او من التجارة ، ويمكنه ان يصنع او يبيع او ينقل كل جنس من اجناس الانتاج » .

ليس في حقوق الثورة الا استثناءات قليلة لهذه القاعدة العامة ، فهي تستثني الصيدلة في سبيل الصحة العامة ، والجوهرين من اجل رقابة المعادن الكريمة ، وافران التعدين بسبب ضرورة منتجاتها للحرب وسلامة البلاد .

ثم اضيفت الى هذه الحرف التي تخضع ممارستها لتنظيم حكومي ، الطب وبعض المهن الحرة ولكن هذا التنظيم كان يقتصر على حوز لقب معين ، اذ ان عدد الممارسين ما كان محدداً ، وهناك حرف حرة اخرى او « وظائف charges » فيها يحدد العدد وتطلب بعض شرائط للعمل مثل المساعدين القضائيين وعملاء الصرافة Agents de change والسامسة المحلفين .

وجملة القول ان الشواذ قليلة ولكنها تختلف باختلاف البلاد . ففي المانيا والنمسا قبل الحرب وبعدها نجد بعض الصناعات والتجارات في نطاق نقابي ذي قيود وحدود . ولكن هذا كله لا يمس المبدأ الذي يبقى عاماً شاملاً العالم المتمدن . اما الواقع الاقتصادي الحديث في البلاد الراقية — حتى الحرب الحاضرة — ففيه روح نقابية جديدة تحدد عمل الجديدين ، ولكن المبدأ الحقوقي بقي دائماً هو الحرية .

الفصل الثاني

الحرية الاقتصادية

ان مبدأ الحرية الذي وجدناه في حقوق الاشخاص ، نجده أيضاً في العلاقات بين الاشخاص فيما يتعلق بالاشياء ، فنرى قاعدة حرية الفرد تحت محل نظام الرقابة التي تجريها السلطات العامة او الاصناف على نشاط الافراد .

فقد كانت الاحكام القانونية والتعاملية تفرض على المستثمر الزراعي القيام بالزراعة والدورات الزراعية assolement والبذر والغرس والحصاد في اوقات معينة وطرق معلومة ، اما المبدأ الجديد فهو الحرية المطلقة في اختيار الزمان والطرائق ، بل وفي اختيار نوع الزراعة وزيادة نوع منها او نقصه ، ويجعل التقييد فقط ايام الحروب وبصورة استثنائية او بالنسبة لبعض انواع الانتاج كالفواكه (تحديد قطعها وتدابير اعادة التشجير) .

ان القيود المختلفة التي كانت تقيد حرية استثمار الاراضي ، اما لغاية غذائية (كشرطة الحبوب) واما لتعلقها بحقوق مولوية تتعلق بالعبيد مثلاً ، قد الغاها المجلس التأسيسي . فقد جاء في المادة ٢ من المرسوم المؤرخ في ٢-١٢ حزيران سنة ١٧٩١ المتعلق بالاراضي « ان المالكين احرار في تنويع زراعة اراضيهم واستثمارها كما يشاؤون ، وان يحتفظوا بمنتجاتهم ان شاءوا ، وان يتصرفوا بكل ما تنتجه ارضهم في داخل المملكة وخارجها على ان لا يمس ذلك بحقوق الغير ولا يخالف القوانين » . وجاء في المادة السادسة « انه لا تستطيع اية سلطة تأخير ولا ايقاف اعمال البذار

والحصاد» ثم جاء في المادة ٢ من الفصل الخامس من قانون الاراضي المؤرخ في ٢٨ ايلول — ٦ تشرين اول سنة ١٩٧١ « ان كل مالك حر في ان يحدد اي متوج كان بأية آلة شاء وفي اي وقت شاء ، على ان لا يوقع اي ضرر بجاره » .

انظمة الاصناف والسياسة المراكنتيلية

اما في الصناعة فقد كانت انظمة الاصناف والسياسة المراكنتيلية آتخذ موضع كثير من الانتقاد ، وقد تجلى اتساعه بشدة على منبر المجالس الثورية على لسان المفتشين السابقين للمعامل الذين يذكرون ان هذا التنظيم كان يستهدف « طريقة تهيئة المادة الاولية ومكان بيعها وزمانه باليوم والساعة ولن يجب بيعها ، ومن يستطيع شرائها ، وطبيعة وشكل تهيئة apprêt الاقشة ، والاصبغة ، والعلامات ، والكشوف ... والبيع ، والشراء ، والارسال الخ . . . كل ذلك كان يقصده ايجاد او ابقاء المساواة بين المنتجين ، والمحافظة على مبادئ الصنع وصفاته .

ولكن هذه الاسباب زالت منذ اواخر القرن الثامن عشر ، فقامت حركة فكرية لدى الاقتصاديين وبين الفلاسفة تنقض تلك الادعاءات وكانت حجتها ان هذه القواعد الحرفية فيها كثير من الجمود routine وفيها الامعان بالخطاء السابقة ، وعدم الكفاءة بل وفساد الرقابة وبالتالي فقدان كل ضمانه . وكانوا يحتاجون خصوصا بعدم فائدة كل هذه النظم نظراً لازدياد ونمو التبادلات التي كانت تشد عنها . اذ كثرت المعامل والمصانع خارج المدن التابعة للرقابة وبدأ الناس لا يحترمونها رغماً عن العقوبات التي كانت تنزل بهم فيحدثنا احد مفتشي الصناعة انه شاهد في احدى المدن الفرنسية تمزيق مائة ثوب من القماش في صباح واحد ، وقد رأى هذا العمل كل اسبوع طيلة سنوات عدة وانه رآهم يحرقون منه في الساحة العامة ايام الاسواق ، وانه رأى منها ما يربط بالعمود carcan وعليها اسم صانعها نفسه مع انذاره بأن يربط هو نفسه مكانها ان عاد لمثل

فعلته ، وانه رأى المفتشين يهاجون دور الصناعيين فيعطلون المصانع وينشرون الذعر في العائلات . . . ولم كل ذلك ؟ لانهم كانوا يصنعون نوعاً من الاقشة الصوفية ، تصنع منه انكلترا وتبيعه في فرنسا . ثم ان مفتشا آخر للعامل في الوقت نفسه يذكر بصدد بعض المنسوجات الخاصة في منطقة اميان « ان تجارة وتصريف هذه الانسجة لم تكن تجري الا بين منطقتين قريبتين : فان سيرها اليوم اكثر سرعة . ويجب العمل على التصريف في كل اوربا . ولكن اذا كان يجب بيع البضائع خارج الوطن ، فان هذه القيود الضيقة التي تقيد البائع والشاري لا يمكن الاخذ بها الا ضمن نطاق محلي ، والا فصيرها الزوال ولا تعود تصلح للعمل » .

واخيراً يأتي التقدم الاقتصادي المتزايد للصناعات الجديدة المؤسسة خارج هذا النطاق الاقتصادي . مثل تقدم صناعة القطن في انكلترا ، فيقضي على المقاومة وبشر الافكار ، ويدأون يقارنون بين الصناعة الخاضعة للتنظيم وبين التي تمت في الحرية . وهاك ما يقوله يونغ Young عن انكلترا « انكم تفتشون عبثاً في صناعة الصوف التي بقيت زمناً طويلاً بحمية ومنظمة عن هذا النشاط القوي والفاعلية والمباردة التي تتحلى بها العبقريّة الصناعية الانكليزية عند ما تمارس جهدها على الحديد او القطن او البلور او البورسلين . هنا كل شيء نائم ، فاقد الحركة ميت . تلك هي نتائج الانحصر المشؤومة ، تريدون ان تعلقوا سحابة سوداء فوق ازدهار ما نشتر اعطوها انحصر القطن . وهل يؤلمكم نمو برمنغهام المدهش ان الانحصر يستطيع ان يجعل طرقاتها فقراً كأنه وباء » .

في ذلك الوقت اذن ، ولد ونما الايمان بالمزاحمة وبوجوب ازالة القيود والتنظيمات باعتبار ذلك شرطاً للتقدم الاقتصادي ، فهذه الوجهة وهذا الروح وبهذا الهدف الغيت في فرنسا مفتشية العامل وممارسة الامتيازات وانحصارات العامل الملكية ، وكل تنظيم اقتصادي لشرائط العمل ولشرائط العمال المستخدمين ، وللأجور والأسعار . وفي هذا

العهد ايضا بطل العمل في انكسرتا بالتنظيات المتعلقة باستعمال اليد العاملة والتمرن والاجور واسعار الصنع وقواعده .

صفات هذا الحق الاقتصادي الجديد

وبعد فاذا جاء محل القواعد التعاملية ؟ جاء حق اقتصادي بسيط وسليبي — ليس فيه الا القليل من التشريع والاوامر ، والقواعد العامة ، فيما يتعلق بممارسة الفاعلية — الاقتصادية وبمادة العقود . اما المبدأ فهو حرية الصناعة ، وحرية العمل وحرية التجارة والعقود ، وحرية المزاجحة .

ان القواعد الواردة في القوانين المدنية والتجارية الاوربية المتعلقة بالعقود هي قواعد تتعلق بشكل العقود وشروط صحتها وشروط انعقادها وانفاذها وانفساخها الخ . . .

ففي الصناعة حرية تامة باستعمال الاساليب الفنية ، واختيار المواد وطرق الصنع ولكن فيها قيد بسيط هو حوز ما ندعوه اليوم بشهادة الاختراع . وهو قيد مؤقت يختلف تماما عن ملكية دائمة وعن حق مطلق يحتاج به على كل انسان . وحرية الصناعة وممارسة مختلف الفاعليات الانتاجية مقيدة ايضا بالعلامات الفارقة المحمية ، ولكنها عبارة عن قيد تسمية او تحديد للشارات التي تتعلق بنوع من الانتاج دون ان تمنع انتاجا يشبهه .

ان عقد العمل يخضع لمادتين في القانون المدني — اولاهما تمنع التباعة والرق والثانية (وقد الفيت في القرن ١٩) تعلن انه عند ما لا يكون عقد فادعاه المعلم هو المسموع . فنرى ان عقد العمل ايضا اصبح حراً بلا قيد كبير .

ثم ان استعمال رأس المال قد تحرر من قيد هام في نمو العام وفي معناه الاقتصادي هو منع القرض بفائدة ، اي عدم امكان اقراض رأس المال لقاء اجر ومع ذلك فان

اعلن جواز هذا القرض فقد وضع حد اعلى للفائدة .

لقد كان الاقراض بفائدة متنوعا دائماً من حيث المبدأ . فالغى هذا المنع بالمراسيم الصادرة في ٣ و ١٢ تشرين اول ١٧٨٩ فاصبح يستطيع المرء ان يقرض مالا لاجل معين مع اشتراط دفع فائدة ، حسب المعدل الذي يحدده القانون المنتظر صدوره وقد طلب بعض النواب ان يكون معدل الفائدة حراً ، ولم ير المجلس هذا الرأي بل اكتفى بان وضع مبدأ تعيين الحد الاعلى القانوني للفائدة بقانون ٣ ايلول ١٨٠٧ وجعله ٥ في المائة في المواد المدنية و ٦ في المائة في المواد التجارية .

ثم ان اكثر العقود انتشارا في التجارة كالبيع والاجارة والقرض اصبح منظماً في كثير من المواد القانونية .

ولكن ليس في هذه المواد ما يمنع المرء من ان يبيع ما يشاء حيث يشاء بالسعر المعين في العقد . للانسان ان يبيع حيث يشاء مع التحفظ بان هذه الحرية لاتتجاوز اطار الوطن ، وليس في العالم حتى اليوم حرية تامة بعقد العقود الاقتصادية ما بين الاوطان المختلفة اذ رأينا في القرن التاسع عشر كله قيوداً للاستيراد والاصدار وعقبات ورسومنا نبجتها بصدد معركة الحرية التجارية . على اننا نجد ان المجتمعات القومية التي كان لديها قيود داخلية من هذا النوع قد ألغت الجمارك الداخلية ، وألغت الاحكام التي تنظم البيع حول المدن والتجارة بين المدن الخ (ما عدا رسم الدخول الذي هو وسيلة لجباية رسم او ضريبة لا تحديد مقصود للمبادلات) .

ففي هذا النطاق نجد حرية عامة لبيع المرء ما شاء كما يشاء خلا بعض استثناءات تتعلق بالمواد الغذائية . كحق التفتيش على امانة تصريف المحاصيل وعلى نظافة المواد الغذائية ، وحق السلطة البلدية بمراقبة الاسعار او بفرض سعر محدود فيما يتعلق بالخبز واللحم . على ان هذه الاستثناءات ضئيلة نادرة بحيث يمكن القول ان القانون والعادة لم يعودا يهتمان بحماية الشاري والقاعدة هي ان يحمي الشاري نفسه .

ولكن من الذي ينظم العقود والاسعار بعد ذلك .

لا يوجد هنا سعر عادل ولا قواعد تتعلق بشروط الصنع والبيع المعتبرة طبيعية وواجور صحيحة . فالسعر اصبح ينتج عن حرية حركة *mecanisme* العرض والطلب وكل ما يعني الشارع بتأمينه هو ان تكون هذه الحرية حرة ، بمعنى ان نصاً جزائياً يطبق على (الاعمال والناورات والرابطات التي ينتج عنها ارتفاع الاسعار فوق سعر حددته المزاجية الطبيعية والتجارة الحرة او هيوطها عنه — المادة ٤١٩ من قانون الجزاء الافرنسي — فكل ما يضعه المتعاقدان بعد قاعدة الزامية لها ، والعقد قانون الطرفين . والشروط المتعلقة بشرائط المبادلة لا تكون قابلة للتغيير من قبل القاضي الا في احوال محددة .

كل هذه القواعد الحقوقية موضوعة في نطاق فردي . نعم ، ان الحقوق الثورية كانت تعترف مبدئياً بشيء من حرية الاجتماع « حرية التجمع بهدوء وبدون سلاح دستور ١٧٩١ » ولكن هذا الاعتراف ما كان يمتد الى الجماعات والجمعيات الاقتصادية بل كان القانون يمنع كل رابطة واتفاق بين اعضاء مهنة صناعية واحدة معلمين او اجراء ولماذا ؟ ان التقرير الذي سبق قانون ١٤ — ١٧ حزيران سنة ١٧٩١ يقول « ان هذه الجمعيات بين افراد ينمون الى نفس الحرفة يحجب منها . لانها ستعني بالدفاع عن مصالحهم المشتركة المزعومة والتي هي غير موجودة ولانها تعرض النظام العام للخطر ولانها تضايق المقاولات الحرة بين الافراد ، ان الحقيقة الوحيدة هي انه بين الدولة والفرد لا يوجد شيء . هذه الجملة تتضمن عدة مبادئ اولها ان الفرد هو الحكم النهائي لمعرفة مصلحته الشخصية ، ولديه من العلم ما يكفي لمعرفة مصلحته ومن الحرية ما يكفي للعمل في سبيلها ، والثاني ان هناك مساواة حقيقية ليست حقوقية فحسب بين المتعاقدين ، والثالث ان المصالح الفردية اذا عرفت تماماً تتفق فيما بينها وفي نفس الوقت مع المصلحة العامة » .

تطور هذا الحق الاقتصادي في القرن التاسع عشر

ان تطور هذا الحق الاقتصادي في القرن التاسع عشر ادى لبعض التغير في هذه المبادئ. فلقد رأوا ان بين الدولة والفرد شيئاً ما على كل حال، كالعائلة وكمعض صلات تربط ما بين اعضاء الحرفة الواحدة، والصناعة الواحدة، فوصلوا بعد ترددات كثيرة الى اباحة الجمعيات الحرفية للعمال وارباب العمل. ولكن هذه النقابات ليست ذات صفة اجبارية حتى الآن ويبقى المبدأ ان الفرد يستطيع ان لا يكون عضواً فيها لسبب لا يخضع للقواعد الخاصة بالنقابات وهو مؤيد بالقانون واجتهاد المحاكم.

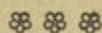
ثم ان المبادئ التي بحثنا عنها قد طرأ عليها تبدل باشكال شتى : ان الفرد ليس مطلباً بالضرورة على مصلحته عند ما تكون الاسواق واسعة، والتبادل معقداً والمواد صعبة التمين وهذا كان منشأ التشريع عن مكافحة الغش، وتسمية المصدر، والرقابة الفنية لبعض الصناعات كالساعات والموازين الطبية.

ثم ان مبدأ المساواة الفعلية بين المتعاقدين صار في نظر الشارع والرأي العام مخالفاً للواقع لان ضعاف الحياة الاقتصادية، كالاطفال والنساء المشتغلات في الصناعة يعتبرون كأفراد بينهم وبين المعلم عدم مساواة فعلية كبرى وكذا بينهم وبين جماعة المعلمين كالفلاحين الايرلنديين امام اللوردات. فلهذا كل هذه الامور التي كان فيها عدم المساواة واضحاً ومخالفاً للمصلحة العامة صدرت احكام قانونية كالتشريع الزراعي وتشريع العمل والتشريع الذي يحمي التاجر الصغير من المخازن الكبرى.

ثم ظهر ان المزاومة الحرة ليست دائماً ممكنة التحقيق، كما في الانحصار الحقوقي والانحصار الفعلي، فوضعت الحكومات قيوداً في مصلحة المجتمع كالرقابة على الشركات لتخفيف طغيان الانحصارات.

واخيراً هل تتواءم المصالح الفردية فيما بينها، وهل تتواءم مع الصالح العام؟ منذ زمن طويل، عرف قسم من الرأي العام ان هذه المبادئ لا تكفل حسن استعمال الثروات

العامة الكبرى كالناجم والحراج والقوى المائية والكهربائية ، فاخضعت هذه لقوانين خاصة ترمي الى حسن استعمال هذه الثروات والى عدم « تبذيرها من قبل الافراد اذا تركوا وشأنهم » ان كل هذه التدخلات الحكومية ناشئة عن ان صيغة الحق الاقتصادي بقيت فردية بينا الواقع الاقتصادي جماعي بمجهره . فلا يمكن ان يوجد اذن توافق تام ناتج عن اعمال الافراد العفوية اذا كان الواقع من طبيعة لا تنطبق عليها صيغ الحقوق .



الفصل الثالث

من الملك

انا وقد درسنا الحقوق الفردية والحرية الاقتصادية في الحق الاقتصادي الجديد الذي رأيناه يتكون في العهد الثالث من عهود الانقلاب الذي يوصلنا الى الاقتصاد الحديث ، يبقى علينا ان ندرس حق الملك واجزاءه ، وهو في اعتقاد الكثير من اهم العوامل في تشكل الرأسمالية ونموها . فقد رأى اقتصاديو المذهب الحر وكثير من السياسيين ان الملكية الخاصة والارث شرطان لا بد منهما للنمو الاقتصادي ، وكان يجادلهم في ذلك الاشتراكيون منذ بابوف وسن سيمون وفوريه حتى المعاصرين وبعض المعتزلين أمثال برودون القائل « ان حق الملك سرقة » والجاعلون الملكية الفردية مسؤولة عن كل اسوء الرأسمالية .

وليس هنا مجال سرد تاريخ النظريات ولا نقدها لذلك لن نبحث في هذه المناقشات وانما ننقل لدراسة الوقائع لنعلم (١) ما عملته حقوق الثورة من حيث حق الملكية (٢) ومقدار الصلة بين حق الملك وبين اهمية الفاعليات الاقتصادية الماصرة له اي بين نماذج الملكية وبين نماذج الحياة الاقتصادية (٣) ومقدار اثر هذا الحق في التطور الاقتصادي وهل هو فاعل ام منفعل .

١ — جاء في المادة الثانية من بيان حقوق الانسان « ان غاية كل جماعة سياسية حفظ حقوق الانسان الطبيعية الخالدة . هذه الحقوق هي الحرية والملكية والامن ومقاومة الاضطهاد » وجاء في المادة ١٧ « ان الملكية لما كانت حقاً مقدساً لا يجوز

المثبت به فلا يحرم من منه انسان الا اذا اقتضت ذلك الضرورة العامة الثابتة بالقانون وشريطة دفع تمويض عادل مسبق . فالملكية في تشريع الثورة من ابرز خصائص الحرية واشكالها ، وهي بمنزلة الحريات العامة التي تكفلها المبادئ الدستورية الجديدة وهذا ما حدا بالفقهاء لدراسة الملكية في القانون المدني كحق مطلق يمنح صاحبه القدرة على استعمال رزقه والتمتع به والتصرف به كيف شاء . ففي القانون المدني اقتفى الشارع الافرنسي اثر الشارع الروماني في اعتبار المالك صاحب السلطة على ملكه ولكنه ذهب ابعد منه في هذا السبيل لان الشرائع القديمة وان كانت تقول بحق المالك المطلق فانها لم تكن ترى في الملكية شكلاً من اشكال الحرية التي يتسلح بها الفرد ازاء السلطة العامة لذلك كانت الحقوق الاقطاعية تحده من سلطات المالك ازاء السلطة الاقوى ، سلطة الملك او المولى او الزعيم . فاسبغت الثورة على الملكية صبغتها الحصينة وربطتها بمفهوم الحرية واصبح كل التقنين الافرنسي لحق الملكية عبارة عن مظهر لحرية المالك . فالقانون المدني يعترف بصفته المطلقة ولا يقيد الا بما تقتضيه الضرورة العامة كالاستملاك او بما يقتضيه احترام حقوق سواء من المالكين والقانون الجزائي ايضاً يحمي صاحب حق الملك ويخصص فصلاً فيه (للجنايات والجنح الواقعة على المالكين) والحقوق العامة تعان حق الملك بين الحريات العامة .

٢ — على ان هذا الحق كان ذا اثر فعال في نمو الحياة الاقتصادية ، لان هناك مصاحبة ومناسبة بين النادج الحقوقية وبين الفاعليات الاقتصادية الموجودة في عصر من العصور .

فالنظام الاقطاعي في مجلته اختلاط الملكية بالسيادة ، واذا كان غلبوم الفئاح مالكا لارض ما فبحق الفتح وباسم السيادة ، وهذا نتيجة لتفكير الادمغة البدائية التي لا تعرف الا الاشياء الطبيعية والمتع المادية ويصعب عليها السمو الى فكرة عن الملكية عارية مجردة غير مادية لذلك كان جميع اصحاب السلطات في ذاك العهد من الزعماء الاقطاعيين على اختلاف مراتبهم يملكون الارض لانهم ذوو سلطة سياسية عليها ولانهم افتحوها في الاصل . ولكن التطور الاجتماعي الذي وصفناه فيما مضى

فصل بين فكرة الملكية وبين فكرة السيادة فنذا ان تحولت الاتوات التي يتناولها الزعماء من اتباعهم الى مبالغ مقطوعة ونقدية وعم استعمال النقد وتضاعف وعملت الازمات والعوامل الاجتماعية الاخرى على ابعاد السادة عن اراضيهم واعانت فلاحها على حوزها اصبحت الملكية العقارية خاضعة لقانون الاعمال واصبحت الارض والابنية تباع كالاموال المنقولة . وقد كان هذا التطور في التجارة والصناعة اظهر منه في الزراعة .

ففي الزراعة اصبحت الصلات القطاعية صلات اقتصادية . وقام مقام الزعماء والاتباع مالكون وفلاحون او مزارعون او مستأجرون وهذا يعني انفصال الملكية عن السيادة ، ويصادف في عهود التقدم الاقتصادي ولكنه لا يسببها بل يأتي بعدها والانتقال من الزراعة التابعة الى الزراعة المستقلة لم يؤد الى ثورة في الزراعة وان كانت الزراعة نعمت بعده بالرخاء لاسباب شتى وهو ايضا لم يسبب الانقلاب الاقتصادي . ولكن هذا التطور كان شديداً في التجارة والصناعة بحيث ادى الى تغير طبيعة حق الملك وطبقاته ، اذ نتج عن استعمال الآلات الكبيرة نفوق التروات المنقولة التي يمكن استعمالها في هذا السبيل ، لانها هي التي تستعمل في التجارة والصناعة وهما غير محدودتي الانتاج والابداع ، بينما بقيت الاموال غير المنقولة في الدرجة الثانية اذ لا يمكن استعمالها في النطاق الجديد واصبحت لا تعتبر شيئاً مذكوراً ولا تشكل رقماً كبيراً في التروات القومية .

فلما ان التطور الاقتصادي ادى الى ظهور نماذج جديدة للملكية غير حق الملك المادى الذي كان فيما مضى يتجسم في الاموال غير المنقولة لان الاموال المنقولة كانت تزرأ يسيراً ، وهذه النماذج الجديدة ادت الى ظهور احكام حقوقية جديدة تطبق عليها فادارة المنشآت الجديدة وتسيير شؤونها واستعمال آلات جديدة فيها كل ذلك يبنى على وجود اختراع جديد فاصبح للمخترع حقوق وامتيازات جديدة ، وصرنا نجد مكان الحقوق والامتيازات والانحصارات القديمة احكاماً عن حقوق الملكية الصناعية والفنية وشهادات الاختراع والعلامات الفارقة وان ما رأينا في الفاعلية الصناعية جري في

الفاعلية التجارية ، اذ ان جعل حق الملك مرتبطاً بالمعاني ادى لظهور نوع الملكية التجارية .

فترى ان الملكية لم تعد مرتبطة بالمادة بل صارت نتيجة لاعمال فكرية وعلمية الامر الذي انقص منزلة الشغل المادي الجسماني ، ورفع من مقام العناصر الفكرية والمعنوية في ميزان القيم الاقتصادية .

على ان الملكية الجديدة التي سببها النمو الاقتصادي الجديد والتي قللت من نفوذ الملكية القديمة ولا سيما الارضية الاقطاعية ووسعت نفوذ الملكية المنقولة ، هذه الملكية كانت بحاجة الى الملكية القديمة ، فاستقرض تاجرنا او صانعنا الجديد رأسماله الاول حين لم يكن يملكه ولكنه حين مارس فاعليته الصناعية بصورة اقتصادية ناجحة استطاع ان يربح المال المقرض وفيه ويشحرر من تبعيته للملكية السابقة وشركة السهام خير دليل على ذلك اذ تبدأ غالباً براسمال مستقرض وبحالفها التوفيق فتستهلك اسناد القرض وتصبح مالكة لرأسمالها كله .

كل ذلك يرينا ان نمو المستثمرات الاقتصادية يوصلنا من ملكية كانت شخصية ومادية الى ملكية معنوية وغير شخصية ويصل احياناً الى ملكية جماعية وهذه الملكية اصبحت رمزاً واشارة ، وتتجسم في اوراق مكتوبة كالاسناد والاسهم واوراق النقد حتى اصبحت الناس يتوهمون هذه الاوراق نفسها ملكاً فيتعاطونها ويتبادلونها واصبحت مادة لجميع اعمال البورصات في العالم ، وقد انقطعت الصلة بين المالك والمادة فقد اشترى حصة من منجم في امريكا لا اعرفه ولا اعرف اين هو بل قد لا اعرف ما اذا كان موجوداً على التحقيق ، ومع ذلك فلولوقة التي احملها قيمة في الاسواق العالمية .

انا لم نصل بعد الى دور حاسم في تطور الملكية الفردية ، بل النمو الاقتصادي وسيره المشاهد في هذا العصر يتجه بنا نحو اشكال من الملكية جديدة ومتشعبة وليس هنا مقام وصفها بل سنعرض لها بتفصيل في مقام آخر .

٣ — على ان هذا الحق الجديد لم يكن باعث النهضة الحديثة ، وانما كان الانقلاب الحقوقي أكثر من آثار الثورة الصناعية ونتيجة من نتائج الانقلاب الذي خلقته في الحياة الاقتصادية . وقد اثبت الاستاذ سيمياند ما قلناه بمشاهدة ما جرى في فرنسا وانكلترا في البرهة الحاسمة من الانقلاب الذي يودي الى الراسالية الحديثة .

ان تشريع الثورة في فرنسا جعل حق الملك اقوى مما كان ايام العهد الملكي فصار « حقا مقدسا لا يجوز العبث به » والمبادئ التي سجلت في القانون المدني الفرنسي تؤيد هذه الفكرة الواسعة وفيها ترك لحقوق الرقبة التي كانت للزعيم او للملك على اراضي الرعية والاتباع وصار لا يمكن للدولة ان تمس حق الملك الفردي الا في احوال استثنائية تبررها الضرورة العامة وبطرق واساليب خاصة تبغني عدم الاضرار بالفرد والتعويض عليه اما القيود القديمة لحق البيع والهبة والوصية والايجار فقد اصبحت قليلة جديدة ولم يبق منها الا قيود تتعلق بالارث والوصية وتحدد حق المالك المطلق . فنستطيع القول اذن ان ذلك كله كان سبباً كبيراً في النمو الاقتصادي اذا اقتصرنا على هذه التجربة الفرنسية .

ولكن قبل ان نأخذ بهذا الرأي نجب ان نبحت في انكلترا التي تجلى فيها الانقلاب الاقتصادي قبل ان تجلى في فرنسا وبصورة اشد وأعم ، ونحن لانجد في ذلك العهد انقلاباً حاسماً في حق الملك وتوابعه ، فحق الدولة على الرقبة بقي فيها حتى هذا العصر واحتفظ الانكليز ايضا بكثير من اشكال الملكية التي ترجع الى القرون الوسطى كعدم جواز بيع اراضي بعض الاسر وفضلاً عن ذلك فان النظرية الاقتصادية الانكليزية لاتقدس حق الملك بقدر تقديسها الحرية لذلك نجد ستورات ميل يفصل بين الكلمتين فيقول « حرية وملكية Liberty and Property » فيحتفظ بالاولى كاملة غير منقوصة ويقبل « المساومة » على الثانية .

والانكليز يدافعون عن الملكية باعتبارها شرطاً لنمو الفرد . اما الافرنسيون فيدافعون عنها كبداً ، وقد جعلها الفيزيوقراطيون كجزء من الحرية الشخصية .

لذلك لازى في انكلترا التي عرفت الانقلاب الحاسم نحو الاقتصاد الرأسمالي انقلابا حقوقيا جليا حاسما الامر الذي يدعو الى الظن ان الانقلاب الحقوقي قد ينشط التطور ويساعده ولكنه ليس اساسيا فيه ، وليس عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه وان الرأسمالية انما نمت في عهد نمو الحقوق ولكنها لم تنم بفعل هذه الحقوق ، لذلك كان نصيب حق الملك الفردية في نمو الرأسمالية مبالغا فيه وعلى كل حال فاذا لم يكن ذلك سبباً في التطور فقد كان قوة منبعا له ادت الى تطورات كثيرة وان النظام الاقتصادي الجديد بعد ان تكون ونما في حقوق لم تصنع لاجله ولم يصنعها هو قد ادى الى تنير فعلي في العلاقات الحقوقية المتعلقة بالاشياء في نطاق التعامل ثم في النصوص الحقوقية حتى اصبحت وافية بمطالب النظام الجديد وملائمة له وحتى صرنا نرى نماذج حقوقية جديدة تلائم النماذج الاقتصادية الجديدة .



الباب الثالث

عصر الرأسمالية الذهبي

لما اعلنت في بلاد العالم التمدن مبادئ الحرية الاقتصادية من حرية عقود وحرية
مباراة وحرية تملك ، وافسح المجال للناس يتسابقون الى الربح في سبيل مصلحتهم
الشخصية ، نشأ عن مباراتهم هذه رقي فني عظيم لان جهودهم جميعاً كانت ترمي الى
الربح عن طريق انقاص النفقات اي الى حوزالفائدة القصوى باقل جهد ، وهذا ادى
الى استفادة المجتمع من المخترعات والاكتشافات العلمية والفنية والى اتفاق المصالح
الشخصية مع المصلحة العامة اتفاقاً عفويّاً مقدوراً ، هذا الجو من الحرية الذي كانت
تتوق اليه جهود الصناعيين والتجار افسح المجال للاتاج الكبير وجعل الصناعيين
والتجار يطالبون بافساح المجال امام صناعتهم ومنتجاتهم لتدخل الى البلاد الاجنبية
الموصدة في وجهها ، وبافساح المجال امام المواد الاولية الخارجية لدخول بلادهم فكانت
معركة جديدة ظهرت بوادرها في انكلترا وعقد فيها لواء النصر لدعاة الحرية
التجارية الخارجية ، بعد ان عقد لواء النصر في فرنسا لدعاة الحرية الاقتصادية
الداخلية .

وعندئذ اصبح العالم سوقاً واحدة وانتقلت الحياة الاقتصادية من النطاق الوطني

الى النطاق العالمي ، فبارت الامم في مضمار الصناعة والتجارة وكان ذلك سبباً
في رقي فني جديد يتناول كل مظاهر الحياة الاقتصادية واسمى « بالرسيونالية » او
بالتدبير العقلي او بالعقلانية .

وسنعي في هذا الباب بدراسة هذه المواضيع الثلاثة : الحرية التجارية الخارجية ،
فالاقصاد العالمي ، فالرسيونالية او التدبير العقلي للحياة الاقتصادية .



الفصل الأول

مرية التجارة الخارجية (١)

التفوق البريطاني

بلغت انكلترا في عهد فكتوريا ذروة القوة والرخاء ، فكانت مناجم الفحم فيها تكاد تنعم بالانحصار الفعلي في اسواق العالم ، وبفضلها اصبحت الصناعة البريطانية سيدة لا ينازعها سبابتها احد اذ كانت تكاليف اتاحها اقل من تكاليفه لدى غيرها فاستولت على اسواق العالم وانتشر السكان التسكاثرون ، واحتاجوا المنتجات الخارجية تأمينا لمعيشتهم ، وكان هذا يعني دخولهم في التجارة الخارجية كمشتريين وباعة في آن واحد. كان التضامن كاملاً بين الفروع الثلاثة الاساسية للفاعلية الاقتصادية فكانت مصلحة الصناعة ان يكون لها كل يوم ذباً من جدد خارج البلاد وكان من مصلحة المصارف

(١)

Knight: Economic History of Europe.

Siegfried: La crise britannique au XXe siècle,

A. Maurois: Histoire d'Angleterre .

Deschamps: op. cit.

H. See: les origines du capitalisme moderne.

والتجار ايضا ان يستثمر الرخاء الصناعي لتستمر ارباحهم فكان هناك نوع من الانسجام يخدم فيه الانسان الآخرين بخدمته نفسه .

والفكثوريون ، وقد اخذتهم العزة بسبقهم وظفرهم ، القوا بانفسهم في المعترك الاقتصادي يقطفون ثمرات جهودهم ويجمعون الثروات الطائلة ، حتى قال الوزير (روبرت بيل) في خطاب القاء سنة ١٧٤٦ « ان هذه الشواطئ الواسعة التي لا يملك مثلها اي بلد ، بالنسبة لعدد سكانه ورقعه ارضه تضمن لنا التفوق البحري ، وان الحديد والفحم ، وهما عصب الصناعة ، يتيجان لمعاملتنا التفوق على صناعة من تحدته نفسه بمزاحمتنا ، وان رأس ما لنا يفوق ما يملكه من مال ، ثم هم لا يبذوننا في الاختراع والجد والحذق وفوق هذا كله ، فان مزايانا القومية ، وانظمتنا الحرة ، وحرقي العمل والفكر اللتين ندين بهما وصحافتنا الحرة التي تحدث الشعب عن اخبار الرقي العلمي ، كل ذلك يضعنا في مقدمة الامم التي تنمو بفضل مبادلة منتجاتها بمبادلة حرة ، ان بلدا كبلدا لا تخيفه المزاحمة »

الحرية التجارية

في هذا الجو الملي بروح المغامرة والثقة بالمزايا الفردية تمت فكرة الحرية التجارية حتى اصبحت عقيدة لدى المناادين بها ، وقد كانت في الواقع مدينة بظفرها لموافقتها المصلحة البريطانية ، او مصلحة الطبقة المسيطرة على مقدرات الدولة .

فاتفقت عقيدة الحرية مع المصلحة الاقتصادية في انكسرتا بلد العزلة القومية ، والحاج للرخاء العالمي : وكما ان المصارف والتجارة تمنى في كل عصر دوام الحرية التجارية فان الصناعة البريطانية اصبحت تنادي بالحرية اذ لم تجد امامها خصماً عنيداً .

ولسكن نظرية الحرية اذا كانت ترضى الصناعيين فقد كانت تغضب اصحاب الاراضي الزراعية ، وكانوا هم اصحاب السلطة في الحكومة ، لذلك قامت معركة سياسية وفكرية بين الفريقين استعملوا فيها الفصاحة ، واسفرت عن ظفر فكرة الحرية .

ان الحملة ضد الحماية التجارية هي اولى الحملات التي استعملت في انكلترا اساليب الدعاية الحديثة كالطباعة وكمعد الاجتماعات العامة الخطابية والحديث عنها يمتزج بشخصية قوية هي شخصية الصناعي (ريشارد كوبدن) رئيس المذهب الذي يعرف بمدرسة منشستر فقد ألف (كوبدن) مع صديقه (برايت) وسبعة من تجار منشستر سنة ١٨٣٨ جمعية دعاها (عصبة مكافحة رسوم الخنطة) وكان حكام انكلترا يومئذ من حزب المحافظين وهم من الطبقة الزراعية ففرضوا منذ القديم رسوماً باهظة على الخنطة الاجنبية حماية للزراعة الوطنية ، الامر الذي آل الى ارتفاع اسعار الخنطة ارتفاعاً فاحشاً رأت فيه الصناعة ضرراً فادحاً ، لان ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان يمنعها عن انقاص اجور العمال ، وبالتالي عن انقاص نفقات الاتاج ، الامر الذي يجعلها عاجزة عن منافسة مزاحمها والظفر بالاسواق دونهم .

ولقد كان خطباء هذه العصبة يبرزون ثلاث حفات من الخنطة مختلفة الحجم ومنها واحد في بلاد ثلاثة : فرنسا وانكلترا وروسيا وكانوا يلاحظون ان الحفنة الصغرى هي الحفنة المباعة في انكلترا ويستنتجون من ذلك ان الشعب الانكليزي كان مغبوناً اذ لو كان دخول الخنطة الروسية او الافرنسية حراً لاستطاع الانكليزي ان يأخذ مقداراً من الخنطة اكبر من الذي كان يأخذه في نظام الحماية . وكانت حجة المزارعين ان انقاص الرسوم الجمركية يقتل الزراعة ، ولكن كوبدن يجيب على ذلك بقوله : « وماذا يهم انكلترا ذلك ، اذا كان في العالم شعوب اخرى تحرق وترزع لاجلنا باسعار رخيصة ، ونفزل ونفسج من اجلها ان التجارة دور كامل ، لا نستطيع ان نبيع اذا لم نشتر . واغلاقنا الحدود بوجه الواردات عبارة عن موت صادر اتنا » .

ثم تابع كوبدن حملته في البرلمان فافهم الجميع بقوة حجته حتي قال « روبرت بيل » لينقض حججه من شاء ، اما انا فلا استطع ذلك ، ولقد كان حزب المحافظين في المجلس خصماً لحرية المبادلة ولكن رئيسه (روبرت بيل) كان مبالاً لنظريات خصومه ، فاتبع سياسة جمركية ملائمة للحرية بان انقص الرسوم الجمركية واستعاض

عنها بضرية على الارباح الكبيرة ، ومع ذلك لم تقل واردات الحزينة بل زادت لتزايد حجم التجارة ووفرة الارباح ولكنه لم يجرأ ان يمس الزراعة وهي قوام حزبه ، ثم حدثت صدقة كانت حاسمة في تاريخ انكلترا هي القحط الذي اتاب موسم البطاطا في ايرلندة في عامي ١٨٤٥ و ١٨٤٦ واذا كان نصف سكان الجزيرة يعيشون منها ، وكان القمح في انكلترا قليلاً بحيث لم يتسن لها ان تساعد ايرلندة ، فان « بيل » خشي من خطر المجاعة ، ولم يحدد بدأ من الغاء الرسم على الحنطة والسباح بحرية دخول المواد الغذائية الى بريطانيا العظمى ، رغمًا عن معارضة ديزرائيلي الشاب الذي كان ينذر انكلترا بسوء المصير اذا اهملت زراعتها وبانت عاجزة عن انتاج قوتها . وكانت عملها ظفراً باهرًا للطبقة البورجوازية التي كانت تضم رجال الصناعة والتجارة ، فوحدت صفوفها وسارت تحت لواء طالبي الحرية فقالت التامس في نوفمبر ١٨٤٣ : « ان اكثر من اربعين صناعياً اكتتبوا في اجتماع عقد في منشستر بمبالغ كبيرة تتراوح بين المائة والخمسة ليرة لانجاح هذا التدير (حرية استيراد الحنطة) . لقد ولدت سلطة جديدة في الدولة .

اصبحت « مدرسة منشستر » قوة لا تقاوم في انكلترا ، وكان كوبدن وبرايت بمصلحة الصناعة فقط ، ولا يهتمان بانكلترا الاستقرابية والزراعية ولا بانكلترا العاملة انهم يرون من واجبه وفي مصلحتهم متابعة انفاذه سواء كان عادلاً ام ظالماً ، مباركاً او ملعوناً .

على ان الغاء الرسوم على الحنطة لم يخرّب الزراعة ، ولم تستورد منها انكلترا اكثر من ربع ما تستهلكه وعرفت البلاد بين سنة ١٨٥٠ و ١٨٧٥ رخاء عظيم بسبب زيادة السكان والسكك الحديدية وتجهيز الامبراطورية فاستفاد الزارع كسائر افراد الامة . وفي الوقت الذي كانت فيه انكلترا تقطف ثمار الحرية كان ميشيل شوفاليد في فرنسا الامبراطورية ينادي بالحرية فيدعو كوبدن ليحضر الى فرنسا ويقنع الامبراطور نابليون الثالث بضرورة حرية المبادلة ويعرض عليه عقد معاهدة تجارية مع انكلترا فجاء كوبدن الى فرنسا بعد ان اطلع بالمرستون على عزمه ، وسمح له بالذهاب وهو

شاك في نجاح مسعاه . ولكن التوفيق حالف كوبدن ، فعقدت الدولتان معاهدة تجارية خفضت الرسوم الجمركية بصورة محسوسة ، فنقل بالمرستون الخبر الى البرلمان وقال : انها لمزية نادرة لرجل كان قدم ابلاؤه منذ اربع عشرة سنة خدمة عظيمة ، في ان يستطيع من جديد ان يقدم خدمة اخرى من غير ان يكون موظفاً ومن غير ان يحمل اي لقب » . والمعاهدة التي عقدها كوبدن مع نابليون الثالث كانت اعظم عمل في حياة هذا الرجل الذي يسميه كارليل (بالسائح التجاري المهم ، والنبي المبشر بفردوس التجار) ومات كوبدن بعد ان آمنت البورجوازية الانكليزية بانجيل منشتر .

ثم ولي الحكم غلادستون صديق كوبدن والمعجب به وكان يعتقد مع حزب الاحرار الذي بدأ يسيطر على الحكم » ان مصدر التقدم هو في الممارسة الحرة للجهود الفردية » فالغني الرسوم الجمركية ولم يبق منها الا ما يصيب ثمانية واربعين صنفاً مسكان اثني عشر الفا . ولم تمض عشرون سنة على اعلان الحرية التجارية حتى آتت اكملها وحتى كتب ستانلي حيونس » في الوقت الحاضر ، تحتاج الينا اقطار الارض الخمسة بمحض رضاها فسهول امريكا والروسيا حقول الحنطتنا ، وفي شيكاغو واودسا انبارنا ، وكندا وبلاد البلطيق غاباتنا . واستراليا مراعي خرافنا ، وامريكا مساح ابقارنا ومزارع قطننا . والبرو ترسل لنا فضتها وكاليفورنيا واستراليا ذهبهما والصينيون يزرعون الشاي لاجلنا ومن الهند الشرقية تأتينا القهوة والبهارات والسكر . وفرنسا واسبانيا كرومنا وشواطئ المتوسط بستاننا » .

وفي الوقت نفسه نرى السير شارل ديلك حين خروجه من الجامعة يطوف الكرة الارضية ويقول » اني سرت خلف انكلترا حول العالم في سنتي ١٨٦٦ و ١٨٦٧ وكنت اداني حيث سرت في بلاد بشكلم اهلها الانكليزية وتسيطر عليها انكلترا والفكرة التي كانت دليلي ورفيقي في سياحتي هي ايماني بعظمة عصرنا » .

ولم تكن هذه العقيدة وفقا على الانكليز ، بل كانت عقيدة القارة الاوربية ، وتحلى في آثار جول فرن في ذلك العهد فكان يعجب بالبريطاني ويحمد فيه الرجل المجد

الحازم الثابت والاثاني ولكن السائر دائماً في طليعة التقدم الفني ، وكان يحدث الناس في كتابه « جول فرن حول العالم في ثمانين يوماً » وفي كثير من رواياته كيف يحكم الانكليز البسيطة بالجد والصبر .

مردود التفوق البريطاني وسرطانها

ما كان دعاة النظام الاقتصادي الجديد، ريشار كوبدن والسير روبرت بيل وسواهما يجهلون ماسبقته قبول مبدأ حرية المبادلة من توضيحات ، فهو يقضي بتضحية الزراعة لان سياسة الاسعار الرخيصة تتطلب نظاماً جبركياً مبنياً على حرية الاستيراد وبالتالي يخالف مصلحة الزراعة الوطنية ، ويصبح من واجب البلاد في مثل هذه الحال ان تعتمد على العيش بالمنتجات الزراعية المستوردة ، وان تستعمل في صناعتها المواد الاولية الاجنبية الرخيصة الاثمان ، وان تدفع ثمن هذه المستوردات ما يأتيها ثمناً لموادها المصنوعة المباعة في البلاد الاجنبية وهذا كله يعني فقدان الجزيرة البريطانية استقلالها الاقتصادي ، وكونها مجبرة على قبولها التخصص الصناعي مع بقائها تابعة لسواها من الدول في موادها الاولية .

ولقد جربت بريطانيا هذه السياسة قرناً كاملاً ولكن خطرها انها تقوم على عوامل متعددة يستحيل الوثوق من توفرها دائماً . من هذه العوامل رضا العالم بهذا التوزيع الدولي للعمل الذي يجعل من انكلترا (ومن اوروبا الغربية) معمل البسيطة المتخصصة بالصناعة ، ومن سائر البلاد منابع مواد اولية واسواقاً للاستهلاك ، ومنها حرية عقد العمل ، اي ان يترك اصحاب العامل احراراً في التعاقد مع العمال وفي تعيين شرائط العمل وساعاته واجرتهم لذلك كان كوبدن ومعاصروه يرفضون ان ينظروا الى العمل من الوجهة الاجتماعية ولا يتكلمون عنه الا بلغة الاقتصاد ، وعندما كانوا يقترحون ادخال الخطة الاجنبية كانوا يرمون الى ان ذلك يؤدي الى رخص

سعر الحبز وعندئذ يمكن انقاص الاجور وانقاص تكاليف الانتاج دون ان يمس ذلك في مستوى معيشة العمال . ومن هذه العوامل احتفاظ انكلترا بالحصار الفحم وبسببها في استعماله في الآلات البخارية اذ كانت انكلترا حينئذ تستخرج من راضيها ثمانية مليون طن من اصل انتاج عالمي لا يزيد على (١٣٠) طن ، وكان ينبغي ان ترضى روسيا بالوقوف عند ١٢ مليون طن والولايات المتحدة عند ١٤ طن في السنة .

هذه العوامل كانت موجودة في اوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكان البعض يظنونها ستبقى دائماً ، وعليها بنوا صرحاً ضخماً من المعتقدات والنظم الاقتصادية والسياسية ، ولكن بعض العقول النافذة لاحظت منذ ذلك الوقت ضعف هذا النظام وان انكلترا « تعيش عيشة خطيرة » علي تعبير نيتشه — فقد كان ستانلي جيفونس آثد يقول في كتابه (قضية الفحم) : ان انكلترا مدينة بتفوقها بالحصار الفحم لديها اكثر منها لمزاياها — ولكن حذار ان الفحم مال ينفذ ، لازرع ينبت كل سنة فاذا قل الفحم يصعب استخراجه وتزداد نفقاته وترتفع اسعار المواد المصنوعة ويصعب الاصدار ثم ان انحصار الفحم ليس دائماً اذ بفضل الفحم المستخرج في البلاد الاجنبية ستقوم صناعات اخرى تستطيع ان تغير المحور الصناعي في العالم ، وهذا امر يهدد انكلترا بالبطالة ، ولا يبق امام اهلها التكتافين الا الهجرة او الرضى بتخفيض مستوى المعيشة .

ثم ان نفاذ الفحم وان كان افتراضاً لا تزال بعيدين عنه فلم يعد للفحم مقامه كمصدر وحيد اول في الصناعة اذ جاء البترول والكهرباء بتازعانه منزله الاولى ، وقام بوجه انكلترا منافسون اشداء بالفحم مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبولونيا .

وما قلناه عن الفحم نقوله عن العوامل الاخرى السابقة الذكر ، فشرائط العمل لم تعد حرة بل تدخلت الحكومة الانكليزية في تحديد ساعات العمل وشرائطه ،

وارتفع مستوى معيشة العامل فاصبح اتاجه باهظ التكاليف وبالتالي ارتفعت اسعار منتجاته وصعب عليها ان تزاخم المنتجات الاخرى في الاسواق الخارجية .

ازمة الحرية التجارية في العالم حتى حرب ١٩١٤

بلغت انكلترا بين ١٨٦٠ — ١٨٧٠ اوجها الاقتصادي فكانت تتمتع بانحصار صناعي فعلي لافي البلاد البعيدة فحسب بل في اوربا المتأخرة في صناعتها ، ولكنها بدأت فيما بعد تجد في طريقها منافسين اشداء في الشرق والغرب وبدأت تشعر بشيء من الضيق الاقتصادي ، ولقد عكف المعاصرون على الاحصاء آت يدروسونها ويستنبطون نتائجها ودروسها ويجدون فيها ظاهرات مقلقة ؛ فصدر تقرير لجنة التحقيق عن الانحطاط الاقتصادي عام ١٨٦٦ وتبعه عشرات من التقارير ، وكلها مجمعة على ان بوجه انكلترا مزاجين اقوياء صاروا اكثر جدأ وأحسن آلات منها ، ثم قال جوزيف تشمبرلن سنة ١٩٠٣ « لقد كذبت الوقائع كل نبوءات كوبيدن . فقد قال لنا ان انكلترا اذا أخذت بمبدأ الحرية أصبحت معمل العالم ، واصبح العالم حقلاً لحنطتها ، ولكن بالتهاسة ان الامر يكتفين لم يشاؤوا ان يعتقدوا ان الله خلقهم ليحرقوا ويزرعوا من اجلنا » .

ولكن كل هذه الصيحات لم توقف الانكليزي من ثقته بحسن طالعها ، فالاجيال التي ظهرت آتذ والتي ولدت في حجر الرخاء والمجد اعتادت حياة سهلة ، تروج فيها المال بقليل من الجهد فحسبت ان التقدم من صنعها فكانت ترفض ان تؤمن بإمكان الانحطاط لاعتيادها على السلطة والثروة ، ولثقتها بطالها التي لا تنزعزع ، وكان الانكليزي يرفض ان يناقش نفسه في الامر ، ويوسوس اليه تفاؤله الوادع انه سيخرج من الازمة ، لا لانه عرف ان بعيد الشباب لاساليه وآلاته بل لانه انكليزي .

بقيت الصناعة الانكليزية قوية شديدة ، مستندة الى عنعنات وتقاليد لامثيل لها

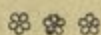
لذلك لم تستطيع الامم الناشئة ان تقضي عليها ولكنها حددت من مداها ، لاسيما وان انكلترا بينما كانت تؤمن بالحرية التجارية كانت ترى الامم الاخرى تضع العوائق الجمركية وتفرض الرسوم الباهظة على البضائع ، وتقضي على آمال دعاة الحرية . فبعد ان اعلنت فرنسا حرية المبادلة ، عادت عنها وبدأت منذ ١٨٧٢ تقيدھا وتحددها حتى حرب ١٩١٤ ، وكذلك ايطاليا اذ حاولت ان تكون دولة صناعية ، فبدأت تضع على المنتجات الاجنبية تعرفات جمركية عالية منذ عام ١٨٧٧ اما المانيا البسماركية فقد بقيت اول امرها امنية لحرية المبادلة ولكن الصناعية الالمانية وقصدت قوة كبرى ارادت ان تدافع عن نفسها ضد المنتجات البريطانية ومن جهة ثانية فان اقطاعي بروسيا زراع الحنطة والشوندر والبطاطا كانوا يخشون الحبوب الروسية فاستطاع الرئيس الحديدي بسمارك ان يوفق بين المصلحتين وظهرت في المانيا تعرفه الحماية الجمركية عام ١٨٧٧ فادت الى رد فعل من قبل فرنسا سنة ١٨٨١ وعندئذ قام الى جانب المسابقة الى التسليح ، تسابق الى التعريفات .

وان ما يزيد في هذه الحمى ان الجميع في اوربا كانوا يخشون الولايات المتحدة لان منتجاتها الزراعية الرخيصة النفقات حينئذ احتلت الاسواق الاوربية ، وفضلاً عن ذلك فالامريكيون رفضوا ان يستوفوا من منتجاتهم منتجات اورية فوضعوا دون اوربا حواجز جمركية وفرضوا على منتجاتها رسوماً عالية منذ ١٨٦٥ حتى صارت الرسوم تبلغ ٥٠ ثم ١٠٠ ثم ١٥٠ في المائة على البضاعة و اضافوا الى هذه التعريفات معاملات جمركية مزعجة وماسة بالسيادة وبكرامة الدول ، فكان الموظفون الامريكيون يراقبون تكاليف الاتاج في المعامل والتاجر الافرنسي والالمانية والايطالية ويشهدون على صحة البيانات ، فاصبح التعامل الامريكي سارياً في اوربا التي كفرت بمبدأ الحرية التجارية وبدأت حربيها الاقتصادية قبل ان تلجأ الى الحرب السياسية .

ولكن انكلترا بقيت مؤمنة بعقيدة مانشستر ، وكانت تكتفي بوعظ الحوارج وباقتناعهم ان اوهاهم ستقودهم الى الحرب ومع ذلك فقد كان فيها اشخاص يتساءلون منذ سنة ١٨٧٨ هل تستطيع الخطب التي تلقي في مادب نادي كوبدن ان تعيد لميزاننا

التجاري توازنه؟ ولكنهم تعرهم النفقاتها ، ومع انها شاهدت في العالم اخلاقاً تجارية جديدة
كسياسة الاغراق dumping وسواها من وسائل المزاومة غير المشروعة فانها بقيت
مؤمنة ان التجارة الشريفة سبب الرخاء وبقيت على ايمانها حتى شبت حرب
١٩١٤ - ١٩١٨ .

وعلى الرغم من الحواجز الجمركية التي بدأت تقوم بين البلاد ، فان التجارة
الخارجية كانت نامية بينها جميعاً وكانت القوى التي تعمل للتعاون التجاري العالمي اشد
واعتن من التي تدعو الى الانعزال والاكتفاء ، لذلك كان من شأن الحرية التجارية
ان ادت بالدنيا الى ان تكون سوقاً واحدة ، وبالتجارة الى ان تنقل من حظيرة
« الاقتصاد القومي المحلي » الى فضاء « الاقتصاد العالمي » .



الفصل الثاني

منه الاقتصاد القومي الى الاقتصاد العالمي (١)

ان الحق الاقتصادي الجديد الذي ظهر في القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر ، بتحريره الفرد من الرق الاقتصادي وباعلانه الحرية الاقتصادية وبالغاء قيود الصناعة والزراعة والتجارة ، سهل العلاقات التجارية بين الناس وقدم لهم من الضمانات على اموالهم واشخاصهم ما يجعلهم مطمئنين على ثمار جهودهم ، ولكن هذه الحرية لم تكن مطلقة الا ضمن نطاق الوطن اما بين الدول المختلفة فكانت الحدود عائقاً دون حركات الاشخاص وسداً دون حركات البضائع ورؤوس الاموال . بيد ان هذه الحال لم تدم طويلاً فان الفاعليات الاقتصادية في البلاد الراقية بدأت تتجه نحو التجارة الخارجية باعتبارها وسيلة لجلب الذهب والفضة وغيرها من مظاهر الثروة الى

(١)

H. Hauser: la paix économique.

Bousquet: Institute de science économique.

Maurois: op. cit.

Sombart: op. cit.

Antonelli: Le système économique présent.

Levasseur: Histoire du commerce du Levant.

Hobson: Evolution of moderne capitalism.

البلاد . والصناعة الجديدة بدأت تنمي بالانتاج الكثير والرخيص من البضائع وتنزع نحو الاسواق الواسعة خارج مكان نموها ، ولا سيما بعد ان تم زوال الحدود والجمارك الداخلية الموجودة بين مقاطعاتها .

كانت التجارة الخارجية وتجارة الدول مع مستعمراتها حتى العهد الذي نبهته لهم عدداً قليلاً من الافراد وما كانت تستهدف الارزاق الاساسية للحياة ، وما كان ينتج عن انقطاع الصلات والروابط بين الامم وبينها وبين مستعمراتها اخطار فادحة بحيث يمكننا القول ان ثروة الامم وازدهارها ما كانا متوقعين على التجارة الخارجية وقد اثبت حصار نابليون لانكلترا هذه الحقيقة . على انا قد نجد شذوذاً عن هذه القاعدة في هولندا مثلاً التي كانت بحاجة الى الحبوب والاختشاب التي تأتيا من الخارج ومثلها البورتغال بيد ان هذه الامثلة قليلة . ثم ان تجارة المواد الغذائية لم تكن الا محلية او قومية حتى القرن التاسع عشر بل ان التجارة الخارجية للمواد الاولى لم تكن الا جزءاً ضئيلاً من التجارة الخارجية في ذلك الحين .

ولكن هذه الحال تبدلت فيما بعد وتغير الكيان التجاري لدى الامم وازدادت علاقات الناس بعضهم ببعض ، ولكي نفهم هذا التطور وتصوره ينبغي ان نقارن بين نصين يصفان الحياة الاقتصادية في اواخر القرن الثامن عشر وفي اوائل القرن العشرين .

ذكر احد المؤلفين (الاب بودو) في كتابه عن (المذهب الفيزيوقراطي صفحة ٨٤٦ محاولة جاء فيها « ها انت يرين يا سيدني على مائدة بسيطة محاصيل كل الاقاليم والقارات مجتمعة بين يديك ، فهذه الفناجين صنعت في الصين ، وهذه القهوة ولدت في جزيرة العرب ، وهذا السكر زرعه في امريكا زنوج افريقيون مساكين ، ومعدن ابريقك جاء من بوليفيا ، وكتان المندبل اتى من ريفيا وصنعتة معامل هولندية ولم تقدم لك بلادنا الا الخبز والزبدة » ففي هذه العبارة تعداد للاصناف التي كانت مداراً للتجارة الخارجية والتي كانت لا تطوؤها الا الطبقات الموسرة وهي محدودة ، ولم يمر عصر على ذلك حتى نجد « لافاهي » يقول « اصبح افقر العمال يستهلك منتجات العالمين

فيأتي صوف ملابسه من اوسترااليا وارز حسائه من الهند وحنطة خبره وبتروله من من امريكا وقهوته من جواوا . (ذكره جيد في كتابه) فاذا قارنا بين عدد الاشخاص وشدة الحاجات وكثرة الاستهلاك فهمنا الثورة العميقة التي حصلت بين هذين المهدين ، وهذه الثورة بقيت مستمرة حتى ايامنا وفي معرض بروكسل الذي افتتح منذ بضع سنوات علق على الجدران جداول وصور بيانية تصور نمو الصلات بين انحاء العالم، وبينها صورة تمثل رجلاً عادياً في هذا العصر وتذكر البلاد التي جاءت منها ملابسه فيباه الداخلية بلجيكية ومعطفه انكليزي ، وكرافاته من حرير ليون وقبعته من قش ايتاليا ونظاراته من بلور بوهيميا ، وجواربه من خيوط ايقوسيا ، وحذاءه امريكي ، وعصاه من خشب جزر بحر الهند وساعته من جنيف . فلباس هذا الرجل دليل على النمو الاقتصادي العالمي الذي ادى للتوفيق بين منتجات مختلفة وبين حدود متباعدة .

وكما سارت المنتجات بين الحدود ، كذلك سار الناس واصبح للدول مستعمرات متزايدة ومتنوعة ، وطافت رؤوس اموال البلاد الغنية انحاء العالم تستقرضها الامم والافراد واعلنت حرية التجارة الخارجية ، واصبحت اكثر الشركات التي تعاطى التجارات الكبرى دولية لاتنحصر ضمن نطاق الدولة الواحدة ، بحيث يمكننا القول ان العالم وصل الى نطاق الاقتصاد العالمي .

ان العوامل التي ادت الى هذه النتيجة كثيرة ، والظروف الفكرية التي لا يستها هامة جداً لذلك سنسرد في اول الامر بعض هذه العوامل بتفصيل ثم نبحت في حدود التجارة العالمية وعقباتها .

الاقتصاد العالمي وعوامله

١ — لكي يسهل على الناس العائشين على اراض واسعة ان يتبادلوا البضائع والسلع وان يعقدوا الصلات الاقتصادية فيما بينهم ينبغي ان يعلم كل انسان بما يجري

بعيدا عنه . ولقد ارتقت وسائل المخاطرة منذ القرون الوسطى حتى بداية العهد الرأسمالي واطرد الرقي بسرعة (حتى تقلصت البسيطة — كما يقول موروا — فاصبحت سوقا لانسكلترا تلك العنكبوت الجائمة في جزيرتها مركز التجارة العالمية والتي مدت حول الارض نسيجها من خيوطها) وحتى اصبح العالم وحدة تامة من حيث نقل الاخبار . وقد تم ذلك في اكثر البلاد منذ سنة ١٨٥٠ حين اختراع التلغراف . ففي عام ١٨٧٠ كانت اخبار الطفر الالماني معروفة في كل المانيا في حينها بينما لم تعرف الوزارة الاسكندنافية بطفر واترلو الا بعد اربعة ايام .

كانت المراسلة التجارية تسكاد تكون مفقودة حتى اوائل القرن السابع عشر ثم تقدمت وسائل النقل وازداد عدد التجار ولسكن الاخبار كانت بطيئة واجرة البريد باهظة ولم يتطور الامر الا في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر فقد كانت اجرة الرسالة من لوندريه الى اديمبرغ اربعة شلنات في سنة ١٨٣٩ وكان عدد التجار قليلا بحيث ان عددها في المانيا لم يكن يتجاوز نسبة الواحد والنصف لكل من السكان اما الان فليسكل منهم مائة تحرير في السنة . وكذلك تمت الخطوط التلغرافية البحرية على الشكل الآتي :

سنة	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٢٢
كيلو متر	٢٦٤	٧٨٠	٣٢٠٠	٥٩٠٢

ثم ان المخاطر التلغرافية بين الولايات المتحدة واوروبا ترجع الى سنة ١٨٦٦ وبهذه الصورة تمت وحدة العالم . كان التحرير في اوائل القرن ١٩ يقطع في انسكلترا ٢٠٠ كيلو مترا في اليوم ولكن حوالي سنة ١٩١٣ كانت اسعار بورصة الخططة في برلين تصل بالتلغراف الى جميع قرى سيبيريا .

٢ — ان نمو الصناعة ادى الى انتشار وسائل النقل . فاذا رجعنا الى القرون الوسطى رأينا انها كانت نادرة سيئة النظام بطيئة وغالبة وعرضة للمخاطر ، ولكنها تنمو

الرأسمالية صارت كبيرة منظمة ، رخيصة وسريعة وأمنة وذلك بفضل استعمال الآلات البخارية .

عند ما ظهرت القطارات كان في أوروبا شبكة حسنة من الطرق ولكنها كانت تصل بين المراكز الهامة فقط . وما كانت تشبه الخطوط الحديدية لاني السرعة ولا في القوة ولا في الرخص وان كانت سرعة العربات بلغت عشرة اميال في الساعة — كما يقول موردوا — أما النقل بالمسالك المائية فقد كانت اشد قوة ولكن اكثر بطئاً وما كان يتعدى المناطق المحاذية لها . وكان من نتائج ذلك (ان اجرة العربة كانت مختلفة المقدار بحسب نوع الطريق ، لا بحسب الثقل او المسافة) ، اما اليوم فالسرور واحد مثلاً لنقل الطون من البضاعة ما بين شاموني ومرسيليا في الصيف او في الشتاء وفي اوائل القرن ١٧ استعملت السكك الحشبية وفي اوائل الثامن عشر استعملت السكك الحديدية في المناجم ، ثم مد اول خط حديدي في فرنسا سنة ١٨٢٨ في سنت ايتين وفي سنة ١٨٣٠ في انكلترا بين ليفربول ومانشستر .

ولقد كان العهد الذهبي للسكك الحديدية بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ اذ اصبحت فيها الخطوط الحديدية اربعة امثالها . وبعد ذلك اصبحت النمو بطيئاً جداً حتى يمكن القول ان الخطوط في أوروبا لم تتم منذ اوائل هذا القرن الا قليلاً . كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

طول الخطوط الحديدية بالكمومترات

أوروبا	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٩٠	١٩٠١	١٩١٣	١٩٢٠
٢٤٥	٢٣٧٦٦	١٠٣٧٤٤	٢٢٤٠١٧	٢٩٠٣١٦	٣٤٦٢٣٥	٣٧٠٤٦٤	
العالم	٣٣٢	٣٨٠٥٢	٢٢١٨٥٩	٦١٨٧٢٤	١١٠٠٤٢١٧		١١٩١٣٢٢

وبلغ طولها حوالي سنة ١٩٣٠ ما يقارب مليوناً وربع مليون كيلو متر ويقدر ثمنها بثلاثمائة مليار فرنك .

فنمو الخطوط الحديدية أدى الى سهولة انتقال البضائع والاشخاص (واصبح
الجمهور في فرنسا مثلاً يجد امامه للذهاب من باريس الى ليون ٦٠٠٠ محل في ١٩٢٥
مقابل ٤٤ في عام ١٨٥٠ و ١٦ في عام ١٨١٠ و ٧ في عام ١٧٩٠ ومن جهة ثانية
فمنذ اواخر القرن ١٨ حتى اليوم صارت حمولة المراكب تعادل عشرين مثلاً ، وبما ان
سرعة المراكب قد زادت ايضاً فان قوة النقل ازدادت كثيراً . ففي عام ١٨٧٦ كان
حجم السفن الشراعية يعادل ١٥ مليوناً من الطون ، فاصبح مليونين عام ١٩٢٤ ولكن حجم
السفن البخارية كان في ذلك الحين يعادل خمسة ملايين ، فصار سنة ١٨٩٦ سبعة عشر
مليوناً وعام ١٩٢٤ سبعة وخمسين مليوناً ، وفي سنة ١٨٦٠ كانت الحركة البحرية تقدر
بستين طوناً فاصبحت تقدر اليوم بثمانمائة طوناً .

وما عدا ذلك فان رفع الحواجز الجمركية الداخلية ما بين ولايات الدولة الواحدة
سهل كثيراً الوصول الى الاقتصاد العالمي . ولقد كان « نيكرو » يرى في الجمرك الداخلية
الافرنسية نظاماً يستنكره العقل . ويذكر لوفاسور ان زق الحجر الذي كان يرسل
من روان Roanne الى باريس كان يدفع احد وعشرين رسماً جمركياً وان اللجنة التي
الفها (نيكرو) لدراسة مشترى رسوم المرور على الجسور في فرنسا رأت ان هناك اكثر
من خمسة الاف رسم .

٣—وحدة السوق

عند ما توجد كل التسهيلات المذكورة لدى جماعة من الناس تعيش على ارض
واسعة لتبادل منتجاتها ، يتحقق حادث هام يدعى بوحدة السوق . وليست السوق
مكاناً معيناً يحصل فيه البيع والشراء ولكن كل ارض يرتبط فيها السكان بصلات حرية
التجارة بحيث تصبح الاسعار فيها في مستوى واحد بسرعة وسهولة ، فوحدة السعر في
السوق تتأتى من انسجام الاسعار في بلد معين .

ولقد كانت الصعاب التي تعرقل نقل البضائع تؤدي الى :

١ — تعدد الاسواق في المكان .

ب — الى قلب الاسعار فجأة في الزمان في السوق الواحدة .

آ — اما تعدد الاسواق فلان هذه الاسواق ما كانت متصلة بعضها ببعض لجهل الناس بالاسعار في السوق الثانية ولان النقل كان غير منظم ، فكان عدد قليل من الناس . على صلة ، ومن اجل منتجات قليلة . وانا ذا كرون مثالين على تعدد الاسواق .

يذكر لنا سوماتر حادث ثمانية امراكب موسوقة قطنا ذهبت من همبورغ في آخر القرن الثامن عشر الى لندن ، دون ان يعرف مرسلوها ما اذا كانت لندن بحاجة اليها ، وان وسق هذه المراكب (وكانت صغيرة آتد) كان يكفي لهبوط اسعار القطن في انسكلترا ٤٠ في المائة .

كما ان اسعار اسناد القيمة Assignant ايام الثورة كانت تتفاوت من ولاية الى اخرى بنسب كثيرة .

ب — واما اختلاف الاسعار في الزمان فلان تأثير اي عامل لا يضيع في سوق واحدة ، فالسوق المحلية تتلقى كل التغيرات التي كانت تعدل لو كانت السوق كبيرة ، وان مثال القطن الذي ذكرناه يدل على ذلك .

وهاك مثالا آخر: عند ما كانت النياز لا تنقل ، كانت الاسعار تختلف بحسب المواسم بصورة كبيرة ، واذ لم يكن يجداحد من المصلحة ان يحتفظ ببساتين واسعة لا يجدرسوقا لئارها ، فان ثمار الصيف كانت اقل مما هي عليه الآن وثمار الشتاء اكثر غلاء منها في ايامنا . فبنمو وسائل النقل زعت الاسواق الى الاتساع والوحدة في الزمان لان نفقات النقل قلت بنسب باهظة فالطون من الحنطة الذي يقدر ثمنه بمائة وعشرين ماركا يصبح ثمنه ٣٤٠ بعد ان يقطع المسافة الآتية .

١٠٠ كيلو متر على طرقات سيئة (وعلى عربات تجرها الخيول)

٤٠٠ » » » » » حسنة (» » » » »)

١٥٠٠	كيلو متر على القطارات القديمة
٤٥٠٠	» » » القطارات الحديثة الاميركية
٢٥٠٠٠	» » » في البحر

كما ان الطون من البضاعة كان لقاء اجرة قدرها خمسون ماركا يستطیع ان يقطع المسافات التالية :

في عام ١٨٠٠	١٠٠ كيلو متر في العربية
» » ١٨٥٠	» » ٤٠٠ في القطار
» » ١٩١٠	» » » ٢٥٠٠

هذا وان اسعار الحنطة يتجلى فيها وحدة السوق ، فاليوم يمكن شحن طون من الحنطة من قارة الى اخرى بوقت اقل واجر ادنى مما كان يقتضي لذلك بين مقاطعة واخرى . فهذه السهولة في الحركة ادت الى تساوي الاسعار في العالم بصور نسبية . واسعار البضاعة الواحدة في مختلف نواحي العالم تنزع الى التقارب والتشابه . فاسعار الحبوب كانت تتفاوت نسبتها بين انسكلترا وهنغاريا ٣٠ في المائة في منتصف القرن التاسع عشر ولكنها صارت ١,٣ في المائة في آخر القرن نفسه .

هذه المشاهدات عن الحنطة يؤيدها مشاهدات كثيرة عن اسعار الفائدة في نواحي العالم اذ اصبحت منذ ١٨١٥ عالمية كما ان تقلبات الاسعار اصبحت اقل مفاجأة لانها تتمكس على سوق واسعة دائماً مثلاً في عام ١٨٦١ وهي سنة عادية كان المقدار الواحد من الارز يساوي في الهند الهولندية ١٨ فلورين في سماران و ١٥ فلورين في بريغ ولكن في عام ١٩٠١ وهو سنة قحط ، كان فرق الاسعار — بفضل وسائل النقل — كما يلي في كدول ٨ فلورين وفي بانام ٥ فلورين .

لكي نعرف اتساع السوق العالمية يكفي ان نطالع بعض الاحصاءات عن التجارة الخارجية ، لانها اذا كانت بازدياد فذلك يعني ان عدداً كبيراً من الناس بدأ يتدخل في سير الاقتصاد العالمي .

جدول التجاره الخارجيه للامم

الصادرات والواردات بمليارات الماركات

١٩١٢	١٩٠٥	١٩٠٠	١٨٩٠	١٨٧٠	١٨٥٠	١٨٣٠
١٦٩	١٠١	٧٩	٦١	٣٠٧٥	١٤,٥	٦,٥

ومنذ ١٨٠٠ حتى ١٩٠٠ ازدادت التجارة الخارجيه بالنسب الآتية :

١٣	من ٦ الى	في روسيا
١٤	١	بريطانيا العظمى
١٥	١	فرنسا
٣٤	١	المانيا
١٤٩	١	الولايات المتحدة

اما تجارة الحبوب فيسكني ان نعلم انهم كانوا ايام تورغو يقدرون تجارة الحبوب العالمية بعشرة ملايين هكتولتر، ولكن تجارة الحبوب البحرية وحدها كانت تبلغ ٤٠٠ مليون في عام ١٩١٣ . واخيرا فيما يتعلق بالمواد الاولية : في عام ١٩١٣ كانت معامل المانيا تحتاج من الصوف بنسبة ١٣ كيس من الصوف الاجنبي وكيس واحد من الصوف الالماني الخ ...

٤ — التوزيع العالمي للعمل

ان البلاد لا تشابه من حيث الوضع الجغرافي والجيولوجي والغنى بالمواد الاولية واليد العاملة والتقاليد الصناعية والزراعية ، وبالتالي تنزع كل منها الى اجادة نوع من السلع والمنتجات لا ينتجه البلد الآخر او لا ينتجه بالاتقان والرخص المطلوبين فينشأ

عن هذا الوضع تخصص عالمي في الانتاج ؛ يدور عليه محور التجارة العالمية .
لقد كانت تربية الغنم احد مصادر الثروة البريطانية منذ عصور ، فلما اخترع العامل
هارغريفس منسجته الذي ادى للانتاج بسعر رخيص ، كثر الطلب على النسيج الصوفي
من كل اطراف اوربا فكثر العامل واشتدت حاجتها للصوف ولم تعد تكفي اغنام
بريطانيا فقرر الباحثون عن الذهب في استراليا وزهاد Puritains الكاب وصيدو
الارجنتين ان يعاطوا تربية الماشية . وكان امامهم مروج واسعة لا يملكها احد وتستطيع
القطعان ان ترودها في حراسة رجل وبضعة كلاب فهبطت نفقات الصوف اذ لم يعد
يكلف الا نفقات الجز ولم يعد النساجون الانكليز يرغبون سواء . واضطر الزارع
البريطاني الى الاكتفاء بانتاج اغنام حسنة الجنس بسبب توالد مخصوص يبيعها
الاستراليين لتحسين نسل قطعانهم . وهكذا اصبحت انكلترا تغزل صوف استراليا
والكاب ولم يحاول احد ان يؤسس مفازل ومناسج في هذين البلدين اذ تبين ان قطعة
الجوخ المصنوع في اللانكاستير بصوف استراليا والمرسلة الى سدي تكلف اقل مما لو
صنعت في اوستراليا ، وهكذا تخصص كل بلد بسرعة ، فلم تعد انكلترا تنتج خرافاً ولا
استراليا ثيابا .

فقضية تكاليف الانتاج فرضت على الشعوب توزيع العمل ولكنها جعلتهم متضامين
فالوباء الذي يحصل بين قطعان الارجنتين يرفع اسعار الجوخ في اسواق العالم وازمة
صناعية في اللانكاشير تحطم مربى المواشي في نيوزلندة .

واقعد شهد العالم قبل حرب ١٩١٤ توزيعاً عالمياً للعمل ونمواً عظيماً لارتباط البلاد
بعضها ببعض اذ كان كل بلد ينزع الى حصر جهوده في انتاج الاصناف التي يتمتع فيها بمزايا
خاصة . فكانت الاصناف الحديدية والفولاذية والمواد الكيميائية والآلات اهم عناصر
التصدير الالماني بينما كانت المنسوجات تؤلف ثلث الصادرات البريطانية ، وكذلك كونا
نرى توزيع عمل عالمي في النوع الواحد من الانتاج كالآلات مثلاً ، فقد كانت انكلترا
مختصة بصنع آلات النسيج والولايات المتحدة بمناسير الحشب والآلات والادوات
الزراعية والمانيا بالمحركات والآلات الكهربائية وبعض انواع الآلات الزراعية .

ثم ان التنافس العالمي كان ينزع نحو توزيع اسواق التصدير، فبينما تؤيد المانيا تفوقها في الاسواق الاوروبية بفضل وضعها الجغرافي وحسن طرقها المائية والحديدية ، تبقى انكلترا محتفظة بوضعها في مستعمراتها وفي البلاد الخارجية ، وعلى الرغم من بعض التدابير المقيدة لحرية التجارة والتي اتخذت قبل حرب ١٩١٤ في جميع انحاء العالم فان التعاون العالمي في النطاق التجاري كان شديداً وكانت احصاءات التجارة العالمية مطردة الزيادة ، فكانت المانيا تستورد من « الامبراطوريات الثلاث » — كما كان يدعو الالمان روسيا والولايات المتحدة وانكلترا — نصف مستورداتها ، وترسل اليها ٣٥ في المائة من صادراتها ، وكانت نسبة التجارة الخارجية من تجارة الامبراطورية البريطانية ثابتة وحوالي ثلاثة ارباعها ، وهي نسبة تثبت قوة الصلات التجارية العالمية.



الفصل الثالث

التدبير العقلي للمجازاة الاقتصادية (١)

Rationalisation

ان المعنى اللفظي لكلمة Rationalisation يفيد الرجوع الى العقل ، وقد استعملت الكلمة في العلوم الفلسفية للدلالة على طريقة البحث العلمية الديكارتية التي تعتمد على العقل وتجاوئ كل وهم او عاطفة سابقة ، وقد دخلت الكلمة قاموس اللغة الاقتصادية منذ وقت قصير ، وتطلق على حركة واسعة النطاق ترمي الى تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيمياً مبنياً على الدرس العميق ، بحيث يقطع دابر التبذير في الجهد والوقت ، ويؤمن الانتاج الاقصى بالجهد بالاقول ، وهو ما يسميه الانغلوسكونيون بكلمة Efficiency .

ويمحسن بنا ، قبل ان ندرس التطبيق العملي لهذه الطريقة العلمية ، ان نضمها في

(١) النظام الصناعي الحديث تأليف كول (لجنة الترجمة والتأليف) .

Namy: Rationalisation et organisation scientifique de la production De man: Economie dirigée.

Taylor: Principes d'organisation des entreprises.

Stuart Chase: Economie.

Siegfried: Les Etats Uis d'aujourd'hui.

Fourgeaud: Rationalisation, Paris 1930.

اطارها التاريخي الواقعي ، لتفهم غايتها وفلسفتها ، ولتستطيع ان تعرف الى مداها في المستقبل . ظهرت فكرة الاخذ بالطريقة العقلية في الحياة الاقتصادية في امريكا — بلد التعقل — ومنها انتشرت الى جميع انحاء العالم واصبح لها دعاة ينادون بها ، وجمعيات ومؤتمرات تعمل في سبيلها ، وكانت في فلسفتها ابنة الحاجة الملحة ، والضرورة اللازمة فقد مرت الصناعة الامريكية باطوار ثلاثة : اولها طور الطفولة ، وهو عصر المكتشفين والمستعمرين الاولين الذين كانوا يستثمرون البلاد بمجهودهم الفردية ووسائلهم الابتدائية ثم بدأ طور الشباب بما فيه من قدرة على العمل والتنظيم المنتج ، فألفت شركات كبيرة غنية لاستثمار مصادر الثروة الغزيرة ، قامت بمساع نشيطة هي بالغزوات اشبه ، ونالت نجاحاً سريعاً ومتقطعاً ، ولكن سيرها لم يكن ينظمه اسلوب عام موحد ، وكانت غاية العمل كسب اكبر مقدار من الربح في اقل وقت ، فقامت الحروب الاقتصادية الداخلية بين قواد الصناعة وسادة شركات التروست ، وكان غاية كل منهم خنق مزاحمه باي اسلوب او طريقة ، وما كان يهمهم المستهلك الا بقدر اهتمامهم بحجز صوفه ، وما كانوا يرون مصلحتهم تتفق مع مصلحة المجموع ، على ان الانتصارات المدهشة في هذا العهد المليء بالمغامرات يجب ان لاتنسينا ما كان ينتج من خراب التنافسين المغلوبين ، وظلم المستهلكين ، والخلافات الحادة والاضرابات الدامية ، وتبذير ثروة البلاد على ان ضرورات التنافس الحريين المتزاحمين كانت ترغم كلا على اقلال نفقات انتاجه ، وكان في اول الامر يسعى لذلك بانقاص اجور العمال او باستعمال الآلات ، او بزيادة ساعات العمل ، حتى جاء تايلر ، فوضع الاسس الاولى للتنظيم العلمي للعمل ، واستطاع بطريقته — التي سنشرحها في مكانها من هذا الكتاب — ان يعمل على انقاص تكاليف الانتاج ، لاعن طريق انقاص الاجور او زيادة الساعات بل عن طريق تنظيم العمل وعدم تبذير وقت العمل وجهوده ، وبذلك عالج مشكلة هامة في امريكا في وقت كانت فيه اليد العاملة نادرة واجرتها مرتفعة وهياً لاطور الثالث طور العقل .

اما الطور الثالث وكان طور الكهولة والعقل ، فهو رد فعل ولدته مضار المزاحمة

لدى اصحاب الاعمال فنذ اواخر القرن السابق بدأ القوم يفهمون ان الصناعة والتجارة اصبحتا بمنزل وظيفة عامة تقتضى مسؤوليات وتبعات قبل المجتمع وقد عجلت الحرب الماضية هذه الحركة حين جعلت الصناعة في خدمة الوطن فجعلت الانتاج عملاً وطنياً اكثر مما هو عمل فردي ، والجهد العظيم الذي بذل تحت اشراف الحكومة لتنسيق النشاط الانتاجي اباط اللثام عن الخسائر والارباح الفائته والمساويء الكثيرة التي كانت مصابة بها الصناعة الامريكية دون ان تشعر بذلك . ثم ان اللجنة التي عينت بعد الحرب تحت رئاسة هوفر لدراسة قضية « التبذير في الصناعة » قد قررت انه يمكن زيادة المنتجات ، وانقاص تكاليف الانتاج اذا اتبعت « سياسة اقتصادية عقلانية » . Rationnelle .

وبالرغم من ان الصناعة الامريكية قد نهضت منذ مدة قرن فلم يشعر رجالها بضرورة الاقتصاد لان حماس الشباب ورخاء الفتح منعهم من ان يحسبوا ، ولم تحط الفكرة المدنية والاخلاق الاقتصادية لديهم خطواتها السريعة كالرقي المادي ، فكان طموحهم السكسر يشبه طموح الفاتحين ولكن الكهولة افهمتهم ان مصادر الطبيعة يمكن ان تنفذ فبدؤا يستمعون الى نصيح المخلصين ، ويشدون ازر روزفلت في حملته ضد « التبذير » وفي سبيل « حصيلة الانتاج القومي » ، وبتعبير آخر في سبيل المحافظة على الموارد الطبيعية واستثمارها بصورة منتظمة ، وفي سبيل المحافظة على رؤوس الاموال التي تضيع بسبب التزاحم ، وفي سبيل المحافظة على الجهد الانساني الناشئ عن تبذيره باعمال غير مجدية ، وسلكوا لذلك طريقة الدرس العلمي لكل عمل من اعمال الانتاج والتبذير العلمي لاستثمار اليد العاملة ورؤوس المال ، وكان ذلك كله مآل الحركة التي اسميناها بحركة التبذير العقلي ، او التعقيل .

هذه الحركة التي بدعو لها منذ اوائل هذا القرن مهندسون وفنيون ورجال اعمال ترمي في الاصل الى غاية اقتصادية هي انقاص تكاليف الانتاج وزيادة حصيلته ، ونعني بحصيلة الانتاج المقدار الذي ينتجه العامل الواحد عن سبيل اتقانه عمله واتقان الآلة ، وكان المهندس تايلر الامريكي السابق الى هذه المساعي في دراسته التي قصرها

على عمل العامل ودعيت بالتأيلرية او « بالتنظيم العلمي للعمل » وقد شرع بها وأتمها بين
اواخر القرن التاسع عشر واولئل العشرين ، اذ استطاع بعد تجارب دامت بضع سنين
ان يزيد حصيلة الانتاج فيرفع محصول عمل العامل الى عشرة امثاله . بفضل تنظيم
حركاته ، وحذف التي لا فائدة منها .

نم اتسعت حركة التعقيل ولاسيما بعد الحرب الماضية فلم تعد تقنع بتنظيم العمل
اذ تبين ان تكاليف انتاج البضائع وزمانه ينتجان عن امور كثيرة يجب الاهتمام بها
لانتاج الاقتصاد بالوقت والنقد واصبح من الطبيعي ان يكون للكلمة تعريف يلائم
اتساع الحركة ، وهذا ما عني به المؤتمر الاقتصادي المنعقد في جنيف سنة ١٩٢٧ اذ
قال « ان التعقيل عبارة عن تعيين الطرائق الفنية والتنظيمية التي تضمن الاقلال من
الحسار في الجهد والادوات حتى الحد الأدنى ، ويتضمن التنظيم العلمي للعمل وتوحيد
standardisation الآلات والمنتجات وتبسيط طرائق العمل وتحسين وسائل
النقل والبيع » .

على ان بين رسل « التعقيل » نزعة جديدة ، تعدى نطاق الانتاج والتبادل ،
وتفكر بحمل الحياة الاقتصادية بمجموعها خاضعة « لمنهاج » واحد تسيير عليه ، وقد
حدثنا دومان انه شاهد منذ ١٩١٨ في الولايات المتحدة مهندسين ومنظمين يقولون
بالتأيلرية ، ويتعدونها حتى يتكلمون عن « الاقتصاد المسير » الاشتراكي ، وبذلك
تخرج التأيلرية عن نطاق النظام الحر الاقتصادي ، المتروك للمساعي الشخصية ،
وتدخل في نظريات اجتماعية بعيدة عن الغايات الفنية ، وقد ظهرت هذه النزعات بمناسبة
المؤتمر العالمي الذي عقده « الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية » في امستردام في
آخر اغسطس ١٩٣١ . هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون بصفة خاصة تضم في
صدرها منذ سنة ١٩٢٥ صناعيين ومهندسين واقتصاديين واجتماعيين يعنون بتنظيم
المؤسسات الصناعية ، ويقتصرون على دراسة ادارة المؤسسات بصورة عقلية وتوفيقها
مع الطريقة التأيلرية ، ولكنها وسعت نطاق تفكيرها ببحثها في قضية « التنظيم الاقتصادي
العالمي » وطالبت اجراء انقلابات اساسية في كيان المجتمع الرأسمالي .

ونحن لن نبعث الاتجاه الأخير لدعاة التعقيل في هذا الفصل ، وإنما نرجئه الى بحث نظريات « الاقتصاد المسير » ونقتصر الآن على بحث التطبيقات العملية للطريقة العقلية ضمن النظام الاقتصادي الراهن ، باعتبارها وسيلة اصلاح النظام الرأسمالي دون القضاء عليه .

ويمكننا اجمال حركة التعقيل في العناصر الخمسة الآتية :

- ١ — استخدام الآلات الحديثة استخداماً قوياً يغني عن اليد العاملة بقدر الامكان وتشجيع البحث الفني والاخذ باحدث طرق الانتاج .
- ٢ — التوسع في التنظيم العلمي للعمل وذلك باستخدام الطريقة العلمية لتنظيم عمل العامل ، وللتوفيق بين جهوده وبين روحه ، وللاستفادة من كل قواه المبدولة .

٣ — توحيد نوع المنتجات بجعلها طبق نماذج محددة .

٤ — انسجام المؤسسات coordination دعفاً لتبذير المواد الاولى والقوى المحركة وتخفيفاً لاضرار التنافس الهدام .

٥ — تنظيم الاسواق ، اي البحث عن اسواق جديدة ، وتهذيب ذوق المستهلكين .

١ — الرقي الفني

لم يشهد العالم في تاريخه انقلاباً كالذي شهده باكتشاف القوى المحركة وباستعمالها في الصناعة فقد اتسح له بذلك ان يسبهر قوى ما كان يحلم بها . وبفضلها اشادت قدرته على الانتاج ، واصبح يستطيع الاستغناء عن اليد العاملة . وليس احسن من ذكر بعض الامثال على ذلك لتصور مبلغ الانسانية من التقدم الميكانيكي وما ينتظرها من تقدم جديد اذا استطاعت التحرر من اوهامها ، وتجديد اساليب تفكيرها .

كان في تشكوسلوفا كيا سنة ١٩٢٠ سبعة معامل للزجاج يعمل بها ثلاثة آلاف عامل اختصاصي وخمسة آلاف عامل عادي وكان هؤلاء العمال الثمانية آلاف يصنعون ستين مليون قارورة في السنة ، اما بعد عشر سنين من ذلك فقد اصبحت المؤسسات السبع اربعاً تنتج

كل منها ٧٥٠٠٠ قارورة في اليوم اي ١٠٠ مليون في السنة اما العمال فصاروا ألفاً مكان ثمانية آلاف .

حفرت قناة السويس سنة ١٨٦٥ وكان يجب لنقل كمية من التراب في ذاك الوقت اربعة آلاف عامل ، ولكن منذ بضع سنين حفرت قناة ويلند في كندا وكفى خمسة عمال لنقل الكمية نفسها من التراب .

واذا قيل ان هذه الامثلة فردية منعزلة فانا نحمل كثيراً منها . كان العامل الواحد يصنع مائة زجاجة كهربائية في اليوم ، ولكنه حين استعمل الآلة الاوتوماتية اصبح يصنع ٣١٤٣ في ثماني ساعات ، وفي صناعات الفولاذ والزجاج والاحذية ارتفع انتاج العامل الى اربعة امثاله ، وفي صناعة السيارات اصبحوا ينتجون بفضل الآلة خمسة امثال ما كانوا ينتجون من السيارات قبل خمس عشرة سنة بعدد واحد من العمال . وتكاد تكون نسبة الرقي هندسية كما هي نسبة الاختراعات فيين سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٩ ازدادت قوة العامل الانتاجية في مناجم الفحم بنسبة الثلث ، وزادت في صناعة البوتاس بنسبة ٣٩ في المائة وفي صناعة الكوك بنسبة ٦٧ في المائة وفي صناعة الصلب بنسبة النصف . وبينما كانت حرارة الهكترار تقتضي شهراً كاملاً أصبحت الآلة تحرثه بثلاث عشرة دقيقة .

على ان الرقي الفني لم يقف عند حد زيادة الانتاج بل ان هدفه هو الاستغناء تماماً عن اليد العاملة ، وقد استطاع ان يبلغ بعض غايته هذه في دنبروكر من اعمال اوكرانيا يهبط نهر الدنبر بشلال علوه سبعة وثلاثون متراً وتسقي مياهه ارضاً تعادل مثلي ارض فرنسا فيؤسس الروس الى جانبه معملآ لتوليد الكهرباء ينتج من القوة ثمانمائة الف حصان ويشرف على العمل كله اربعة عمال . وفي فرنسا مصنع للسياير ينتج ٢٥٠٠ سيجارة في الدقيقة موضوعة في رزمها ويعمل فيه عاملان . وفي الولايات المتحدة الامريكية عمل مهندسو شركة A.O.Smith التي تخرج وحدها ٦٣ في المائة من اقفاص السيارات المنتجة في امريكا ، عمل هؤلاء على حل قضية العمال والاستغناء عنهم وقد نجحوا في عملهم واستطاع الذراع الفولاذي ان يطرد — او ان يريح —

الذراع البشري . وكذلك نجد في الولايات المتحدة معامل لصنع الاحذية واخرى لصنع الآجر تستغني عن اليد العاملة قليلاً .

ولقد كان يظن ان الآلة لن تغني عن اعمال الرقابة التي لا يقوم بها الا البشر ، ولكن الآلات الحساسة reflexe أصبحت تقوم بهذه المهمة ، ففي بعض الطائرات giroscopique تقوم الآلة باصلاح سير الطائرة من نفسها متى حصل ضغط هواء او فراغ او عاصفة ، وفي الباخرة نورماندي يوجد دفة ميكانيكية ، وفي بعض معامل تصفية المياه في المدن ، يمزج الماء بسائل مطهر يجري دائماً الى الحزان . فتى انقطع هذا السائل عنه ، انقطع الماء عن جميع المدن وانذرت بذلك صفارة كبيرة .

وما عدا ذلك فان بعض الآلات الصغيرة أصبحت تقوم مقام العمال المنزليين فاصبحت نرى آلات ترن الزيوت والحبوب والدقيق وتغلاها بها او عبتها واصبحت نرى آلات لطبع ورق اللف ، وآلات لكسر بذور الكرز والصنوبر ، وآلات لقطع وطبع علب الكرتون ، وآلات لقياس وتصنيف ومراقبة القطع مع معرفة التي لا تقي بالشروط ، وآلات تصنيف التلك الى ثمانية اصناف بحسب وزنها مع فقط الألواح بصورة ميكانيكية ... الخ .

ولا يزال امام العلم آفاق كثيرة يرمي الى احتلالها ليربح الانسان من عناء العمل وليجعل الحصان البخاري عبداً له ، ولقد كثرت الاختراعات حتى اقترح البعض « تعقيمها » وعقد « هدنة » للاختراعات يقف اثناءها البشر عن استعمالها — بانتظار حالة المخترعين الى مستشفيات المجانين — فقد منحت مصلحة شهادات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية شهادات الاختراع التالية :

في العشر سنين المنتهية		
١٨٩٠	٣٠٨٠٠٠	
١٩٠٠	٢٢١٠٠٠	« « «
١٩١٠	٣١٤٠٠٠	« « «
١٩٢٠	٣٨٤٠٠٠	« « «
١٩٣٠	٤٢١٠٠٠	« « «

وكل هذه الاختراعات ترمي الى الاستغناء عن اليد العاملة . هذا وان الفنيين في الولايات المتحدة عند ما كانوا يطالبون بالاستفادة من كل تقدم في كانوا يقولون ان العالم يذير جهوداً عظيمة يمكنه الاستفادة منها . وقد وضع التكنوقراطيون الامريكيون احصاءات كثيرة عن قوة الولايات المتحدة الصناعية واستعدادها لزيادة انتاجها اذا احسنت استعمال آلاتها ، فقدّر بولا كوف انه يمكن زيادة حصيلة انتاج الفرد في العامل المشتغلة بالكهرباء بمعدل اربعين مرة فيما لو احسن استخدام الطرق الفنية علماً ، وانه حسب الحال في الولايات المتحدة ان يشتغلوا ست ساعات في اليوم واربعة ايام في الاسبوع لينتجوا كل ما يحتاجه الامريكيون من ضروري وكلي ، وبري فولر انه يكفي ان يعمل العامل نصف الوقت الذي يقدره بولا كوف . ورأى هندرسن ان بمقدور الفن الامريكي مضاعفة كمية المنتجات الى عشرة امثالها مع انقاص اوقات العمل حتى ستة شهور في السنة وقدّر هارولد راغ ان بإمكان الفرد الامريكي الحصول على مستوي عيش يزيد على مستواه في سنة ١٩٢٩ مع انقاص ساعات العمل الى ست عشرة ساعة او عشرين في الاسبوع . وقال اب الاقتصاديين المعاصرين قبلن في سنة ١٩١٩ : « انه لو افسح المجال امام الفنيين الامريكيين لاستطاعوا مضاعفة الانتاج الصناعي بنسبة ٣٥٠ الى ١٢٠٠ في المائة .

على ان هذا التقدم الفني المادي ، لم يرافقه التقدم الفكري ، ولذلك كان حتى الآن مبعث بؤس وعطالة ، واساس المشكلة الاجتماعية في العصر الحديث ، فلقد ثبت ان الآلة عند ما تدخل المعمل تطرد العمال الذين تريد ان تقوم مقامهم ، وهؤلاء اما ان يجدوا عملاً آخر واما ان يتسكعوا في الطرقات ، فاقدين شرف العمل ولذة العمل وقد لاحظ الاستاذ نوغارو ان عهد التقدم الفني في بلد ما يجر وراءه دائماً عهد عطالة لليد العاملة ، وهذه العطالة المنسوبة الى الآلة ، لا الى اسباب اقتصادية اخرى ، تدعى في عرف الاقتصاديين « بالبطالة الفنية » وهذا ما ايده الوقائع ، فقد اتقنت المانيا جهازها البكانيكي بعد الحرب الماضية وسارت خطوات واسعة في طريق « التعقيل » ولكن هذا وصلها سنة ١٩٢٦ الى البطالة مخيفة بلغت فيها عدد العاطلين مليونين ونصف المليون واسماها

الاقتصاديون « بازمة التعقيل » وكذلك شأن الولايات المتحدة فقد بلغ عدد عاطلين فيها اكثر من ١٥ مليوناً في اوائل سنة ١٩٣٥ بعد ان كان مليونين عقب ازمة سنة ١٩٢٩ وهي اكبrazمة عرفتھا الولايات المتحدة ، وهي بطالة « فنية » *chomage technique* ناشئة عن حلول الآلة محل العمال .

ومما يزيد في حراجة الامر ، ان البطالة لم تقتصر على العمال بل تعدتهم الى رؤوس المال لان الآلة اتاحت كثرة الانتاج وفيضه ، ولم تجد السلع من يشتريها لان العاطلين فقدوا قوة شرائهم وهكذا شاهد العالم عاطلين جائعين يرقصون حول اكداس الارزاق السكاسدة ، كل ذلك جعل المصلحين يفكرون بالامر ، ويحاولون ان يجدوا حلاً انسانياً جديراً بالفكرة الانسانية ، وسنبعث في باب قادم في كل الحلول التي اشاروا بها او طبقنها الدول لتفريخ الازمات ، على ان يبقى هنا في النطاق الفني ونذكر ان البعض اقترح الحلولة دون الرقي الفني وذلك « بعقد هدنة » مخترعات لمدة معينة ، لا يستعمل انشاءها اي اختراع جديد ، او بتأسيس هيئة في عصبة الامم تعني « بتعقيم » المخترعات ، اي بشراء المخترعات من اصحابها وعدم استعمالها .

ولكن العلماء يرون ان هذه الوسائل رجعية ، وان التقدم العلمي تيار جارف لا يقاوم او هو روح الحياة وطبعها ، والحياة تطور وابداع . يقول الاقتصادي الامريكي *توغويل* : « اني اعتقد ان الصناعة ستزداد ميكانيكية يوماً عن يوم ، ولن تكون السلوكية الصناعية في التقدم بل في تعليم الناس ان يتلاءموا مع تقدم الفن . ان حلول الآلة محل الانسان امر سيء اذا كان مبنياً على الظن بانه لا يستطيع الاستغناء عن الرجل بالآلة ، فللرجل عمله وللآلة عملها وكثير من الاعمال لا يزال يقوم به الرجال بينما ينبغي ان تقوم به الآلة ، فنحن اليوم انصاف احرار وانصاف عبيد ان المنطق يقضي علينا بالذهاب بعيداً » ويقول « لم يفهم الكثير منزلة الآلة ووظيفتها فهي ليست اشياء منزلة ، بل مجموعة منظمة كالمجتمع البشري فيجب تنظيم المعمل بحيث يستطيع ان يسير لوحده ، بفضل ادخال الميكانيكية في جميع نواحيه وبحيث يكون الشغل مهمة الآلة

وحدها ، ووجود عامل واحد في العمل يبقى دليلاً على عدم المباشرة الفنية ولكن ... لكيلا يتضرر العامل من ذلك يجب فصل دخل العامل عن ساعات عمل الآلة ، وانقاص ساعات عمل الانسان وزيادة ساعات عمل الآلات ، ليتاح للعامل ان يتقوا افكارهم ويريضوا انفسهم . اذا كنا اليوم في فوضى فلأن الصناعات تمت بلا منهاج وكل منها بمنزل عن الآخر ، ولو اعتبرناها اجتماعية ووضعنا لها منهاجاً عقلياً لاقتصادنا اموالاً وقوى بذرتها في التراحم ولزدها في الانتاج ، واذا كانت المواصلات عملاً اجتماعياً فعلياً ان نعتبر الصناعة كلها عملاً اجتماعياً .

٢ — التنظيم العلمي للعمل

ان اتقان العمل وانتظامه يتوقف على تربية العامل الفنية وقد اهتمت الامم منذ القديم بهذه الناحية فكان العمال يمارسون صنعتهم ضمن نطاق الاصناف ويرتفعون من مرتبة الاجير الى مرتبة الاستاذ بعد ان يقضوا مدة من الزمن يتمرنون فيها على طرائق الصناعة واساليبها على ان هذا التمرين كان تقليدياً في كل المصور ، ينسج فيه الجديد على منوال القديم ، وتكتسب فيه الخبرة بالمران ، ولئن كان العالم مديناً لهذه الطريقة بقاء الصناعات الرفيعة الدقيقة وبسموها ، فان هذه الطرائق التجريبية لا تلائم الصناعات الحديثة البسيطة ، والواسعة نطاق الاستهلاك ، ففي هذا المجال قام العلماء الفتيون الاميركيون ولا سيما « تايلر » باعمال عظيمة مباركة النتائج وفتحوا في عالم الفن والعمل فتحاً مبنياً ، اذا اضافوا الى الطرائق التقليدية في العمل طرائق جديدة هي ابنة البحث العلمي ، وهي تستهدف تحسين استعمال الآلة وتحسين استعمال قوى الانسان في آن واحد .

كان تايلر ومن تابعه في ابحاثه يدرسون الحركات اللازمة لانجاز صنعة معينة ، والآلة اللازمة لها ليتمكن قاطف احسن النتائج ، باقصر وقت واقل جهد ، فدرسوا الحركات التي يقوم بها بضعة عمال في صنعة واحدة ، وقاسوا وقت كل من هذه الحركات ، بل صوروها على شريط سينمائي ثم حذفوا منها الحركات غير النافعة ، واحتفظوا بالحركات

الاكثر سرعة والاكثر فائدة والاقل مشقة ، ثم القوا بين هذه الحركات وجعلوا منها كلاماً موحداً ، ثم اقترحوا تعليمها العمال من قبل معلمين ومراقبين ، واخذهم بلزومها في عملهم وعدم الخروج عنها .

وكما درسوا العمل البشري ، درسوا الآلات والادوات ، وحجمها وشكلها واثار ذلك في الانتاج ، وذهبوا الى ايجاد نسبة بين وزن الآلة او طولها وبين الشيء المراد صنعه ، ثم ارادوا ان يقوا العامل كل جهد عقيم فعينوا تعييناً دقيقاً المواقف والاضاع التي يجب ان يقفها العامل من اداته ، ووضع يديه وقدميه وكيفية حركته ومقدار كل منها وفاصلة الراحة بين كل منها . ولكي يكفوا العامل مؤونة التنقل من مكانه واضاعة الوقت بذلك تصوروا « العمل المتسلسل travail à la chaine » الذي هو غير عمل الملاجين الاسرى القدماء الذي كان يجذفون السفن الرومانية وهم مصفدون بالسلاسل وانما هو عبارة عن امرار السلع المراد صنعها على آلة تسير باستمرار امام العمال وهم في اماكنهم ليارس كل منهم عليها جزءاً من الصنعة ، وبذلك يتاح تقسيم العمل وسرعته ولذلك قسم فورد في معامل الصنعة التي كان يقوم بها العامل الواحد بين تسعة وعشرين عاملاً وقال : « يجب ان لا يكره الرجل على السرعة » ، ولكن يجب ان لا يزيد الوقت اللازم للعمل ثمانية واحدة ، ولا ينقص ثمانية واحدة . وبهذه الصورة درس الفنيون مختلف الاعمال والصناعات كرصف السطوح والارض وصناعة الحجر والآجر والتجارة بل ان تايلر اتفق في دراسة قص المعادن ، ستاً وعشرين سنة ، وعشرات الالوف من التجارب ومليوناً من الفرنكات ، ولكن نتائج كل هذه المساعي ادت بوجه عام الى جعل ثمرات الانتاج اضمافاً مضاعفة ، ثم ان الفنيين درسوا البيئة التي يجب ان يجري فيها العمل ودرجة الحرارة ومقدار النور والحد الذي يستطيع فيه العامل ان يعمل دون جهد .

ولم ينكر تايلر ان الاخذ بهذه الطرائق يقتضي اصطفااء للعمال ، وهو يعلن انه لم يصطف الا تسعة من بين خمسة وسبعين عاملاً يعملون في ناقلات معادن الصلب ، وهذا

يعنى انه يجب الاستغناء عن العمال غير الكفاء ، والبحث عن عمل يلائمهم بحسب الطرائق العلمية نفسها .

كانت نتائج استعمال الطرائق العلمية في تنظيم العمل موضوعاً لكثير من الجدل والمقاومة ولا سيما لدى هيئات العمال وحجتهم في ذلك ان هذه السلوكية المفروضة باسم العلم تؤول الى عبودية العمال ، اذ تحرّمهم من حرية التصرف بمجهودهم وترهقهم بالمضني من العمل حين تعتبرهم آلات بشرية ، وتحملهم على القيام بحركات في العمل خاضعة لحركات الآلة ، وهو الامر الذي لا يتلاءم مع الحرمة الانسانية ، ومع انها تزيد في ثمرات الانتاج فان هذه الزيادة يستفيد منها المساهمون لا العمال . ولكن دعاء تنظيم العمل لا يتركون هذه الحجج من غير جواب بل يدعون — فيما يتعلق بزيادة الانتاج — ان هذه الزيادة تؤول دائماً الى تحسن حال العمال بسبب زيادة الاجور وخص الاسعار ، وتاريخ الاجور وسياسة رفع الاجور في السنين الخمسين الاخيرة في الولايات المتحدة دليل على ان الرقي الفني ليس سبباً في انقاص الاجور . اما الازهاق والحرمان المزمنان ، فليس حصولهما محتوماً ، بل ان روح التنظيم العلمي للعمل هو الاقتصاد بالجهد وحذف الحركات غير النافعة او المنهكة من غير جدوى ، والاستعاضة عنها بحركات تتيح الثمرة الكبرى باقل جهد . اما السلوكية فليس فيها ما يجرّح العمال ، وهي تفرض على الرياضيين الذين يحترمون دقائق الاوامر والحركات ويتشرفون بذلك . والواقع ان الصعاب التي تعترض التنظيم العلمي للعمل نفسانية ومعنوية ، فعال روسيا يتسابقون الى الاخذ بطريقة تايلر بلونها الروسي بينما يرفضها عمال اوربا ، وذلك لان هؤلاء يعتبرون ان فوائدها تعود لاصحاب رأس المال ، ولذلك يجب تغيير جو العمل وافهام العامل انه متضامن مع صاحب العمل . والسعي لانقاص جهده والعناية بصحة العمل . ويجب اخيراً أن لا يصبح العامل آلة ، اي يجب افهامه معنى الحركات التي يقوم بها قبل ان يفرض عليه القيام بها ، ويجب عدم ازهاقه ، ليكون جهده ارادياً اذ ليس اصعب على المرء من ان يتحمل الجهد اللا ارادي — كما يقول فورد — .

٣ — توحيد المنتجات Standardisation

توحيد المنتجات او تعديلها normalisation يعنى « استبدال النماذج المتنوعة من منتج بسد حاجة من الحاجات بمنتج واحد يقوم مقام تلك النماذج الكثيرة في سد هذه الحاجة » وهو تدبير ضروري في الانتاج الكثير en série . ولا يقتصر على السعي لصنع السلع الغزيرة ، بل يمتد الى صنع الآلات التي تؤول الى ذلك . وتوحيد المنتجات امر مقبول لدى جميع المذاهب والنزعات الاجتماعية ماعدا بعض الافراد الذين ينفرون من نمطية الحياة ويرون الجمال في تنوعها ، ويخشون ان تكون مدينة المستقبل مصوغة في قالب منسجم تتشابه فيه الشوارع والابنية وتماثل وسائل المواصلات والابرار والآلات ، ويصبح الغذاء مؤلفاً من نماذج مقننة موحدة تعينها الجامعة ووزارة الصحة . وواضح ان هؤلاء جد مخطئون لان التوحيد لا يعني وقوف التطور الاقتصادي عند نماذج معينة تبقى متناسقة متشابهة ثابتة الشكل ، ولان هذه النماذج انما هي عامل تقدم حين تعين خير السلع واحسنها للناس في برهة من الزمن ، اي اقلها كلفة واكثرها اتقاناً واصلاحها للاستعمال والتي تقدم خيراً للخدمة بارخص الثمن وخير وسيلة للعمل والنقل والصنع ، حتى اذا ظهر اختراع او نموذج يفضلها تركت واصبحت اثرأ بعرض في المتاحف .

ثم ان نجاح التوحيد امر يتوقف على روح البيئة الاجتماعية فيضعف حيث تقوى الفردية لذلك رأى البعض ان النمطية والصناعة بالجملة يصعب ان تقوى في بلاد العالم القديم ، والواقع ان الانتاج بالجملة ينمو ويشد لدى شعوب العالم ، عدا بعض المتقربين snobs محبي الشذوذ وكارهي التشبه بالناس ولكن المهم ان جمهور المستهلكين يتقبل فكرة التوحيد التدريجي وهو عماد الفنين وعليه معولهم لان التوحيد standardisation هو انتاج الكثرة من المنتجات في سبيل الكثرة من الناس production en masse, pour la masse وهو نزعة نحو جعل بعض المنتجات

ديموقراطياً بعد ان كان وقفاً على اسواق معينة . والاعتراض الوحيد الذي يمكن ابراده هو ان الاسواق لا تفتح بسرعة امام السلعة الموحدة . والاتاج بالجملة قد يوهل الى فرط الاتاج surproduction ولكن ليس هذا ذنب النمطية والتوحيد بل نتيجة للنظام الحالي للحياة الاقتصادية .

ومهما يمكن من الامر فقد سبقت امريكا الدول الى تعقيل الصناعة والى توحيد المنتجات بصورة وصفها سنكلير لويس في رواية Main Street بقوله : « ان تسعة اعشار المدن الامريكية تتشابه بحيث ان من الممل الذهاب من واحدة الى اخرى . ففي غرب بتسبورغ وشرقها نجد دائماً شكلاً موحداً للسكة الحديدية ، ولرأب فورد ودكاف بائع الزبدة والمنازل القائمة بشكل غلب والدكاكين ذات الطابقين ، وفي الدكاكين نجد المنتجات الوطنية المصنوعة على نموذج موحّد ، ثم ان الصحف التي تصدر في بلاد تفصل بينها الوف السكيلو مترات يشبه بعضها بعضاً ويملي مافها نقابة واحدة ، و غلام الاوتيل في الاركنساس يلبس نفس بذلة غلام مثله في ديلاور ، ويتكلمان اللهجة نفسها ويلمعان الرياضة نفسها ، ثم ان الاشخاص متشابهون ، ولا يمكن التفريق بين حلاق واستاذ جامعة . »

ولقد عملت وزارة التجارة الامريكية يوم كان يقوم هوفر باعبائها على تقوية الاتجاه نحو التوحيد ، بانقاص عدد نماذج الاتاج ، وقامت بحملة واسعة النطاق حالها التوفيق فقد اظهر التحقيق ان نماذج السلال المستعملة لقطف العنب كانت ٧٨ نموذجاً فخفضت الى ١١ نموذجاً كما خفضت نماذج القوارير من ٢١٠ نموذجاً الى عشرين وعجلات السيارات من ١٧٥ الى ٤ نماذج وحجم الآجر من ٦٦ الى ٧ نماذج وانواع الكاوتشوك من ٢٨٧ الى ٣٢ نموذجاً ، فبتعاون الحكومة مع الجماعات الاقتصادية ادى هذا التبسيط في العمل الى الاقتصاد في التكاليف والجهود .

تركيز الاتاج وتنسيقه Concentration et coordination de la production

ان كل منهاج يبنى على تطبيق الطريقة العلمية في الاتاج يضع تركيز المؤسسات في مقدمة اعماله ، ذلك لان تنظيم العمل تنظيمياً علمياً وتوحيد المنتجات ، بموزها التطبيق

في المؤسسات الكبرى ، القدرة على تجديد آلاتها واساليبها ، يمكن ان يؤتيا ثمراً
يانعاً ولهذا نرى دعاة تنظيم الانتاج وتعقيله ينادون بتنسيق المؤسسات التي بقيت منقسمة
على بعضها وأخذة بأساليب بالية في الانتاج .

والواقع ان ظاهرة تركيز المؤسسات عامة في جميع بلاد العالم ، حيث وجدت
المدنية الصناعية ، زعت المؤسسات الصناعية الى قلة العدد بعد الكثرة ، والى اتساع
الحجم بعد ضآلته ، وليس ذلك في الغالب ثمرة درس وتدير ، ولا نتيجة رغبة في
تنسيق القوى المنتجة بل هو نتيجة للقوى الاقتصادية تحصل بفعل القوى الاقتصادية
نفسها . فالمؤسسات التي تصنع نوعاً واحداً من المنتجات او سلسلة متكاملة منها تنزع
الى التنافس فيما بينها وفقاً لمبدأ حرية المباداة الذي هو مظهر من مظاهر الحرية الاقتصادية
وتسمى كل منها لبيع منتجاتها بسعر ارخص من سعر بضاعة منافستها وابتقان يفوق
ابتقانها وتبني تحسين آلاتها لتستغني عن العمال وبالتالي لتقلل من تكاليف الانتاج فتبيع
الانتاج الكثير بالسعر الرخيص ، فالصناعي الضعيف الذي يعجز عن تجديد آلاته
وطرائق عمله ينهزم في هذه الحرب الاقتصادية ، ويبقى في الميدان المؤسسات القوية
تفوز بالزبائن والاسواق وتفرض السعر المرتفع الذي تشاء لعدم خوفها من المزاومة .
وقد يبقى في الميدان مؤسسات كبيرة عديدة لا تقوى احداها على الاخرى وفي هذه
الحال ترى هذه المؤسسات من مصلحتها العدول عن الحرب الاقتصادية المحرقة فتعقد
فيما بينها اتفاقات ورابطات تضع حداً للتنافس والنضال وتتفق على سعر موحد تفرضه
على السوق وعلى مقدار من الانتاج لا تتعداه وبذلك تفسد الحسائر الكبيرة التي
يولدها التنافس ، ففي كلا الحالين حال تركيز المؤسسات ، وحال تنسيق المؤسسات
والتأليف بينها coordination نجد مصداقاً لكلمة برودون القائلة « المزاومة تقتل
المزاومة » اذ تنتهي المزاومة بموت الضعفاء او باتحادهم مع الاقوياء ، وفرض سعر
يشبه سعر الانحصار في السوق .

وان اول ما يخطر حين ذكر التركيز الصناعي شركات التروست الامريكية
الكبرى مثل تروست البترول والفولاذ ، فهذه الشركات عبارة عن رابطات بين فريق

من المنتجين يؤسسها محتكرون غايتهم الغناء التنافس عن سبيل القضاء على منافسهم بشق الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وليس مهمهم الاصلي التنظيم للتنظيم ، بل هم غزاة مهمهم السيطرة على الحياة الاقتصادية وجمع اكثر ما يمكن من الارباح ، ولذلك كانوا دائماً من دعاة الفردية ، لانهم يرون مصالحهم متباينة ومصالح المستهلكين . ولئن تم للتركيز والتنسيق الصناعي انقاص تكاليف الانتاج ، فلا يمكن القول انه حقق تنسيق المؤسسات تنسيقاً عقلياً ، لانه في الاصل ناشىء عن عاطفة دفاع وهجوم ، ونزال وظفر وبالتالي هو حادث اجتماعي منتظر تنبأ به كارل ماركس حين اورد قانون التركيز المحتوم لرأس المال لان مؤلف رأس المال ، كان يقول ان الحركة الطبيعية للقوى الاقتصادية ، التي يعيها نظام الحرية الاقتصادية وحرية التنافس والمباراة تؤدي الى تركيز متزايد لرأس المال . وشبيهة بالتروست ، مؤسسة الكارتل المنتشرة في المانيا ، فهي عبارة عن تحالف اقتصادي يتألف بين المؤسسات المتنافسة في سبيل غايات معينة ، كتحديد الاسعار واقتسام الاسواق ومناطق النفوذ وشراء المواد الاولية او هي هدنة تعقد بين رأسماليين يوحدون بين مصالحهم عوضاً عن ان يتفارقوا ويتحاربوا ويتفقون على استئثار المستهلك .

ولكن الازمات التي زلزلت بالعالم في سني ما بعد الحرب الفتت نوراً جديداً على هذه الناحية ، فبينما كانت الحكومات تحارب التروست وتقاوم الاتفاقات على الاسعار بدأت تعيد النظر بسياساتها ، ورأت ان الانتاج ينبغي ان يكون منظماً ومنسقاً ان لم يكن مركزاً ولكن التنظيم ينبغي ان يستهدف المصلحة العامة لا مصالح المنتجين وحدهم وفي سبيل ذلك تراقب الحكومة هذه الاتفاقات لئلا تنقلب الى انحصار يستثمر المستهلكين .

فظهرت في السنين التي سبقت الحرب الحاضرة جهود كبيرة لدى الدول نحو مساعدة المؤسسات في اتفاقاتها واتحادها ونحو مراقبتها حماية للمستهلكين ، وكانت المانيا هي السابقة في هذا المجال فتصدت للامر بحجراً وتنظيم ووضعت القوانين الكثيرة التي تعمل على جعل الكارتل اي الاتفاقات بين المؤسسات ، مؤسسة اجبارية في

مختلف فروع الصناعة ثم كان السماح بتأسيسها في الولايات المتحدة من اول الحلول التي اعلنها روزفلت لحل الازمة الامريكية ، بعد ان كانت ممنوعة امداً طويلاً ، اما في بريطانيا ، حيث لم تعمل الدولة من قبل لا على تعضيد حركة اندماج رؤوس الاموال ولا على قتلها ، فقد نمت الحركة وهي تسكاد تكون بمنزل عن تنظيم السلطات العامة لها او رقابتها عليها ، كما يفعل الرينخ الالماني ، وهي مع ذلك لما تقطع بعد شوطاً كبيراً من الناحية العملية ولا تزال منحصرة في بعض انواع الصناعة مثل « شركة الصناعات الكيماوية البريطانية ليمتد » ، ويصير قانون مناجم الفحم الصادر منذ ١٩٣٠ بما انشاء من نظم الزامية لتحديد الاتاج والائتمان في جميع مناجم الفحم اعادة على نزول الدولة الى الميدان لتعضيد استعمال التعميل ولوضع شيء من الرقابة على الاتاج الخاص . وعلى الرغم من النزعة الفردية في بريطانيا وتمسك البريطانيين بنتائج الحرية الشخصية ونفرتهم من التنازل عن حقوقهم لهيئة عامة لها صفة الرقابة ، فان الصناعة البريطانية وجدت نفسها قبل هذه الحرب مضطرة الى تطبيق المبادئ العلمية في الاتاج بحكم المنافسة في الاسواق العالمية .

هذا ولا يرى حاجة للاطالة في الفوائد التي تعود على الاتاج كآثر لتنسيقه وتركيزه ، فتسبق المنتجين واتفاقهم يحول دون خسارهم وتبذير رؤوس مالهم في المزاومة ، ويؤدي الى تجديد الاتاج والاسعار ويحجب الصناعات فرط الاتاج وهبوط الاسعار ويعمل على التوازن بين السلع المنتجة وبين حاجات المستهلكين . ثم ان المؤسسات الكبيرة تستطيع ان تشتري موادها الاولية بمقادير كبيرة وباسعار رخيصة وبنفقات شحن قليلة ، كما انها لغناها تستطيع ان تعيل على نفقتها المهندسين والخبرات التي تبحث عن طرائق الاتاج واتقانها ، وان تجد آلاتها في كل وقت وان تستفيد من بقايا المواد الاولية ، وكذلك فان كثرة الاتاج تؤول الى ان تكون النفقات التي تصيب الوحدة المنتجة ضئيلة جداً لذلك تستطيع البيع باسعار رخيصة ، وهذا كله مفيد للمستهلكين .

وعلى كل حال فالامر الهام في قضية تنسيق المنتجين هو تسهيل هذا التنسيق من جهة ، ورقابته من جهة ثانية وبذلك يوجه نحو غايات اجتماعية غير فردية ، وبزول الخوف من الانحصار ومن رفع الاسعار .

٥ — تنظيم البيع والاسواق Rationalisation des débouchés

ان التقدم الفني والتنظيم العلمي للعمل وتوحيد المنتجات وتركيز المؤسسات يؤول الى زيادة الاتساج وانقاص التكاليف ، فهذه الزيادة تستدعي اسواقاً واسعة وزبائناً مختلفين ، فينبغي البحث عن اسواق تباع فيها المنتجات ، و « تربية » اذواق المستهلكين ودفعهم الى الاقبال على سلعة معينة ، وخلق قوى شرائية لكيلا يصبح الرقي الصناعي خطراً ومدعاة للكساد ولازمة فرط الاتساج ، وكل نظام اقتصادي ، يهمل امر الشراء محكوم عليه بالزوال ، لان الرقي الفني والعلمي ادى الى كثرة الاتساج ومضاعفته والى عطالة اليد العاملة ونقص القوة الشرائية ، ولا سبيل الى متابعة الاتساج الا اذا تمت الرغبة والقوة على الشراء .

ولقد بدأت المؤسسات والحكومات تبحث في هذا الامر الهام وتهتم في افتتاح الاسواق وخلق الاذواق وتسهيل امر تصريف المنتجات بوسائل متعددة .

فهبوط تكاليف الاتاج الذي يتحقق بالاخذ بالاساليب العلمية في الاتاج وما ينتج عنه من رخص اسعار المنتجات يزيد في قدرة المستهلكين على الشراء وكذلك فان تركيز الاتاج وتنسيقه اتاح للمؤسسات الصناعية الكبيرة افتتاح اما كن تباع فيها مصنوعات مباشرة للمستهلكين دون ان تمر بسلسلة من الوسطاء يرفعون السعر ويقللون بالتالي من الاستهلاك ، كما المع اليه فوريه حين تحدث عن « تفاقمه الثورية » ولكن الزيادة في الاستهلاك الناشئة عن رخص السعر لاتكفي لاستنفاد القسم الاكبر من البضائع الممكن القاؤها في السوق لذلك يصبح من الضروري تنظيم البيع تنظيم علميا كما نظم الاتاج .

وهذا يكون بالآخذ بتدابير عملية مادية عن طريق خلق القوة الشرائية ، اوعن طريق خلق الرغبة في الاستهلاك . اما خلق قوة الشراء فهو فكرة نادى بها منتج السيارات المبقرى فورد ، وخلاصتها انه ينبغي ان يجعل من العامل مستهلكا كبيراً بوسيلتين : باقاص تشكليف الانتاج وباعطاء العمال اجوراً مرتفعة ، لان الازمات التي تهدم الحياة الاقتصادية ليست ناشئة عن فرط الانتاج بل عن نقص الاستهلاك ولقد بدأت الرأسمالية الحديثة تقتنع بصحة رأي فورد وتضع مسألة رفع الاجور في برامج التنظيم الاقتصادي التي تضعها رامية من وراء ذلك الى « ابدال سوق صنف واحد من الناس » ، بالسوق الاجتماعية ، ولكن هذه الفكرة ليست جديدة . بل سبق اليها الدكتور كنهى مؤسس المذهب الفيزيوقراطي منذ ١٧٦٠ اذ قال « لا يجوز انقاص رخاء الطبقات السفلى من المواطنين ، اذ لا يعود بمقدورها ان تشارك في استهلاك الارزاق » .

واما خلق الرغبة في الاستهلاك فيكون عن طريق عرض البضاعة وعن طريق الاعلان . وقد كان الاقتصاديون في القرن التاسع عشر يرون في الاعلان وسيلة اطلاع ، فهي تتيح للشارين والبائعين ان يطلعوا على رغباتهم المتقابلة وتزود المستهلكين بالمعلومات عن اجناس المنتجات وتؤيد سير قانون العرض والطلب الذي يفترض ان الشاري عالم بالبضائع المعروضة ، يستطيع مقارنتها ومقارنة اجناسها . فالاعلان يشبه من هذه الناحية دليل السكة الحديدية الذي يقدم لنا معلومات تعين لنا القطار الذي نأخذه ، وطريق سياحتنا واوقاتها .

اما الاقتصاديون الجدد فيرون في الاعلان شيئاً آخر ، وهو لم يعد وسيلة اطلاع فحسب ، بل هو وسيلة ضغط ، وتكوين تيارات جماعية ، اذ لو اقتصرا الامر على الارشاد لاكتفى الاعلان باعطاء معلومات كاملة ، واضحة عن البضائع ، ولكن الحقيقة ان المعلومات التي يأتي بها الاعلان متحيزة دائماً ومقتضية ، فهي تلفت نظرنا الى الامر الذي سيؤدي لبيع الشيء ، والى ما يدفع الى البيع ، وقد يستعمل في سبيل ذلك صور وعناصر ليست لها صلة حقيقية بالاصناف والاجناس ، ففي كثير من الاعلانات في الولايات

المتحدة يضعون صورة امرأة جميلة ، ولو كان القصد بيع سجاائر او سيارات ، ليخلقوا في النفس حالة روحية تحمل الشاري على الشراء .

فيجب ان يدرس الاعلان ، اذن ، بحسب روح الجماعات الشعبية ، والملاحظة قد ايدت ان هذه الجماهير سريعة التصديق وانها ليست طموحة الى المعلومات الصحيحة ولا من شأنها فهم المعقول ، بل يهزها نداء العواطف وتؤثر فيها اعتبارات الخوف والحب والعار اكثر مما يؤثر نداء المصلحة الشخصية والحساب العقلي فالمعلنون يعنون بخلق « توارد خواطر » وعادات ، وقلما يهتمهم مزايا الشيء المعروض ، وهنا يضرّبون مثالا على ذلك المستحضرات الطبية التي اجمع الفنيون على انها ليست نافعة ، ولكن اذا اقيمت في السوق بدعاية ذكية فقد تسير في طريقها ، وتخلق عادات لا تبلى متى استقرت في النفوس .

على ان الاعلان قد يؤدي الى خلق حاجات وتعميمها ، وبذلك تمت بيوع الآلات الفوتوغرافية بفضل دعايات مبنية على صيغ حاذقة مثل هذه « الصورة تقص التاريخ » وبها دفعوا الآباء لاختذ صور اولادهم في فترات متتالية من نموهم .

قد يكون الاعلان جماعيا للدفاع عن صنف ضد آخر ، فكل صناع الجلود ينضمون ضد صناع ما يقوم مقامه . وقد يكون خاصا في سبيل فرض ماركة معينة . فيقنعون الجمهور بوجوب تدخين ماركة معينة من السجاائر فقط . وهم يقصدون بذلك الغاء المزاحمة وخلق انحصار .

وكثيراً ما يرغم الاعلان الى التفريق بين المنتجات والى خلق فروق في الزمان غير موجودة في الطبيعة . مثلاً يخلقون مودات كثيرة ويحملون المستهلكين والمستهلكات على شراء اصناف جديدة ، وان تكن الاصناف المشتراة سابقا لم تصبح بعد غير صالحة للاستعمال فهذه الاساليب اصبحوا يخلقون لدى المستهلك رغبة في الشراء ، تدفعه للاستهلاك باستمرار . على ان الرغبة وحدها لا تكفي لتصرف البضائع ويجب ان ترافقها المقدرة على الشراء . وهذا يدلنا على ان الاساس في هذا الموضوع هو خلق قوة الشراء . على ان الرأسمالية بقيت حتى الحرب الحاضرة سائرة في طريق فرط الاتساج

لأنها بقيت مجزأة ولأن المؤسسات المختلفة لم تستطع ان توفق بين مصالحها ، ولأن
الاتفاقات الدولية التي عقدت في سبيل تنظيم الاسواق لم تؤت النتائج المنتظرة لذلك
عجزت الرأسمالية عن تسير السوق الاجتماعية ، وللاستفادة من النظرية الجديدة التي
تفيد ان ليس هناك خوف من فرط الانتاج بل من قلة الاستهلاك ، ولتسيير نشاط
الاسواق في الوقت المناسب يجب ان يكون هناك جهاز يركز المعلومات الاقتصادية
وله سلطة فرض المقررات اللازمة كأن يقرر زيادة الاجور في كل المؤسسات في سبيل
تنشيط السوق واجتنابا لازمة فرط الانتاج . وبديهي ان هذا التدبير لا يكفي اذا بقي
قومياً بل يجب ان يرافقه اتفاق دولي على تحديد الاجور ، لكيلا يؤدي ذلك الى
الاخلال بالسوق العالمية .



القسم الثاني

الازمة الاقتصادية الحديثة (١)

كان العالم ، قبل الحرب العامة الماضية ، ينعم برخاء اقتصادي عظيم ، نتيجة المبادلات الاقتصادية النامية في عالم ما برحت حاجاته وموارده بازدياد ، ولكن الحرب كانت عامل اضطراب عجل في وقوع العالم في هاوية الازمة الاقتصادية التي تخطط بها ما بين الحربين المعاصرتين ، والتي بدأ الناس يدرسون منذ اليوم كيف يتفادون استمرارها بعد الحرب الحاضرة .

(١)

Audré Philip: La crise et l'économie dirigée.

G. Pirou: La crise du capitalisme.

Duboin: Ce qu'on appelle la crise.

« Vers l'abondance.

Duret: Le marxisme et les crises.

Nogaro La crise économique en France et à l'Etranger.

Teilhac: Les nouveaux courants de la théorie économique.

« Economie politique pour les français.

Stuart Chase: The Tragedy of Waste.

Yolder, Dale, Davies: Depression and Recovry. New-york.

على ان هذه الازمة الاقتصادية ليست الاولى في تاريخنا الحديث ، وانما هي حلقة من سلسلة طويلة من الاضطرابات الاقتصادية المت بالعالم منذ حصول الانقلاب الصناعي واسماها المؤلفون بالازمات الدورية *cycliques* يعنون بذلك ان الحركة الاقتصادية تمر عفواً وبمواعيد معينة ثابتة بفترات من الرخاء والازدهار يعقبها فترات من الكساد والجمود ، وهذه تهيء السبيل لعودة الازدهار ، ويطلق على الفترتين المذكورتين اسم الدور *cycle* ومدته غالباً بين سبع وثمانى سنين . على ان تسكرر وقوع الازمات لم يحل دون التقدم الاقتصادي المستمر ودون تحسين حال الجماهير العاملة ، بل لم يمنع مذهباً اقتصادياً عظيماً هو المذهب الحر ، من الاخذ بنظرية متفائلة في التوازن الاقتصادي مفادها ان الازمات لاتعدو ان تكون حادثات عادية طبعياً لا بد منه وهوليس بذي خطر او ان تكون سبب التقدم والرفق ، والضرية اللازمة التي تدفعها الانسانية في سبيل مستقبل افضل من الحاضر . وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من المؤلفين يذهبون الى ان الازمة الحاضرة ازمة تتصل بأسس النظام الاجتماعي والى أنها لا تشبه الازمات الدورية العادية بشيء ولا تزل الا بصلاح هذه الأسس .

وسنعي الآن بدراسة الازمة الاقتصادية الحاضرة اول الامر في مظاهرها وفي تسلسل وقائعها في بلاد العالم ، ثم ندرس اسبابها وعللها المختلفة باختلاف آراء العلماء .



الباب الأول

خلل التوازن الاقتصادي العالمي

اثر الحرب العامة الماضية

عند ما شبت نار الحرب الماضية ضعف انتاج الامم المتحاربة للسلع غير الضرورية للاعمال الحربية وفتحت اسواقها امام المنتجات الخارجية واستنجد العالم الاوربي بالصناعة والزراعة الامريكية التي كانت تملك آلات راقية ومواد اولية وفيرة وايدي عاملة والتي كانت قد سلكت من قبل طريق الانتاج المنظم العلمي فدارت الآلة الامريكية بقوة وبسرعة ، واستعاضت عن اليد العاملة الضرورية والتي لم تعد تأتي من الخارج لانقطاع الهجرة ، باتقان مفرط للآلة وباستعمال طريقة « تايلر » في سبيل زيادة انتاج العامل ، واصبحت الجمهورية الامريكية الشاهية مصنعاً واسعاً يعمل لحساب العالم المتحارب فارتفعت التجارة الخارجية الامريكية ارتفاعاً مذهشاً وحسبنا ان نذكر على سبيل المثال ان الصادرات الامريكية التي كانت تقدر سنة ١٩١٣ بملياري دولار ونصف بلغت سنة ١٩١٩ ما يقارب الثمانية الملايين . فنشأ عن الحرب ازدهار عظيم لبعض الصناعات وتأسيس صناعات جديدة ، فاستفادت صناعة المعادن من الحرب الاوربية فائدة جمة وزاد انتاج شركات الفولاذ وصناعة السيارات والطائرات والسفن ،

واستطاعت الولايات المتحدة ايضاً ان تستغني عن بعض السلع الاجنبية فصنعت اصباغها وبوتاسها وكثيراً من المنتجات الكيماوية بنفسها بعد ان كانت تستوردها من المانيا . ان الحرب قد زعزعت اركان التجارة العالمية القديمة ، فاعقب التجارة السائرة حسب مبدأ التقسيم العالمي للعمل ، تجارة من نوع جديد ، وحيدة الطرف تقابلها الديون لا الاثمان ، فلما وضعت الحرب اوزارها بدأت اوربا تعمل على تجديد ماخرته الحرب من مساكن ومصانع ومزارع . فأنجزت فرنسا وبلجيكا وبولونيا وايتاليا اصلاح المناطق المهذومة في غضون ست سنوات ، وبدأ الاوروبيون يعودون الى الارض والى المعامل حتى بلغ الانتاج الاوربي في سنة ١٩٢٥ مستواه الذي كان عليه قبل الحرب بينما ازداد الانتاج العالمي بنسبة ١٣ في المائة والانتاج الامريكي ٢٦ في المائة . وما تم للامم في الحياة الاقتصادية كذلك تم لها في الحياة المالية ، فاصلح النظام النقدي وعاد الجميع الى الاساس الذهبي في النقد .

ولقد احسن الناس الظن بالايام ، وحسبوا انها بدأت تستغفر من ذنوب الحرب فسارت الحياة الاقتصادية منذ سنة ١٩٢٥ سيرها الصاعد ، وبدأت اسعار المنتجات الصناعية ترتفع شيئاً فشيئاً ، وكثر الانتاج الاوربي ، ولكن هذه الحال لم تدم طويلاً وظهرت الازمة الاقتصادية بشكل عنيف مفاجيء . فلقد كانت الاسعار الصناعية في بلاد العالم اما متجهة نحو صعود بطيء واما ثابتة لاتتغير ، ولكن المواد الاولية من زراعية وغيرها في حال هبوط مستمر لفرط انتاجها في بلاد العالم .

فرط انتاج المواد الاولية

لقد جعلت الحرب من اوربا ومناطقها الحصة ميداناً لمعارك حامية الالهب ، ادت الى تخريبها والى وقوف الاعمال الزراعية فيها وانضمام الزراع الى الجيوش المتحاربة ، فاستنجدت بالامم البعيدة عن ميادين الحرب وطلبت اليها ارسال الاغذية والاقوات ، كاللحم والحنطة والسكر والمواد الاولية اللازمة للصناعة كالسكاوتشوك والحشب والصوف والحرير وهكذا أصبحت اوربا سوقاً لمحاصيل كندا واستراليا وامريكا الشمالية والجنوبية

وشجع ارتفاع الاسعار الزراع على اكنار الاتساج ، فوسعوا الاراضي المزروعة ، واستعملوا الوسائل الفنية لاكنار الاتساج ، ورهنوا اراضيهم لقاء تحسينها واتقان انتاجها ، فازدادت مساحة الاراضي المزروعة في الولايات المتحدة من ٤٤ مليوناً سنة ١٩١٣ الى ٧٣ مليوناً سنة ١٩٢٩ ، وازدادت ديون الزراع من ٣٣٠٠ مليون دولار الى ٩٥٠٠ مليون . فلما اعلنت الهدنة وعادت اوربا الى زراعتها ، شجعت الحكومات الزراع على انتاج المواد الزراعية حتى في اراض لانثلاثها وبذلت في سبيل ذلك الجوائز الكبيرة واقامت الحواجز الجمركية القاسية ، فادى الامر الى زيادة الاتساج الاوربي وفي الوقت نفسه كان الزراع في كندا والولايات المتحدة واستراليا لا يزالون ينتجون كالسابق ويزيدون في المساحات المزروعة حتى بلغت فيها ٤٦ مليون هكتار سنة ١٩٢٩ بعد ان كانت ٢٣ هكتاراً سنة ١٩١٣ ، وهكذا زاد الاتساج الزراعي العالمي فوق الحاجة ، وبارت اسواقه في العالم القديم وفي العالم الجديد .

وما قلنا بصدد المواد الزراعية يصح في المواد الاولية الاخرى . فلاستهلاك كثر بعد الحرب وكان الاتساج عاجزاً عن سد الحاجات والمستودعات فارغة فارتفعت اسعارها في اول الامر ارتفاعاً شاقولياً (سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠) ثم نما الاتساج وازداد وامتلأت المستودعات فبهطت الاسعار هبوطاً عظيماً (١٩٢٠ — ١٩٢١) اعقبه ارتفاع طفيف حتى ١٩٢٤ ثم هبوط متزايد لكثير من المواد الاولية حتى ١٩٢٩ ثم صار هبوطاً مريعاً استمر حتى ١٩٣٣ . ويعلل هذا الهبوط كما قلنا بنمو الاتساج رغمًا عن لجوء بعض الدول الى شراء المواد الزائدة عن الحاجة والى الاحتفاظ بها في مستودعاتها . اما فيما يتعلق بالمنتجات المعدنية فلما كانت شرائط انتاجها مختلفة عن الاتساج الزراعي فقد استطاعت بعض الشركات ان تجعل الاتساج معادلاً للطلب ولا سيما بعد اتفاق جماعات المنتجين فيما بينهم على ذلك ، على ان المعادن غير الحديدية كان منها كميات كثيرة مدخرة اثرت على الاسعار ، وعلى كل حال كانت حركة الاسعار فيها مرافقة لحركة اسعار المواد الزراعية في صعودها وهبوطها وكذلك البترول والفحم الحجري والنفرة والصلب . ويجب ان نلاحظ ان هناك تضامناً قوياً بين الاسواق

المختلفة ، فهناك عدد المنتجات يستعاض عنها بسواها succédanés كالحبوب فيما بينها وانواع اللحم والقهوة والشاي وبعض المعادن ، فهبوط احدها وارتفاعه يؤثر على المواد المشابهة لجواز استبداله بها .

وهناك ناحية اخرى تدعو للتضامن هي ان بعض المنتجات يدخل في بعضها الآخر (مواد اولية ، ومحروقات ، وعلف الدواب) او هو مرتبط بمنتجات مادة اخرى (كالحجم الخروف مع الصوف ، وكالفضة والرياح والنفاس والقصدير) فهذه الصلات الفنية تختلط فيما بينها لتحقيق تضامن الاسواق ، فسوق الذرة متضامنة مع بقية الحبوب ، ومع سوق الحنّازير التي تستهلك الذرة ومع سوق اللحم . وسوق الغنم متضامنة مع اللحم ومع المواد الدهنية الحيوانية التي هي متضامنة مع المواد الدهنية النباتية ، ثم ان سوق الغنم متضامنة مع سوق الصوف المتضامنة مع سوق المنسوجات الاخرى ومع سوق الخشب لان معجون الخشب يستعمل لصنع الحرير النباتي ، كل هذا يفهمنا كيف ان الظروف التي تؤثر في مادة من المواد الاساسية تتردد منها الى كل الاسواق لذلك كانت الازمة عامة لسكل الاسواق ، ولذلك هبطت في الاسواق اسعار البضائع المتراكمة من قبل سنة ١٩٢٩ .

وهكذا وقع العالم في مشكلة عظيمة هي نقصان اسعار المواد الزراعية الى جانب ثبات او ارتفاع المواد الصناعية ، اي الى ضعف القوة الشرائية لدى الطبقة الزراعية وكساد المنتجات الصناعية ، وهي خلل في التوازن ، ادى الى شمول الازمة وعمومها في بلاد العالم .

ولقد حاول الزراعة في اول الامر تلافي الاضرار الناشئة عن هبوط الاسعار ، بتحسين طرائق الانتاج تحسينا يؤدي الى انقاص تكاليفه ، ونشأ عن محاولتهم هذه نورة زراعية عظيمة لان الزراعة في الولايات المتحدة وفي كندا اقبلوا على استعمال الآلات واستغنوا عن الدواب ، فاستطاعت الآلات الحاصدة الدراسة التي كانت في الولايات المتحدة ٤٧٠ سنة ١٩١٤ و ٥٠٠٠ سنة ١٩٢٥ و ١٣٠٠٠ سنة ١٩٢٦ و ١٨٠٠٠ سنة ١٩٢٧ و ٢٦٠٠٠ سنة ١٩٢٨ و ٣٧٠٠٠ سنة ١٩٢٩ والتي كانت

في كندا ٢٠٠ سنة ١٩٢٦ و ٧٠٠٠ سنة ١٩٢٩ ان تقضي على قسم كبير من اليد العاملة الزراعية وان تنقص نفقات الحصاد من ٤١٤١ عن الاكر الواحد الى ١٠٤٨ (بشرط ان لاتنقص الارض المحصودة عن سنتين هكتاراً) ثم ان كل الاعمال الزراعية قد دخلتها الآلة مثل حلب الابقار ، فنتج عن هذا التقدم الفني انقاص زراعة الاراضي وزيادة الانتاج وقلة النفقات ، ولكن هذا كله لم يكن كافياً لان هبوط الاسعار كان اسرع من التقدم الفني ، ولان الاصدار كان يصطدم بارادة الامم الاوربية العازمة على انقاص مشترياتها حتى ولو بانمان رخيصة . فهبوط الاسعار الزراعية ادى من جهة الى انقاص قوة الزراع الشرائية والى تشديد ازمة الصناعة الكاسدة وما يتبع ذلك من عطالة وبؤس ومن جهة ثانية الى فوضى الصلات الاقتصادية العالمية ، فالبلاد المنتجة للمواد الزراعية عجزت عن شراء كمية كافية من المواد المصنوعة ، لانها تباع كثيراً وبشمن بخس ، والبلاد المنتجة للسلع الصناعية تباع قليلاً وبشمن مرتفع ، فظهر خلل آخر في التوازن خارجي ، لان مصاعب الامم المنتجة للمواد الزراعية كانت تحملها على الانقاص من شراء المواد الصناعية الامر الذي كان يضيق اسواق اوربا الصناعية .

كانت الولايات المتحدة مثل اوربا تن من هذه الحال وتحاول زيادة القوة الشرائية او توسيع اسواقها . فقد كانت تنتج اقل من قوتها على الانتاج ، وما كان ينقصها غير الزبائن ، وقد درس المؤتمر الاقتصادي العالمي المنعقد سنة ١٩٢٧ اسباب هذه الازمة الاوربية ولخصها في اربعة اسباب :

١ — ان الحرب زادت في الاتجاه الذي كان موجوداً قبل عام ١٩١٤ والذي كان ينزع الى معالجة المواد الاولية وتحويلها في البلاد التي تنتجها عوضاً عن ان ترسلها الى اوربا لتصنعها ثم تباعها بشكل مواد مصنوعة بحيث صارت بعض الصناعات الموجودة خارج اوربا قادرة على منافسة الصناعة الاوربية .

٢ — النمو المدهش للالة والانتاج الامريكيين .

٣ — الاكتشافات العلمية التي ادت الى تغيير في المواد الاولية المستعملة في

الصناعة ، وبالتالي الى تغيير اماكن الصناعة .

٤ — الحواجز الجمركية القائمة في اليابان والولايات المتحدة واستراليا والهند والارجنتين .

على ان الناس وقد عرفوا مواطن الداء ، لم يحاولوا معالجته بشجاعة ، بل حاول كل منهم ان يتحنى على نفسه ليعالج داءه ومشاكله بوسائله الخاصة ونسى ان داءه وباء عام لا يشفى الا بشفاء العالم . وهكذا كان من المستحيل ان يدوم هذا الحلل المزدوج الذي ناب التوازن العالمي والقومي ، وكان لابد من ثوران البركان المضطرب ، فكانت امريكا لاتساع اسواقها ونهضتها الزراعية والصناعية ، وكثرة اتاجها وسكانها وغزارة رؤوس مالها، وصعودها المريع ، هي البلد الذي كتب له ، ان يشهد قبل سواء انهيار السياسات الاقتصادية القوية فوقفت الحياة المصرفية الامريكية جميعاً عن الدفع وكان ذلك فاتحة لانفجارات متتالية رأيناها في انكلترا وفرنسا وغيرها من البلاد الكبرى ، كما كان فاتحة لسلسلة من التداير والسياسات الاقتصادية المبتغية تفريج الازمة سندرسها في مكانها من هذا الكتاب .

الباب الثاني

عوامل الازمة الاقتصادية الحاضرة

الفصل الأول

العقبات الممركية والباسنة الاكتفائية

Autarchie

ان سك جمعية الامم في مادته الثالثة والعشرين ينص على ان « اعضاء الجمعية يتخذون الوسائل اللازمة لضمان حرية المواصلات والترانزيت والمحافظة عليها ، ومعاملة تجارة اعضاء الجمعية بانصاف » . وقد جاء هذا النص المرن المهم مخففاً من قوة البند الثالث عشر من بنود الرئيس وبلسون المتضمن « حذف الحواجز الاقتصادية حذفاً تاماً واقامة المساواة في الشؤون التجارية بين الامم جميعاً » ولكنه يستوحي ايضاً تصريح الرئيس وبلسون في ١٤ نوفمبر ١٩١٨ حين كان يؤكد انه ينبغي الغاء النظرية التي تفيد ان كل امة يجب ان تكفي نفسها بنفسها .

ولقد كان الناس يحسبون ان السلم سيعيد الصلات الاقتصادية السوية لاسيا وقد

كانوا في حاجة ماسة للمنتجات الكثيرة ، ولكن ظهور وحدات سياسية حيوية ادى الى اقامة حدود جديدة بلغ طولها احد عشر الف كيلو متر كما اصبح عدد المناطق الجمركية في اوربا سبعة وعشرين بعد ان كانت عشرين . كما ان الظروف الاقتصادية والسياسية والروحية لدى جميع الامم اهابت بها الى الانسكاش والى اتباع سياسة حماية جمركية ، دفاعاً عن منشآتها الاقتصادية المختلفة . ولقد حاولت جمعية الامم ان تعدل بالامم عن طريق العزلة والحماية فقامت بمساع كثيرة آخرها مؤتمر « الهدنة الجمركية » الذي اجتمع سنة ١٩٣٠ وافر مشروع « اتفاق جماعي » وتلاه مؤتمر آخر في السنة نفسها تنفيذاً لقراره في سبيل توسيع الوحدات الاقتصادية ، والاكثر من التعريفات الجمركية التفضيلية *préférentiel* « وكان ذلك آخر مجهود للفكر في مقاومة الواقع . فقد كانت سياسة الحماية تشدد في كل مكان ، وكانت ارادة الشعوب في تحقيق الاكتفاية *autarchie* تتأيد وتقوى يوماً عن يوم ، والامم الجديدة التي كانت تنزع بطبيعة الحال نحو تقوية الصناعة ، ذكرت آلامها ومصاعب نموها ايام الحرب ، وحفزها ذلك نحو انماء صناعتها . اما الامم الاوربية الجديدة ، فقد كانت تعنى بان تجمع ضمن حدودها كل فروع الانتاج الضرورية لحياتها الوطنية .

ولذلك كنا نجد البلاد الصناعية تعنى بانماء انتاجها الزراعي ، بل نجد ان امماً كانت من مستوردات المنتجات الزراعية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا صارت تستغني بانتاجها الزراعي عن الانتاج الاجني .

اما انكسرتا فقد بقيت آخر حصن كبير لحرية المبادلة ، فعادت بنقدها الى اساسه الذهبي وطمحت الى استعادة مركزها القديم في حياة العالم الاقتصادية ، ولكن اسعارها كانت لا تزال مرتفعة ، فقلت صادراتها وتبين في المؤتمر الاقتصادي المنعقد عام ١٩٢٧ انها كانت تصدر قبل الحرب ٣٠ في المائة من انتاجها الصناعي و١٣ في المائة من الصادرات العالمية ، اما بعد الحرب فكانت صادراتها ٨ في المائة وبيئنا زاد نحن استيرادها الى مثلي ما كان عليه قبل الحرب لم يزد سعر الصادرات اكثر من ٤٠ في المائة فرجعت انكسرتا لنفسها وعثيت بالاستعاضة بسوقها الداخلية وبسوق امبراطوريتها عن

الاسواق الخارجية فاصدرت سلسلة من القوانين النازعة نحو الحماية ثم عقدت اتفاقات مع بلاد الدومينيون منحتها بها تعرفات جمركية تفضيلية (مؤتمر لندن ١٩٣٠ ومؤتمر اوتوا ١٩٣٢) .

وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تسير في طريق الحماية ، بينما كانت مصلحتها في سيادة الحرية التجارية لانها اكبر مصدر للبضائع ، فوضعت تعرفات جمركية مرتفعة ، وطبقت مبدأ « موزو » في الشؤون الاقتصادية . واذا رجعنا الى الاحصائيات نعلم ان الولايات المتحدة دولة حرية تجارية لانها تأتي في المرتبة الثانية بين دول العالم المستوردة اذ بلغ استيرادها سنة ١٩٢٧ اربعة مليارات دولار ولا يزيد ما تستورده انكسكترا على خمسة مليارات ولكن اذا قارنا نسبة مقدار الاستيراد بعدد السكان وجدنا ان الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الخامسة والعشرين .

وفضلاً عن ذلك فان شرط « معاملة الامة الاكثر رعاية » الذي كان دائماً اداة حرية تجارية ، اصبح عاملاً من عوامل الحماية الجمركية لان واجب جعل الاستفادة من التعرفة المنخفضة شاملاً حتى للمزاحمين — كاليابان — اهاب بالامم الى رفع تعرفاتها .

على ان الحماية الجمركية القوية لم تبد كافية لحماية الانتاج الوطني ، فقد كانت السوق الافرنسية مثلاً تستطيع ان تكفي نفسها بمنتجاتها الزراعية ولكن المنتجات الاجنبية اغرقها باسعارها الرخيصة التي ادت الى هبوط الاسعار الافرنسية هبوطاً اسرع من ارتفاع الرسوم الجمركية فجندحت الحكومة نحو سياسة تحديد الاستيراد بكميات معينة contingentement مبتغية منها ايراد الباب بوجه المنتجات الزراعية الاجنبية . وفي سبيل هذه السياسة كانت تجري محاولات ترمي الى عدم اباحة الاستيراد الا لقاء تصدير يقابله ولذلك كانت هذه الاتفاقات الثنائية الطرفين تحدد من نطاق المبادلات العالمية .

نمو السياسة الاكتفائية

وهكذا عمت العالم رغبة للسير نحو السياسة الاكتفائية تجلت بسياسة جبركية تنزع نحو الحماية، وبسياسة نقدية ادت الى الاخلال بالمساواة في ميدان التنافس العالمي على ان الحرب العالمية نفسها ادت الى انهاء هذه السياسة اذ دفعت بالبلاد الجديدة الى ان تكون صناعية، وعندما انتهت الحرب قل نصيب اوربا في التجارة العالمية ولكن في السنين العشر التي تلتها كان في اوربا نمو للحركة التجارية . ومع ذلك ، وخلافاً لرغبة ويلسن ، اصبحت الرغبة بالاكتفاء كلمة ترددها كل الامم لذلك رأينا حادثاً مزدوجاً: الدول الزراعية تصبح صناعية ايضاً ، والدول الصناعية القديمة في اوربا تقوى زراعتها بل ان هذه البلاد لم تقف عند اصلاح انتاجها الزراعي والعودة به الى مستواها قبل الحرب بل نشطت هذا الانتاج بمختلف الطرق كالجوائز والحماية الجبركية . والدول الاوربية الكبرى المعروفة انها مستوردة — مثل فرنسا وانكلترا والمانيا وابتاليا واسبانيا — لم تعد كذلك ، وانكلترا نفسها حرصت على انهاء انتاجها الزراعي ، فضاعت السوق العالمية . وازدياد الانتاج والمدخرات كان السبب المباشر الآتي في هبوط اسعار المواد الزراعية الذي بدأ عقب الحرب ولكنه كان خفيفاً بسبب ادخار الدول منذ ١٩٢٥ ، ثم صار هبوطاً وهمياً بعد افلاس نيويورك سنة ١٩٢٩، لذلك كانت السياسة الاكتفائية عاملاً من عوامل الازمة بما سببته من فرط الانتاج وبانقاصها من الاسواق التجارية على انه عند ما وقعت الازمة ازادت البلاد المستوردة ان تخلص اسواقها من الهبوط ، وبذلك زادت في سوء وضع البلاد المصدرة التي بدأت بمنح جوائز للاصدار وبانقاص قيمة النقد ولكنها لم تظهر بمساعيها ، فبقيت اوربا تسكن انتاجها ، بينما بدأت امريكا واستراليا تقللان منه .

ومن جهة ثانية ، لم تفتأ البلاد الزراعية بعد انتهاء الحرب، تتابع سياستها الاكتفائية باهتمامها بتقوية الصناعة ، محتمة خلف خط حماية جبركية ونقدية وقد تجلى ذلك بزيادة

اتاج البلاد الزراعية في اوربا وما وراء البحار في صناعات النسيج التي هي صناعات البلاد القديمة كانكلترا وفرنسا ، على انه كان للسياسة الاكتفائية اثرها اذ قاومت الازمة داخل كل بلد وخففت من حدتها ولكنها على كل حال اثرت على السوق العالمية .

ان هذه السياسة ، سياسة انقاص المبادلة كان لها اثرها العميق في انكلترا التي كانت حياتها مرتبطة بتجارها الخارجية ، كان لدى انكلترا بعد الحرب عطالة غير عادية ونتاج صناعي قليل وتجارة خارجية ضعيفة ، وقد تحملت سنين طويلة نتائج السياسة الاكتفائية الاجنبية قبل ان تأخذ بسياسة الحماية . ولقد نسب البعض نقص التجارة الانكليزية الى طبيعة اتاجها ولما كان النسيج والتعدين في اقتصادياتها ، ولكن الواضح ان نقص الاصدار شمل الصناعات الجديدة كالراديو وسواه . هذا الحال يرينا ان انكلترا تأثرت اكثر من سواها بسياسة الحماية ، ولكن الواقع ان الذي اثر عليها هو العامل النقدي الذي كان حتي ١٩٣١ يقلل تجارتها بسبب ارتفاع معدل نقدتها بالنسبة للنقود الاجنبية .

اقبلت الامم جميعاً على الصناعة ، عاملة بالمبدأ القائل : ان غرساً تدفعه في زرع القطن يربح واحداً ، وفي غزل القطن يربح اثنين ، وفي نسجه يربح اربعة ، فرأينا الهند بعد ان كان غاندي يعلمها ان الآلة شيطان ، تقبل على الصناعة بدافع من رفاقه واتباعه وتطالب بحماية هذه الصناعة التي قررت السيطرة على سوق واسعة تبلغ ثلاثماية وعشرين مليوناً من البشر .

وما رأينا في الهند زراة في بوغوسلافيا واليونان وبلغاريا وسائر الدول البلقانية فهذه الدول رغم أن انها زراعية في الاصل ، تزعت نحو حماية صناعاتها الامر الذي جعل صلاتها مع الدول الصناعية في اوربا الغربية محاطة بكثير من الصعوبة . وقد حدثنا سيففريد بعد عودته من امريكا عن حرص بلاد امريكا الجنوبية على استعادة استقلالها الاقتصادي . فقد اسست صناعات وطنية بمساعدة صناعة اوربا الميكانيكية ومال المصارف الانغلو سكسونية .

ثم ان تاسيس جمهورية الاتحاد السوفياتي التي اخذت بالاساليب الامريكية في الانتاج الصناعي والزراعي اخرج من السوق العالمية مائة وخمسين مليوناً آمن المستهلكين وجعلهم منتجين ، وفي الوقت نفسه نجد في اليابان ارادة قوية في اغراق العالم بالبضائع الرخيصة ، وقد نجحت بذلك الى حد ما ، وما دور الصين بعيد .

فترى من كل ذلك ان سائر دول العالم بدأت تنحني على نفسها وتعمل على الاكتفاء بقواها ومواردها ، ولذلك رأينا التجارة العالمية التي كانت تزداد ١٠٠ في المائة كل عشر سنين قبل الحرب الماضية ، لم تزد بعد الهدنة الا ١٠ في المائة ، ونذكر على سبيل المثال ان البواخر العاطلة عن العمل كانت تملأ المرافئ وغرق ملاحه انكسرت اقدرت حمولة المراكب العاطلة عن العمل في سنة ١٩٣٠ بملايقارب ثمانية ملايين طناً ونصفاً اي ١٣ في المائة من مجموع الحمولة العالمية .

الفصل الثاني

العقبات النقدية و المالية

العقبات النقدية

ان العقبات الجمركية التي وضعتها الامم بوجه التجارة العالمية والتي شاهدها سواها رافقتها عقبات اخرى هي صعوبة دفع الأثمان . فقد لجأت اوربا الوسطى في اول الامر لنظام يشبه المقايضة وبين سني ١٩٢٣ و ١٩٢٦ ادت الاضطرابات النقدية في العالم (كبطلان المارك الالماني ، وهبوط الفرنك الفرنسي وسواء من النقود الاوربية) الى تعطيل الصلات التجارية العالمية .

ولقد كان ينظر ان يتيسر تثبيت النقود الذي جرى بين سني ١٩٢٦ و ١٩٣١ العودة الى الايام العسادية والواقع انه عندما اريد تثبيت النقود الهابطة عنيت الامم بجعل قيمة النقد الخارجية متعادلة مع قوته الشرائية في داخل البلاد ليتاح بيع البضائع في البلاد الاجنبية ، وهكذا عندما ارادت فرنسا تثبيت الفرنك عرف المليون ان الفرنك اذا اعيد لسعره القديم بالنسبة للذهب في وقت زادت فيه الاسعار الى خمسة امثالها ، فان الصادرات تقف وتضمحل لذلك تقرر تثبيت الفرنك بخمس قيمته بالنسبة للفرنك الذهبي الذي كان قبل الحرب . اما انكسرتا فبالرغم من ان مستوى الاسعار فيها سنة ١٩٢٥ كان اعلى مما كان عليه قبل الحرب بنسبة ٦٠ في المائة فقد

عادت بنظامها النقدي الى الاساس الذهبي بشكله الحديث gold exchange standard اساس السفاتج الذهبية (وبالجنيه الى سعره الذهبي القديم ، ولم ير البريطانيون انقاص قيمة نقرهم بنسبة ارتفاع الاسعار ، حرصاً منهم على استعادة انسلكترا مركزها القديم حين كانت لندن مصرف العالم ، والجنيه عملة عالمية . وقد حذا كثير من الامم حذو انسلكترا . فمن المباشنة في العمل بين هذين الفريقين ، اختل توازن الاسعار الذهبية واستمر ذلك حتى ١٩٣١ .

في هذا الحين كانت السوق البريطانية واقعة بين تارين : بين ديونها المتجمدة ، في المانيا والتي لم تكن تستطيع استيفاءها ، وبين دائيتها ومودعيها اموالهم الذين بدؤوا يستردونها ، لذلك اضطرت بريطانيا الى ترك الاساس الذهبي ، وبذلك اصلحت الخطأ الذي ارتكبته سنة ١٩٢٥ عند ما ثبتت الجنيه على اساسه الذهبي القديم ، وترك الجنيه يتبع مجرى الاسعار حتى هبط الى ٤٠ في المائة من معدلة القديم . لم تؤكد انسلكترا تختار هذه الطريق حتى سلكتها كثير من الدول الشالية ثم تبع الدولار طريق الجنيه سنة ١٩٣٣ ، ولم تقف بوجه العاصفة الا كتلة الذهب وهي فرنسا وهولنده وسويسره . وفي الوقت نفسه كانت دول اوربا الوسطي والشرقية وامريكا الجنوبية في حال ضيق نقدي جعل من الصعب عليها تدارك النقد لدفع ديونها الخارجية ، وقد شاعت عدم الوقوع في ازمة نقدية جديدة ، مع الاحتفاظ بمعدله النقدي ، فرأت مخرجاً لها من ازمته هذه « باقامة توازن بين الصادرات والواردات العالمية يتم عن طريق التقاص compensation الذي يجعل التجارة الخارجية بمنزلة مقايضة البضائع ، بحيث تكون البضائع ثمناً للبضائع ، وتحل محل النقد » . في هذه الطريقة التي اسميت « برقابة القطع » contrôle des changes لا يسمح باستيراد السلعة الا عند ما يمكن دفع ثمنها بضمن الصادرات . ولكن لما كانت هذه التدابير التحديدية تؤثر على البلاد الاخرى فان هذه قابلت التدبير بمنزلة ، واخذ يعم العالم ، وهكذا اصبحت تعقد بين الدول « اتفاقات مقايضة او تقاص ، غايتها جعل الصادرات معادلة لقيمة الواردات . ان طريقة الدفع « الثنائية الطرف » انقصت المبادلات لحدها الأدنى لان الطريقة العادية في التجارة

الحرية تبسح للبلد ان يشتري من آخر اكثر مما يبيعه ، بشرط ان يستطيع ان يبيع لشخص ثالث اكثر مما يشتري منه .

العقبات المالية

ان الدول التي جعلتها الحرب دائلة العالم، مثل الولايات المتحدة ، اتاحت بالقروض التي منحتها للدول الاخرى بعد الحرب ان تثبت تقدمها ، وان تنفق على انشاء صناعتها وان تدفع ديونها السياسية ، لم تقتصر الولايات المتحدة على فتح الاعتمادات لالمانيا وسواها من دول اوربا الوسطى والشرقية وانما فتحت صناديقها امام الامريكيين انفسهم ، فاستطاعوا املاء المستودعات بالمواد الاولية السكاسة ، وادى ذلك لجمود اسعار المواد الاولية في وقت كان ينبغي ان تهبط فيه بقوة وسرعة ، وكذلك فان الاعتمادات الرخيصة شجعت الصناعات التي تقدم وسائل الانتاج ، ولكن المواد التي تابرث على الارتفاع هي الاسهم والاسناد التي تجري عليها المضاربة في البورصة ، وكانت المصارف تغذي هذه المضاربات بصورة غير محدودة ، وكانت اسعار الاسهم والاسناد ترتفع بصورة شاقولية حتى جاء وقت اصبح فيه من المستحيل استمرار الارتفاع بصورة غير متناهية ، فاضطر المشترون الى البيع لوفاء ديونهم ، وزل الى السوق ملايين من الباعة بعد ان كان فيها ملايين من الشارين ، فهبطت البورصة هبوطاً مريعاً ادى الى الازمة العالمية الحادة التي افتتحت بازمة البورصة الامريكية المعروفة سنة ١٩٢٩ . ولقد حاولت المصارف الامريكية منذ اوائل ١٩٢٩ تحديد بذل الاعتمادات ورفعت معدل الخصم حتى ١٥ في المائة لمساخنة المضاربة ولكن ذلك كله لم يثن المضاربين عن عزمهم بل جاؤوا الى نيويورك بروؤس مال جديدة واردة من الحمارج . ثم انتشر الهبوط من نيويورك الى جميع اسواق العالم . ثم ان السوق العالمية كانت حين الافلاس الامريكي مملوءة بالمستودعات غير المبعة ، فكان فيها كثير من الشاي وكثير من اسكاوتشوك وكثير من الحديد والقطن والقصدير فهبطت اسعار الجملة في العالم

وهبطت لبيرة القطن من ٢٠ سنة ٩٢٩ الى ٩ سنة ١٩٣١ ولم ينفع المنتجين عنايتهم
بجمع مستودعات غزيرة خوفاً من هبوط المواد الاولية هبوطاً عنيفاً .

ان تضيق امريكا الاعتمادات الخارجية وتأنيها في الاقراض ، وايقافها الاقراض
الطويل الاجل كل ذلك ادى الى هزات اقتصادية عظيمة مثل التزعزع المالي في المانيا
واوربا الوسطى واثّر ذلك على سوق لندن وادى الى هبوط الجنيه ولقد كان ممكناً
تفادي هذه الازمة ولكن الامم كانت امام امرين : اما نقد ذي قيمة حائرة واما
نظام رقابة قطع يتيح ثبات سعر النقد لقاء تحديد للتبادلة العالمية يشمل البضائع ورؤوس
المال ، ومن الواضح ان فقدان الاعتمادات الخارجية يتطلب وجود نظام يحدد الاستيراد
هو رقابة القطع لينسى بقاء النقد على قيمته الحاضرة ، ولذا نرى العقوبات المالية والنقدية
يؤثر بعضها في بعض .



الفصل الثالث

الرقى الفنى و ضعف القوة الشرائية

ان الرقى الفنى يقتضى انقلاباً عظيماً في شرائط الانتاج لا يتم الا بتضحية بالآلات الموجودة ، وتسريح بعض الابدى العاملة ، لذلك كانت عهود التقدم الفنى عهوداً لازدياد البطالة ، التى هي عرض من اعراض الاضطراب الاقتصادى . والواقع ان الجهود المبذولة في سبيل اعادة بناء اوربا بعد الحرب الماضية ادت الى تأسيس كثير من الصناعات و الى جانب هذا السبب تقوم اسباب اخرى تختلف باختلاف البلاد ، ففي المانيا كان نمو الصناعة ورقىها الفنى العظيم نتيجة لتضخم النقدي ، لان الصناعيين جنوا كثيراً من الارباح بالعملة الورقية ، وخافوا هبوطها فاسرعوا الى انفاقها في تأسيس معامل جديدة راقية ، وفي امريكا كانت الارباح الكبيرة عاملاً من عوامل تأسيس المصانع الجديدة لان صاحب المال اراد ان يستثمر ارباحه عن طريق تأسيس الصناعة وترقيتها عوضاً عن استهلاك الارباح وفي البلاد التى انقصت ساعات عمل العامل الى ثمانى ساعات في اليوم اراد اصحاب المعامل ان يستعضوا عن زيادة نفقات اليد العاملة بالرقى الفنى على ان الرقى الفنى لا يقتصر على معناه الضيق بل يتعداه الى الجهد المبذول في سبيل تقليل نفقات الانتاج ، وهو يقتضى تحسين تنظيم المؤسسات والآلات اي ما يدعى في العرف الحديث « التنظيم العلمى او الطريقة العقلانية Rationalisation » وقد بات بعض الناس يحسبه في ايامنا عاملاً اساسياً من عوامل الازمة لانه « يخلق في الزراعة

فرط الانتاج والكساد وفي الصناعة فرط الآلات *sur-outillage* والعطالة وحينما يحل الذراع الفولاذي فانه يطرد كثيراً من الايدي البشرية .

سبق لنا ان بحثنا مبلغ الفن الحديث من التقدم في الآلات ووسائل الصناعة وضرربنا على ذلك الامثال (ص ١١٠) فيكون بحثنا قاصراً الآن على دراسة علاقة التقدم الفني بعطالة العمال ونقص قوتهم الشرائية وبديهي ان استعمال الآلة ذو صلة وثقى بشكليف الانتاج ومستوى اجور العمال . ان المقصود من الآلة الاستغناء عن العمال المرتفعة اجورهم وبالتالي تقليل نفقات الانتاج ، فكانت النتيجة المحتومة لاستعمال الآلات عطالة العمال ، وهذا ما جرى في الولايات المتحدة والمانيا ، والدليل على ان العطالة يمكن ان تكون ناشئة عن اسباب فنية هو انه قد لا يرافق عطالة العمال قلة في الانتاج ، بل يبقى منتجنا العطالة والانتاج متوازيين ، اي ان الانتاج يزداد مع ازدياد العطالة ، لان التنظيم العلمي للعمل واستعمال الآلات الراقية يؤديان دائماً الى رفع حصيللة الانتاج ولنضرب مثالا على ذلك انكلترا اذ لما كان اكثر العمال في انكلترا يستفيدون من التأمين الاجتماعي فان فيها احصاءات دقيقة يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد : لنضرب صفحاً عن بعض الجهود التي كانت فيها العطالة مصاحبة او ناشئة عن قلة الانتاج الصناعي وتقلص المبادلات التجارية ، في انكلترا وفي غيرها من بلاد العالم ، ولندرس العهد الذي مر بين عام ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، ففي هذا العهد كان مجموع العمال العاملين بازياد فصعد من ٩,٦ ملايين الى ١٠,٣ ملايين وهذه الزيادة ناشئة من ازدياد عدد السكان ، وبقي عدد عاطلين عن العمل ثابتاً حوالي المليون والرربع ، وانما امكن ذلك لان كثيراً من العمال وجدوا عملاً في المهن غير الصناعية من تجارة ونقل ، بينما لم تقبل الصناعة عمالاً جديدين ولكن الانتاج الصناعي نما نمواً عظيماً من اساس ١٠٠ في عام ١٩٢٤ الى ١١١ عام ١٩٢٩ . وهذا يعني ان اللجوء الى اليد العاملة قد نقص نسبياً وتعبير آخر ان اليد العاملة قد نمت حصيلتها الانتاجية ، بينما لم يقل مجموع الانتاج .

وكذلك الحال في المانيا عام ١٩٢٦ حين الازمة التي سميهاها فيما مضى بازمة « التعقيل » ، فان جهد الالمان في سبيل التعقيل ، وفي سبيل الاغراق باستعمال الآلات

ادى الى ان يكون عدد العاطلين عن العمل فيها مليونين ونصف المليون ، ولكن كميات الانتاج كانت بازدياد والاحصاءات تقودنا الى مثل هذه النتيجة في الولايات المتحدة ، فبين عام ١٩٢٣ — ١٩٢٩ ازداد الانتاج الصناعي بنسبة ١٩ في المائة ، بينما نقص عدد اليد العاملة بنسبة ١٠ في المائة وهذا يدل على ان هذه العطالة فنية محضة ، ولكن ما لاشك فيه ان التقدم الفني اذا كان يحرر او يطرد اليد العاملة من الصناعة ، فانه يخلق اعمالاً اخرى في النقل والتجارة والبناء والمصالح العامة ، يلجأ اليها القسم الكبير من اليد العاملة ولكن العطالة ليست دائماً ناشئة عن اسباب فنية بل تنشأ غالباً عن ضيق الاسواق الداخلية والخارجية . ان ما تقدم يدلنا على وجود عطالة فنية في بلاد صناعية كبيرة مثل انكلترا وامريكا والمانيا ، ولكن هذه الظاهرة لم تبد في ايطاليا حيث لم ترق الصناعة رقباً عظيماً ولا في بلجيكا حيث وجد العمال اعمالاً جديدة . اما في اليابان فان الانتاج الصناعي ازداد بسرعة من ١٠٠ عام ١٩١٣ الى ٢٩٧ عام ١٩٢٩ ، بينما بقي عدد العمال ثابتاً .

ان العطالة الفنية لا تظهر في نفس الشدة والمظهر في كل البلاد ، وهي على كل حال ضئيلة الى جانب العطالة التي تحدث ايام الازمات فقد كان في الولايات المتحدة مليونان من العاطلين عام ١٩٢٩ ولا شك ان هذه العطالة ناشئة عن نقص الانتاج وكساد الاسواق والعقبات الجمركية وضعف القوة الشرائية .

ضعف القوة الشرائية

ان الجماهير المستهلكة للبضائع تتألف في اكثر بلاد العالم من الزراع ومن عمال الصناعة ، فبقدر قوة هؤلاء الشرائية يكون استهلاكهم للمنتجات الصناعية والزراعية لذلك يجب ان يكون هناك توازن بين قوة المستهلكين الشرائية وبين القوة الانتاجية في العالم بحيث يستطيع المستهلكون ان يشروا كل المنتجات . هذا الشرط الهام في صحة المجتمع الاقتصادية لا يتوفر في ايامنا ، وقصانه يصح ان يعد عاملاً اساسياً في الازمة الاقتصادية .

اما من حيث الزراع فقد رأينا كيف ان هبوط اسعار المواد الزراعية في العالم ادى الى سوء احوالهم وعجزهم عن وفاء ديونهم وفوائدها وجعلهم في حال لا يستطيعون معها المثابرة على شراء المنتجات الصناعية كالسابق ، فاضطروا الى الافلال من الشراء لقلة ما لديهم من النقود فمن هذه الناحية خسرت سوق الاتاج قسماً كبيراً من المستهلكين الزراعيين .

والى جانب الزارع يأتي العمال وهم بين شاك من العطالة ، وبين شاك من نقصان الاجرة ، اما الشاكون من العطالة فقد خسرتهم السوق لانهم خسروا اجورهم وهي مدار قوتهم الشرائية ولم يبق لديهم الا ما يقبضونه كمساعدة او تعويض عن العطالة وهو لا يعد شيئاً مذكوراً وسواء أكانت عطالتهم ناشئة عن اسباب فنية ، اي عن الاستغناء عنهم بالآلة — كما اسلفنا ذلك — ام كانت ناشئة عن قلة العمل لضيق سوق الاستهلاك المحلية ولانسداد الاسواق الخارجية بالعقبات الجمركية ، فانها تؤول الى قلة الاستهلاك وكساد الارزاق .

واما العمال الشاكون من قلة الاجرة فالبحت في امرهم يتطلب دراسة فكمرة « القوة الشرائية » من وجهتها العامة بحيث تنتظم كل المستهلكين ، وتعين صلة القوة الشرائية بالقوة الاتاجية ، وقد اتى الاستاذ « شير » ضوءاً جديداً على هذه الفكرة في كتابه « مأساة التبذير » وسنستعين به في ارادها .

عند ما يريد المستحدثون انشاء صناعة او زراعة او غيرها من المشاريع يدرسون قوة المشروع على الحياة ومقدار قابليته للربح حتى اذا بدا لهم انه راجح اقدموا عليه في جهات مختلفة فاذا بدأ ينتج ويشمر اخذوا ثماره ووارداته لينفقوها في سبيل اجور العمال ورواتب المهندسين واثمان المواد الاولية وفوائد الاموال التي استقرضوها واجور الاراضي واثمان الآلات والضرائب وغير ذلك من النفقات . وقد قرر المؤلفون ان واردات الاتاج الامريكي توزع الى قسمين : يصيب منها العمال الموظفون ٦٠ في المائة ، ويذهب الباقي الى اصحاب رؤوس الاموال من مقرضين وموسسين . وبما ان مجموع هذين القسمين هو الدخل الامريكي اي القوة الشرائية القومية فيجب ان يذهب هذا الدخل نحو استهلاك

المواد المنتجة ، وليكن الواقع غير ذلك . لان اصحاب الاموال لا يستطيعون ان ينفقوا كل ارباحهم في سبل استهلاكية ولو حرصوا على ذلك ، وانما يوجهونها نحو تأسيس منشآت انتاجية جديدة اي الى زيادة القوة الانتاجية على ان اتفاق القسم الاكبر من الدخل في هذا السبيل يعني خلق قوة شرائية جديدة لانه ينفق اجوراً ورواتب للعمال او ينفق في سبيل شراء المواد والآلات فيساعد على تنشيط تلك القوة الشرائية ، وعلى كل حال ، فانفاق الدخل الناشئ عن فوائد رؤوس المال وارباحها يكمل نقص القوة الشرائية ، وما دام هذا الاتفاق مطرداً بقي التوازن مستمراً بين الانتاج والاستهلاك .

وسلامة العالم الاقتصادية اذن قائمة على استمرار جماهير المستهلكين على العمل والربح لشراء المنتجات المتزايدة ، لينسى لرؤوس الاموال ان تستثمر وتبقى ، ولكن السنين الاخيرة هددت هذه السلامة ، فبينما نرى التقدم الفني يزداد في القوة الانتاجية ويزيد في مقدار رؤوس المال المستثمرة في الانتاج ، نرى من جهة ثانية قوة الجماهير الشرائية تنقص شيئاً فشيئاً ، بسبب العطالة الفنية وبسبب الازمة الزراعية ، وبسبب انسداد الاسواق الخارجية بوجه المنتجات الوطنية ، الامر الذي يؤدي الى عطالة اقتصادية من نوع آخر هو اشد خطراً ، لانه يتناول رؤوس المال والعمال في آن واحد ، اي يقلل من دخل اصحاب العمل والعمال ، وبالتالي ينقص الطاقة على الاستهلاك بحيث تكون البطالة في آن واحد سبباً واثراً للضيق الاقتصادي . والاحصاءات الامريكية تثبت ان اجور العمال في امريكا هبطت بين سني ١٩٢٩ و ١٩٣٢ بنسبة ١٩ في المائة وقل عدد العمال المستخدمين ٤٣ في المائة . اما الزراعة فقد هبطت قيمة حاصلاتهم من ١٦ بليون دولار في سنة ١٩١٩ الى ١٢ بليون في سنة ١٩٢٩ الى ٥ بلايين في سنة ١٩٣٢ . واما الاسهم والاسناد الجاري بها التعامل في مصفق نيويورك قد خسرت من قيمتها ٨٣ في المائة كل ذلك يدل على ان دخل العمال والزراع بل ودخل بعض المتضاربين اصحاب الاموال بدأ يتناقص ، وتتناقص معه قوة المستهلكين الشرائية ، الامر الذي ادى الى العطالة والكساد ، وفرط الانتاج او قلة الاستهلاك .

ولقد حاول الامريكيون تلافي هذه الحال عن طريق رفع اجور العمال ، وكان

فورد في ذلك من السابقين ، وكانت حجة القائلين بتقوية قوة العامل الشرائية ان الانتاج يجب ان يعيش على حساب الاستهلاك المحلي ، وعن طريق خلق الاسواق الداخلية التي تغني عن الاسواق الخارجية ، ولذلك عملوا على جعل العامل الامريكي مستهلكاً كبيراً فزادوا اجرتهم ، بل ان مدير شركة الفولاذ Steel corporation فضل في احدى السنين ان يلغي ارباح المساهمين في سبيل زيادة اجور العمال ، ثم سارت الحكومة الأمريكية في هذا الطريق فقررت تحديد ساعات عمل العامل في سبيل تشغيل كثير من العمال العاطلين .

الخلاصة :

يستفاد من كل ما تقدم انه حصل في الفترة القصيرة التي عقت الحرب ، ارتفاع عظيم في الاسعار تبعه هبوط عظيم ، ثم عاد الانتاج الزراعي والصناعي والمبادلة التجارية العالمية الى الحال الطبيعية ، ومنذ ١٩٢٥ ظهر في العالم فرط انتاج ادى الى امتلاء المستودعات وهبوط الاسعار ، وكثر الانتاج الصناعي ، وكثرت الحدود وسارت الدول نحو السياسة الاكتفاية ، واصبحت الامم تنزع الى ان تكون زراعية وصناعية في آن واحد ، وزادت قوة العامل الانتاجية بفضل التقدم الفني فزاد عدد العاطلين عن العمل ثم ان المصارف الأمريكية ارادت ان تساعد التجار والزراع فاقترضت الناس ، في الداخل والخارج ، بسهولة ويسر وادى ذلك الى اشتداد المضاربة وارتفاع الاسعار بسرعة ثم هبوطها فجأة سنة ١٩٢٩ ، هبوطاً ازداد واستمر في العالم ثم جاء عهد هبوط النقد ورقابة القطع ورد الفعل الجمركي حتى ضاقت السوق بتدابير الدفاع الاقتصادي بين البلاد ومحاربة الازمات المحلية عن طريق الحماية اضررت بالصالح العالمي . وازداد هبوط الاسعار حتى سنة ١٩٣٢ وزادت البطالة بسبب قلة النشاط الصناعي ، الناشئة بدورها عن قلة المبادلات العالمية ، وهكذا نشأت الازمة عن الفرق بين المقادير المنتجة وبين الاثمان الموجودة في ايدي الناس ، لان الاكتفاية اضررت باصدار البضائع وساعدها التقدم الفني اذ اتاح للبلاد الجديدة ان تنشئ صناعتها وتستغني عن جاراتها ، ونشأ عن ذلك كله يؤس وكساد .

الباب الثالث

ازمة الحرية الاقتصادية

ازمة الرأسمالية وازمة الحرية الاقتصادية

ان النظام الرأسمالي الذي ساد الحياة الاقتصادية في العالم المتمدن مبني على مبدأ الحرية الاقتصادية (او المبدأ الفردي الاقتصادي) ، حتى لبيكادان يدلان على مفهوم واحد ، على ان هذا النظام اذا كان قد دان بالحرية طيلة القرن التاسع عشر واوائل العشرين ، فان ايمانه هذا بدأ يترزعزع ، والضرورات والتطورات الفكرية والفنية بدأت تجعل الحياة الاقتصادية تسير من مرحلة الحرية المطلقة الى مرحلة الحرية المقيدة تارة ، والى الاكراه المطلق تارة اخرى ، واصبح العلماء في كل البلاد يعيدون النظر في مفهوم الحرية والفرديية ، ويدرسون اسباب ازمة الرأسمالية فيحاول بعضهم ان يلقي على الحرية الاقتصادية تبعه كل الازمات الاقتصادية ، ويحاول البعض الآخر ان يدافع عن الحرية الاقتصادية وان يلقي تبعه الازمات على تجاهل السلطات العامة هذه الحرية.

ان دعاة الحرية الاقتصادية يقولون ان مبدأ الحرية اثبت انه خير نظام تهيئ في ظله المدنية ، ولقد اخذ به العالم في القرن التاسع عشر ، فعرف في ظله عهداً طويلاً من الازدهار القومي والعالمي ، والنشاط الفكري والجسمي ، ولما خضعت الحكومات

لضغط بعض المصالح الشخصية وتجاهلت مبدأ الحرية وتدخلت في شؤون الناس الاقتصادية ، فدفّت بشعوبها الى الازمة والبؤس . ولكن خصوم الحرية الاقتصادية وهم كثر ، كانوا يردون على ذلك بان النظام الرأسمالي المبني على مبدأ الحرية ينطوي على عناصر ضعف كثيرة ، كانت سبباً في ظهور الازمات الاقتصادية التي تحمل البؤس للعمال والخسار للممولين ، وان البؤس عار اجتماعي لا يخلق بالشعوب المتقدمة ان تعتبره امراً مقدوراً ، فمنهم من اكتفى بنقد المذهب الحر وطالب بتدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية تدخلاً يوفق بين مطالب الحرية المقيدة وبين الضرورات الاجتماعية ومنهم من وجد الخلاص في نظام اجتماعي يختلف كل الاختلاف عن النظام الفردي الاقتصادي .

ونعتقد ان من واجبا الآن ان نلم بهذه الشؤون جميعاً فنبحث في مآل مذهب الحرية الاقتصادية الذي كان الاساس الفكري للرأسمالية ، وفي تطوره ورجاله ، ثم نذكر اقوال ناقديه ودفاع مناصريه .

ثم نبحث في بديل المبدأ الفردي الاقتصادي ، وهو المبدأ الاشتراكي ، فنجاول ان نبسط أسسه المختلفة وزعات اصحابه السكينة وان نجعلها في قواعد عامة تشترك فيها المذاهب الاشتراكية جميعاً ، ثم ندرس تطور هذا المبدأ واقوال ناقديه ودفاع مناصريه . على ان هذا المذهب الفردي والمذهب الاشتراكية ليسا كل المذاهب الاقتصادية فالوان الفكر الاجتماعي كثيرة بعدد المفكرين والمصلحين . ولكنها الاصل الذي تنفرع عنه وتتصل به سائر المذاهب المتوسطة ، وهذه لاتعدو ان تكون تعديلاً بسيطاً لمذهب الحرية كمذهب التضامن ومذهب لوبلهي ومذهب التعاون ، او ان تكون الواناً من المذهب الاشتراكي كالاشرية المسيحية والاشترية الحكومية . على ان هذه الشؤون كلها كانت لها قيمة كبرى في القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين ، ولكن الاحداث التي اعقبت الحرب العظمى الماضية ، قلبت المفاهيم الاقتصادية جميعاً ، وادخلت في الحياة الفكرية الحديثة عنصر العقل المدبر . وعنصر السعي المنظم ، وغيرت موقف العالم من الحرية ومن الاشتراكية ، وسافت الامم

المتمدنة جميعها من ديموقراطية وديكتاتورية ، في طريق حياة اقتصادية جديدة ، وافكار اقتصادية جديدة يجمع ما بينها اسلوب جديد ومبدأ جديد واسم جديد لا ينطبق عليها جميعاً بمقدار واحد ، هو « الاقتصاد المنهاجي » او « الاقتصاد المسير » ، وهو يتشابه في شكله الاشتراكي وفي شكله الديموقراطي من حيث انه مبني على العمل المنظم العقلاني وعلى المنهاج المدروس المدبر .

وسنقتصر في هذا الباب على دراسة المذهبين الفردي والاشتراكي ، ثم نبادر في القسم التالي الى دراسة الاقتصاد المنهاجي المسير .

وبما اننا لا ندعو في هذا الكتاب لنظرية سياسية او اقتصادية معينة ، وانما نصور تطور الوقائع ، وتسلسل الآراء ، فاننا سنفي بأن نتجرد عن كل نزعة فلسفية او سياسية ، وعن كل قناعة شخصية . وان نترك الوقائع تتكلم من نفسها ، والمؤلفين يعربون عن آرائهم بأمانة ، ثم نخيل ذلك كله الى بصيرة القارى . واثمانه السياسي والاقتصادي . وفي اعتقادنا ان هذا اقرب الى الحياء الذي يجب ان يسود كل مسعى علمي .



الفصل الأول

مبدأ الحرية الاقتصادية^(١)

Le libéralisme économique

ان مبدأ الحرية الاقتصادية ، او المبدأ الفردي الاقتصادي ، مبني على اعتبارات اقتصادية محضة ، تجعله مستقلاً كل الاستقلال عن المبدأ الفردي الفلسفي او الاخلاقي بحيث يستطيع المرء ان يدين بالحرية او الفردية الاقتصادية من غير ان يقضي ذلك منه الايمان بالفردية الفلسفية : ان مبدأ الحرية الاقتصادية يعلن « ان النظام السوي والاكثر ملاءمة لتقدم الشعوب المتقدمة ، هو حيث يتمتع الفرد بحرية الشغل والانتاج والتبادل والاستهلاك والادخار بقدر استطاعته ، وحسب مصلحته التي يقدر حدودها هو ولكن ضمن حدود النظام العام والسلامة الخارجية » .

(١)

- Gonnard : Histoire des doctrines économiques. tome 3
Gide et Rist : « « « «
Deschamps : « « « «
G. Weill : « du mouvement social en France .
Bechaux : Les écoles économiques au XX^e siècle.
G. Pirou : Les doctrines économiques en France.
« : La crise du capitalisme.

البحث الأول

فصله مبدأ الحرية الاقتصادية

لقد عني دعاة المبدأ الفردي او مبدأ الحرية الاقتصادية بدراسة النظام السوي ، الذي يستطيع المجتمع الاقتصادي بفضلُه ان يرقى وان يتقدم ، فوجدوا ان هذا النظام هو الحرية . وبما ان الفرد يمارس نشاطه الاقتصادي وهو يطبع ميوله الطبيعية التي لا يستطيع المسترع لها تغييراً بصورة دائمة فيجب البحث عما اذا كانت حرية كل فرد بممارسة نشاطه الاقتصادي تؤدي الى مصلحة المجموع ، ام انها لا اجتماعية ، ففي الحالة الاولى ينبغي للدولة ترك الفرد حراً باعماله ، وفي الثانية ينبغي تعديل هذه الميول الطبيعية وتخفيف اثرها بتعديل شرائط ممارستها ، ولكن اذا ارادت الدولة ان تتدخل في تعديل هذه الميول ، فيجب ايضاً التفكير بنتيجة تدخلها ، وهل سيكون تقييد الحرية اكثر ضرراً وإيلاًماً من العلة التي يراد معالجتها .

لقد درس الفرديون الاحرار هذه الشؤون ، وذهبوا الى رجحان الحرية — لا الى سموها — والى انها تعطي النتائج الاقل نقصاً ولذلك رأبناهم يدعون الدولة ان تلزم الحياء ، وان تترك المجتمع يسير من نفسه ويؤكدون ان ترك الناس احراراً ، في اتباع مصالحهم الشخصية ، يجعل الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بصورة آلية عفوية ويؤول الى تأمين المصلحة العامة .

يقول الفرديون ان الحياة الاقتصادية تكون سوية طبيعية اذا استندت الى ثلاثة اسس : الى المصلحة الشخصية كهدف والى المزاخمة كوسيلة والى الحرية كشرط .
أما من حيث المصلحة الشخصية : فلا يستطيع الانسان ان يعمل وينذل اقصى جهده في النطاق الاقتصادي اذا لم يتح له ان يتابع غايات شخصية ، ولسنا هنا بسبيل

مناقشة المقصود من المصلحة الشخصية ولكننا نقول انها تتجاوز حدود الانانية وتتضمن المصلحة العائلية وقد رأوا ان هذا المبدأ مبني على قانون نفساني اظهرته المشاهدة وايدته التجربة ، واذن ، دعى الافراد بعملوا ايتهها الدولة ، ولا تأمرهم بشيء ، ولا تضعي قيوداً ، ولا تقودي احداً ، لانه لا يبذل الانسان كل ماله من امكان اقتصادي ما لم تحفزه مصلحته الشخصية وهو حكمها الوحيد .

وتنتج المزاحمة عن المصلحة : فالافراد يعيشون في المجتمع في حال تنافس وتراحم لان كلاً منهم انما يعمل في سبيل مصلحته الخاصة ، والمنتجون في فرع من فروع النشاط الاقتصادي يجتهدون منفردين ليلبغ كل منهم هدفه اولاً وهو بيع منتجاتهم وخدماتهم ، والمزاحمة والمصلحة انما يمكن ان تجليا في جو الحرية وحده ، فالحرية هي الشرط الضروري لتعمل المصلحة والمزاحمة عملها ، فيجب على الدولة ان تتخلى عن معاكسة الميول الفردية ، وان تترك المزاحمة حرة .

فترتب على ذلك ان المذهب الفردي الاقتصادي ، الناطم للحياة الاقتصادية الحديثة ، يتجلى بفكرتين اساسيتين : الفكرة الاولى فكرة التوازن العفوي الآلي ، وتعني ان الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بمجرد حرية المزاحمة ومتابعة المصلحة الفردية ، والفكرة الثانية : هي ان جهود الناس الفردية ، وانباغ كل منهم مصلحته الشخصية كل ذلك يؤول من نفسه الى تأمين المصلحة العامة ، ولو لم يكن احد منهم يفكر بها .

١ — فكرة التوازن الآلي او العفوي Equilibre automatique ou spontané

كيف تتجه الفاعليات الفردية نحو انتاج عام يسد حاجات المجتمع ، وكيف يتسنى لسكل منتج تصريف منتجاته ؟ وكيف نحصل على شيء من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف تسير الحركة الآلية لهذا الانتاج من غير ان ينظمها اتفاق بين ارادة الافراد ؟

ان في الحياة واقعاً هاماً يدعى بتوزيع العمل ، فكل فرد منا ينتج شيئاً او اشياء معينة او خدمة معينة ، وعلينا ان نقدم ما ننتجه لسوانا لقاء ما نحن بحاجة الى

استهلاكه ، وهذه السلسلة من المبادلات التي هي جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنمو على اساس الاسعار المبينة على قانون العرض والطلب ، فالسعر هو مقياس المبادلة وهو في عرف الفردين ضابط الحياة الاقتصادية كلها . ان السعر يعين كمية كل شيء يراد استهلاكه كما يعين كمية المنتجين في كل فرع اقتصادي ، والواقع ان كل انسان يمارس مهنة غايتها الكسب ، انما يختارها مدفوعاً بعوامل مختلفة : كالأذواق والاستعداد واللباقة او التقاليد ، واثر المحيط والوهم او التخيل ، ولكن عدداً قليلاً من الافراد لاهمهم للنتائج الاقتصادية والارباح التي تنتجها الحرفة .

يشغل الانسان ليحوز دخلاً اما ليعيش وعائلته ، واما لبغى جهد طاقته منها كانت طبيعته ونوع الطموح الذي تستره هذه الرغبة بالثروة فاخيار الحرفة يعين في أكثر الاحوال بسبب كونها تنتج ثمناً قليلاً او كثيراً لقضاء الجهد . فتصنيف الافراد الحرفي يجري تحت رقابة الاسعار وتحت تأييد المسؤولية الفردية من دون الزام من السلطة العامة . فاذا تجاوزوا مهنة ما الحد ، هبطت الاسعار (الارباح والاجور ، والرواتب والمكافآت) ويضعف الامل بازدهارها ، ولكن الارباح تكثر في الحرفة التي يبقى فيها مجال للمتراجين .

هذا اول تفسير للتوازن بين الانتاج والاستهلاك فاذا كان عرض العمل (اليدوي والعقلي) زائداً في فرع ما ، تزعت الاسعار الى الهبوط ، وهبوط الاسعار يعدل بالواصلين الجدد عن هذا الفرع ويهيب بهم الى البحث عن طريق آخر وبالعكس ، ارتفاع الاسعار الذي يشاهد في الفروع القليل مستثمروها يؤدي الى استخدام كل من يتقدم للعمل .

وعدا ذلك ، فالفاعلية الانتاجية لكل فرد في كل فرع اقتصادي تتطابق مع تقلبات الاسعار . فالهبوط الذي يدل على زيادة في الانتاج او الصعود الذي يدل على قلة فيه ، ينير الناس الذين يجيبون على هذه الاشارة يعطيها الضابط — لانهم ساعون وراء الربح — الذي يأمرهم بالانتاج كثيراً او قليلاً حسب سهولة البيع او صعوبته وليس لهم فوق ذلك اي سعي ضد طبيعة الاشياء .

ليس في التوازن اذن معجزة ، وانما يستند الى حركة اسعار ، ومع ذلك فالغريب ان يدهش الناس من حصول ازمة من آن لآخر . والازمة لا تنشأ عن فرط انتاج عام ، غير ممكن الحصول في رأي جان باتيست ساي لان فرط الانتاج يقتضي زيادة الاشياء على الحاجة — والله يعلم ان حاجتنا لاحدها — ولكن الازمة تدل على حصول اختلال في التوازن بين مختلف فروع الانتاج فهناك سوء توزيع في القوى الاقتصادية ، يبرهن على ان انذار الاسعار لم يسمع ، وهناك اشياء كثيرة من النوع الفلاني لا تجد امامها اشياء كثيرة من النوع الآخر ليستطيع منتجوها ان يبادلوها . فحيث توجد زيادة يجب تقديم كمية اكبر لحوز نفس الكمية التي كانت تؤخذ قبلاً . ان فرط الانتاج الجزئي قد يؤدي الى هبوط عظيم في الاسعار بحيث لا يجد المنتجون في سعر المبيع ما يعادل تكاليف الانتاج . واذا امتد هذا الامر الى فروع عديدة وهامة فخراب الافراد الموجودين في المناطق الزائدة يؤدي الى حرمان الفروع الاخرى من زبائنها ، الامر الذي يسوق الى الازمة العامة .

هل هذا يعني ان قانون التوازن الآلي قد اصبح عاطلاً ؟ كلا ، لان هذا الامر عبارة عن حادث ، او بلاء لا بد منه ، اما الدواء فلا حاجة للتفتيش عنه . فهو في هبوط الاسعار . اذ ان منتجي الفروع الزائد انتاجها يستمعون الى هذا الانذار المبارك الذي يصبح امراً مبرماً فيقللون نشاطهم تحت اكراه الاسعار التي يؤدي هبوطها الى خسارهم . وبين هؤلاء المنتجين من تكون تكاليف استحصالهم ارفع من سواها (المنتجون النهائيون) فهؤلاء يقضى عليهم قبل سواهم ثم ان افلاس قبلي الاحتمال والمقاومة يؤدي الى الاصلاح الضروري . ولا يتورن احد على هذا القانون ، فهو القانون بكل معنى الكلمة : اي صلة ضرورية تنجم عن طبيعة الاشياء . فلا يستطيع احد ان يمنع السعر من ان ينتج من النسبة الموجودة في وقت ما بين العرض والطلب ، الا اذا افترض ان الافراد ذوي الذوق السليم يضيعون شعورهم بمصلحتهم الى حد ان يرضوا بدفع

ثم ما يستهلكونه بمعدل اعلى من السعر العادي ليحولوا دون خراب المنتجين غير النافعين . لان كل منتج يشتغل في فرع زائد بتكاليف استحصال اعلى من سعر المبيع هو منتج غير نافع ، ولا حاجة للمجتمع بعمله .

ان من الحرق والعقم اثورة على قانون العرض والطلب ، بل ان من الحرق محاولة القضاء عليه بايجاد مستوى صناعي للاسعار اذ يجب ان تهبط الاسعار بالضرورة .

لندع الافراد يعملوا ، وبصورة آلية ، يعود التوازن بالقضاء التدريجي على الزوائد بشرط ان يكون خطر الافلاس والبطالة لقاء الحق بالاتراء وبالحياة العاملة .

اما تدخل الارادة رغبة بتخليص الافراد من مسؤولية ضرورية ، فلن يكون الا خارجاً عن محله ويعطل نظام الاشياء .

ثم ان نظرية التوازن الآلي ، هذه ، لا تطبق على حركة اسعار البضائع فحسب ، بل وعلى اسعار الخدمات ولا سيما العمل . فعندما يتوازن العرض والطلب — عرض البضائع وطلبها — فيمكن ان تجد اليد العاملة من يستخدمها ، ولا يكون بطالة شديدة في بلد تنشط فيه روح التشبث ، ورؤوس الاموال كافية ، والاعتدال يدعم الاعمال ونمو الصناعة يرافق نمو السكان .

ان الاجرة التي هي عنصر هام في تكاليف الاستحصال ليست مستقلة عن سعر مبيع البضائع . فالمستحدث لا يدفع الاجرة التي يريد بها العمال ، وكما ان للبضائع سعراً يتوقف على العرض والطلب او على حاجة الناس اليها بالنسبة للكميات الموجودة ، كذلك تخضع الاجرة لقانون طبيعي . ولما كان معدل الاجور مرتبطاً بسعر مبيع البضائع لان الاجرة تستوفى من اصل هذا السعر ، فعلى الاجور يهدد بالهبوط حينما تهبط الاسعار . واذا قيل ان هبوط الاسعار يمكن ان ينعكس اولاً على الربح ، فمن السهل القول بان المستحدث يمكنه ومن غير شك ان يضحى بربحه اذا شاء ان

ينقص اجرة عماله ولكنه لا يستطيع الاحتفاظ بالاجور في نفس المعدل عندما يكون سعر البيع معادلاً لتكاليف الاستحصال . ففي حدود هامش قابل للتغير يؤدي هبوط الاسعار الى هبوط الاجرة ، وبالعكس ، قد يؤدي ارتفاع الاسعار الى ارتفاع الاجرة .

فما هو مكان الحركة العفوية او الآلية ؟ باي حركات عفوية يحصل التوازن فيما يتعلق بالاجرة ؟

في المؤسسات التي انتجت كثيراً بالنسبة لسواها ، يؤدي هبوط الاسعار الى تمهل او توقف الانتاج ، وهذا ينعكس على الاجور بصورتين : هبوط الاجور وبالتالي هبوط تكاليف الاستحصال التي تنتج عن هبوط الاسعار بالقدر الضروري للوصول لمستوى دخل المستهلكين تارة ، وطرد العمال الزائدين تارة اخرى .

فاذا تركنا الامور تجري بطبيعتها ، كما هو الواجب امام قوانين طبيعية فيحصل التوازن . . . وبسرعة . فالعمال العاطلون يرضون بالعمل باجور واطئة بدافع الضرورة في معامل اخرى تستطيع بفضل نقص تكاليف الاستحصال ان تجعل اسعار المبيع في مقدور الدخول الواطئة .

هذه الحركة آلية ، لان النظام الاقتصادي وقد ازيل عن مكانه الاول بضغط المنتجين المخطئين يعود اليه بعامل قوة معوضة وهي هبوط اسعار البضائع واسعار العمل اتي الاجرة .

هذا ما يتعلق بالتوازن العام الآلي حيث نرى التضامن بين مختلف عوامل الانتاج في نظرية جعلناها بسيطة ومنها يتبين ان ضابط حركة التوازن هو جو المزاجية الحرة .

فالذهب الحر ، استند على هذه الفكرة ، ونما واكتمل بناء على الفكرة الآتية : « بما ان المنفعة الشخصية هي محرك اعمالنا الاقتصادية ، وبما انها تجعل الافراد مخاصمين بعضهم لبعض ، فالرجل ولد لاجل المزاجية التي تتطلب الحرية » . ثم ان الاحرار وقد استعاروا من الاقتصاد الرياضي حركة الاسعار التي تفترض مزاجية مطلقة

يؤكدون أن الأمور تجري كأن الافتراض حقيقة وكأن المزاخمة يجب أن تنمو بالضرورة من المنفعة الشخصية .

ولكن آدم سميت حاول فيما بعد أن يكشف النقاب فقال :

« كل فرد يضع بدون انقطاع كل جهوده في سبيل السعي عن اوفق مكان يستعمل فيه ماله ، ولا شك انه انما يرمي لحوز ربحه الخاص لا ربح المجتمع ، ولكن اهتمامه بمصلحته الشخصية يقوده طبعاً او بالضرورة لاختيار نوع الاستعمال الافضل للمجتمع : اولاً ، يسعى كل فرد لاستعمال رأسماله في اقرب مكان منه وبالتالي يدعم بذلك الصناعة الوطنية . ثانياً ، كل فرد يجهد بالضرورة لتسيير هذه الصناعة بحيث يبلغ منتوجه اكبر قيمة ممكنة . ولكن الدخل القومي لكل مجتمع يعادل القيمة التبادلية لكل منتج سنوي لصناعته او هو نفس هذه القيمة التبادلية . وعليه ، فيما ان كل فرد يجتهد غايته لاستعمال رأسماله لشد ازر الصناعة الوطنية وتسيير هذه الصناعة بحيث تنتج اكبر قيمة ممكنة ، فكل فرد يعمل بالضرورة لجعل دخل المجتمع اكبر ما يمكن . والحق ان نيتة ليست خدمة المجتمع بل انه لا يدري كيف يخدمه .

فهو ، بفضيله تأييد الصناعة الوطنية لا الاجنبية ، انما يبحث عن سلامة نفسه ، وهو تسيير هذه الصناعة بحيث يكون دخلها اكثر ما يمكن ، انما يبحث عن ربحه هو . فهو في ذلك مقود بيد غير بريئة للقيام بغاية لم تكن في نيته . وبمتابعة مصلحته الخاصة يخدم غالباً مصلحة المجتمع وكأنه انما كان يتنفي خدمته . والحق ان هذه الرغبة ليست مشتركة بين جميع التجار »

ان دعاة الحرية الاقتصادية يؤمنون بان دافع المصلحة الشخصية عامل تقدم اقتصادي : ويعنون بالتقدم الاقتصادي كل درجة يقطعها البشر في طريق اقتصاد الجهود ، اي اقلال الجهد المبذول في سبيل بلوغ نتيجة اكبر ، وهو يقتضي عملياً انقاص نفقات الاتاج . فكل فرد يتوخى اقلال نفقات الاتاج في سبيل مصلحته الشخصية ، ليزداد ربحه ، وليستطيع ان يبد مزاخيه ومنافسيه ، وعندما يتنافس

المنتجون تقل ارباحهم حتى تسكاد تصبح صفراً ، وحتى يسكاد السعر يساوي نفقات
الاتاج ، وعندئذ يعمل المستحدثون الفكر في اختراع طرائق تقلل النفقات
وبالتالي تترك لهم بعض الربح ، فتنشط الاختراعات ، ويتقن التنظيم الصناعي
والاداري ، وبديهي ان نفع ذلك يعود في النتيجة على المجتمع كله بالنفع العميم ،
لان الذي يظفر بانقاص تكاليف اتاجه يكتفي بربح قليل ، ويرخص اسعار مبيعه ،
فيقبل عليه الناس ، ويستفيد المستهلكون من رخص السعر ، ويستفيد هو من
الكميات الكبيرة التي يبيعها ، وعندئذ يضطر منافسوه الى انقاص السعر والى
التنظيم والى استعمال المخترعات .

ويتلخص من ذلك كله ان المبدأ الاقتصادي ، مبدأ اقتصاد الجهد يتأسس بصورة
اجتماعية ، تحت تأثير المصلحة الشخصية والمزاخمة اي تحت تأثير المصالح الشخصية المزاخمة
في سبيل تأمين الحاجات الاجتماعية ، وفي سبيل حوز اكثر ما يمكن عن طرق المبادلة .
وبينا تكون غاية الفرد ان يستفيد وحده من الاتساق الذي يصنعه ، فان المجتمع كله
يستفيد منه ، ولقد اوجز الاقتصادي « باسيتا » هذه الافكار كلها في قوله : « وهكذا
فان المصلحة الشخصية هي هذه القوة الفردية التي لاتقاوم ، والتي تسوقنا نحو البحث عن
التقدم ونحو اكتشافه ، والتي تدفعنا نحوه دفعاً ، وهي المهياز الذي يحفزنا نحو احتكار
التقدم : ان المزاخمة هي هذه القوة الانسانية التي لاتقاوم ايضاً ، والتي تختطف التقدم
من يد الفرد لتجعل منه تراناً مشتركاً بين جميع الاسرة الانسانية : هاتان القوتان اللتان
يستطيع الناس انتقادهما منفردتين ، تؤلان سوية الى الاتساق الاجتماعي » .

حق الملك والمبدأ الفردي : هذا ونعتقد ان الوقت حان للكلام على حق الملك
بعد ان سكتنا عنه حتى الآن . ان الحركة التي وصفناها حتى الآن تقتضي حتماً حق
الملك ، بل هي لاتوجد الا اذا كان حق الملك موجوداً ، وكان آدم سميت اعتبر ذلك
كله من البديهيات فلم يفكر بتأكيده ، بينما رأى زعيم الفيزيوقراطيين ، الدكتور كينهي
ان ضمان الملكية هو الاساس الجوهرى لنظام المجتمع الاقتصادي « ففضل الملكية
يستطيع الفرد الذي يحدوه نفعه الشخصي ، ان يغير وان يبدل وسائل اتساجه ، وان

ينقل رأس ماله وعمله الى المكان الرابع ، وهذا كله يفترض الشخص مالكا لوسائل الاتاج ، ورؤوس المال ، حراً باستعمالها كما يشاء ، وبمبادلتها مع من يشاء ، بل ان الحرية تتضمن ملك الانسان لنفسه وخدماته ، وملك امواله المنقولة ، وملك امواله غير المنقولة فحق الملك بهذا الاعتبار مفهوم نفع اجتماعي ، واحترامه انما هو احترام لمصلحة المجتمع وليس ادل على مقدار تعلق الفردين بحق الملك من هذه الجملة التي وردت على لسان احد الفيزيواقراطيين : « ان حق الملك شجرة ، اغصانها جميع المؤسسات الاجتماعية ، منها ولادتها ومنها غذاؤها ، وهي تموت حين تنفصل منها ». وحين تكون الملكية محترمة خالصة من القيود التي تغل الحرية الاقتصادية ، فالنفع الشخصي يدفع دائماً كل انسان نحو اتقان ومضاعفة الاشياء التي يريد بيعها ، وبذلك تكثر كمية الفوائد التي يمكن ان تنال للناس ، والتي تتيح لهم ان يكثروا مقابلها ، وعندئذ يسير العالم من نفسه ، بينا لا تقتأ الرغبة بالاستمتاع ، وحرية الاستمتاع تعملان على مضاعفة المنتجات وزيادة الصناعة وهذا كله يعود المجتمع على حركة تصبح نزعة دائمة منه الى احسن حال ممكنة .

البحث الثاني

المذهب الفردي والدولة

١ — الفرديون المدرسيون

لا يتجاهل المذهب الفردي الدولة ، ولا ينكرها ولا يطلب الغاءها ، ولا ينظر اليها نظره الى قوة سلبية قاصرة ، وانما يعتبرها مشروعاً ضرورياً لحماية الحرية والملكية ، على ان نظرة الفردين الى الدولة لم تكن واحدة في ادوار العهد الحديث ، وانما كانت تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية واتساعها وكثرة مشاكلها وازماتها ، ولذلك نجد الاقتصاديين

يفسحون المجال شيئاً فشيئاً لتدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية ، وبعد ان كان الفيزيوقراطيون يعملون لها وظيفة محدودة ، نجد سلطانها يقوى لدى ادم سميث ثم تزداد شدته لدى ستوارت ميل ومن بعده .

الفيزيوقراطيون

ان الفيزيوقراطيين يعتبرون الدولة حارسة للنظام الطبيعي ، ولا يرون في الملك أمراً يحكم بحسب شهوته ، او بحسب ما يعتقد في مصلحة الدولة وانما يترك النظام الطبيعي يتوطد من نفسه ، لان القوانين التي يضعها البشر لا تخلق الحقوق ، وانما تعلن الحقوق الموجودة ، ولان السلطة لم تخلق لتضع القوانين ولكن الذي يخلق القوانين هو الذي خلق الحقوق والواجبات ، وعلى هذا فالسلطة التشريعية التي تعلن القوانين حق من حقوق الملك فالملك اذن ذو دور سلبى ، وهو واسطة بين الله والناس ، ولذلك يبقى ملكاً مطلقاً قوياً ينظر رعيته ولكن يخضع للنظام الطبيعي الالهى ، هو « المستبد الملهم » .

ولكن من يراقب كون القوانين منطقية على النظام الطبيعي ؟ ان الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك ، ولهذا السبب نجد الفيزيوقراطيين يعتمدون كثيراً على التعليم في تكوين النخبة المستنيرة التي تفرض رأياً على الجمهور وتجعله رأياً عاماً ، فيقول الاب بيديو : « الاترون في التعليم العام قوة مقاومة طبيعية ، تقف بوجه الرغبات المعتدية ، قوة تزداد عنفاً كلما كان اثر الايمان اعمق ، والنور اوضح والعاطفة مستحكمة » .

واذا كان شكل الحكم الذي يريه الفيزيوقراطيون هو الملكية المطلقة ، فلا يفهم من ذلك انهم يقرون للدولة بحق التدخل في شؤون الناس وانما يرون ان على الدولة ان تسهر على استقرار ثلاثة امور : الملكية ، الحرية والامن ، اما ضمانات استقرار النظام الطبيعي فهي الجيش والشرطة والقضاء ، ولكن خير الضمانات هي العمل الطوعي الذي يقوم به المواطن ، المستنير بالعلم ، فكلما تمت هذه الضمانة ، تضاءلت الضمانة الاولى حتى لا يعود العالم بحاجة لشرطة ولا لجيش .

اما في النطاق الاقتصادي فانهم يهدون للدولة بوظيفة لا تتفق مع مبادئهم :

انشاء مشاريع المنفعة العامة . وقد يحيل ان الفيزيوقراطيين ذهبوا هذا المذهب تحت وحي البيئة التي يعيشون فيها ، اذ يشاهدون حولهم ملوكاً يعيشون على اراضيهم وبينون عليها الجسور والطرق والافنية والابنية العامة ليستعملها رعاياهم واقنانهم المقيمون على املاكهم التي هي ارض الوطن كلها ، ولكن الحقيقة ان الدكتور كونهي طبيب الملك لويس الخامس عشر وزعيم الفيزيوقراطيين يورد اسباباً اخرى اذ يقول ان هذه الاشغال تبغني تسهيل نقل البضائع ، وانقاص نفقات التجارة وبالتالي زيادة الربح الصافي ، بل ذهب كونهي ابعد من ذلك اذ طلب الى الدولة ان تنفق الاموال الغزيرة في سبيل استثمار الاراضي الزراعية فقال : « يجب على الحكومة ان تعني بالانفاق على الاعمال الضرورية لاراضي المملكة ، اكثر من عنايتها بالادخار ، اذ من النفقات الكبيرة ما لا يعد تبذيراً واسرافاً ان ذهب في سبيل زيادة الثروة ولكن لا يجوز المزج بين التبذير وبين الانفاق ، لأن التبذير يتلغ كل ثروة الوطن والملك » .

آدم سميث :

لم يقف سميث حيث وقف الفيزيوقراطيون ، وهو اذا كان حراً مثلهم ، فقد كان واقعياً ، عملياً ، ولذلك نجد ، يخالف منطق مبادئه ، ويفتح في جدار « الحرية الطبيعية » التي ينادي بها ثغرات كبيرة .

١ — فتراه يقر قانون الملاحة الذي اصدره كرومويل والذي يجعل الملاحة منحصرة بالسفن البريطانية وذلك في سبيل الدفاع الوطني .

٢ — و تراه يقر فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة التي تراحم البضائع الوطنية ولكنه يعلن ان هذه الرسوم يجب ان تكون معادلة للضرائب التي تخضع لها المنتجات البريطانية ، والواقع ان « الرسوم التعويضية » كلمة مرنة ، اذ قد تشمل كل مزية تتمتع بها البضاعة الاجنبية ، فتقود الى منع دخول البضائع .

٣ — و تراه يقر فرض الرسوم الجمركية التي يقصد منها المقابلة بالمثل ، وهو آسف لذلك كل الاسف « لأن مقابلة الشر الذي يصيب بعض الطبقات بشر يصيبنا ويصيب جميع الطبقات دليل على الحرق وسوء التدبير » .

٤ — وهو ينصح بالغاء الرسوم الجمركية فجأة لأن ذلك من شأنه الاضرار بالصناعة الوطنية ، ولذلك نراه يفضل ان تستوفي الدولة رسوماً تعوض الخسائر التي تصيب الخزينة من جراء الحرية التجارية .

٥ — ونراه يميز منح بعض الشركات الاستعمارية حق انحصار مؤقت ، تشجيعاً للمشاريع التي تتطلب المخاطرة والمغامرة ، وان كان في الاصل يناهض كل احتكار والانحصار اذ يقول : « يندر ان يجتمع اشخاص بنمون الى حرفة واحدة من غير ان ينتج عن اجتماعهم مؤامرة على الجمهور او اتفاق على رفع الاسعار » .

٦ — ونراه يميز تسعير الحاجات الضرورية الخاضعة للانحصار ، وذلك لأن المزاحمة مفقودة من حيث الاساس ، فيجوز للدولة حماية المستهلكين .

٧ — ونراه يميز تعيين حد اعلى للفائدة ، رغم أن ان الفائدة سعر كسائر الاسعار التي يجب ان تعين بحرية وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولكن سميت كان يقصد من ذلك مكافحة الربا والمرايين ، الذين يقرضون السفهاء والمبذرين والقاصرين باعتبار انهم وحدهم يقرضون لقاء فائدة كبيرة .

٨ — واخيراً نرى سميت يتكلم عن مصارف الاصدار وعن ضمانات الاصدار ويقول بهذا الصدد جملة تصح ان تكون دستوراً للعمل :

ان الانظمة الاستثنائية التي توضع في سبيل الأمن والطمأنينة « يمكن ان تعتبر خرقاً للحرية الطبيعية ، ولكن الحرية التي يتمتع بها عدد قليل من الافراد من شأنه ان ينال من طمأنينة المجتمع كله يجب ان تقيد قواين جميع الحكومات من حرة او مستعبدة » .

ستوارت ميل

يعد ستوارت ميل بحق زعيم الاقتصاديين المدرسين ، فهو الذي طبع علم الاقتصاد بطابعه الذي نجاهه عليه اليوم في مختلف بلاد العالم ، ولذلك يعد رأيه حجة قوية فيما يتعلق بمكانة الدولة في الحياة الاقتصادية .

خصص ستوارت ميل في مؤلفه « مبادئ الاقتصاد السياسي » قسماً خاصاً « لعمل الحكومة » وذهب الى ان للحكومة نوعين من الوظائف : الوظائف الاجبارية والوظائف الاختيارية .

اما الوظائف الاجبارية فتأمرسها الدولة باعتبارها متصلة بفكرة الحكم ولا يجادل احد فيها ، هذه الوظائف الضرورية كثيرة نجملها في عناوين ثلاثة :

١ — الوسائل التي تتبعها الحكومات في سبيل جباية الضرائب الضرورية لحياتها .

٢ — القوانين المتعلقة بالملكية والعقود ، والتي من شأنها حماية حريتها .

٣ — الوسائل التي تضمن بها الدولة تنفيذ قوانينها ، وهي الشرطة والقضاء .

وبعد ان بين المخاطر التي تنشأ عن اساءة الدولة القيام بوظائفها هذه ، كما كثارها من الضرائب ، اوسوء وضع القوانين وادارة القضاء ، يبحث في وظائف الدولة الاختيارية . والوظائف الاختيارية كثيرة جداً ولكن يمكن حشدها في البنود الآتية :

١ — التربية والتعليم ، لجعل النشء فاهماً معنى الحرية ومقدراً لها ، ولكنه يحارب انحصار التعليم .

٢ — حماية الاطفال والمراهقين بتحديد ساعات العمل .

٣ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز .

٤ — الاحسان ، وفي هذا الصدد بوصي ستوارت ميل ان لا يؤول الاحسان

الى اعتماد المرء عليه في حياته ، لأن فرط الاحسان وعدم الاحسان يؤولان الى اضعاف نشاط المرء وثقته بنفسه .

٥ — الاستعمار ، لأن تدخل الدولة في هذا المضمار يهم المصالح الابدية للمدينة

فلا يمكن ان يجري الاستعمار الا من قبل الدولة او من قبل جماعات متفقة معها .

٦ — واخيراً يضع « ميل » مبدئاً عاماً للتدخل ، هو انه نافع حين تواني الافراد

عن القيام بالشؤون الضرورية مثل انشاء الطرق والمرافق والمستشفيات والترع والمدارس وتنظيم الثقافة الفكرية ، وبما ان الافراد لا يستطيعون القيام بهذه الاعمال لقلة اموالهم

فيجوز للدولة ان تقوم عنهم بهذا الامر ، وان كان يفضل ان يقوم الافراد بهذه الاعمال وتنشطهم الدولة في ذلك وتشد ازهرهم .

ثم ان ميل ، بعد ان يعدد واجبات الدولة الضرورية والاختيارية يدلي بحججه لثبت اضرار تدخل الدولة فيقول :

١ — ان حول كل انسان دائرة لا ينبغي لآي حكومة ان تتعدها ... كل انسان يضمراً احتراماً مهما قل للحرية او للكرامة الانسانية يعترف انه يوجد وينبغي ان يوجد في حياتنا فضاء مسور بنجوة عن كل تدخل للسلطة ، هذه الدائرة يجب ان تحتوي كل ما يتعلق بحياة الفرد ، وكل ما لا يؤثر على حياة الآخرين . اما التدخل والاكرام ، فهو سيء العاقبة ، ويضعف جزءاً من القوى العاطفية او الفاعلية للروح او الجسد و « يبطوي على شيء من الذلة كالعبودية » .

٢ — من الخطأ الظن انه يمكن تحقيق الخير اذا اكثرنا من تدخلات الدولة ، اذ الدولة لا تمثل الامة بل بعضها فلا ينبغي ان تضطهد الاقلية .

٣ — كل وظيفة جديدة تعطى للدولة هي عمل جديد على عاتق اشخاص ثقلمهم الاعمال لذلك يستثون القيام بها .

٤ — هالك مثل عامي يؤكد ان الافراد يحسنون فهم مصالحهم اكثر مما يحسنه الموظفون . ويرى ميل انه صحيح انه يوجد انحطاط حكومي بالنسبة الى الافراد في اكثر الاعمال التجارية والصناعية ، لأن الحكومة لا تحوي كل الاكفاء والعلماء بل يبقى كثير من هؤلاء خارجها ويستطيعون مزاحمتها « وواضح ان الحكومة ، بقيامها محل الافراد ، تجعل في مكان الناس الصالحين ، اناساً اقل مقدرة وتجعل طريقها الواحدة في العمل مكان كثير من الطرائق التي كان سيجريها كثير من الاشخاص القادرين والآلة الى غاية واحدة : مزاحمة موافقة كل الموافقة للتقدم اكثر من اي طريقة متجانسة موحدة .

٥ — اهم الاعتراضات فردية : عندما يمكن للحكومة ان تضم اليها احسن

العقريات ، وانشط الكفآت فمن الخير ان يبقى جزء كبير من الاعمال للافراد ذوي العلاقة لان هذه الاعمال « جزء اساسي من تربية الشعب التطبيقية » وكذلك الاختراع والمحاكمة و self-control لان مصاعب الحياة هي التي تبث كل ذلك ، ولا يعني هذا ان المصائب مرغوب بها لانها تبث قوى تقاثلها « بل بصفتنا مخلوقات اختلطت في الحياة يجب علينا ان نخلص الحياة البشرية من المصاعب وان نترك منها بقية ، كالصيد الذي يترك بقية من الصيد ، ليصطاد فيما بعد » .

ان من الشر زيادة قوة الحكومة بدون ضرورة ومن الخطر جمع كل ذكاء البلاد في الدواوين ، اذ لا يعود ممكناً اجراء اي اصلاح يخالف مصالح الديوانين . وان القيصر « باستطاعته بقي اعضاء دوائره الى سيبيريا ولكنه لا يستطيع ان يحكم بدونهم ولا ضد ارادتهم » . وليس الامر كذلك لدى شعب اعتاد القيام بنفسه بالاعمال . خذوا من الاميركين حكومتهم ، تجدوا فيها كل فريق قادراً على تنظيم حكومة فوراً ، هكذا ينبغي ان يكون كل شعب حر ؛ وكل شعب قادر على ذلك ، فهو حر بلا شك » .

« ان قيمة الدولة هي قيمة الافراد الذين تتألف منهم ، والدولة التي تفضل ظواهر الخلق الاداري على توسيع ورقي فكر الافراد ، والدولة التي تذلل الرجال ليكونوا بين يديها آلات مطيعة لمشاريعها — ولو كانت مباركة — لن يتسنى لها القيام باعمال كبيرة برجال صغار وان كمال حركة الدولة ، التي ضحى كل شيء من اجلها ، لن ينفعها شيئاً لفقدان القوة الحيوية التي اضطهدتها تسهلاً لحركتها » .

وهو قد نقد كثيراً من التدخلات مثل الانحصار لانه طريقة اعتيادية لانتاج الغلاء الصناعي ، والمحتكر يستوفي ربحها ، من المستهلك ولانه لايهتم بالتقدم الذي تتطلبه المصلحة ، ويفضل بقاءه في جموده على الاستفادة من التقدم ، ومثل قوانين منع تجمع العمال لانها تخفض الاجور وتسبب بؤس العمال ومثل نظرية جمال الصناعة القومية لوضعها (carey) ومثل محاولات تسعير البضائع لان تدابير تهيط الاسعار تؤدي لرفعها لان المقرضين يقللون عرض نقودهم والمستقرضون المضطرون يستقرضون خفية بسعر اعلى .

٢ — الفردية والدولة في العصر الحديث :

حاذرت الدولة طيلة القرن التاسع عشر التدخل في شؤون الافراد اكثر من المقدار الذي كان يسمح به مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن القرن العشرين جاء في موكب كبير من تدخل الدولة في شتى نواحي الحياة ، وكان تدخل الدولة مضطرباً متقطعاً لا يربطه نظام ، تحت ضغط المصالح الخاصة القوية :

فخطمت فكرة العقد ، اذ سمحت لنفسها بتغيير نتائج العقود رغماً عن المتعاقدين « وبعد ان كان العقد قانون المتعاقدين » ، اصبح عبارة عن خضوع الطرفين لقواعد قانونية اجبارية » وتدخلت بين صاحب العمل وعماله ، وعطلت حركة الاسعار بتخليدها ومراقبتها ، ودفعت بالشعوب الى الاكتفائية والانعصار ، والحلاصة ان الدولة قامت باعمال لا يقرها عليها الفرديون المدرسيون .

اما الفرديون المعاصرون ، فبقرون للدولة بالوظائف الآتية :

١ — ضمان الحرية الاقتصادية وذلك يكون بحماية الاموال والاشخاص واحترام العقود ومحاربة مؤسسات الاحتكار .

٢ — حماية مصالح الوطن الدائمة ، لان الدولة تمثل الديمومة والاستقرار ، ولان النفع الشخصي الآتي لا ينبغي ان ينسبنا الاجيال القادمة ، فعلى الدولة ان تعني بعدم زوال الحراج والمناجم والمواشي وبعدم قلة النسل .

٣ — القيام بالاعمال الضرورية التي يكسل عنها الافراد .

٤ — الحث على التقدم والرفق عن طريق التعليم والمكافأة .

٥ — العناية ببعض الصناعات الضرورية للحرب (كالمواد الكيماوية والاسلحة) .

ان الفرديين المعاصرين يستجدون بالدولة في سبيل بحث الحرية الاقتصادية

الصحيحة ، اي في سبيل ما يدعي بالحرية المنشئة (libéralisme constructeur)

هذا النظام الفردي الجديد (néo - libéralisme) كما يقول أحد دعاة (Rougier)

« يقر تدخل الدولة لحماية المزاخمة الحرة التي تتيح وحدها اصطفاء القيم ، ولإعادة

التوازن الطبيعي الذي عطله تحالف المصالح الخاصة والامتيازات ، والتي تستطيع وحدها

ان توافق بين الشرائط الانسانية وبين الامكانيات الجديدة التي يخلقها الفن الحديث ، ولزيادة التروات الطبيعية والمواهب الفردية التي ترفع مستوى الشعوب . وهذا النظام يرفض ان يجعل من النظرية المانشتيرية النضالية في أصلها ، نظرية جبرية توكلية تستسلم للقوى الغاشمة ، ان الحرية المنشئة لا ترضى ان تستعمل الحرية في سبيل قتل الحرية .

ليس المذهب الفردي في حال جمود أو ضعف ، وانما هو على العكس من ذلك ، في طريق التجديد ، ولا يزال يحتفظ بمواقع هامة في أكثر بلاد العالم المتمدين . وقد عقد مؤتمر في باريس عام ١٩٣٣ ضم « الاقتصاديين المتكلمين باللغة الفرنسية » وبحث في قضية الحرية الاقتصادية ، والاقتصاد المسير ، فتكلم الاستاذ لير استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بروكسل عن المبدأ الفردي فقال : « لم يمت مبدأ الحرية الاقتصادية ولم يقعد عن القيام برسائله ، فهو اذا كان لم يثمر كل الثمرات المرجوة منه ، فلأن الدولة تدخلت في الحياة الاقتصادية في سبيل منع الحركة العفوية من بلوغ مداها لان هذه الحركة من شأنها الاضرار ببعض المصالح الخاصة . ان الحرية الاقتصادية ستنجح في المستقبل أكثر مما نجحت في الماضي بشرط ان يشتغل الناس مؤمنين بالحرية شاعرين بالمسؤولية الفردية » .

الْبَحْثُ الثَّالِثُ

نقد المذهب الفردي الاقتصادي

لم يلق مذهب من المذاهب من الحملات العنيفة مالاقاء المذهب الفردي الاقتصادي في العصر الحديث ، ومع ذلك فقد بقي في العلماء الاقتصاديين كثير من المؤمنين به ، والداعين اليه ، والمناخين عنه ، وكما أوجزنا مآل هذا المذهب نريد الآن ان نرسم

صورة مصغرة لرأي المدافعين عنه كما يعرب عنه المؤلف جسكار ويستنغ ، وللجدل النظري القائم بشأنه بين دعاة وخصومه كما يصوره الاستاذ ديشان ، ثم نجمال رأي الاستاذ « بيرو » في المفاضلة بين حجج الفريقين .

١ — الدفاع عن نظام الحرية الاقتصادية : يقول دعاة النظام الفردي ، ان الرأسمالية لا ينبغي ان تعتبر مسؤولة عن الاضطراب الاقتصادي الحالي وعماليج وراءه من موكب البؤس والآلام وان الازمة الاقتصادية الحالية — كما يقول كلرسون — ليست ناشئة عن قلة جدارة الرأسمالية بل عن قلة احترامنا الرأسمالية وانا اذا درسنا حق الدرس كيفية سير الاقتصاد الحديث ، يتبين لنا — كما يقول بودان — ان أكثر الاسواء المعزوة الى الفردية انما هي ناشئة في الواقع عن نفاذ المبادئ الاشتراكية الى السياسة الاقتصادية ، ويضيف كاكسوت الى كل ما ذكر « ان الحكومات لم تبق على الرأسمالية الا لتلقى عليها كل التبعات : فقد فقت عينها ، واوثقت ذراعها ، وبترت قدمها وجدعت انفها وهشمت اسنانها ، ثم اتهمتها بالعجز والتفاس عن العمل » هذا ولم يكتف دعاة الفردية بذكر الصيغ الخلابة البراقة وانما عددوا نعم الحرية الاقتصادية منذ بدأت تعم العالم في اوائل القرن التاسع عشر .

يقول جسكار ديستنغ « Giscard d'Estaing » ان نتائج نظام الحرية الاقتصادية كانت بارعة ، لان النمو الحديث للإنتاج لم يكن ممكناً لو لا تراكم رؤوس الاموال وتجميعها . ففي العالم كتلة ضخمة من الثروات الطبيعية المهمة التي ستبقى عاطلة من غير نفع مادام الناس لا يملكون من المال ما يتيح لهم استثمار هذه الثروات وجعلها ممكنة الاستعمال حسب رغباتهم وحاجاتهم . فالتقدم الاقتصادي اذن انما يتوقف على توفر عنصر اساسي هو وجود المدخرات الكبيرة ، والحياة الرأسمالية تسهل وجودها لان من شأنها ان تحفز كلاً من الناس على ان لا يستهلك في الحال كل ثمار عمله ، ولانها ترغب في ادخار جزء من دخله ، أي في ان يرجي استهلاك هذا الجزء ليستعمله في تأسيس مشاريع جديدة فصلحة الفرد المهتم بتحسين حاله وحال اولاده ، تتفق مع مصلحة المجتمع الذي يتوقف نهوضه على كثرة الاموال المدخرة . واذا احتج

على جسكار بأن روسيا السوقياتية بمشروع السنين الخمس قد استطاعت ان تحتفظ بالفرن الرأسمالي مع الغائها حق التملك الفردي لادوات الانتاج ، فانه يجيب ان روسيا قد تنجح في انتاج السلع بنفقات اقل مما يكلف انتاج مثلها في البلاد الرأسمالية ، ولكن هذه النتائج انما تحصل بسبب ارهاق العمال الروس ارهاقاً لا يحتمله عمال الغرب المعادون على مستوى معيشة رفعه النظام الرأسمالي بالتدريج منذ عنصر كامل .

ويضيف جسكار الى هذه الحجج المتعلقة بالرفق المادي حججاً اخرى تتعلق بالناحية المعنوية الاخلاقية ، فبحاول ان يغسل الرأسمالية من كل التهم اللاصقة بها ، وهو يرى ان قوة الاشتراكية الهجومية تستند الى اسباب معنوية اكثر من استنادها الى اسباب اقتصادية ، لذلك نراه يدعو الى وجوب مرونة الرأسمالية واكالتها لكي تسمو في الناحية المعنوية كما سمت في الناحية المادية ، ولذلك « يجب ان تقبس الفردية كل ما في الاشتراكية من فكرة اجتماعية » وذلك يكون عن طريق جعل العمال يشتغلون في المصنع برغبة وشوق ، لا ينظرون الى الآلة وصاحب العمل نظرهم الى عدو يغتصب جهودهم ويأكل ارباحهم ولكن نظرهم الى شريك ومعين ، فاقترح جسكار اعطاء العمال اسهماً في المشروع الذي يشتغلون فيه ، وعندئذ لا يعود العامل يعتبر نفسه اجيراً اجنبياً عن مصلحة المشروع ومستقبله ، وانما يتسع نطاق تفكيره وتغير نفسيته اذ يتسع مدى شخصيته ، ويزداد مقدار اشغاله وهمومه .

٢ . — اقوال دعاة الفردية وخصومها : اكثر الانتقادات الموجهة للنظرية الفردية ، يستند الى ان الفردية ، كما عرضناها ، انما تفترض حال حرية اقتصادية وحرية مزاحمة ، بعيدة عن الواقع ومناقضة له ، ولذلك عنى الاستاذ « ديشان » بمقارنة النظرية بالواقع ، ويبسط الحجج التي يذكرها دعاة الحرية الاقتصادية للدفاع عن نظريتهم . الوقائع التي يحتاج بها على النظرية الفردية نوعان : منها ما يتعلق بالانتاج ومنها ما يتعلق بالتوزيع .

اولاً : نقد المذهب الفردي من حيث الانتاج .

يمكن تصنيف الانتقادات الواردة بصدد الانتاج في ثلاث فقرات : الاولى بحث في الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع حركات الحاجات الاجتماعية ، والثانية بحث في كيف تؤول المزاخرة الى الانحصار ، والثالثة بحث في صلة المذهب الفردي بالتجارة العالمية .

١ . — الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع حركات الحاجات الاجتماعية .

٢ . — صعوبة معرفة مقدار الاحتياج العام : يقول خصوم الفردية ان الاسواق اذا اتسعت ، وكثرت المنتجات والصفقات يصبح من العسير جداً معرفة حاجة السوق الحقيقية ، وعندئذ يصعب اتساق الانتاج مع الاستهلاك وفضلاً عن ذلك فاذا استطاع بعض المنتجين معرفة مقدار حاجات المجتمع فينتج عن ذلك تمتعهم بفوائد كبيرة وبقاؤهم مدة طويلة في نجوة من المزاخرة ووقوع الآخرين الذين لم يعرفوا مقدار الاحتياج في الازمة والضيق .

ويجب الفرديون على ذلك انه لا جدال في ان جهالة مقدار الاحتياج العام هي مصدر فوائد موقته للاشخاص الحيرين والمطلعين ، ولكن هذا ليس مما يؤسف له ، بل هو مكافأة للبراعة ، وحافز على النشاط . وفضلاً عن ذلك فاذا كان اتساع الاسواق يزيد في صعوبة معرفة احتياجها ، فان الاختراعات الحديثة تسهل للناس التغلب على هذه الصعوبة ، فالمصافق والبرق والهاتف والصحافة وشركات الاستعلامات والنقابات والغرف الحرفية ، كل ذلك يسهل على الناس معرفة حال الاسواق وتيسر انسجام الانتاج مع الاستهلاك .

ب . — صعوبة تغيير مكان العمل ونوعه ، فالنظرية الفردية تفترض سهولة تنقل العمال من مكان فيه اجورهم رخيصة الى مكان آخر الحاجة اليهم فيه كبيرة ،

ويقصد بتنقل العمل امران : الاول تنقل الانسان وهو العامل اليدوي من بلد الى آخر ، وهذا ليس سهلاً كل السهولة فللانسان عاداته وعواطفه التي تربطه بارض ما ، وتمنعه عن السفر الى مكان لعمله فيه قيمة اكبر ونفع اجزل ولذلك قال آدم سميث منذ القديم « ان الانسان ، هو اصعب الاشياء تنقلاً » . ويقول الفرديون ان هذه الصعوبة بدأت تتذلل امام رقي المواصلات ووسائلها من قطار وطيران وبحار وهاتف وراديو ، وهي وسائل تسهل التنقل ، وبالتالي تسهل انسجام الانتاج مع الاستهلاك ولذلك كانت الاحصاءات دليلاً على كثرة التنقلات في هذا العصر . والامر الثاني ، هو تنقل العامل بين حرفة كاسدة ، منخفضة الاجور الى حرفة رائجة ، وهو ايضاً استطاعة المرء ان يجد عملاً بعد ان استغنت عنه حرفته . وقد درس الفرديون هذه الناحية ، ورأوا انها لا تقتصر على النظام الفردي بل هي عامة لانها في طبيعة الاشياء . ثم اضافوا الى ذلك ان توزيع العمل الذي بلغ الغاية في هذا العصر يخفف من هذه الصعوبة في الصناعة ، حيث صارت حركات العامل بسيطة ، والآلات متشابهة بحيث يستطيع العامل ان ينتقل من معمل الى آخر من غير ان يمر بدور مران وتهيئة .

ج . — صعوبة تغيير مكان رؤوس المال : ليس من السهل تنقل رؤوس المال بين حرفة واخرى ، على ان رؤوس المال ليست سواء من هذه الناحية ، فبما ما يسهل نقله كالنقد والمواد الأولية ، ومنها ما يستحيل الا بمجهود كبير كالاراضي والآلات ، فينتج عن ذلك ان بعض المستحدثين يربحون الارباح الطائلة لانصرافهم الى حرفة بدأت تروج او لاستعمالهم طريقة جديدة او آلة جديدة للصناعة ، بينما يصعب على رؤوس الاموال الاخرى ان تسرع لمزاحمتهم اذ ليست تصفيتها المشروع الاول سهلة . وانه يصعب انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية ايضاً . يعترف الفرديون بصحة هذه الاعتراضات ، ولكنهم يقولون ان صعوبة انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية قائمة في طبيعة الاشياء ، ويمكن ان تكون في النظام الفردي وفي اي نظام اقتصادي آخر ، ومن جهة اخرى فان كثرة

ارباح البعض ، وخسائر البعض الآخر ، نتيجة منطقية لمبدأ المسؤولية الفردية الاقتصادية ، وهو روح النظام الفردي ، فإذا الغينا مبدأ المسؤولية ، الغينا الحافز الوحيد الذي يحفز الناس للسعي ، ولمراقبة حال احتياج المجتمع وحركاته ، والغينا مبدأ انسجام الانتاج الفردي مع الاحتياج العام ، ويعني هذا دخولنا في المجتمع الاشتراكي . ففي المجتمع الاشتراكي ليس من ارباح مفرطة ، بل ليس من ارباح البتة ، ولكن يوجد خسائر تنشأ عن صعوبة تحويل رؤوس المال ويحملها المجتمع كله ، بينما يحملها الرأسمالي وحده في النظام الفردي .

٢ — انقلاب المزاخمة الى الانحصار .

ان مذهب الحرية الاقتصادية يعتمد على مبدأ حرية المزاخمة في تأمين رفاهية المجتمع ، ولكن المزاخمة بين المنتجين عبارة عن حرب بينهم يقضي فيها الاقوى والاحقق على الضعيف العاجز ، وهذا ينطبق على المصلحة العامة لانه عبارة عن مكافأة الجديرين . ولكن المزاخمة لا تنتهي حين يموت الضعفاء وانما تستمر بين الاقوياء انفسهم ، حتى يقضي بعضهم على بعض ، ويبقى في السوق فرد واحد ، او — كما قال برودون — « ان المزاخمة تقتل المزاخمة » وهذا نادر في العصر الحديث الذي اتسعت فيه الاسواق وكبرت المشاريع ، او يبقى في السوق افراد اقوياء يعتقدون فيما بينهم اتفاقات ورابطات ، ترمي الى انتهاء المزاخمة ودخول السوق بشروط متفق عليها هذه الاتفاقات تتجلى بصيغ حقوقية كثيرة اهمها التروست وهو مسعى مالي وصناعي يرمي الى مزج المشاريع المستقلة من قبل ليجعل منها جزءاً من كل يخضع لادارة فنية وتجارية واحدة ، والكارتل هو مسعى تجاري ، اقل شدة من التروست ، يترك للمشاريع المستقلة من قبل اداراتها المالية والفنية والخاصة ، وانما يربطها فيما يتعلق باسعار المبيع والكميات المنتجة ومناطق البيع . فعند ما تؤلف هذه الرابطات ، تبقي قبل كل شيء فرض الاسعار التي تريدها على المستهلك والسيطرة على السوق ، وهكذا تنهار المزاخمة في جو الحرية الاقتصادية مع انها روح هذه الحرية ، وتخلق الانحصار والاحتكار ، ويصدق قول برودون « ان المزاخمة تقتل المزاخمة » .

لا ينكر الفرديون شيئاً مما ذكرناه وانما يقولون ان الحرية كما تؤول الى موت المزاخرة فان فيها قوى كامنة تؤول فيما بعد الى موت الانحصر الاحتكاري وبعث المزاخرة من جديد وهذه القوى ثلاثة انواع :

١ — ان الاسعار المرتفعة تشجع رؤوس المال والمستحدين على الاقبال على انتاج السلعة التي تعطيهم الربح الفاحش ، فيقبلون على الانتاج ، فاما ان يتفقوا مع الرابطة القديمة وعندئذ يكثر الانتاج ، وتكثر نفقاته ، وتكثر رؤوس المال المستثمرة ، ويجب تصريف البضائع على كل حال ، فيعمد الانحصر من نفسه الى تخفيض الاسعار .

٢ — ان الاسعار المرتفعة تؤول الى الاقلال من الاستهلاك .

٣ — ان الاسعار المرتفعة تسوق الناس الى الاستعاضة عن المنتجات الغالية بمنتجات اخرى تقوم مقامها ، وان الرقي العلمي والكيميائي من العوامل الفعالة في هذه الاستعاضة ، وعندئذ يضطر الحاصرون الى تهيبط اسعارهم ليتسنى لهم اجتذاب المستهلكين من جديد .

على ان هناك شرطاً هاماً لم يمكن كسر الانحصر بواسطة احدي هذه الوسائل الثلاث . هو جو الحرية الاقتصادية ، واذا كانت الاسعار المرتفعة تخلق مزاحين جداً فيجب الا يعرقل الشارع هذه المزاخرة الجديدة ، كما يصنع ذلك فيما يتعلق بالصنوعات الاجنبية اذ يصدر تشريعاً جبركياً حامياً ؛ واذا كان ارتفاع الاسعار يدفع نحو الاستعاضة فيجب ان لا يمنع التشريع الجمركي الحامي هذه الاستعاضة بعرقلة دخول البضائع المستعاض بها . والواقع انا نشاهد كثيراً من الاتفاقات تخطى الحدود وتصبح عالمية ولكن الواقع ايضاً ان جو الحرية اقل ملاءمة لها من جو الحماية .

٣ — الفردية الاقتصادية والتجارة الدولية

ان جميع الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم متفقون على ان التجارة الدولية مفيدة لجميع البلاد ، لان من مصلحة كل بلد ان يكون لها سوق واسعة يصرف فيها جزءاً من

انتاجه ، ويستورد منها مواد الاولية وبعض السلع التي لا يتسنى له انتاجها ، ولكنهم يختلفون في السياسة التي ينبغي اتباعها حوالى المزاخمة الاجنبية . فالفرديون يدينون بمبدأ الحرية ، سواء أكان ذلك في التجارة الخارجية ام في التجارة الداخلية ، ويعتبرون ان المصلحة الاجتماعية ، المبنية على المصلحة الفردية هي في الوقت نفسه مصلحة المجتمع الانساني بكامله . ثم انهم لا ينكرون ان هناك اوطاناً لكل منها مصلحة وطنية مستقلة ولكنهم لا يرون في ذلك ما يبرر التفريق بين المبادلة التي تجري ضمن حدود الوطن او بين الاوطان . فالمبادلات التي تجري بين رجال يقطنون اوطاناً مختلفة انما تخص لدافع المصلحة الشخصية ، الموافقة للمصلحة الاجتماعية ، ومن مصلحة الوطن ان تنمو الثروة فيه وان يتحقق الرقي الاجتماعي ، وانما عماد الرقي الاجتماعي هما الحرية والمزاخمة فكلما اتسع السوق ، وامتد نطاق التجارة امام رعايا كل من البلاد ، فان ذلك من شأنه ان يزيد في الثروة الخاصة الوطنية ، بفضل ما ينتج عن تقسيم العمل الاقليمي من اقتصاد بالجهود ، ودليل ذلك ان جميع الأمم تعني بالمواصلات فتفتح الطرق الدولية من جوية وبحرية وبرية ، وتنقب الاتفاقيات والترع في سبيل التجارة العالمية .

اما خصوم الفردية فاذا كانوا يوافقون الفرديين على نعم التجارة الدولية فانهم يختلفون معهم في تقدير اثر المزاخمة الاجنبية ، فالفرديون يرون فيها عامل رقي وبركة في التجارة الخارجية كما في التجارة الداخلية ، بينما يرى فيها خصومهم من انصار الحماية خطراً مزدوجاً : فهي تؤول الى انقاص الانتاج الوطني من جهة ، وتجبر البلد الذي تغزوه السلع الاجنبية على تغيير انتاجه واستعمال رأسماله .

أ — هل تؤول حرية المبادلة المطلقة الى انقاص الانتاج الوطني ؟
يقول خصوم الحرية الاقتصادية ، ان حرية التجارة الخارجية من شأنها ان طبقت على استيراد البضائع الاجنبية ان تؤدي الى نقصان الانتاج الوطني واضعافه ، فاذا توفرت بعض الشروط المناسبة في بعض الصناعات استطاعت ان تظفر في ميدان المزاخمة بالصناعات التي تزاخمها وان تقضي عليها ، فاذا جرى ذلك في نطاق الوطن الواحد ، فان السوق تنتقل من مشروع وطني الى مشروع وطني ، ويستفيد المستهلكون الوطنيون

من ذلك ، من غير نقصان في الانتاج القومي ، ولكن اذا حصل بفعل مزاحمة صناعة اجنبية فان الذي يستفيد منه هو المشاريع الاجنبية ، وينقص الانتاج القومي ، وان البلاد لا تستطيع ان تستفيد من ذلك بصورة دائمة لان قوتها الشرائية تقاس بانتاجها الذي صار ناقصاً بفعل المزاحمة الاجنبية .

ولكن دعاء الحرية لا يؤمنون بنقصان الانتاج ، اي نقصان كمية العمل الوطني وانما يقولون ان الصناعة الاجنبية اذا ظفرت بالصناعة الوطنية ، فلن يؤول ذلك الى قلة الاستهلاك ، لان الناس يثابرون عليه مستعصين بالسلع الاجنبية عن الوطنية . والبلاد الاجنبية لا ترسل اليها مصنوعات هدية منها ، وانما تتقاضاها منها ، فاذا دفعنا فمضى ذلك انا قادرين على الدفع ولا نقدر على الدفع الا اذا كنا ننتج القيم الضرورية لذلك ، فنناجز على الانتاج حينئذ ، ولكننا ننتج اشياء غير المنتجات القديمة ، فنصدرها وندفع بها فمن ما نستورد . والواقع يثبت ان البلد الذي يستورد ما كان ينتجه من قبل لا يقع في الافلاس بدليل ان انكسرت كانت منتجة للحاصلات الزراعية ثم صارت مستوردة لها .

ان تحويل الصناعة الذي قد ينتج عن الحرية التجارية لا يؤول حتما الى نقصان الانتاج في البلد الذي زالت فيه بعض الصناعات بفعل المزاحمة الاجنبية ، بل يؤول غالباً الى تغيير استعمال الشغل او رأس المال اللذين كانا يتفقان في انتاج كثير النفقات ، والى تنظيم الانتاج بشكل اكثر انطباقاً على مبادئ توزيع العمل واقتصاد الجهد وتستطيع البلاد ان تستفيد منه ما تبادل به منتجات تسلكها اقل مما كانت تسلكها حين كان انتاجها وطنياً . لذلك فان الحرية التجارية تقدم عملاً وطنياً ومدى واسعاً له ، وتنشط الادخار والاكتناز وهما مقياس امكان نمو الانتاج .

اما الحماية فانها تنتج عكس ذلك ، اذ ينشأ عنها انتاج غال ، اي يكلف نفقات باهظة وبالتالي يعطل من الثروة مقداراً كان يستغني عنه في الانتاج ، ويستفاد منه في صناعة اخرى ، ريشاً عنها تقلص في الاستهلاك بسبب ارتفاع السعر ، ولذلك كان نقصان الانتاج نتيجة للحماية التجارية لا للحرية الاقتصادية .

ب — هل يمس تغيير استعمال رأس المال المصلحة الوطنية

إذا كان لا ينتج من المزاحمة الأجنبية سوى تغيير في التوجيه الصناعي ، وانتقال رؤوس المال من الحرفة المغلوبة في ميدان المزاحمة الى حرفة أخرى أكثر مورداً ، وأكثر انطباقاً على كفاءة البلاد واستعدادها الطبيعي والفني وإذا كان هذا لا ينقص القوة الانتاجية في البلاد ، فهل يلائم المصالح الوطنية العليا ، وليس يهم المصلحة الوطنية ان يكون في البلاد بعض الصناعات والمنتجات الضرورية للدفاع عنها ؟

ان دعاة حرية المبادلة جميعاً يقررون بوجود استغناء الدولة عن سواها فيما يتعلق بمنزل هذه المنتجات لا لاسباب اقتصادية ولكن لاسباب وطنية ، ولذلك رأينا آدم سميث يقر قانون الملاحة ، مع اعترافه بضرره للثروة البريطانية . اما دعاة الحماية فيطالبون باستغناء الدولة عن سواها في مثل هذا الصدد لاسباب اقتصادية محضة . ويقولون ان على كل الشعب ان يسعى لانماء قواه الانتاجية ، والقوى الانتاجية تنمو كلها في آن واحد فالزراعة المزدهرة تتطلب مراكز استهلاك كبيرة هي المدن الصناعية ، وصناعة النسيج تتطلب مواد اولية تستمد من الصناعات الاستخراجية . فاذا سقطت احدى الصناعات امام المزاحمة الأجنبية فان سقوطها يؤثر في سائر الصناعات ويؤكّد دعاة الحرية ان ذلك ليس أكثر من تحويل رأس المال من عمل الى آخر والصناعات التي لا تخشى المزاحمة الأجنبية تضاعف انتاجها ، فتكثر مبيعاتها واصداراتها ، وتمون من البلاد الأجنبية ما لم يعد ينتج في البلاد ، ولكن دعاة الحماية يقولون انا عندئذ نكون تحت رحمة البلاد الأخرى ، فباستطاعتها ان تغلق حدودها بوجه منتجاتنا ، وباستطاعتها حين تقضي على احدى صناعاتنا بفضل اسعارها الرخيصة ، ان ترفع اسعارها فيما بعد حين تم لها الانحصار ، ولذلك ليس من سوق «ضمنية» مثل السوق الداخلية ، ويجب اعتبارها السوق الطبيعية الاساسية للصناعة الوطنية .

عند ما يقول انصار حرية المبادلة ان العمل الذي تطرده المزاحمة من حرفة ما يمكن ان يتجه الى حرفة أخرى تستطيع ان تنمي انتاجها وبيعها في البلاد الأجنبية ، ينسون ان السوق الخارجية لا تستطيع ان تعادل قدرة السوق الوطنية على الاستهلاك

ويجب الاقرار على ذلك ان دعاة الحماية يبالغون في قولهم لان مخاطر الحرية التجارية ليست كبيرة ، والمزاخمة لاتقضي الا على عدد ضئيل من الصناعات التي يكلف اتاجها نفقات باهظة .

واخيراً يستعمل خصوم الحرية التجارية حجة قوية سياسية : ان منع الحكومات الاجنبية اصدار بعض المنتجات يجعل الوطن المحروم منها تحت رحمة العدو ، والحكومات الاجنبية تلجأ لهذا المنع اما رغبة منها بمضايقه خصمها او رغبة منها بالاحتفاظ باتاجها ولنفرض ان دولة كانت تستور حديداً وخملاً من الخارج ، كان يمكن استخراجها من ارضها لو حمت صناعتها الاستخراجية ثم اشتركت في حرب ، وحرمت من استيرادها ، فانها تكون تحت رحمة خصمها ، ويجب الاقرار على ذلك ، او كانوا يجيئون قبل الحرب الماضية ، ان الدول لايسهل عليها منع التصدير لانها تعتمد عليه في احياء بعض الصناعات وفضلاً عن ذلك فان من النادر ان لا تصنع السلعة الواحدة الا دولة واحدة ، ولذلك لكي تصدق هذه الملاحظة التي اوردها دعاة الحماية يجب ان تكون هناك حرب عامة ، ولكن الحرب العامة في نظر الاحرار ، حادث استثنائي ، ولو اريد التفكير بكل الحوادث التي قد تطرأ لما امكن عمل شيء .

ج — اضرار الحماية

الى جانب الملاحظات التي لحصناها والتي هي عبارة عن اجوبة على جميع دعاة الحماية ، يورد دعاة الحرية حججاً هجومية ضد الحماية :

١ — يلاحظ دعاة الحرية ان ضعف بعض الصناعات الومانية ينشأ غالباً عن نظام الحماية نفسه ، لان هذا النظام يجعل الصناعة المحمية في مأمن من المزاخمة وهذا يحملها على الكسل وعدم التطور ، ولو خشيت المزاخمة لاسارت في طريق التقدم .

٢ — ان الرسوم الجمركية التي ترمي الى حماية بعض الصناعات تضر الصناعات الاخرى اذ تجبرها على شراء المواد الاولية والآلات بثمان مرتفع .

٣ — ان من الحسن اجبار المستهلكين على ان يدفعوا بصورة غير مباشرة ضريبة لرؤساء بعض الصناعات ، لان هذا هو معنى الرسوم الجمركية التي ترمي الى الحماية .

ان غاية الرسوم الحامية هي رفع اسعار المنتجات المحمية او منع هبوطها ، واذا كان دعاة الحماية يقولون ان الضريبة تقع على عاتق المنتجين الاجانب ، فقد يكون هذا صحيحاً في بعض الاحوال ولكن الغالب ان الرسوم لا تفرض على الاجانب بل غايتها ان تتيح للصناعة الوطنية ان تباع منتجاتها بسعر أعلى مما لو كانت التجارة حرة ، وفي هذا من الضرر بالمستهلكين ما فيه .

ان كل ما تقدم يفسر لنا سبب التناقض الذي رآه في السياسة الاقتصادية لكثير من البلاد ، واذا كان كل من الاحرار وخصومهم يحتفلون برقي وسائط المواصلات وينشطونها ، فان الاحرار يبقون منطقيين مع انفسهم لانهم يدعون للاستفادة من وسائل المواصلات .

ثانياً : قد المبدأ الفردي من حيث العدالة الاجتماعية

ان اكثر الانتقادات التي وجهت الى النظام الفردي مبنية على فكرة العدالة الاجتماعية فيأخذ عليها خصومها انها ان كانت تقول ان الثواب على قدر المشقة ، وان نصيب الانسان من خيرات المجتمع ينبغي ان يساوى مقدار ماينتجه من المنافع للمجتمع فانها اي النظرية الفردية تؤول في الواقع الى عدم المساواة لان المساواة الحقيقية انما تكون في تسليح الناس جميعاً بسلاح واحد ، ثم تركهم يتنافسون في معركة الحياة ، ولكن الناس في المجتمع الفردي غير متساوين في الظروف ولا في الكفايات الطبيعية ولا في القوة الاقتصادية ولا في انحصار الملك ، فمنهم من حبه الطبيعة بالذكاء او بالقوة الجسدية او بالثروة الموروثة ، ومنهم من حرمة من كل ذلك ، فليس من العدل اذن ان نجعل نصيب كل من الناس بقدر جهوده في الحياة ، بل يجب ان يتدخل المجتمع لتلافي عدم المساواة الطبيعية ، التي لا ينبغي ان يكون المرء مسؤولاً عنها .

لم تجاهل النظرية الفردية هذه الانتقادات ، بل دافعت عن نفسها ، ونود الآن ان نطلع على رأيها في النقاط الآتية في عدم المساواة في الكفاءة الشخصية ، وفي عدم المساواة في القوة الاقتصادية .

١ — اما من حيث عدم المساواة في الكفايات الشخصية ، اي في المزايا الطبيعية والفكرية والاخلاقية ، فان الفردين يفرقون بين انواع هذه المزايا . فالمزايا الاخلاقية ، كالاتجاه والامانة والنشاط والتبصر ، والعزيمة صفات يكتسبها المرء في الحياة ، وهي جديرة بتمييزه عن سواء في اي نظام اجتماعي ، ومن العدل ان يكافأ عليها لانه لم ينلها عقواً من الطبيعة ، وانما نالها بجهد وارادته وثباته .

على ان الامر يختلف عن ذلك في المزايا الطبيعية والفكرية فالطبيعة هي التي تحبب الناس قواهم الجسمية او الفكرية ، وهي التي تجعل احد الناس قوياً او ضعيفاً ، ذكياً او غير قوي ، ولكن ليس من مصلحة المجتمع اصلاح نقائص الطبيعة ، لان ذلك معناه ان نأخذ ثمرات جهد الاكفاء لنعطيهما لغير الاكفاء ، الامر الذي يؤول الى تشييط الهمم عن الاتقان . ويشرح الفرديون فكرتهم هذه فيقولون ان الانسان يختلف عن الحيوان في انه يقوم في المجتمع بدور المنتج وبدور المبادل . فاذا شئنا ان نتيح للمنتج الكف ان يعطي المجتمع كل نشاطه ، علينا ان نحفظ له ثمراته وهذا سيكون في مصلحة المجتمع ، لان الكف عندئذ يفامر ويخاطر ، ويجدد صناعته ان كان صناعياً ، او يكثر من الانتاج ان كان عاملاً . اما ان نحرم المجتمع من نشاط الاكفاء في سبيل غير الاكفاء فامر يؤخر المجتمع ، او كما يقول باستيار — يعني اتحار المجتمع — ويضر بغير الاكفاء في آن واحد ، لان الاكفاء هم الذين يتيحون لغير الاكفاء ان يجدوا المنتجات الغزيرة بالسعر الرخيص بفضل الراحة الحرة القائمة بين الاكفاء ، ولا ينكر الفرديون انه يستشع عن ذلك آلام لغير الاكفاء من الصناع والتجار والعمال ولكن هذه الآلام في اعتقادهم شر لابد منه ، او بمن ضروري للتقدم والرفق .

ومثل ذلك شأن الانسان المبادل ، فمن مصلحة المبادل ان يكون مبادله ذا كفاءة وقوة ، لان المنتجات انما تبادل في الحياة بالمنتجات ، ومن مصلحة صاحب الحنطة الكثيرة ان يكون في السوق سكر كثير اتجه الصناعاتي الكف ، لان هذا يتيح له ان ينال سكرأ رخيصاً وكثيراً بحنطته الكثيرة والرخيصة ، اما اذا كان في السوق منتج كف للحنطة ، ومنتج غير كف للسكر ، فهذا يضر بالكف ، لانه سينال

سكراً قليلاً لقاء الخنطة الكثيرة ، ويضر بالمجتمع ايضاً لانه يهيب بالكف الى الاقلال من انتاجه ولكنه في الوقت نفسه ينفع غير الكف لانه ينال ثمرات كثيرة بمجهود قليل .

ويضيف الفردبون الى ذلك اخيراً ان الفروق قليلة بين الناس من الوجهتين الطبيعية والفكرية وان الجبارة والاقرام شيء نادر في الحياة ، وان العبرة للغزاي الاخلاقية والتي هي شيء ارادي ، يكتسبها الانسان في الحياة بمجده الشخصي وبمزمته في اصلاح نفسه ، ومن العدل ان يقتطف ثمرات هذه الجهود كلها ،

٢— واما من حيث عدم المساواة في القوة الاقتصادية ، اي في الثروة المكتسبة او الموروثة ، وفي وضع المرء كصاحب عمل او كأجير ، وفي حصر الملكية العقارية ، فالفردبون يجتهدون كثيراً في الدفاع عن نظريتهم لانها هذه المواطن هي هدف الطاعنين بالفردية وهي التي تستثير خصومها . ان الانتاج في مجتمعنا الحاضر يقوم على رأس المال الذي يتصرف به المنتج وهو اما ان يكون مكتسباً او موروثاً ، فاذا كان مكتسباً بمجهود المرء واجتهاده وكفائته فمن مصلحة المجتمع ان يترك للاكفاء ثمرات اعمالهم تنشطهم لهم على العمل وحفظاً لرؤوس الاموال المستعملة للانتاج ، اما اذا اراد المجتمع اصلاح اخطاء الطبيعة فأخذ من الاكفاء ليعطى للعاجزين فانه يتبطل عزائم الاكفاء من جهة وبوجه الاموال المنتجة نحو الغايات الاستهلاكية ، اما اذا كان موروثاً فالامر يحتمل شيئاً من الجدل .

ان الارث عامل من عوامل عدم المساواة ، في رأي خصوم الفردية ، وهو يختلف عن عدم المساواة في الكفالات لان هذا يتجه لصنع الطبيعة اما الارث فقانون انساني يجعل حق الملك ابدياً وبورث مال المرء لوارثيه ، ولكنه يضر بالجميع لانه يوزع الثروة التي هي عماد الانتاج ، وقد يلقيها في ايدي غير الاكفاء . ولذلك يجب الغاء الارث . ولكن الفرديين لم يدعهم هذا الاعتراض ، بل اعلنوا ان الارث ضروري للمجتمع وضروري للوارثين ولغير الوارثين و اضافوا الى ذلك ان طالبي الغاء الارث انما هم كالاطفال لا يفكرون الا بحاضرهم وينسون ماضيهم ولا يفكرون بمستقبلهم ،

فهم ينسبون القوة التي تؤول الى خلق رؤوس المال ، وهي المصلحة الشخصية . ان مصلحة المرء الشخصية تجعله يرتبط بآبائه ويعمل لأجلهم ، ولو الغينا حق الارث ، لضعفنا حافزاً اقتصادياً قوياً وعلى هذا فاذا فكرنا بتوزيع رؤوس المال الموروثة بين الناس جميعاً فانا لا نجد رأس مال نوزعه ، ورأس المال انما تكون لان اجيالاً كثيرة اشتغلت وادخرت مؤملة بحق الارث . ولقد يكون من الممكن ان تقع الثروة في ايدي الناس غير اكفاء وهو امر يأسف له الفرديون ، ولكنهم يرون ان المصلحة العليا للمجتمع تقضي مع ذلك بالاحتفاظ بالارث لان دواء المرض اسوء من المرض .

البحث الرابع

ظهور مذهب الحرية الاقتصادية

١ — رجال المذهب

لم يوضع مذهب الحرية الاقتصادية ولم تكتب نظرياته ومبادئه دفعة واحدة ، وانما هو ثمرة تعاون بين اجيال من الاقتصاديين ، تكون كما يتكون النهر الكبير من جداول صغيرة . وكان كما اسلفنا رد فعل الانظمة التي كانت تقيد الصناعة والزراعة والتجارة حتى اوائل القرن التاسع عشر .

ان البادرة الاولى للمذهب الحرية الاقتصادية ظهرت في فرنسا بشكل مذهب فلسفي كامل هو مذهب الطبيعيين او المذهب الفيزيوقراطي (معنى الكلمة الحرفي حكومة الطبيعة) والفيزيوقراطيون هم طائفة من المفكرين نادوا في فرنسا بأرائهم بين عام ١٧٥٦ — ١٧٧٨ وكان رئيسهم الدكتور كنهى طبيباً خاصاً للملك لويس الخامس عشر شاهد هؤلاء بؤس الزراعة المهككة بالضرائب ، الممنوعة من نقل حاصلاتها بين مختلف المناطق الافرنسية ، فنادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وقالوا ان الله خلق العالم نظاماً

طبيعياً — اي الهياً — يسير الناس بمقتضاه عفواً ، كما يسير الدم عفواً في شرايين الانسان ، وان الحكومات بتدخلها في شؤون الناس الاقتصادية إنما تعطل النظام الطبيعي ، وليس ينشأ عن ذلك الا البؤس والآلام ، لان احسن جال للبشر هي ترك النظام الطبيعي وشأنه ولانه « ليس في الامكان ابداع مما كان » فعلى الحكومة ان تترك الزراع احراراً يزرعون ما يشاؤون ومتى شاؤا ويبيعون حاصلاتهم في الوقت والمكان الذي يشاؤون ، ومتى صلحت الزراعة صلحت سائر نواحي الحياة الاقتصادية لان الزراعة هي أم الحياة ، وهي الحرفة المنتجة الوحيدة ، اما الحرف الاخرى كالصناعة والتجارة والمهن الحرة فكل ذلك حرف عقيمة غير منتجة .

والخلاصة ان الفيزيوقراطيين اوجدوا اساساً للمذهب الاقتصادي : مبدأ عفوية الحياة الاقتصادية حين نادوا بوجود نظام طبيعي ، ومبدأ صلاح الحرية حين نادوا بصالح النظام الطبيعي لانه الهى .

وجاء على أثر الفيزيوقراطيين او الى جانبهم العالم الانكليزي « آدم سميث » الملقب باب الاقتصاد السياسي (١٧٢٣ — ١٧٩٠) . كان آدم سميث استاذ علم الاخلاق في جامعة غلاسكو وقد سافر كثيراً وزار باريس حيث تعرف الى الفيزيوقراطيين وإلى آرائهم وافكارهم ، ولا شك انه تأثر فيها كثيراً في كتابه المشهور « ابخات في ثروة الامم » الذي ظهر عام ١٧٧٦ .

ان آدم سميث يصور لنا كيف ينظم العالم نفسه عفواً ، فيسير كل من ملايين الناس نحو هدفه الخاص ، دون ان يعنى بسواه ، ويندفع في زحام اقتصادي عنيف ، ومع ذلك فيتألف من القوى الاقتصادية المتنافرة توازن ونظام ، ومع ان كل واحد يحاول ان يعدو على جاره ، فالنتيجة هي ان الجهود المتعارضة تقود الى تجانس غير متظر ، ومن هذه الناحية نجد لدى سميث المبدأين اللذين نادا بهما الفيزيوقراطيون ، ولكنه كان اكثر واقعية منهما ، فهو يعلن ان النظام الطبيعي موجود في الحياة الواقعية ، اما اولئك فيعتبرون مثلاً أعلى يجب السير نحوه . وليس يهمننا ان يكون اختلف مع الفيزيوقراطيين في شؤون اخرى وكذهابه الى ان الصناعة منتجة كالزراعة فهذا الاختلاف

طبيعي لان آدم سميث شاهد نشوب الثورة الصناعية بينما هيا الفيزيوقراطيين الثورة
الافرنسية التي كانت — حسب استاذنا المرحوم أليكس — نضالاً بين المالكين
العقاريين وبين المالكين الآخرين وذهب الفيزيوقراطيون و آدم سميث وخلفوا للمذهب
الحراساسيه للذين دان بهما اكثر المؤلفين المدرسين في الاقتصاد السياسي ، بل ان
خصوم المذهب الفردي كالأشترائيين مثلاً قد أقرروا وجود تنظيم طبيعي مبني على جهود
الناس المتنافرة ، ونادوا بوجوب تغيير هذا النظام والغائه .

كان آدم سميث والفيزيوقراطيون متقائلين ، يؤمنون بصلاح النظام الطبيعي ،
ولكن تلاميذهم لم يؤمنوا جميعاً إيمانها ، فاصطبغ المذهب الحر بعدها امداً من
الزمن بصبغة التشاؤم لدى ريكاردو ومالتوس البريطانيين ، ولدى جان باتيست ساي
الافرنسي ولكن بصورة ضئيلة .

كان ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٣٥) من أبرز صياف لندن ، وقد لاحظ الازمة
الاقتصادية التي وقعت بها انكلترا عقب حصار نابليون البحري ، وكيف خسرت
بريطانيا اسواقها الخارجية ، ورأى انه لن يتيسر لها ربح هذه الاسواق الا اذا
اتبعت مبدأ اقتصادياً جديداً هو حرية التجارة الخارجية ، فطلب الغاء الرسوم الجمركية
عن المواد الاولى التي تدخل الى انكلترا ، لترخص اسعار الحنطة وسواها الامر
الذي ينشط الصناعة ويقلل من نفقات اتاجها بسبب رخص الايدي العاملة ، ويتيح
لها ان تسترد اسواقها التي خسرتها . ولقد ترك ريكاردو في كتابه عن « مبادئ
الاقتصاد السياسي والضرائب » كثيراً من النظريات ، كنظرية ريع الارض وكنظرية
القيمة وكنظرية ربح المستحدث ، ولكن افكاره مصطبغة بالتشاؤم لانه لا يؤمن
بتجانس مصالح الافراد والطبقات بل بتناكرها ، وهو يذهب الى ان مصالح
الزراع والمالكين العقاريين متعارضة مع مصالح الصناعيين ، والى ان مصالح العمال
متعارضة مع مصالح ارباب الاعمال .

اما مالتوس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) الراهب البروتستانتى فقد شاهد ما سببته
الصناعة الجديدة من بؤس في صفوف العمال ، حتى اضطرت الدولة الى ارضاد مبالغ

كبيرة لاعانة البائسين عملاً بقانون الفقراء ، الذي كان مرعياً في انكلترا منذ القرن السابع عشر . ولم يذهب مذهب غودوين الفوضوي فيتهم النظام الاجتماعي بالظلم ويطالب باصلاحه ، وانما اتهم الفقراء والعمال بأنهم هم مسببو شقاؤهم ، وان النظام الطبيعي هو الذي يقودهم بصورة لازمة نحو هذا المصير القاتم ويعلل نظريته هذه بمبدئه المشهور الذي شرحه في « رسالة عن السكان » المنشورة عام ١٧٩٨ . ان نظرية مالتوس تقوم على اساسين : اولهما ان الناس يتضاعف عددهم مرة في كل خمس وعشرين سنة ، اما الارزاق والاغذية فلا تزداد بهذه النسبة ، بحيث يأتي وقت لا تعود فيه الارزاق كافية لاعالة العمال ، وبما ان عدد العمال اذا كثر عن الحد المطلوب تنقص اجرتهم ، فان كثرة النسل ، وهي نتيجة للنظام الطبيعي ، ستكون ايضاً من عوامل يؤسهم . ولا ينصح مالتوس الدولة بالتدخل لتحسين حال العمال بل هو يحارب قانون الفقراء الذي يساعدهم ، وانما ينصح الى العمال بعدم التوالد والتناسل ليقل عددهم وتكثر اجورهم وتحسن احوالهم .

ولكن الفضل في تعميم آراء سميت وشرحها وتعقيدها والزيادة عليها يعود الى جان باتيست ساي وباسيتا الافرنسيين ، وجون ستوارت ميل البريطاني .
فهؤلاء الثلاثة قد ملأوا نصف القرن التاسع عشر بنشاطهم وابحاثهم ، ووضعوا مذهب الحرية الاقتصادية في صيغته النهائية .

اشتهر جان باتيست ساي بكتابه في « الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٠٣ الذي يعتبر اول كتاب مستقل في الاقتصاد السياسي والذي بسط فيه آراء سميت ونظرياته ، ولكن من الظلم له ان نجعل نشاطه قاصراً على ذلك ، فله نظريات بارعة مشهورة مثل نظرية المنافذ « débouchés » التي تعني ان الازمات الاقتصادية الطويلة غير ممكنة الحصول في نظام الحرية الاقتصادية لان كل بائع هو مشتر في الوقت نفسه ، ولان البضائع انما تتبادل ببضائع ، ومثل نظريته الواسعة في معنى الانتاج ، ومثل نظريته في المستحدث .

على ان ساي اذا كان يؤمن بالنظام الطبيعي فانه لا يؤمن بجنانه وعطفه فيقول « ان من يعاكس قوانين الطبيعة يقع في الحراب والدمار » ويقول « ان من يكافح قوى الطبيعة يجعلها تنقلب عليه » ثم ان فكرة صلاح القوانين الطبيعية اذا كانت ضعفت كما رأينا برهة من الزمان فانها عادت الى الظهور بقوة وشدة على لسان باسيتا . يعتبر باسيتا (١٨٠١ — ١٨٥٠) من اظهر دعاء مذهب الحرية في فرنسا ، وقد اشتهر بدفاعه العنيف عن هذا المذهب ، وابعالنه ان القوانين الطبيعية قوانين فضلى ومثلى وان البؤس الذي نراه في الظاهر ونحسبه اضطراباً في المجتمع انما يخفي في حقيقته انسجام المصالح . وان الشر يولد الخير من نفسه من غير شك .

لقد كانت حملة باسيتا نتيجة للظروف الاجتماعية في زمانه فقد صادف ظهور فكرتين قويتين : الاشتراكية ، والحماية ، واضطر الى محاربتها بشدة ، كانت الاشتراكية تقول ان النظام الطبيعي فاسد ويجب اصلاحه ، فقال باسيتا : ان النظام الطبيعي صالح ومليء بالحجرات ، ونشر الكتب والمقالات في ذلك ، وكانت الحماية تقول بوجود وضع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية لحماية الانتاج الوطني ، فاسس باسيتا جمعية حرية المبادلة عام ١٨٤٦ واطهر تناقض الذين يحفرون الاتفاق لوصل البلاد فيما بينها ثم يبنون الحواجز الجمركية فيما بينها .

اما في انكسار فان ستوارث ميل هو الذي سكب النظرية الاقتصادية المدرسية في صيغتها النهائية التي تصلح للتعليم العالي ، وذلك في كتابه المشهور « مبادئ الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٤٨ . على ان ميل ليس ممثلاً خالصاً للمذهب المدرسي الحر ، فلم يكن يقر بوجود قوانين طبيعية الا فيما يتعلق بالانتاج ، اما في نطاق استهلاك المنتجات وتوزيعها واما في معنى العدالة الاجتماعية ، فان ميل ينكر وجود قوانين طبيعية ويعلم ان هناك قوانين خلقها الناس ، ولتناس ان يعدلوا ويبدلوا ، بل يذهب في ذلك بعيداً حتى ينكر مشروعية الارث ويطلب تحديده

وحتى يكاد يصل الى مفهوم عن التوزيع قريب من الاشتراكية ، في آخر ايام حياته .

سادت نظرية الحرية الاقتصادية في انكلترا اكثر من نصف قرن دون منازع ، منذ ان استطاع ريشارد كوبدن على رأس عصبة ما نشستر ان يلغي رسوم الجمر عن الحنطة عام ١٨٤٦ ، اما في القارة الاوربية فلم تظفر ظفراً كاملاً في تحقيق افكارها ، وان كانت ظفرت ظفراً نظرياً لا بأس به ، فقد تناولها كثير من العلماء بالبحث العلمي واستعملوا الطرائق الرياضية لاثبات قوانينها ، واستعملوا نتائج علم النفس في بحث القيمة ، وذلك عام ١٨٧١ حين نشر ستانلي جيفونس في انكلترا « نظرية الاقتصاد السياسي » وكارل منجر في النمسا « اسس الاقتصاد السياسي » ولقد قام المذهب التمسوي النفساني ، الذي وضع منجر اسسه الاولى ، بدراسات كثيرة في نظرية القيمة ، وخيل اليه انه قلب العلم الاقتصادي المدرسي وكذلك كان هدف الاستاذين باريتو والراس مؤسسي مذهب لوزان الاقتصادي الرياضي .

ولكن نظرية الحرية الاقتصادية بدأت تتأخر منذ عام ١٨٧٥ تأخراً محسوساً رغمًا عن وجود كثير من المدافعين عنها مثل بول لوروا وبوليو في فرنسا ومثل مارشال في انكلترا ، لان الازمة الزراعية ، واخطاء الديمقراطية ، حدثت بالحكومات الى التدخل في الحياة الاقتصادية ، ورغمًا عن ان المذهب الحر ، تطور وافصح للحكومة بعض المجال ، الا ان تطوره كان هادئاً لا يتلاءم وعنف الازمات التي هزت العالم منذ اوائل القرن العشرين . على ان اخطاء الحكومات في سياساتها الاقتصادية فتحت اذهان بعض الذين لا يزالون مؤمنين بالحرية ، فجمعوا صفوفهم ونادوا بتجديد المذهب الحر *néo-libéralisme* ، والقوات تبعه الازمات الاقتصادية على عاتق الدولة .

ومن جهة ثانية عاد بعضهم الى بحث الاقتصاد السياسي المحض ، والى تجديد المذهب النمساوي على ايدي تلامذة فون ميرنس وماير ، مثل رودان وروزنشتاين وعلى ايدي الفريق اللامع الذي يعمل في لندن تحت قيادة الاستاذ روبنس ، ومن جهة ثانية يعنى الامريكيون بدراسة الايكونوميتري ويتبعون خطوات الاستاذين والراس وباريتو لوضع قوانين الاسعار حسب الطرائق الرياضية

الفصل الثاني

نظريات التدخل الحكومي

حدثت في البلاد السابقة الى الصناعة مثل انكلترا وفرنسا ، حوادث اجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر اثارت تفكير المعاصرين فقد بدأت الصناعة الميكانيكية الكبرى الناشئة ، تحشد حول مناجم الفحم جماهير عظيمة من العمال ، مغمورة في بؤس اسود ، وقد طلب معهد فرنسا Insitut de France بين سني ١٨٣٥ — ١٨٣٦ اجراء تحقيق عن احوال العمال فبين ان يوم العمل يبلغ ١٣ و ١٤ وحتى ١٥ ساعة في المناسج والمغازل وليس الرجال والنساء وحدهم الذين يشتغلون هذه المدة الزائدة بل الاولاد والبنات والاطفال ، ويقص المحقق انه وجد في صناعات التسيج اطفالاً عمرهم سبع او ست او خمس سنوات يشتغلون من ١٢ الى ١٥ ساعه وينامون بين ذلك قرب نولهم او عليهم ان يمشوا الى دورهم ويعودوا منها . اما الاجور فقد هبطت الى احط ما يمكن مؤدية الى بؤس عام في طبقات العمال .

في هذه البلاد التي اصبحت صناعية ، كانت الدولة الحرة تمنع التدخل في الحياة الاقتصادية وفي صلات الافراد الاقتصادية ، عاملة بالقول المشهور « دعه يعمل دعه يسير » فقد اطلق تشريع الثورة حرية العمل ، وحرية التجارة والصناعة . وحرية الاجور والاسعار الخاضعة للمزاحمة الطبيعية والتجارة الحرة (المادة ١٩٤ من قانون الجزاء) واحتفظت الدولة لنفسها بوظيفة « الدركي » تؤمن احترام العقود والسلامة الداخلية والخارجية .

هذا هو نطاق الوسط الجديد الذي القيت فيه كل الحواجز والعقبات التجارية والحرفية التي كانت تعرقل حرية نشاط الافراد ، ولم تتدخل الدولة في عقود العمل الا في سنة ١٨٤١ حين نظمت شغل النساء والاطفال .

وفي اوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر حادثات اقتصادية ما كانت معروفة بشدتها وصورتها من قبل ، وتجدد مرة كل عشر سنين : اعني ازيمات فرط الائتساج التي ظهرت اعتباراً من عام ١٨١٥ والتي كان يعقبها هبوط سريع في الاسعار ، وكساد في الاسواق واغلاق المعامل والعطالة . وقد لاحظ بعض الاقتصاديين مرافقة النظام الفردي الحر الجديد المطابق للمذهب المدرسي ظهور هذه الحوادث ولا سيما الازيمات وبؤس العمال . فاقترحوا اما تدخل الدولة لتنظيم العمل الصناعي وهم التدخليون ، واما تغييراً تاماً للبيئة الجديدة والحقوق الجديدة ، وهم الاشتراكيون .

سنبحث الاشتراكية في الفصل القادم ، اما في هذا الفصل فسنتكفي بدراسة نموذجين من نظريات التدخل : التدخل في تشريع العمل حسب دعوة سيسمونيدي ، والتدخل في سبيل قوة الصناعة الوطنية حسب دعوة ليست . فهذان المؤلفان كانا يلجآن الى الدولة لا لتهديم الحرية الاقتصادية في مبدئها واساسها ، بل لاصلاح بعض نتائجها العملية حسب سيسمونيدي او لتقوية النمو الاقتصادي للوطن حسب ليست .

البحث الاول

سيسمونيدي وتشريع العمل

سيسمونيدي

ولد سيسمونيدي في جنيف وكان ينادي بآراء آدم سميث في اول عهده ، ولكن عدل عن رأيه عقب سياحة قام بها الى انكلترا حوالي ١٨١٨ فقد نشر حين عودته

منها عام ١٨١٩ كتابه « مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي » وهو كتاب ينتقد فيه الاستنتاجات العملية للمذهب المدرسي الذي يدعو بمذهب الثروة ، ولا سيما الاستنتاجات التي وصل اليها بصدد بركات المزاحمة الحرة ، فلا يؤمن باتتاج لا حد له ، ولا بتجانس المصالح ولا بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

كان يريد ان يجعل من الاقتصاد السياسي « نظرية احسان » وهذا ما اخذه عليه جان باتيست ساي اذ يقول « ان السيد سيسموندي يدعو الاقتصاد السياسي العلم الذي يتعهد بالسهر على سعادة النوع البشري » . وهو تعريف ينطبق على ما يدعى اليوم في فرنسا « بالاقتصاد الاجتماعي » وفي المانيا « بالسياسة الاجتماعية » .

ثم انتقد للمرة الاولى الآلة والصناعة التي ستغمر قواها الثائرة كل شيء . واذا كانت حججه ضد الآلة غير صحيحة كلها فانه على الاقل قد لاحظ نزعة الآلة نحو اقضاء الرجل عن العمل وقيادته نحو انسانية مكتوفة اليدين ، وهاك مقطعاً يجدر بالذكر وكأنه نبوءة :

« اذا توقفت انكثرتا في ان تقوم باعمال حقوقها ومدنها الآلات البخارية ، وان لا يكون فيها من السكان اكثر من جمهورية جنيف مع احتفاظها بنفس الدخل ونفس المحصول الذي لها اليوم فهل يجب اعتبارها اكثر ثروة وازدهاراً ؟ ان ريكاردو يقول نعم . فالثروة اذن كل شيء والانسان لا شيء . ؟ واذن لن يكون هناك حاجة لغير الملك وحده في الجزيرة وسيستطيع ان يدير بيده لولباً فينفذ كل اشغال انكثرتا باشخاص آلين . ويرى عندئذ نتائج الآلة تضاعفها المزاحمة التي تحدو المنتج الى الاقتصاد ، والى تشغيل النساء والاطفال والى انقاص الاجرة وزيادة ساعات العمل ، وكل ما من شأنه الاضرار بصحة العمال ونشاطهم وبقوة العنصر . ليس معنى ذلك « ان ندفع غالباً ثمن توسيع التجارة القومية اذا كان من شأنها خلق طبقة بائسة ومثالة ؟ » .

والحق ان صناعة كهذه « ضرر اجتماعي » لان ربح المستحدث ليس الا « استنزافاً » للعامل ولانه لا يمنح العامل تعويضاً كافياً لقاء عمله . لذلك تحصل الازمات من قلة الدخل ومن سوء توزيعه الامر الذي يؤدي الى هبوط الاستهلاك الدائم . على انه

لا يعزو هذا الجبوت الى اقضاء الآلة الرجل ، بل « لتركز التروات بين يدي عدد صغير من المالكين » بحيث ان « السوق الداخلية تنقلص دائماً » وان « الصناعة تبقى قاصرة على البحث عن اسواق في البلاد الاجنبية حيث تهددها ثورات كبرى » .

الا يحيل لنا انا نسمع سيموندي يتكلم في عصرنا حيث تعجز الصناعة الكبرى عن توزيع منتجاتها المتكاثرة الى جماهير محرومة من المقدرة الشرائية ؟
من كل هذه المشاهدات يذهب سيموندي الى ضرورة اتباع سياسة اجتماعية ويتجه في ذلك الى المستحدثين وإلى الدولة .

ولكنه يظهر كثيراً من الاستحياء حين يقترح التدابير التي يجب على الشارع اتخاذها . فقد طلب ان يعاد للعمال حق الاجتماع الذي سلبوه في المادة ٤١٦ من قانون الجزاء التي لم تلغ الا بعد ذلك في سنة ١٨٦٣ تحت ضغط الحركة السنديكالية ، وكأنه شعر ان الطبقة العاملة لا تستطيع تحسين حالها الا بالعمل المشترك ، وطلب منع شغل الاولاد ، وتحديد ساعات عمل المراهقين والعطلة الاسبوعية ، وقد ربح العمال كل هذه المطالب ولكن بعد وقت طويل . ثم انه اول من طلب ضمان العمال من المخاطر الاجتماعية كالمرض والتشويه والشيخوخة والعطالة ولكنه كان يتجه في ذلك الى ارباب العمل لا الى الدولة وهذا اصل « التأمين الاجتماعي » التي انتظر في فرنسا قرناً حتى تحقق باشتراك بين الدولة والمستحدث والعامل .

وهو اذ يعارض نظرية عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يقول : « انازرى الحكومة كأنها يجب ان تكون حامي الضعيف من القوي ، والمدافعة عن لا يستطيع الدفاع عن نفسه » ولكن يصعب ان يجبر المستحدث على القيام باعاشة الاجير وعائلته في كل حين ولو لم يستطيع ان يقدم له عملاً ، ولو لم يعد العامل قادراً على العمل بسبب المرض او السن .

فيقول : « انه يكفي ان يكون للعامل الحق بعناية مستأجرة لكيلا يكون بحاجة الى الاحتجاج بهذا الحق الا نادراً لان البطالة تصبح قليلة ، والاجور كافية والآلة

لا تعود تأخذ من العامل عمله ، والأمراض المهنية لا تشدد وعندئذ يجد المستحدثون ان مصلحتهم انما تكون بالاخذ بذلك .

«فتى عرف المستحدثون ان ما يقطعونه من الاجرة ، عليهم ان يعيدوه الى العامل بشكل آخر ، ومتى عرفوا ان فرط العمل وشرائط العمل الخطرة والمخالفة للصحة انما تعني عدداً من أيام المستشفى يدفعونها ، متى عرفوا ان الآلة لاتعفيهم من الاستمرار بتقديم العمل الى العمال الا اذا فضلوا القيام باودهم دون ان يعملوا شيئاً ، متى عرفوا ان اتاجهم الضعيف والمتقطع في الظروف التي يجتازونها وتركهم عمالهم عاطلين كل ذلك يؤدي الى ان يدفعوا اجور عمالهم دون عمل ، متى عرفوا انهم اذا لم يقدموا العمل الا الى القليل من العمال عوضاً عن ان يستخدموهم جميعاً حسب قواهم لا يستفيدون لانهم سيجبرون على اعاشة كل العائلة ، عند ما يعرفون كل ذلك يمكن الاطمئنان الى انه سيسير الاتاج سيرة اخرى . وستخلص العمال من التناجج الوخيمة المزاجية فتعلم المستحدثون انهم لا يستطيعون ان يربحوا الا من البيع لان العامل لا يعود آلة بل مساعداً وشريكاً » .

فيمكننا القول اذن ان سسيموندي هو اب التشريع الصناعي الذي نما في كل البلاد منذ اكثر من قرن . وهو وان لم يكن اشتراكياً ، فان الاشتراكيين قد اخذوا من مؤلفاته كثيراً من حججه ضد النظام الرأسمالي واستعملوا مصطلحاته ، فنجد منها بقلم كارل ماركس كلمات : الاستثمار spoliation ، وقوة عمل العامل ، وفضل القيمة . Plus-value .

اما في نطاق الأفكار فان ماركس استعار منه مفهوم تركز الزوات الذي كان محورياً للبيان الشيوعي (١٨٤٨) ومفهوم ضعف الاستهلاك في نظرية الازمات .

البحث الثاني

لبست ومذهب الاقتصاد القومي

حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، أتمت نظريات سميت الاقتصادية احتلال أوروبا وتوارت الأفكار الماركنتيلية التجارية كنظرية جدرة بالقرون الوسطى التي ولدت فيها ومع ذلك فائتاء هذا الاحتلال للأفكار والامم ، كانت نظرية سميت عرضة لكثير من التعديل والتبديل : كالنظرة التشاؤمية لدى ريكاردو ومالتوس الموصلة لستورات ميل : واتقادات سسيموندي ، والسن سيمونيين والاشتراكيين وندر من مبادئ سميت ما لم تعمل به يد التشذيب والنقد والتغير .

ولكن مبدأً واحداً منها بقي سالماً ، لاجدال فيه : هو مبدأ حرية المبادلة والتجارة الخارجية . هنا كان الظفر تاماً : وكانت حرية التجارة العالمية عقيدة ثابتة يدين بها جميع اقتصادي العالم . فسواء في انكلترا ام في فرنسا ام المانيا ، وسواء في كتب الاصدقاء او الخصوم كانت عقيدة حرية المبادلة لاجدل فيها . فكان سن سيمون يرى في منع التجارة نتيجة من نتائج العداء القومي وكان وتلاميذه يحملون بجمعية عالمية ليس فيها قيود ، وكان فوريه يطلب حرية المبادلة بين الحلايا المنتشرة فوق الارض . أما الاشتراكون فهذه هي النقطة الوحيدة التي يتفقون فيها مع خصومهم . نعم هناك بعض شذوذ في هذا اللحن المتجانس : مثل كورنوليون سمي وادم سولزر . ولكن اي اثر يجريه على الفكرة العلمية هؤلاء المؤلفون المغمورون بين النجوم المتألقة التي كانت تسحر الجماهير .

ومع ذلك فالحكومات ما كان تعمل بنصائح اولئك الاقتصاديين السكبار بل كانت

تقاوم موجة الافكار الجديدة بعزم فالتعرفة الحرة البروسية لعام ١٨١٨ واصلاح هوسكسون في انكلترا سنة ١٨٢٤ و ١٨٢٧ كانا شاهدين خجلين لتقدم الافكار الحرة ولكن كان هناك ما يشر ان فكرة سميت بعد ان احتلت القلوب بدأت تحتل الحكومات وتوحي سياستهم .

في هذا الحين ، وفي وسط التقدم ، في هذا الاحن المنسجم الذي لانتشوبه نعمة غربية انفجرت نظريات ليست كالرعد ، تدفع اللاقومية بالقومية ، وبالحماية حرية المبادلة وتهز صرح نظريات سميت من اساسه .

في ذلك الحين كان ليست عائداً من رحلته الى الولايات المتحدة التي كانت في فورة التطور ولفت نظره ان الحماية قد نشطت النمو الامريكي ولم تقتله . فلم يتردد في ان يجري مقارنة بين هذا البلد الذي يدافع عن صناعته الجديدة ضد الصناعة الانكليزية وبين المانيا الزراعية التي كانت ولدت فيها المصانع الاولى بفضل الحصار القاري . في ذلك الحين عام ١٨٤١ ، استقرت الوحدة الاقتصادية الالمانية بالزلفرين وتساءل الناس عن السياسة التي ستببع ، اهي حرية التبادل ام الحماية .

في تلك السنة ظهر في المانيا كتاب اسمه « نظام وطني للاقتصاد السياسي » مؤلفه ليست ، استاذ سابق في جامعة توبينغن فانار ضجة كبرى في المانيا وترجم الى الافرنسية والانكليزية لانه دافع ذكي بارع لا ضد الحرية الاقتصادية في مجموعها بل ضد الحرية في تطبيقها على التجارة الخارجية .

على انه يجب ان نحدد الفرق بين ليست وبين مدرسة سميت ، ان ليست لا يرفض حرية المبادلة رفضاً باتاً ، بل يرفضها كقاعدة واجبة التطبيق دائماً ، ويرى ان هناك امماً مصلحةها الكبرى في حرية المبادلة تقوية لثروتها وقوتها واما تهمل مصالحها اذا لم تلجأ ولو موقتاً الى حماية صناعاتها فكل شيء يتوقف على المرحلة الاقتصادية والاجتماعية التي بلغتها الامة . ولا يمكن ان تكون السياسة التجارية واحدة لجميع الامم في وقت واحد لان الامم في الوقت الواحد ليست جميعاً في المرحلة الواحدة من نموها الاقتصادي والاجتماعي .

فيري ليست مثلاً ان انسلكترا كانت في عهده على رأس الدول الصناعية ومن مصلحتها ان تمتنع النظام التجاري الاكثر حرية وان تترك المحاصيل الزراعية والمواد الاولية تدخل اليها بدون رسوم (لم تعمل بذلك الا بعد ذلك العهد) اما المانيا التي كانت تتجادل في قضية تجديد وحدتها الجمركية zollverein فيجب عليها ان لا تتردد في رفع تعرفاتها بوجه الخارج اذا شاءت ان تكون الامة الموحدة الغنية القوية ، التي تسمح لها مواردها الطبيعية ومزاياها سكانها الاخلاقية ان تكونها . ولا شك ان ليست كان ينبغي مصلحة وطنه المانيا واقامة نظام قومي الماني ولكن آثاره يجب ان تعتبر كنظرية علمية عامة للتجارة الدولية ، وهو يريد ان تأخذ بلاده بالحماية الصناعية عملاً بهذه النظرية العلمية .

ليست الحماية بنفسها في عصر « ليست » شيئاً جديداً فالتعريفات الجمركية الحماية بل المانعة لم تكن شيئاً جديداً في النظر والعمل ، وقديماً أخذت بها السياسة التجارية لغاية نقدية ، وفي ايام ليست كانت الحماية القاعدة العامة في جميع بلاد اوربا ، اما لان هذه السياسة بقيت مستمدة من فكرة الميزان التجاري القديمة واما لانها كانت ترجع في الوقت نفسه لفكرة الدفاع عن العمل الوطني ، التي كانت اعلنت في فرنسا منذ عهد الملكية المعادة .

ان نظرية ليست تلتخص في فكرتين . الاولى : فكرة الوطن الكامل ، الوطن السوي nation normale والثانية فكرة القوى المنتجة والائتماء الشديد لقوى الوطن المنتجة . فاذا جمعنا الى ذلك نظرة تاريخية عن نمو السكبان الاقتصادي لدى الامم ، كان لدينا اجمار الزاوية لنظرية ليست .

يقول ليست : « كل امة تنزع بطبيعتها ، وعليها ان تنزع بكل قواها اذا شامت ان تعيش وتندوم الى ان تكون امة سوية ، امة تقترب ما امكنها من المثل الاعلى للامة اي يجب ان تعقد العزم على تحقيق هذا المثل ، وهذا المثل يدعوه ليست « بالوطن السوي » . اما الوطن السوي فهو كما يعرفه ليست : « الوطن السوي له لغة وادب ، وارض غزيرة الموارد ، ممتدة الجوانب ، وسكان كثيرون ، وصناعة وزراعة وتجارة

وملاحة متناسقة النمو وله علم، ووسائل تعليم وثقافة عامة تبلغ مستوى الانتاج المادي ،
ودستور سياسي وقوانين ومؤسسات تكفل للمواطنين الحرية والامن وتمتعهم بالعاطفة
الدينية والاخلاق والرخاء ، وتبغى خير الجميع ، وهو يملك قوى برية وبحرية
كافية للدفاع عن استقلاله ولحماية تجارته الخارجية ، ويؤثر على نمو الأمم الأقل رقياً
منه ، ويؤسس مستعمرات ويولد اوطاناً جديدة بما يفيض من سكانه وثرواته

List. système National d'eoc. pol. « الفكرية والمادية »

فالعناصر التي تؤلف « الوطن السوي » مختلفة ، ولكن ليست يرى ان العناصر
الاقتصادية هي الراجحة ، ويتبسط في ذلك في كتابه ، وبين هذه العناصر الاقتصادية
عنصر عظيم الاهمية لانه يؤثر على العناصر الباقية بما فيها العناصر غير الاقتصادية
كالدستور السياسي والمؤسسات الحرة والفنون والعلوم والقوة العسكرية ، هذا العنصر
الهام هو وجود صناعة نشيطة . متنوعة زاهرة .

ولكن يظهر حينئذ انه يرجع الى السياسة التجارية المراكنتيلية اذ كان يميل
الى الصناعة ، وكانت هي ايضاً تستند الى انماء المصانع ، ولكن غاية « ليست » لم تكن
معندية . بل الصناعة لديه هامة لانها تتيح استعمال كل القوى المنتجة في الوطن ، تتيح
استثمار الموارد الطبيعية ، واستخدام سكان كثيرين ، وسمو الاستعداد الفكري للسكان
وبالتالي رقي العلوم والفنون والمؤسسات السياسية .

ان الصناعة وحدها تتيح للامة ان تكون مالياً واقتصادياً من القوة بحيث تستطيع
القيام بأود جيش كثيف واسطول عظيم ليغذي تجارة التصدير وفي الوقت نفسه ، تعد
الصناعة بالنسبة للزراعة الوطنية السوق المضمونة التي لاتقع تحت رحمة التعريفات
الجمركية ، ولا تحت رحمة الحرف الاجنبية والازمات الخارجية . وهي وحدها تحقق ،
لاتقسيم العمل الذي نادى به مدرسة سميت ، ولكن تقسيم عمل ضمن الوطن على الأقل
لذلك كله يجب ان يكون للوطن صناعة .

ولكن الامة لاتستطيع طرفة ان تكون صناعية متى شاءت ، والامم كالأفراد
لاتنمو طرفة واذا شاءت انما تقدمها بصورة عجيبي فيخشى ان يفسد التقدم .

في نمو الشعوب الاقتصادية مراحل أهمها . الحالة الوحشية ، ثم الرعوية ، ثم الزراعية ، ثم الزراعية والصناعية ، ثم الزراعية والصناعية والتجارية ، فتى بلغت الزراعة في بلد مرحلة من التطور بحيث لم تعد تكفي أهل البلاد ، فعندئذ يجب على هذه الدولة ان تنمي لديها صناعة ، واذا لم تبلغ تلك المرحلة كان وجود الصناعة سابقاً لاوانه ، لان الامة تستفيد اقتصادياً وفكرياً من تصدير ما يفيض عن حاصلاتها الزراعية لقاء استيراد الاشياء المصنوعة في البلاد الراقية . فبصلاحتها مع هذه البلاد تتعلم وتنهى فكرياً واخلاقياً لهذا الشكل الجديد من النشاط الذي سيفرض عليها اذا شاءت ان تقف بين الامم المتقدمة ، وعندئذ يحين الوقت لتؤسس مصانعها .

فلتأسيس المصانع وانماؤها يجب الحماية ، ولكن هذه الحماية صناعية لا زراعية . ولا يرى ليست حماية الانتاج الزراعي لان هذا يجعل من الصعب تأسيس المصانع لغلاء اسباب المعيشة وارتفاع الاجور ، ثم ان في نمو الصناعة التي تستخدم عمالاً كثيرين ، تجد الزراعة حماية طبيعية ، وسوقاً واسعة وقرية منها لحاصلاتها وموادها الاولى .

ولكن اذا كانت الحماية الصناعية ضرورية فذلك بسبب ضعف الصناعات الناشئة امام الامم المتقدمة . وهنا الخلاف الصحيح بين مدرسة سميث وبين ليست . ان ليست يرى ان هذه الحماية تضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، تضحية ضرورية بالقيم التبادلية في سبيل القوى المنتجة . ويرى ان تكاليف المعيشة ترتفع قليلاً ، ولكن يجب التضحية ولكنها تضحية معتدلة ، ومحددة بمبدأ التربية الصناعية للوطن . فعلى الوطن ان ينهى للقيام بهذا الدور ، فلا يجب حماية كاملة بل حماية تقاس بقدرة البلاد ، ثم انها حماية مؤقتة ، لان المزاومة الداخلية تخفض الاسعار متى صارت الصناعة كافية ، ومتى صارت البلاد قوية في الصناعة بحيث لا تخشى الاجنبي وعندما تصل - كما يقول ليست - « الى أعلى درجة من الزروة والقوة ، عندئذ ترجع الى سياسة الحرية التجارية الى سياسة حرية المبادلة ولا تخشى الاجنبي وتستطيع ان تعيش » . تلك هي نظرية ليست .

واذا كانت افكار ليست قد ظفرت في الواقع اذ ان افطار العالم مملوءة
بالخواجز الجمركية ، فانها لم تقنع الا قليلا من العلماء ففي فرنسا ادخل العميد
Cauwès افكاره في النظرية الاقتصادية الفرنسية واوحى الاصلاح الجمركي لعام ١٨٩٢
وجاءه بعد Brocart خلف الاستاذ كويس في جامعة نانسي ومثل الاقتصاد الوطني حتى عام
١٩٣٦ . ويجب ان تربط بنفس النزعة carey في امريكا والقائلين « بالاكتفائية
الاقتصادية » في اوربا .



الفصل الثالث

الاشتراكية

Le socialisme

شبه بعض المؤلفين الاشتراكية بمخلوق ذي عشرين رأساً ، وهم يقصدون انه ليس للاشتراكية حتى الآن تعريف نهائي فقد تعددت آراء الاشتراكيين في امرها وتناقضت ، واختلفوا في تعريفها ، وفي طرائق الوصول الى المجتمع الاشتراكي ، وفي وصف هذا المجتمع العتيد اختلافاً في الزمان وفي المكان ، وفوق ذلك فان المصطلحات الدالة على الافكار ، قد تطورت ايضاً ولم نعد في ايامنا نفهم من كلمة الاشتراكية socialisme مثلاً ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر .

على ان هذا كله لا يعني ان الفكرة الاشتراكية لاتزال خفية غامضة ، فان هناك مبادئ عامة اتفقت عليها اكثرية الاشتراكيين ، يمكن اعتبارها اساساً للفكرة ، وعناصر في تعريفها ، يضاف الى ذلك ان الاشتراكية منذ وجودها نادى بمعارضة الفردية ، فهي بديلها وخمسمها وتقيضها ، وفي امكاننا ان نفهم اسس الاشتراكية متى حاولنا معارضتها باسس الفردية .

ولهذا فسنعنى في اول الامر باستخراج تعريف للنظرية الاشتراكية من مبادئها العامة التي سنشرحها ونعارضها بمبادئ الفردية ، ثم نوجز الجدل القائم بشأن الاشتراكية بين دعايتها وخصومها ، فنذكر ما تأخذ على الرأسمالية ونذكر ما يأخذه الفرديون الرأسماليون عليها ، واخيراً ندرس تطورها التاريخي من شكلها المثالي الطوبوي الى صيغتها العلمية كما وصفها كارل ماركس ، وسنحرص هنا ، كما حرصنا حين درسنا الفردية ، على ان نكون حياديين امينين في نقل النصوص ،

ونبه منذ الآن الى انا سندرس هنا الافكار الاشتراكية وحدها قبل ان تصطدم بالواقع وبضرورات التطبيق ، اي قبل ان يصبغها لينين وستالين بصبغتها العملية الجديدة ، على ان ندرسها فيما بعد بشكلها الجديد ، بصدد بحثنا عن « الاقتصاد المنهجي الاشتراكي » .

البحث الاول

تعريف الاشتراكية بمعارضتها بالفردية .

١ — ان الفردية تهتم بالفرد وتجعله مبدأ لها ، اما الاشتراكية فتهم بالجماعة والجمهير وتحرك الفرد من الخارج ، ولذلك يعرف بورغان Bourgain الاشتراكية بقوله : « الاشتراكية هي كل نظام يقتضي الغاء الدخل الرأسمالي او انقاصه او توزيعه ، عن طريق فرض حقوق جماعية collectivists على الاموال لمنفعة الجماعات الى جانب الحقوق الفردية او عوضاً عنها » وجميع الكتاب الذين حاولوا ان يصوروا في هذا العصر صورة عن المجتمع الاشتراكي قد الحوا في جعل الاشياء والافكار جماعية ، وفي استحالة الانفراد والانعزال بحيث نحل روح الجماعات محل روح الفرد ، والقاعدة الاجتماعية محل الارادة الشخصية .

ان فكرة رجحان الحادث الاجتماعي على الحادث الفردي قد ولدت في الولايات المتحدة نظرية تدعى institutionnalisme وهي نظرية تعلن ان البيئة هي التي تكيف الفرد ، وهي التي يجب تغييرها ان اريد تغيير الانسان ، على ان الاشتراكية لا تذهب دفعة واحدة نحو احلال مصلحة جماعية محل مصلحة فردية بل تفكر بفترة انتقال تيسح تغيير الطبيعة الانسانية ، مثل دكتاتورية العمال لدى كارل ماركس ولدى لينين .

٢ — ان الاشتراكية لا تؤمن بالحرية الاقتصادية ، وانما تقتضي تنظيمًا قانونياً دقيقاً ، وتجعل الانتاج والتوزيع خاضعين لارادة دينوية مفروضة ومدبرة ، لا الى نظام طبيعي الهي عقوي وعلى هذه الفكرة يستند دوركايم Durkheim في تعريفه للاشتراكية حين يقول : « ان الاشتراكية نظرية تطالب بربط الوظائف الاقتصادية كلها او بعضها ، بمراكز الادارة والتفكير في المجتمع » . وتبريراً لهذا التنظيم العملي التطبيقي ، ينكر الاشتراكيون صلاح النظام الطبيعي ، وان كانت الكثير منهم لا ينكر النظام الطبيعي نفسه ، او القوانين الطبيعية ، فيرى كارل ماركس مثلاً ان القوانين الطبيعية تسوق المجتمع بصورة عفوية الى مأزق يصعب خروجه منه ، ويتجلى بحشد القوى المنتجة ورؤوس المال من جهة ، ويجعل الجماهير في طبقة العمال من جهة اخرى ولا يمكن الخروج منه الا بانقلاب يجعل القوى المنتجة ملكاً للجماهير ، ويقضي على تطاحن طبقتي الرأسماليين والعمال . فالاشتراكية من هذه الناحية عبارة عن نتيجة ضرورية ومحتومة لتطور طبيعي .

ثم ان الاشتراكية في زماننا تحاول تهديم مفهوم النظام الطبيعي باقامتها الدليل على ان المصالح متناقضة لا متجانسة ، وتقول ان غاية الفرد في المجتمع الحاضر هي حوز اكبر ربح ممكن لا اكثر انتاج ممكن ، وان الوصول الى الربح الاكبر انما يكون غالباً بتقليص الانتاج وتحميده ، وبالتالي برفع الاسعار ، وهذا يخالف للمصلحة العامة فالفرد الذي يبيع مائة قطعة من السلع بسعر عشرة فرنكات لكل سلعة يربح اكثر مما لو باع مائتين بسعر اربعة ، ولذلك نجد الافراد والجماعات يتبعون سياسة اقلال الانتاج بصورة عملية في سبيل رفع اسعار المنتجات ، فيتلقون البن والحنطة والماشية في سبيل جعلها نادرة وغالية . ويرد الفردون على هذه الناحية بقولهم ان سياسة اقلال الانتاج انما تكون حين يتصرف بالمنتجات فرد يتمتع بأحصار بيعها ، والانعصار يقتضي فقدان المراحة ، وهو امر يمتجه الفردية وتحاربه ، ولكن اذا كانت المراحة حرة ، كما تطلب ذلك النظرية الفردية ، فان خطر قلة الانتاج يزول .

٣ — ان الفردية ترجع الى الطبيعة ، اما الاشتراكية فتزجج الى العقل الانساني .

والفرديون يؤمنون بان انتظام المجتمع وتوازنه انما يجري بصورة عفوية لا يد للتدبير والعقل فيها ، اما الاشتراكيين فيرون ان المجتمع انما هو مخلوق صنعه الذكاء الانساني . والاشتراكي عقلاني rationaliste يرى انه يجب اطراح جميع المعتقدات dogmes ولا يعترف بالسلطة الا للعقل ، « العقل مبدع العلم ، ومثير الثورات ، — كما يقول برودون — » . ان اكبار العقل لدى الاشتراكيين حمل احد الفلاسفة الاسبانيين على قول هذه الجملة المشهورة : « ان في تاريخ البشرية عهوداً يتصور فيها الانسان نفسه خاضعاً لقوانين حكومية ، يقرر فيها ذكاًؤه الهزيل كل شيء ، ويتوهم فيها العقل انه شيء » .

٤ — ان الفردية تستند اليوم الى الماضي ، اما الاشتراكية فتتجه نحو المستقبل ، وتخلق مثلها العليا بيديها ، وقد اوضح دور كايم ولاسكين هذا الاتجاه وقالوا ان الاشتراكية بهذا الاعتبار لا يمكن ان تكون علمية لان « مجتمع الغد لا يمكن ان يكون موضوع بحث علمي للرجل العالم اليوم » ، ثم ان الاشتراكية حين تضع تصميم المستقبل ، تعتبر التاريخ علماً ميتاً وترى ان « كتاب الغد لا تاريخي » لان الاشتراكية انما هي نظرية نظام سياتي .

٥ — ان الاشتراكية تعلن انها تعمل في سبيل العدالة ، فهي من هذه الناحية اسلوب « مطالبة » ، وهي ترفض الاحسان والشفقة ، وانما تعرض حقوقها وتطالب باحترامها ، ومن هنا جاءت صفتها الهجومية .

ان العدالة تتأمن في المجتمع الفردي نتيجة التبادل الحر للمنتجات والخدمات والمنافع ، فالفرد يأتي الى السوق ببعض المنتجات او المنافع ويأخذ عوضاً عنها منتجات ومنافع تعادلها ، ولو جاز للفرد ان ينال المنافع من غير ان يعطي عوضاً عنها ، باعطائه جزءاً مما كان يجب ان يعطيه لقاءها ، لكان هناك ظلم كبير ، ولكن مثل هذا الظلم لا يمكن حدوثه في مجتمع تسوده الحرية الاقتصادية لان الفرد المذكور لا يجد احداً يقبل ان يعطيه منتجاته لقاء منتجات يعتبرها اقل منها .

ولكن الاشتراكيين يذهبون غير هذه المذاهب ، ويهتمون المجتمع بارتكابه مظالم

ثلاثاً: أ: إذا لما كان كل شيء في المجتمع مملوكاً فلا يستطيع الفرد ان يعيش اذا لم يجد عملاً، ولذلك يطالبون « بحق العمل » ب: ثم ان المنظمة الاقتصادية الحاضرة كلها بيد فريق قليل من الناس يستفيدون من سلطانهم في سبيل انقاص اجر العامل ولذلك يطالبون « بحق الحياة » ، ج: ثم ان العامل يحرم جزءاً من قيمة السلعة التي ينتجها لان الرأسماليين يشاركونه في استيفاء بعض الارباح من اصل قيمة السلعة مثل فائدة رأس المال وربح المستحدث رب العمل وربح مالك الارض ، ولذلك يطالبون « بحق اخذ ثمرة العمل الكاملة » ، وهذه التهمة الثالثة هي اساس النظرية الماركسية التي توضحها وتبرزها باسم « فضل القيمة plus value » ويرى الفرديون انها خاطئة من أساسها لانها تستند الى نظرية فاسدة علمياً هي النظرية التي تجعل العمل اساساً للقيمة ، ومع ذلك فقد كانت هذه التهمة عاملاً نورياً قوياً ، وجعلت الاشتراكية نظرية عمالية .

ان نظرية الاستغلال Exploitation هذه ، استغلال اصحاب رؤوس المال لجهود العمال ، والتي جاءت على لسان سيموندي وسن سيمون قبل ماركس قد درسها الأستاذ افناليون بمعرض نقده للاشتراكية في كتابه عن « اسس الاشتراكية » . هذه النظرية ترى ان استغلال الضعفاء من قبل الاقوياء انما يرجع الى التملك الفردي للاموال ، فغير المالكين يجبرون ، في سبيل العيش ، على أن يرضوا بالشغل حسب الشروط التي يفرضها المالكون ، وعلى ذلك فليس هنالك مساواة في الشرائط والاوزان بين المتعاقدين ، اذ أن احدهما يعرض الجوع والآخر يستطيع الانتظار ، ولذلك كانت هذه العقود مشوبة بعيب الاكراه الحقوقي (حسب سيموندي والسن سيمونيين) . ويضيف سن سيمون الى ذلك ان العامل هو حفيد الرقيق والقرن ، وحياته تبع لارادة الذين يملكون انحصار الثروة ، وهذا يعني في لغتنا الحديثة ان الاسعار الموجودة في السوق هي أسعار انحصارية وان بائع الاموال وشاري قوى العمل يفرضان ارادتهما على السوق ، واختلال المساواة في علاقات المتعاقدين يؤول طبعاً الى رفع سعر الاشياء التي يتصرف بها المالكون وهبوط قيمة العمل الذي يقدمه غير المالكين . وقد عني افناليون بآيات ان هذه الملاحظات لا تدل على عدم مشروعية الدخل الرأسمالي .

ويضيف الى ذلك ان القول بان الاسعار والاجور محدودة في جو الانحصار قول يناقض الواقع لان الوقائع اثبتت ان أجور العمال في كل بلاد العالم ، تنزع دائماً ومنذ زمن طويل الى الارتفاع ، بينما تنزع اسعار المنتجات جميعاً نحو الهبوط . ان من الواجب السعي في سبيل الاصلاحات الاجتماعية باعتبار ان طلب الاصلاحات الاجتماعية ليس وفقاً على الاشتراكيين . وان فكرة العدالة لا تسكني وحدها لوصف الاشتراكية بل ان هذه الفكرة كانت موحية لكثير من النزعات والنظريات الاصلاحية الفردية فيسمى وندي مثلاً لم يصل الى الاشتراكية ، وانما اقتصر على نقد الفردية في اسمها واثبت ان المصلحة الفردية لا تتفق مع المصلحة العامة فيما يتعلق بالتوزيع .

٦ — ان فكرة العدالة تقودنا الى فكرة المساواة ، وكثير من المؤلفين يجعل المساواة اهم عنصر في الاشتراكية ، فيقول اولارد : « الاشتراكي هو كل من يجعل هدفه انقاص عدم المساواة الاجتماعية » ويقول فاكه في كتابه عن الاشتراكية : « اني أقصد بالاشتراكية كل نزعة تبغى المساواة الحقيقية بين الناس » . وهذا المؤلف يعتبر النزعات التي تتوخى ازالة عدم المساواة في القوى الطبيعية والاخلاقية والفكرية نزعات وهمية ولا يدخلها في تعريف الاشتراكية . اما المساواة المقصودة فهي المساواة الفعلية لا المساواة الحقوقية وحدها . ان الرغبة بالمساواة الفعلية عامة جداً ، هي رغبة الانسان بان تزيد لذته ، وان تقل آلامه بقدر الامكان ، واذا كانت المساواة الحقوقية هي التي تسبق المساواة الفعلية فليس ذلك لانها تسبقها نفسانياً ، بل لانها اسهل تحقيقاً فلا تأخذ من احد شيئاً ، ولا تتطلب اي تنظيم جديد ، ولذلك كان المحرومون يذهبون الى ان سبب عدم المساواة الفعلية هو عدم المساواة الحقوقية .

ان افكار المساواة قد انتشرت في العصور الاخيرة انتشاراً عظيماً كان يمتد شيئاً فشيئاً الى كل البلاد التي دخلتها المدنية الصناعية الحديثة . ولقد درس الاستاذ « بوغله » في كتابه عن افكار المساواة هذه الظاهرة وعنى ببيان اسبابها فرأى ان انتشار هذه الافكار يعود — اولاً — الى زيادة عدد السكان في المجتمع الغربي ، والى اتساع رقعة الدول فالكثرة تجعل الناس متشابهين لانهم يصبحون ارقاماً ووحدات ولانها تقل

المسافات فيما بينهم وتزيل الفروق الاجتماعية والمحلية ، ويعود — ثانياً — الى زيادة تغاير الافراد الذين يؤلفون كلاً من الجماعات لان اشخاصاً منفردين ، لا يخضع احدهم للآخر ، لا يمكن قياسهم بعضهم ببعض ويصيرون متساوين .

وقال « ان المدنية الغربية تفرض على الاجناس التي تشملها تعدد الفروق الفردية وازالة الفروق الجماعية ، وبنتيجة هذه الحركة الحيوية تهيم العقول لتلقى فكرة المساواة بين الناس ، ويعود — ايضاً واخيراً — الى زيادة التشابك الاجتماعي اي الى استطاعة المرء ان ينمي في آن واحد الى عدد من الجماعات لانه يحطم الطبقات والمراتب ، اولانه يحدو بالعقل الى تناسيها ، ويعدل بالرأي العام عن احترام الفروق الجماعية ، والى زيادة الوحدة الاجتماعية لان وجود حكومة مركزية يجعل الافراد متشابهين من بعض النواحي اذ يخضعهم لقانون واحد .

ويخيل ان فكرة المساواة تعارض مع الفردية التي هي في جوهرها مبنية على عدم المساواة لالانها تقر جميع الفروق ، بل لانها تعتبرها محتومة مقدورة وتري امكان تخفيفها عن طريق الاحسان او عن طريق التدخل الحكومي الخفي ، فالمساواة الحقيقية التي تنادي بها الفردية انما تفسح المجال لعدم المساواة الفعلية الناشئة عن الجدارة وعن الصدفة ، وكذلك فان فكرة المساواة لاتتلاءم مع فكرة الطبقة المختارة *L'élite* والمفكرون امثال افلاطون ارادوا ان يحكم الناس طبقة مختارة وتصوروا طرائق مختلفة لاصطفاء هذه النخبة ، وجعلوا بينها وبين الجمهور فروقاً كثيرة .

على ان فكرة المساواة وحدها لاتكفي لتكون الصفة الوحيدة للاشتراكية لان عدم المساواة امر واقعي ، اما المساواة فامر مجرد يتوقف تحقيقه على النظام الذي سيتبع في المجتمع الاشتراكي لان المساواة يمكن تحقيقها بطرق مختلفة : فالمساواة في الاستهلاك والشغل هي اشتراكية سواء اكان التوزيع حصصاً متساوية في المنتجات ومقادير متساوية من الشغل الامر الذي يخلق عدم مساواة شخصية اذ ليس للافراد نفس القدرة على الاستهلاك وعلى الشغل ، ام كان مبنياً على جعل الاستهلاك متناسباً مع الحاجات ، والشغل مع القوي .

والخلاصة ان فكرة المساواة الفعلية فكرة بسيطة في ظاهرها ، ولكنها في الحقيقة شيء مبهم وغير محدود .

٧ — ان الفردية تفترض ان حق الملك ضروري اما الاشتراكية فلا تقول الا بملكية اجتماعية ، تشمل كل الاشياء (شيوعية) او تقتصر على وسائل الانتاج (جماعية collectivestime) فهي اذن ، تغير القالب الحقوقي للملكية ، وبذلك تختلف عن الفوضوية ولذلك لا ينبغي معارضة الاشتراكية بالأسمالية ، لان رأس المال يبقى في النظام الاشتراكي ولكن تملكه ينتقل من الفرد الى الجماهير .

هذا العنصر هام جداً بحيث نجلده وحده في كثير من تعاريف الاشتراكية . يقول « شيفل » ان هناك فكرة تسود كل مشاريع التنظيم الاشتراكي هي « وجوب حلول الملكية الجماعية محل الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج » . ويقول نوابيل « تطبيق الاشتراكية يعني نقل ملكية وسائل الانتاج للجماعة » ، على أن بعض الفرديين يحاربون بعض أنواع الملك ، فالاستاذ والراس حارب الملكية العقارية .

٨ — ان الاشتراكية تقضي على المزاخرة التي هي شيء أساسي في النظام الفردي لانها تضر بالطبقة العاملة اذ تدفع المستجدين الى انقاص اجور العمال وزيادة ساعات العمل ، واستخدام النساء والاطفال ، ولانها تهدم الطبقة البورجوازية اذ تسبب زوال صغار التجار وصغار الصناعيين ولانها تضر بالمستهلك نفسه لانها تؤول لوقوع الضغط وظفر الاقلية القوية ، وبالتالي الى الانحصار ، ويظهر ان الاشتراكيين — كما يقول بودان — لم يروا في المزاخرة الا وجهتها غير المشروعة والا وجهها الاسود ، ولذلك حاربوها بهذا الشكل ،

أما وقد أخذنا فكرة عامة عن الاسس المختلفة التي تبني عليها النظرية الاشتراكية العامة فعلينا ان نتصور بحسبها الكيان الاشتراكي المراد بناؤه .

ولقد حاول ليون بلوم ، على ضوء هذه الصفات ، تعريف الاشتراكية فقال انها تنبغي انقاص الالم والتفاوت بين الناس الى ادنى حد ، ووضع العدل والعقل حيث تحل

الامتيازات والصدف ، ودعا ليختبر جر بالاشتراكيين : « الكتاب الذين يعملون على تغيير منظمة الملكية باسم سلطان الدولة وفي منحى المساواة والشيوعية » .
على أنا وقد أوجزنا العناصر الأساسية للاشتراكية نود أن نبين ان هذه الكلمة تدل على معانٍ مختلفة باختلاف الأزمنة والامكنة . وقد استعملت كلمة (السوسياليزم Socialisme) للمرة الاولى عام ١٨٠٣ بمعنى الاجتماعية و كان يقصد بها الحالة الاجتماعية الموجودة آنشد معارضة للفردية الثورية ، ثم استعملها Leroux بمعنى الاشتراكية ليدل بها على المعاني التي اوردناها ، وكانت تستعمل قبل ذلك كلمة « الشيوعية Communisme » وتطلق على هذه الافكار التي وردت على لسان المصلحين والخياليين في أواخر القرون الوسطى واولئل العصر الحديث مثل توماس موروس وكامبانيلا ، ثم اختلطت الكلمتان حقبة من الزمن فتكلم كارل ماركس عن الاشتراكيين الذين سبقوه او عاصروه واسماهم « بالاشتراكيين الخياليين » واطلق على نظريته هو اسم « الاشتراكية العلمية » في البيان الذي اذاعه باسم « الحزب الشيوعي » ، وقد استعمل العلماء الى جانب كلمة « الاشتراكية » و « الشيوعية » اصطلاحاً ثالثاً هو « الجماعية Collectivisme » وجعلها بعضهم الكلمة العامة التي تدخل تحتها الاشتراكية والشيوعية ، بينما فضل البعض الآخر ان تكون كلمة الاشتراكية هي الاصل ، وادخل تحتها كلمة الشيوعية والجماعية على اننا سنستعمل كلمة الاشتراكية للدلالة على معنى الاجتماعية من قبل التغليب وسنعارضها بالشيوعية لنظهر الفرق بينها وذلك بصدد البحث عن السكبان الاشتراكي .

البحث الثاني

السكان الاشتراكي

لم يضع الاشتراكيون مجتمعهم العنيد بصورة واضحة واحدة ، بل ان هذا المجتمع كان يختلف باختلاف نزعاتهم وقومياتهم ، على ان هناك ضوابط يمكن جمعها والتأليف بينها ، واستنتاج شكل المجتمع الاشتراكي وكيانه بحسبها . ولقد استطاع « بورغان » ان يصور لنا هذا المجتمع في صيغ موجزة وقالت صيغته موافقة للاقتصاديين على اختلاف نزعاتهم ، فقال « ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع تسييره سلطة عامة تحدد الحاجات ، وتوجه الاتساج والتداول ، وتسعر الشغل والمنتجات بوحدات عمل » اما من الناحية العملية « فالنظام يستند على موظفين مكلفين تسيير مصالح الاحصاء ، والتوزيع والاتاج والحسابات اما الاخطاء التي ترتكب فمن شأنها ان تهدد وجود البلاد وكيانها » « ولا شك ان المهمة الملغاة على عاتق الموظفين هي فوق الطاقة الانسانية ، اما اصطفاء الناس لانواع الوظائف او مختلف الاماكن فيجري بطريق المصادرة والاكرام لا بحسب حركة الاسعار كما هو النظام الرأسمالي . فالاشتراكية اذن نظام عقلائي يسير بسلطة حكام يتمتعون « بسلطة عظيمة » . اما الانتقال من المجتمع الحالي الى المجتمع الآتي فيجري عن طريق « دبكتاتورية العمال » التي يراها لينين ضرورية .

ويتبين من ذلك ان وجود الدولة هو روح الاشتراكية ولذلك رأينا الكثيرين يعتبرون من الاشتراكية كل توسيع لوظائف الدولة حتى ولو كان من شأنه تثبيت النظام القائم على ان الاشتراكية بمعناها الضيق هي النظام الاقتصادي الذي يملك فيه المجموع

ويدير ادوات الانتاج المادية (لا البشرية) ويوزع فيه الدخل بحسب الجهد، أما الشيوعية فتتضمن وسائل الانتاج وسواها من الاشياء ، وتعتبر السلع الاستهلاكية ملكاً للمجموع وتوزعها فيما بين الافراد بحسب جهدهم بل بحسب حاجاتهم. ولتصور المجتمع الاشتراكي يجب ان نذكر كيفية تملك الارض ورأس المال وادارتها وتوزيع الدخل وان نصف نظام النقود والاسعار.

١ — الملكية الجماعية للارض ولرأس المال

ان وسائل الانتاج — اي الارض ورأس المال — في النظامين الاشتراكي والشيوعي يجب ان تكون ملكاً للمجتمع لا للافراد . على انه يجوز ان يملك الافراد الارض ورأس المال الصغيرين الضروريين للقيام ببعض الاعمال الصغيرة .

على ان هناك خلافاً كبيراً في الطريقة التي يجب ان تنتقل بها ملكية الارض ورأس المال الى المجتمع . فمن الاشتراكيين من يرى ان ذلك يجب ان يتم بطريق العنف والثورة وهذا رأي الشيوعية ، ومنهم من يرى ان هذه الطريقة ، وان كانت ناجعة ، ملائمة بالمخاطر لان القضاء على مالكي الارض ورأس المال يحرم المجتمع من احسن المديرين القادرين على تصريف الامور ، واذا فشلت الثورة بعقبها رد فعل يؤخر انتشار الاشتراكية ، وفوق ذلك فان الثورة ، من حيث هي ، تشل النشاط الاقتصادي ردحاً من الزمن وينتج عنها كثير من الآلام والحسائر . فلكل ذلك يرى البعض ان الاشتراكية ، اذا كانت آتية ، يجب ان تترتب حيناً من الزمن يؤمن فيه العدد الكافي من الشعب بفوائدها ، وعندئذ يبحث في كيفية نزع ملكية الارض ورأس المال ، ويرجع الكثير الشراء على المصادرة وان كان ذلك من شأنه تمديد اجل عدم المساواة .

٢ — الادارة الجماعية للارض ولرأس المال

وهناك اختلاف ايضاً في خبر الطرق لادارة الصناعات ، فمن الاشتراكيين من يرى ان على السلطة المركزية في الدولة ان تأخذ على عاتقها امر ادارة كل الصناعات التي صارت جماعية ، ومنهم من يرى ان تلتق الادارة على عاتق النقابات والجمعيات .

ولكن السلطة المركزية تشرف دائماً على سير النظام الاقتصادي بأكمله ، لان هناك عمالاً لا يتسنى القيام بها الا للحكومة المركزية ، بواسطة لجان فنية ، مثل الاحصاءات والدراسات المتعلقة بالتروات الطبيعية وبمناصر الانتاج في البلاد ، وبرغبات المستهلكين لمختلف البضائع . فالسلطة المركزية تستند الى هذه الدراسات في المقررات التي تتخذها كأن تعين مقدار الانتاج لمختلف الصناعات ، بحيث يكون الدخل القومي مكافئاً لحاجات المجتمع .

٣ — توزيع الدخل

ان توزيع الدخل القومي قضية هامة في النظامين الاشتراكي والشيوعي ، او في النظام الرأسمالي ، والقضية هي عبارة عما اذا كان يجب توزيع السلع مباشرة بين المواطنين او يجب ان يعطى اعضاء المجتمع نقوداً يشرون بها البضائع بحسب سعرها المعين . فالشيوعيون يعتقدون بالملكية الجماعية للسلع الاستهلاكية والارض وراس المال ويحبون ان توزع هذه السلع مباشرة على الناس . والاشتراكيون اميل الى استعمال النقود والى افراح مجال الائتقاء امام المستهلكين .

ومتى تقررت طريقة التوزيع يصبح من الضروري وضع مبدأ للتوزيع ، ومعرفة ما اذا كان يجب ان يكون متساوياً بين جميع المواطنين ، أم يجب ان يكون هناك تفاوت بينهم ، ومعرفة أسس هذا التفاوت . وآراء الاشتراكيين متضاربة في هذا الباب فمنهم من يرى وجوب التوزيع بالتساوي ، ولم يوضح اذا كان هذا التساوي يشمل كل امرأة او رجل او طفل ، او يشمل كل اسرة من الاسر . ومنهم من يرى من الصعب مطالبة بعض الناس بالشغل المجهد او بحمل المسؤوليات الكبيرة ثم اعطاءهم دخلاً يساوي دخل سواهم ، ويطالب بوجود بعض التفاوت في التوزيع بالنسبة للجهد او لخصيلة الانتاج او لكليهما معاً ، وهناك فريق كبير من الشيوعيين وبعض الاشتراكيين يرى انه يجب ان يساهم الناس بالانتاج بحسب جهدهم وان ينالوا مكافأتهم بحسب احتياجهم وهذا يؤول في الواقع الى ان يصيب كثير الجهد نصيباً أقل من

قليل الجهد اذا كان اقل احتياجاً منه . والحقيقة ان قضية المساواة تبقى نظرية محضة ولا مناص من ان يرضى النظام الشيوعي او الاشتراكي بتفاوت في توزيع الدخل بين المنتجين .

على ان الدخل لا يوزع بشكل ربح شخصي بل بصفة اجرة عمل، فرؤساء المعامل يعتبرون موظفين لدى الدولة وينقاضون اجراً معيناً ، بحيث ان رأس المال يقدم من المجتمع ، ويرد الدخل الى المجتمع ، وهو يوزعه بين افراده ، وبذلك يحال دون تناول البعض ارباحاً فاحشة تقدر بمئات الالوف او بالملايين لان فضل الربح يرد الى المجموع وتكون الفروق بين الدخل قليلة .

٣ — الادخار وتشكل رأس المال

ان الاتاج الحديث يتطلب مقادير كبيرة من رؤوس المال المدخرة ، وهذه الاموال يجمعها الافراد ، في نظامنا الرأسمالي ، من تخليهم عن شراء بضائع يستهلكونها ثم يقرضونها للشركات لقاء فائدة معينة ، لتشتري بها بضائع منتجة ، اما في المجتمع الاشتراكي فلا يترك المرء حراً بتقدير ما يجب انفاقه في الاستهلاك او ادخاره لاستعماله في الاتاج فيما بعد ، بل ان السلطة المركزية هي التي تقرر ما يجب ادخاره وتنفذ قرارها هذا بان تخصص ربع جزء من الارض ورأس المال لاتاج سلع انتاجية عوضاً عن السلع الاستهلاكية وبذلك يحمل الناس جميعاً عبء هذا القرار لان دخلهم الآتي ينقص ، في سبيل زيادته في المستقبل عن طريق زيادة الاتاج .

٤ — النقد ونظام الاسعار

لامكان للنقد والاسعار في النظام الشيوعي ، بل ان السلع الاستهلاكية تكون كالارض ورأس المال ملكاً للمجتمع ، وتوزع بين الناس كما هي وبأي صورة من الصور وكذلك فان العمال يوجهون الى الاشغال التي تعين لهم ، والسلطة المركزية تقرر نوع وكية البضائع الواجب انتاجها . اما الاشتراكيون فتنهم من يميل الى استعمال بطاقات

العمل وسواها من القراطيس التي تقوم مقام النقد ، ولكن أكثرتهم أصبحت تميل الى استعمال النقد والسعر . فبفضل الاسعار والنقود تستطيع السلطة الاشتراكية توجيه قوة العمل نحو الجهات التي تريدها ، فاذا شئت تحويل العمال من منطقة الى اخرى ، او من صناعة الى اخرى ، زادت او انقصت من اجورهم وبذلك توجه قوى الانتاج بحسب حاجة البلاد . وبفضل الاسعار تستطيع الاشتراكية ايصال السلع المقتنة الى المستهلكين ، لان السعر افضل طريقة لتبجح المستهلكين ان يختاروا ما يستهلكونه ، ولان سد رغبات المجتمع الناشء عن الدخل القومي يكون اكبر واجدى باستعمال السعر وممارسة حرية الاختيار ، مما يكون لو ان البضائع المقتنة توزع رأساً على المستهلكين بمقادير محدودة .

على ان الاسعار في النظام الاشتراكي لا تشبه الاسعار في النظام الرأسمالي ، لان الاشتراكية لا تعتمد على السعر في توزيع الارض ورأس المال على الصناعات ، او في تعيين مقدار الادخار والاستثمار ، وبالتالي لا تعتمد على السعر في معرفة ما يجب انتاجه . كما هي الحال في النظام الفردي . بل ان السعر والاجر تعيينهما السلطة المركزية بحسب المصلحة ، وبحسب ماتراه ضرورياً للاستهلاك ، وتستعملهما بصورة نظرية لحساب مقدار الانتاج ومعرفة نتائجها .

البحث الثالث

بين الاشتراكية وفكرها

الاشتراكية فكرة انقلابية في جوهرها ، وهي تعني بالوصول الى غاياتها عن طريق العنف والثورة ، او عن طريق الاقناع والقانون ولكنها على كل حال ، تسليح دعائها بكثير من الحجج والبراهين التي تظهر بها فساد الانظمة الفردية الرأسمالية وسمو المبادئ الاشتراكية .

وسنحاول الآن ان نوجز حجج الاشتراكيين ، وما يأخذونه على الفردية ، وما يفاخرونها به من صواب الاشتراكية ثم نذكر الادلة التي يفتد بها الفرديون حجج الاشتراكيين ويبتغون منها نقض الاشتراكية مستفيدين في ذلك كله مما اورده غومل الاستاذ في جامعة بنسلفانيا في موجزه في الاقتصاد السياسي .

نقد الفردية

يذهب الاشتراكيون الى ان النظام الفردي ينطوي على ثلاث نقائص :

أ : ان النظام الفردي سبيل الى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ، الى وجود التفاوت العظيم بين الطبقات الاجتماعية ، والتفاوت في الثروة سبيل الى التأثير في توجيه التشريع ، ولذلك يشجبون حق التملك الخاص للأرض ولرأس المال وبطالون بان يدفع الدخل القومي على اساس العمل المبذول في سبيل الانتاج .

ب : ان النظام الفردي المبني على المزاومة الحرة يؤدي الى تبذير القوى الانتاجية وتعطيلها لان المستحدين يهتمون بربحهم الشخصي اكثر من اهتمامهم بمصلحة المجتمع ، وبذلك يعطلون كثيراً من رؤوس المال ، ويضرب الاشتراكيون على ذلك كثيراً من الامثال ، نذكر منها مثال مراكز بيع الغازولين ، التي يقوم عدد منها في زاوية واحدة ، ويبيع ساعة واحدة ، ولكن كلاً منها تابع لشركة مستقلة ، وكان في الامكان ان يقوم بالعمل كله مركز واحد ، الامر الذي كان سيحفظ ضياع رؤوس مال المراكز الباقية ونفقاتها ويوجهها في اعمال مثمرة اخرى .

ج : يعتقد الاشتراكيون ان النظام الفردي الرأسمالي سبب في حصول الازمات الاقتصادية ، وان الازمة اذا انفجرت مرة ، فلا بد ان تعود ، لانها نتيجة لازمة للنظام الرأسمالي ، ويقولون ان الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد فوضى لا منهج له ولا برنامج لانه يترك الفرد حراً في انتاج ما يشاء ومتى شاء وبأي مقدار شاء دون ان يهتم بما ينتجه الآخرون او بما يحتاج اليه المجموع . وان ترك الآلاف من محترفي الصناعة الواحدة ينتجون على هذه الصورة ، بلا حساب او ضابط ، يؤدي ولا شك الى فيض الانتاج في بعض الاعمال ، وإلى ندرته في البعض الآخر ، وبالتالي الى الازمات التي تنتاب

المجتمع بين حين وآخر. ويضيف الاشتراكيون الى ذلك ان هناك تعارضاً بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة في النظام الفردي . فمن المصلحة العامة فيض الانتاج ليسنى بذلك اشباع كل الرغبات ، بينما تتطلب مصلحة المنتجين الخاصة الاقلال من الانتاج لان ذلك يرفع الاسعار ويكثر الارباح ، فربح المجتمع يكون عن طريق الوفرة بينما يكون الربح الفردي عن طريق الندرة .

مزاي الاشتراكية :

أ — يرى الاشتراكيون ان اهم مزية للاشتراكية هي الخلاص من اضرار المزاخمة الحرة وتبذيرها ، لان اخضاع الحياة الاقتصادية لنظام مدير يعين مقدار الانتاج من كل صناعة ، يؤول الى ان لا ينتج الا ما يحتاج اليه المجتمع ، وبذلك يقضى على التبذير ، وتأمين الرغبات البشرية .

ب — ويضيفون الى ذلك ان الاشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة ، لان المنتج لما كان عبارة عن موظف في العمل الاشتراكي لا يعود يفكر بالربح الذي يستمد من رفع الاسعار بسبب قلة الانتاج ، بل يعلم ان الرخاء يكون في وفرة المنتجات ، ولذلك يكون اشد رغبة في العمل ، وفي استعمال الاختراعات في سبيل زيادة الانتاج ، ويشعر انه متضامن مع المجتمع في ثمرات الانتاج .

ج — يقول الاشتراكيون ان الازمة لا مكان لها في النظامين الاشتراكي والشيوعي ، لان الحكومة المركزية ترأب الحياة الاقتصادية ، وتجعل مقدار الانتاج متناسباً مع القوة الشرائية ، ولذلك لا يخشى الكساد ولا تخشى الندرة ، وفضلاً عن ذلك فبفضل الاسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة ، يمكن دفع المستهلكين الى استهلاك الانواع الوافرة من البضائع ، وذلك بخفض ثمنها . وهذا النظام ، بنظر الاشتراكيين خير من ترك آلاف المنتجين احراراً بالانتاج ، الامر الذي يؤدي بهم الى التزاحم والى الخسار الناشئ عن هبوط الاسعار وفراط الانتاج .

د — يقول الاشتراكيون ان الاشتراكية تقضي على العطالة ، لان تملك الارض

ووسائل الانتاج من قبل الافراد يقضي عليهم بان لا يستخدموا العمال الا حين تكون الصناعة رابحة ، اما اذا كانت الارض ورؤوس المال ملكاً للدولة ، فكل انسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله لان الانتاج ينتفي سد حاجات المجتمع ، واذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل ، واستعمال الفراغ في سبيل الثقافة .

نقد الاشتراكية :

« على ان الفرديين لا يتكون حجج الاشتراكيين من غير جواب ، بل يفتقدونها وينتقدونها ويمكننا أن نجمل انتقاداتهم فيما يلي :

١ — من حيث مراقبة الانتاج :

يرى الفرديون انه ليس من الممكن عملياً ان يراقب المجتمع كل النشاط الاقتصادي ، وانه ليس هناك اناس يتمتعون بالكفاءة والمواهب التي تتيح لهم مراقبة اشغال مائة مليون من البشر ، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الافراد لاشغاله الخاصة . واذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جمع الاحصاءات الكثيرة ، ومن تأسيس مؤسسات من الدوائر الخاصة بالرقابة ، فان المركز الذي يوجه الحياة الاقتصادية سيجد نفسه امام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها . ويجب ان يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة ، ليكون في مقدوره ان يقرر اي السلع يجب انتاجها ، ولينسق انواع الصناعات ، ويراقب قوة البلاد الشرائية ، وليقترح مبدءاً واضحاً لتوزيع الدخل ولتحقق التوازن بين انتاج البضائع الاستهلاكية وبين البضائع الانتاجية . وبو كد الفرديون ان الحكومات اثبتت في كل الازمان عجزها وقلة كفاءتها في المشاريع الصناعية ، وانه اذا اخضع النشاط الاقتصادي للرقابة السياسية ، فان النتيجة ستكون احقل بالفوضى من قلة الجدارة والنظام التي يأخذها الجماعون على النظام الرأسمالي .

ويرد الاشتراكى على هذا الاعتراض بان النظام الاشتراكى لا يقتضى حكماً معصومين . بل ان الخطأ امر لا بد منه ، وانه ليس من الصواب مقارنة الاشتراكى بالنظام الرأسمالى المثالى ، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالى القائم ، وهذا النظام لا يسد رغبات طبقات الشعب الا قليلاً ، ولو اتبعت الاشتراكى مكانه لزاد الانتاج ٥٠ في المائة . اما الخطأ فلا بد منه ، ولكن التجربة المستمرة والاحصاءات الدقيقة كفيّة بالتقليل من الخطأ ، لا سيما والشعب يتحمل الاخطاء الآنية ما دام يعلم انها في سبيل مصلحته المستقبلية .

ويرى الاستاذ « غومل » ان امكان رقابة المجتمع عملياً على النشاط الاقتصادى يبقى من القضايا التى لا يمكن حلها نظرياً ، والتى لا تظهرها الا التجربة .

٢ — اصطفااء الرؤساء

ان حسن تطبيق النظام الاشتراكى يتوقف على حسن اختيار الرؤساء الذين يتولون إدارة الحياة الاقتصادية وتنسيق الانتاج ، فالاطفال لا يولدون « رؤساء » والرجال الذين استطاعوا أن يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالى يظهرون وينشؤون ولا يبلغون مقامهم الممتاز الا بعد شبابههم وبعد أن يزاحموا بمنّا كهم عدداً لا يحصى من المنافسين ، ولكن لما كان عنصر الراحة مفقوداً في النظام الاشتراكى ، فكيف يتسنى اصطفااء الرؤساء والقادة ، يجب الاشتراكى ان يكون على ذلك بان الانتقال الى الاشتراكى اذا كان سلبياً فليس هناك ما يدعو للاستغناء عن الرؤساء الموجودين اذا كانوا جديرين بمناصبهم ، ويرى الاشتراكى ان النظام الرأسمالى كثيراً ما يسبب ضياع الكفاءات لأن كثيراً من الكفاء لا يجدون العون ولا رؤوس الاموال ولا الصلات والزلفى التى تؤهلهم للمراكز العليا اما في الاشتراكى فان الفرصة تمنح لعدد كثير من الناس وعندئذ يمكن اصطفااء اخبائهم ليتولوا قيادة الحياة الاقتصادية .

٣ - الدافع للعمل

ان النظام الفردي يستند الى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط اهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم ، وتسكفي الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير على أن كل من يسعى للثروة الطائلة لا يصل اليها حتماً ، ولكن امكان الوصول اليها يعتبر حافزاً قوياً للسعي والجد .

ويقول الفرديون لما كان الدخل القومي في النظام الاشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين انصبتهم ، وكان الدخل الكبير لايعني ارتفاع مستوى العيشة ، وكان لا يجوز للفرد أن يكثر الاموال ليشتري بها أرضاً او ليقتني مصنعاً ، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الاشتراكي ، وفقدانه يؤول الى تساؤل الكفاءة الاقتصادية وتدني الدخل القومي ، وانتشار الفقر والبؤس ويضيفون الى ذلك ان النظام الجماعي نظام جمود وتأخر ، لا يستطيع اهله اختراع آلة جديدة او اكتشاف طريقة بارعة للإنتاج اذا كانوا لا يستفيدون شخصياً من نتائج اختراعاتهم .

ومجيب الاشتراكيون على ذلك ان النظام الرأسمالي لا يقدم حافزاً لجميع الناس لان عظم التفاوت في الثروة والدخل ينبط عزائم الفقراء ويحد من جهودهم بينما يحدو بالاغنياء الى ان لا يصنعوا شيئاً ، واذا كان بعض الناس يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز اقتصادي بل ليكسبوا اعجاب زملائهم واحترامهم ففي النظام الاشتراكي تحل هذه العاطفة بصورة اوضح واجلي وفضلاً عن ذلك فانه يجب ان يكون هناك بعض التفاوت في دخل العمال لكيلا يتساوى النشيط بالكسول وهذا التفاوت يصح أن يعتبر حافزاً للجد . واذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزاً للأشخاص الذين اعتادوا النظام الرأسمالي ، فلن ينقضي جيل حتى ينسى الناس النظام القديم . وحتى يتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير اقتصادي في النظام الاشتراكي . اما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الاشتراكيون ان قليلاً من المخترعين من استفاد من

اختراعه في النظام الرأسمالي لان الذي يستفيد منها هم رجال المال والاعمال ومع ذلك فالمخترعون مثابرون على العمل ، مدفوعين بلذة الفرح التي يشعرون بها حين يخترعون جديداً او بلذة خدمة الانسانية او باي سبب معنوي آخر وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من المخترعات كان نتيجة جهود الجامعات او الموظفين الذين لا يستطيعون ان يرجحوا من اختراعهم ربحاً مادياً خاصاً .

تطور الاشتراكية

قالوا ان الاشتراكية قديمة كالعالم ، واستشهدوا بافلاطون وتوماس موروس في مدينته الفاضلة عام ١٥٧٠ وكثير من كتاب القرن الثامن عشر والواقع ان الحركة وجدت منذ آلاف السنين ولكن الاشتراكية الاقتصادية حديثة العهد لا تتجاوز المائة سنة . فقد رافق دخول القرن التاسع عشر ظهور المذاهب الاشتراكية الحقيقية ، وان كان ماركس اسمى ماسوى مذهبه بالاشتراكية الطوبوية فالاصح ان يطلق هذا الاسم على المحاولات السابقة للقرن ١٩ ، على انا سنتابع في بحثنا تطور الاشتراكية منهاجه فنبداً بذكر الاشتراكية الخيالية او الطوبوية ، كما سماها هو ، ثم نبحث بالاشتراكية العلمية اي الاشتراكية الماركسية ونذكر النظريات التي وضعت بسببها لتعديلها او لتأييدها . والفرق بين هذين النوعين من الاشتراكية ان الاشتراكية الخيالية تحاول تغيير المجتمع عن طريق تغيير النفس البشرية « ولذلك تحاول تأسيس مجتمع تنصوره يعيش فيه الناس ويتعدون فيه عن جوهرهم الفكري القديم ، اما الاشتراكية العلمية ، اشتراكية كارل ماركس فانها تكنفي بوضع قوانين لتطور المجتمع ، وبجعل الفكرة الاشتراكية عقيدة ولكنها لا تضع تصميماً لعالم المستقبل . لانها تعتبر التطور امراً لا مفر منه . على ان الاشتراكية الخيالية — كما سماها كارل ماركس ليست خيالية في الواقع ، لان افكار واضعها دخلت في الواقع وتركت آثاراً جلية في الحياة الاقتصادية الحديثة .

فسن سيمون هو أب جمعية الامم ، والاقتصاد والصناعة العقلانية والاشتراكية الجديدة لما رسل ديا والرأسمالية الجديدة لفرنسوا بونسه وفوزيه الغرب المحبول والشبيه بالمجنون هو اصل الحركة التعاونية وبرودون هو اصل النقابية الافرنسية والحركة القوضوية . فالاشتراكية الافرنسية اذن ليست خيالية . بل يصح ان ندعوها بالاشتراكية المثالية idéaliste لان فكرة الاشتراكيين الافرنسيين مبنية على فلسفة التقدم والانسانية فهم يعتقدون جميعاً ان باستطاعة العقل والعمل الرشيد والمنظم ان يستنبط من الطبيعة موارد تتيح لجميع البشر ان يبلغوا مستوى ارفع واسعد مادياً وفكرياً . وهكذا يستوحون وحي العدل والانصاف ويستعينون بالعمال فحسب ، بل بصفوة الناس وذوي العقول والقلوب .

سن سيمون والسن سيمونية

واصول الجماعية

ان سن سيمون من المحضرمين اذ عاش في عصر ما قبل الثورة الافرنسية في عهد كان فيه الانقلاب السياسي والاقتصادي والفني عظيماً جداً (١٧٦٠ — ١٧١٥) قضى النطاق الاقتصادي انتقل الاتاج من المعامل اليدوية (القرن ١٨) الى الصناعة الآلية الحديثة (اوائل القرن ١٩) وقد حضر سان سيمون ولادة الآلة والعهد الصناعي مثل سيمونندي .

وفي النطاق الفني يجب ان نذكر انه حوالي نهاية القرن ١٨ قد قفز العلم قفزة عجيبة فاستعمل مجسم ووت البخار واسس لافوزيه الكيمياء واكتشف فرانكلين ووات وامبير واراغو قوانين الكهرباء ورأت الانسانية انها اصبحت قادرة على ان تريد وسائل نشاطها وترونها فعوضاً من ان تجد القوة في الطبيعة العضوية عرفت ان تستخرجها من الطبيعة غير العضوية .

لذلك استطاع رجال مثل سن سيمون وجان ساي أن يشعروا بوحي عبقرى

اثر هذه الثورة العلمية والفنية على مستقبل الانسانية . وبينما كانت السلطة قائمة في النظام القديم — حسب قول سن سيمون — على القوة ، اي على الطبقة العسكرية والاقطاعية والدينية ، وعلى المعتقدات الدينية ، وبينما كانت هذه السلطة معياراً في نقل الثروة والقوة من فرد الى آخر ومن طبقة الى اخرى ومن دولة الى اخرى ، فهبت الانسانية ان باستطاعة الفن ان يخلق قوى جديدة لا حد لها وان يزيد ثروات المجموع فوق التصور .

وقد بين سن سيمون معنى هذا الانقلاب في جملة المشهورة :

« لنفرض ان فرنسا خسرت حجة خمسين رجلاً من علماء الفيزياء المشهورين ، ومثلهم من كيميائيتها ، ومثلهم من غريزيها ، ومثلهم من صرافها ، ومائتين من تجارها ، وستائة من كبار مزارعيها — وهكذا يعدد الحرف المنتجة والصناعة — فما ان هؤلاء هم الافرنسيون المنتجون في الواقع ، وهم الذين يعطون المنتجات الهامة ... فالان تصبح جسماً لا روح فيه حين تفقدهم . ولنفرض ، على العكس ، ان فرنسا احتفظت برجالها العاقرة في العلوم والفنون الجميلة والفنون والحرف ولكنها خسرت في يوم واحد ، سمو الامير شقيق الملك ، والعائلة المالكة ، وكبار موظفي التاج ، والوزراء او مستشاري الدولة ، والمشيرين والكاردينالين ، والاساقفة ، والرهبان والمحافظين ووكلاهم ، فان خسارة هؤلاء الثلاثين الفاً ، المشهور انهم اهم ما في الدولة ، لا تسبب اي ضرر سياسي للدولة » .

ويقسم سن سيمون المجتمع الى طبقتين : المنتجون وغير المنتجين ، او العاملون والعاطلون ، او « النحل والزناير » هاتان الطبقتان تشكلان في الدولة حزبين : « الحزب الوطني » و « الحزب غير الوطني » . ففي الحزب الوطني او الصناعي نجد :

١ — كل من يزرعون الارض او يسيرون الاعمال الزراعية .

٢ — كل ذوي المهن والاعمال والتجار ومستحدي النقل البري والبحري وكل الذين ينتج عن عملهم نفع للاتاج ، كالعلماء « المنصرفين الى العلوم الوضعية والفنانين والمحامين والقليل من رجال الدين الذين يبشرون بالاخلاق الفاضلة . وكل المواطنين

الذين يستعملون عبقرتهم في سبيل تخليص المنتج من تفوق المستهلكين البطالين » اما في الحزب غير الوطني فنجد النبلاء وقسماً من رجال الدين الذين يحسبون الاخلاق في التصديق الاعمى لمقررات البابا والكنيسة ، ومالكي العقارات الذين يعيشون بصورة « نبيلة » أي عاطلين عن العمل والقضاة الذين يؤيدون الاستبداد ، والعسكريين بنصروهم ، وكل من يعارضون في اقامة النظام الاحسن للاقتصاد والحرية .

وعدا عن ذلك فمن سيمون ايضاً يشبه الاحرار في فهمه التطور في اوائل القرن التاسع عشر، اذ يرى سمي ودونوايه ان التطور ينزع الى امرار السلطة الى يد الاكثر جهداً والى الصفوة الصناعية وريان ان النظام البرلماني هو احسن نظام يلامم ازدهار الصناعة .

وقد ذهب سن سيمون أبعد منهم فانه يرى ان النظام البرلماني الذي خرج من الثورة ومن دماغ المشرعين الخياليين « الذين ينزعون دائماً الى حسابان العرض جوهرأ والكلمة شيئاً » ليس الانظماً انتقالياً ، فهو مرحلة موقفة بين الاقطاعية القديمة ونظام الغد الذي هو الصناعية (Industrialisme) اي تنظيم اجتماعي يمزج فيه كل شيء في سبيل تنشيط الصناعة ، « التي هي المنبع الوحيد لكل الثروات والازدهار » .

اما موضع الانفصال بين الاحرار وبين سن سيمون وتلاميذه فهو في كيفية التنظيم فجان ساي وجميع رجال المذاهب الحرة يرون ان المجتمع الجديد ينتظم عفواً من نفسه ، اما سن سيمون وتلاميذه ، فيرون ان المجتمع يجب ان ينظم تنظيمًا عقلانياً واذا اخذنا بقول ريشار في كتابه « المسألة الاجتماعية والحركة الفلسفية في القرن التاسع عشر » اذ يقول : « ان الاشتراكية هي نفي كون تجانس المصالح ينتج عن المزاخمة الحرة » ، جاز لنا القول ان نقطة الانشقاق بين الصناعية الحرة لساي ومذهبه وبين الصناعية المنظمة لسن سيمون وتلاميذه ، هو استجداد سن سيمون وخلفائه بتنسيق (coordination) عقلائي وتنظيمي للعناصر والقوى الاقتصادية لتقييد حرية المزاخمة التي تدخل الفوضى في الانتاج . والذي اثر على سن سيمون هو الصفة السلبية للثورة في الناحية الاقتصادية فقد قضت على الاقطاعية وعلى الجمعيات المهنية ولكنها تركت الاقتصاد فوضى مع ان الوطن

ليس « غير شركة صناعية كبرى فقد أصبحت فرنسا مصنعاً كبيراً والامة الفرنسية معماً » ، والحكومة هي وكيل اعمال المجتمع ، وكيف يظن ان الاهواء الفردية تستطيع عفواً تحقيق النظام الجديد ؟ يجب ان تقوم « ادارة » على رأس هذا العمل ، لتسير القوى الجديدة عوضاً عن « القيادة » القديمة ويجب « ادارة اشياء لا حكم افراد » ففي النظام القديم كانوا يحكمون الافراد لان القوة المنتجة كانت فيهم وكانوا « موضوعين قبل الاشياء » اما بعد ذلك فقد ضارت القوة تنتج من الطبيعة غير الحية ووجب « ان يكون غاية النظام الاجتماعي تأثير الرجال على الاشياء » هذا التأثير على الاشياء هو علم الانتاج « العلم الوضعي الذي غايته النظام الاوفق لجميع انواع الانتاج » . نحن حتى الآن في تفكير سن سيمون ونريد ان ننقل الى نطاق افكاره تلاميذه التي استخرجوها من اقواله .

ان فكرة تنظيم الاشياء هي فكرة تنظيم اعلى واستبدادي (autoritaire) لتنسيق الفاعليات الاقتصادية الفوضوية ، فيجب الثقة بالدولة في هذا السبيل وهكذا تحصل « الدولة الصناعية » التي دعا اليها سن سيمون ، واستعارتها منه الاشتراكية الماركسية . ولكن كيف يكون الانتاج ممكناً اذا كانت صدف الموت والولادة تجعل ادوات العمل بين يدي اي شخص كان ؟ انه لا يمكن وضع منهاج عام للانتاج العلمي العقلي ، ما لم تكن آلات العمل بين يدي « مؤسسة اجتماعية » ذات وظائف لا يحسنها الافراد فيطلبون اذن الغاء الارث واحلال الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، مكان الملكية الفردية ، وهم يستعملون كلمة جماعية لانهم كانوا لا يزالون يجهلون كلمة الاشتراكية التي استعملت عام ١٨٤١ ولقد استطاع سن سيمون « المسيح الجديد » الذي كان « آخر النبلاء الاشتراكيين » ان يجمع حوله طائفة من بارزي العلماء مثل بازار (Bazard) وانفانتان (Enfantin) واوغست كونت ومثل الاخوان Laffite والاخوان Péreire مؤسسي خط سكة حديد باريزليون والمتوسط ، و de lesseps حافر ترعة السويس فعرضوا في سلسلة من المحاضرات افكار الاستاذ منذ عام ١٨٣٨ — ١٨٣٠ وأسسوا في مينهوتان دبراً حقيقياً ونشروا الدين الجديد بحماس الحواريين .

وبعد انشقاق في الكنيسة بين « الباباوين » انفاتان وبازار بشأن دور المرأة ، وعقب التبعات التي اجرتها النيابة ، فان هذا الجيش من الحوارين الذي لم يكن الا جيش مهندسين انفرط عقده واصبح السن سيمونيون مدادي سكك حديد وحفاري ترع ومؤسسي مصارف وبعد زوالهم ورغماً عن ثورتين ١٨٣٠ — ١٨٤٨ بقيت الدولة كما كانت دولة حرة برلمانية محرومة من الوسائل الفنية للتدخل في الحياة الاقتصادية ولكن افكارهم بقيت خالدة ونشرت من جديد منذ خمسة عشر عاماً في كثير من النظريات نجدهم يظهرون في فكرة « الاقتصاد الموجه » والعقلانية هي من افكارهم لاسيما وقد جاءت على لسان اوغست كونت سكرتير سن سيمون ، وكذلك مفهوم الدولة السنديكالية . ومنهاج اتحاد العمل ، ووضع يد الحكومة على بعض الصناعات يستعير كثيراً من الافكار السن سيمونية . اما البرامج ذات السنوات الخمس الروسية فهي تحقيق للتنسيق العقلي بين الفاعليات الصناعية التي كان يحلم بها اوثنك الحواريون المهندسون .

فورييه

واصل الحركة التعاونية

لقد سار شارل فورييه Charles fourier (١٧٧٣ — ١٨٣٧) ابعده من سن سيمون في طريق الانقلاب الاجتماعي . ولد فورييه من عائلة تاجرة وتعاطى التجارة وعرض نظرياته في كتب عديدة ومؤلفاته صعبة القراءة لانه يكتب بلا نظام ، فهي مزيج من افكار عبقرية ، وجنون مضحك . لم يأت مصلح ذو افكار جواله مثل فورييه الذي اراد ان يحول ماء البحر الى ماء صالح للشرب واراد ان يزرع الليمون في القطب الشمالي . على ان من اختراعاته ما فيه شيء من البنية ، فقد تنبأ بحرق قناة السويس واختراع التلفون لان خلاياه Phalansteres تتخابر فيما بينها باللات تشبهه ، وتنبأ فورييه ان صحراء افريقيا ستسقى بمياه المتوسط ، والآن يقوم مهندسون يفكرون

بهذا المشروع ، وجيوش العمل التي كانت يتكلم عنها والمؤلفة من شبان يقومون بغرس الغابات واعمال الري ... والتي تقوم مقام الجيوش الحديثة، وقد قام في امريكا منذ سنين العالم الأمريكي Lesterward واقترح تأليف فرق من الشباب لحفر الانفاق ... واستعمال قوة الشباب الفائقة في عمل نافع .

كان يقول فورية انه هو ايضاً اخترع قانون الجاذبية ولكنها جاذبية العواطف وكما ان التفاحة قادت نيوتن لاختراع قانون ، كذلك قادت التفاحة (او بالاحرى فرق سعر التفاح بين باريس والملحقات) فورية لاكتشاف قانونه : حسب فورية اربع تفاحات لعبت دوراً هاماً في تاريخ الانسانية : تفاحة آدم ، وتفاحة باريس وتفاحة نيوتن وتفاحته هو . فتفاوت سعر التفاح في باريس وخارجها حدا بفورية لنقد التجارة ودعاء لانشاء نظام اجتماعي لا يستثمر فيه الناس وتكون فيه السعادة مضمونة للجميع .

اما فكرته الاساسية فهي عداء قوي لكل القيود التي تفرضها الاخلاق والديانات وكل وسائل الاكراه الاجتماعي ، ورغبته في اعطاء المجال لكل العواطف ، وكل نظامه الاقتصادي الاجتماعي يبتغي اعطاء الوسيلة لارضاء كل الرغبات باوسع ما يمكن ان اهم شيء في نظره هو سد حاجات المستهلك ، فهو يتحرى عن وسائل ارضائه وتغذيته وكسائه وتسليته في الفلانستر .

فحسب قانون « الجاذبية العاطفية » ان عواطف الناس تتآلف ، واذا كانت تختلف فيسبب المجتمع ، فيجب تغييره لذا يقترح فورية تأليف الجماعة المشاعية الصغيرة التي دعاها phalanstère وهي عبارة عن بناء واسع ضخم فيه غرفة طعام واسعة مشتركة ، وغرف لتربية الاولاد ، ويعمل السكان بالزراعة المشاعة بالارض الخاصة بالفلانستير وينتجون ما يحتاجون اليه ويبيعون الفائض عن الحاجة والمسألة التي وضعها نصب عينيه هي كيفية حفظ فوائد استعمال الآلات في الصناعات الكبيرة بغير ازال العامل الى المرتبة التي يكون فيها مجرد ما كنة وقد بنى على الورق بهذه الفكرة جماعته المذكورة ، فكان يجب ان يحتوي نحو ثلاثمائة عائلة تتعاون على الانتاج بادوات

تشارك بملكيتها ، ويجوز ان يكون الاستهلاك فردياً ان ارادوا ذلك ، على ان المفروض ان يفرهم التدبير والاقتصاد للاشتراك في تناول الطعام معاً ولكنهم غير مجبرين على ذلك ، وستخفف الماكينات من اعباء العمل لالتحل محل العامل ، وسيكونون احراراً في ادخالها الى الجماعة وستنظم الزراعة بحيث تكون متناسقة مع الصناعة ويكون البيع والشراء تعاونياً الى مدى واسع فتخلق الثروة وتوزع باقتصاد لم يعرفه الناس . ثم فكر فورية بالجو الحر المرح فالملهي والمعابد والحدائق ومعارض الصور وحفلات الرقص والغناء لازمة لانعاش الناس وادخال السرور الى قلوبهم وان مجموع النظام سيقى متناسقاً لان الرجل الحر في نظر فورية سيعمل كل ما هو معقول ومتناسب ، فتصير الجماعة (الفلانستير) داراً للطبيعة البشرية لا سجناً لها ، ودل بتناسقها على انها لا بد وان تعمل . وظل في اواخر سنه ينتظر على مضض كل يوم عند الظهر — بقي ينتظر عشرة اعوام — وكله ثقة بان احد اشراف الاغنياء سيطرق عليه بابه ويمده بلال اللازم لانجاح مشروعه . وعن طريق امثال هذه النفوس البريئة تركزت المبادئ الاجتماعية للثورة الفرنسية وخرجت النظرية الاشتراكية .

وفي اواخر ايامه شعر ان تحقيق آماله عمل صعب فوضع حداً اذنى من الاصلاحات الاجتماعية ممكنة التحقيق بسرعة . فالمرآكز البلدية الزراعية التي نادى بها كان يجب ان تقوم بوظائف تعاونيات الاقراض والاستهلاك والسندىكا الزراعية ، وهذا مايقربها من التعاونيات الحديثة . على ان فورية وان كان بعيداً عن الاشكال الحديثة للحركة التعاونية فانه بعد ابائها او السابق اليها . فجمعيات الاتساج وتعاونيات الاستهلاك في فرنسا الحديثة لا تشبه فلانستير فورية ولكنها استعارت منها بعض المظاهر . فاستقادت من تقدم التجارة ، فهو اذن لم يكن خيالاً الا فيما يتعلق ببرنامجه الواسع وحسبه ان هدى الانسانية الى طريق جديد للنمو المستقل عن تدخل الدولة والمستغني عن مساعدتها ، لذلك يعتبره بعض الفوضويين من مبشرهم .

برودون

واصول السنديكاليه

بعد برودون من أبرز الاشتراكيين الفرنسيين، وكان من صميم الشعب، ابن صانع براميل، وحارس ماشية، واشتغل عامل مطبعة، ثم مديراً معاوناً لمطبعة، وأخيراً اشتغل في محل تجارة نقل، هو رجل علم نفسه بنفسه، وجمع ثقافة مختلطة، ولكنها واسعة حقاً، وترك كتباً كثيرة أهمها «التناقضات الاقتصادية» المنشور عام ١٨٤٦ الذي يناقض اسمه اسم كتاب باسيتا المسمى «التناسقات الاقتصادية»

يرى أن القوى الاجتماعية متضاربة ولا يمكن أن تتوازن إلا تحت قانون عادل يسيطر على الإنتاج، هو تبادل منتجات بمنتجات، وخدمات بخدمات، لذلك يجب إصلاح التداول بمصرف المبادلة الذي يفرضه، حيث يبادل العمال منتجاتهم لقاء منتجات أخرى، وخدماتهم لقاء خدمات أخرى، أو لقاء وعود بعمل، أو بطاقات عمل، الأمر الذي ينشيء القرض المجاني والتبادل المتعادل.

هذا التعادل الذي هو ثورة حقوقية، يجعل العدل سائداً للمبادلات عن طريق السعر العادي والجنس الطيب. وبما أن العدالة تسود بفضل الأسلوب التعاوني *mutuelliste* فلا حاجة للدولة. لأن المعامل المتحدة تقوم مقام الحكومة، ويتلعب الاقتصاد السياسة. وعوضاً عن صلات التبعية التي تتطلبها الدولة القاسية «الدركي» تقوم صلات مبادلة وتعاون وصلات عقدية بين جماعة العمال بشأن نتائج أعمالهم. أما الجماعات الزراعية والصناعية المتحدة التي تحصل بين جمهوري الحقوق، واشتراكيي المدن فتؤلف «الديمقراطية الصناعية» إلا أن الزراع يصيرون مالكي أراضهم، وهو استنتاج عجيب ممن يدعي أن برنامجهم هو «أن الملكية هي سرقة» وينادي بوجوب إعطاء «المعمل للعمال والأرض للزراع».

وهكذا ينشيء برودون « اشتراكية المبادلة » الحرة ، اللادولية اللاشيوعية ، حيث تزول الصبغ الديموقراطية السياسية كالتصويت والدولة البرلمانية ، امام تنظيم لامركزي تعاوني (سنديكالي) المحادي يستطيع بفضل مجانبة القرض وعدل المبادلة ان يؤمن الممارسة الحرة للحريات في المساواة .

وقد نادى القوضويون بآراء برودون التحريرية ، ولكن برودون اراد انحلال الحكومة في السكيان الاقتصادي ، فهو اصل النقابية ، وهو المبشر باستقلال حركة العمال عن تدخل الاحزاب السياسية والدولة البرلمانية وان كان البعض اراد ان يجعله مؤسس القوضوية لمحاربة الدولة ودعوته الى الاستغناء عنها . ولا تزال افكاره العامة ضوء الحركة السنديكالية . وجعلته المشهورة « كل السلطة للسنديكات » مثال واضح على ذلك .

كارل ماركس وفريدريك انجلز

او الاشتراكية العلمية

يطلق اسم الاشتراكيين العلميين على اشتراكي الماني مناضل هو « لاسال » وعلى مؤلفين يجب ذكرهما سوية لان بعض المؤلفات والنشرات تحمل توقيعها هما كارل ماركس وفريدريك انجلز .

ولد كارل ماركس في تريف من اعمال بروسيا ١٨١٨ — ١٨٨٣ وبدأ حياته العملية استاذاً للفلسفة في جامعة « بون » ولكن امره لم يطل في منصبه لاشتراكه في الحركات الاجتماعية التي كانت تضطرب في المانيا ، فاخرج من بلاده وعاش زمناً طويلاً في فرنسا وانكلترا . واهم آثاره « البيان الشيوعي » الذي كتبه بالاشتراك مع انجلز ونشر عام ١٨٤٧ والذي يلخص جميع النظرية الماركسية ، و « كتاب رأس المال » الذي ظهر الجزء الاول منه عام ١٨٦٧ وظهر الثاني والثالث بعد وفاة كارل ماركس عام ١٨٨٠ و ١٨٩٤ .

ان بين الاشتراكيين او (الجماعيين) اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بموعد مجيء الاشتراكية وكيفيته، فمنهم من يرى ان الاشتراكية هي نظام اجتماعي يتطلب السعي والجهد الطويل لبلوغه وتحقيقه، ومنهم من كان يعتقد ان الاشتراكية ستولد حتماً من صلب الرأسمالية بقوة التطور وحده لا بعمل مقصود .

كان لافكار ماركس، ولا يزال تأثير عظيم على الفكر الاشتراكي، بل لا تزال افكاره عقيدة لدى جبهة الاشتراكيين في هذا العصر، لذلك سندرجها في شيء من الايضاح ونوجز معها آراء ناقدتها .

١ - الاظهر الماركسية

١ - التفسير المادي للتاريخ

يرى كارل ماركس ان الشؤون الاقتصادية هي التي تعين مجرى التاريخ وان شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الاخلاقية واداب المجتمع كل ذلك، ليس الا انعكاساً او نتيجة للفاعليات والمؤسسات الاقتصادية وقد لحص فكرته هذه في معرض الرد على برودون اذ قال « ان الصلات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً محكماً بالقوى المنتجة . فاذا حاز الناس قوى انتاجية جديدة ؛ تغيرت طريقة انتاجهم وبغيرها تغير طريقة ربحهم ومعيشتهم ، وتغير صلاتهم الاجتماعية ، ان الطاحون اليدوية انتجت مجتمعاً يرأسه الملك، اما الطاحون البخارية فقد انتجت الرأسمالية الصناعية » .

ويرى ماركس ان الاساليب الفنية للانتاج هي الاساس الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية . فاذا تبدلت الاساليب ، تغيرت الصلات الاجتماعية ، فعندما كان الصانع يملكون ادواتهم الانتاجية — وكانت وقتئذ بسيطة ورخيصة — وعندما كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين ، كان هناك تناسق بين الانتاج وبين طريقة توزيع القيمة المنتجة ، فكان الانتاج فردياً كما كانت ملكية وسائل الانتاج ، وكان المنتجون يحتفظون لانفسهم بالربح الصناعي لعملهم ، ولكن عندما ظفرت الطبقة الرأسمالية

تغيرت طرائق العمل واصبحت جماعية ، ومع ذلك فقد بقيت ملكية وسائل العمل فردية . ولم يعد العمال مالكيين لرؤوس المال التي يستثمرونها وإنما هم مجبرون على بيع قوتهم للمستحدين . هذا هو مآل النظرية المادية التاريخية . على ان كثيراً من شراح كارل ماركس يحتاجون على التفسير الذي يجعل الوقائع الاجتماعية خاضعة او متعلقة بطرائق الانتاج ، ويرون ان النظرية المادية ليست الا رد فعل ضد التفسير الفكري للتاريخ والذي يجعل المشكلة الاجتماعية عبارة عن مسألة اخلاقية .

٢ — نضال الطبقات

يقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعي : ان تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ليس الا تاريخاً لنضال الطبقات ، ويرى ان المجتمعات تألفت في كل ادوار التاريخ من طبقات متحاربة متخاصمة . وان المجتمع الحاضر يتألف من طبقتين متخاصمتين : الطبقة الرأسمالية ، طبقة مالكي وسائل الانتاج كالارض والعمال والآلات وسائر رؤوس المال ، وطبقة العمال او البروليتاريا ، طبقة الذين لا يملكون شيئاً وإنما يعيشون من بيعهم قوى عملهم للرأسماليين . وقد تكونت طبقة العمال من نمو الطبقة البورجوازية أي من نمو رأس المال ، وخلق اجتماعها اليومي في المعامل ما بين افرادها عاطفة من التضامن ووحدانية المصلحة ، وشعوراً بقوتها ، واعتقاداً بأنها طبقة مستقلة ، كل ذلك حملها على توحيد الجهود بوجه الطبقة الرأسمالية فنشأ عن ذلك نضال مستمر بين الطبقتين يتسع فيصبح قومياً وعالمياً ، وينتهي هذا النضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وفي رأي ماركس ان هذه الثورة امر محتوم مقدور ، وانها نتيجة لقانون التطور العام ولكن كيف تعارض مصالح الطبقتين المذكورتين .

٣ — قانون القيمة وفضل القيمة

يرى كارل ماركس ان جميع السلع ، مهما اختلف نوعها وصنفها وتركيبها تتضمن عنصراً مشتركاً هو مقدار العمل المبذول في سبيل انتاجها ويعتبر رأس المال المستعمل في

الاتاج كعمل (متجمد) او كعمل (متخزن) فقيم البضائع اذن تتعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعياً لاتاجها، والسلعة التي يتطلب اتاجها من الوقت الضروري اجتماعياً ضعف ما يتطلبه اتاج سلعة اخرى ، يجب أن تساوى ضعف قيمة السلعة الاخرى . ومن نظرية العمل هذه يستنتج ماركس كيفية استثمار الرأسماليين للعمال ، وسبب خصومة الفريقين ، فيرى ان العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي ان يشتغلوا لحساب انفسهم لانهم عاجزون من حوز الارض ورأس المال الضروريين للاتاج ، ولذلك هم مجبرون على أن يشتغلوا لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الاتاج ، ومن شرائط العمل ان يسلم العمال منتجاتهم للرأسمالي، وهذا يبقى حراً ببيعها بقيمة تتناسب اولاً وتناسب مع العمل المبذول لاتاجها. اما الاجور التي يدفعها المستحدث للعمال فانها تتعين في حد يتيح للعامل ان يعيش وان يعول أسرته وان يرزق اولاده ليحلوا محله . فالفرق بين القيمة التي يخلقها العمال في الاتاج وبين الاجور التي تدفع لهم يدعى (فضل القيمة) « plus value » وربح الرأسمالي بلا جهد . على ان العمال لا يستطيعون ان يرفضوا العمل بهذا الاجر ، لان هناك احتياطياً من العمال الذين ينتظرون ان يحلوا محلهم بمثل اجورهم ويترتب على ذلك ان حب الرأسماليين للربح يدفعهم الى بذل طاقتهم في سبيل زيادة مقدار فضل القيمة ، والى زيادة يؤس العمال والى تكوين احتياطي واسع من العمال .

هذه اسباب تعارض مصالح طبقتي العمال والرأسماليين ، ولكن كيف ينتهي هذا النضال .

٤ — قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل .

يرى كارل ماركس ان المزاخمة الحرة - وهي اساس النظام الرأسمالي - تؤول الى تجمع رؤوس المال بايد قليلة ، والى تجمع عدد كبير من العمال في عدد قليل من المؤسسات ، لان المزاخمة تفضي الى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة

فتزول الملكية الربوية الصغيرة امام المزارع الكبيرة الفنية وتزول الدكاكين امام مخازن البيع الكبرى ، فاذا استمرت المزاخمة ، قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية ، وعاد كثير من صغار المستحدثين الى صفوف البروليتاريا ، فترى من جهة عدداً من الناس يقل يوماً عن يوم وتزداد ثروته يوماً عن يوم ، ومن جهة ثانية عدداً من الناس يكثر ، ولكن فقره يتزايد . هذا ويرى ماركس في الشركة المساهمة دليلاً على اقواله ، لان المساهم يتناول ربحاً من غير جهد ، بينما يصبح المدير موظفاً مأجوراً وعاملاً على تهيئة الاشتراكية المقبلة لانها تركز رأس المال والعمل .

على ان هذا التركيز لن يستمر بصورة غير محدودة ، وسبأني يوم تبقى فيه نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة الى جانب كتلة كبيرة من الناس لا تملك شيئاً وعندئذ تقع الواقعة وتهب الثورة وتقضي الاكثرية على الاقلية وتستولي على وسائل الانتاج المادية وتستثمرها لمصلحة المجموع ، وعندئذ يسود العالم نظام يملك فيه المجتمع وسائل الانتاج ويقضي فيه الطبقات وعلى نضال الطبقات ، وتزول منه الدولة التي يرى فيها ماركس اداة لحماية المالكين .

هذا وان الازمات الاقتصادية الدورية هي التي تبشر « بالواقعة » وتؤدي لزعة البنيان الرأسمالي ، لان قلة اجور العمال وعطالة العمال تؤول الى انقاص مقدرتهم على الاستهلاك والى كساد الانتاج ، والى هبوط الاسعار والى الازمة .

ب — نقد الماركسية

اشغلت نظريات ماركس المؤلفين السياسيين منذ عصره حتى يومنا ، وتعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل شرحها وترويجها والدفاع عنها ، كما تعددت المؤلفات وضعت في سبيل نقدها وتجريحها . ونستطيع ان نوجز النقاط الاساسية لناقديها فيما يلي :

١ . — التفسير المادي للتاريخ : لا يجادل احد في أثر العوامل الاقتصادية في التاريخ ولكن من المبالغة ان نجعل العامل الاقتصادي المؤثر الوحيد فيها وان تجاهل

العوامل الأخرى فليس من ~~ينكر~~ أن الشعوب والأفراد قد تعمل بوحى العواطف
ولغايات غير اقتصادية ، والتاريخ يعلمنا أن الحروب الدينية هي أطول الحروب
وأكثرها فسوة .

٢ . — نضال الطبقات : أطلق كارل ماركس اسم الطبقة « البورجوازية »
على مالكي رؤوس المال ، ومع ذلك فين الطبقة البورجوازية كثيرون لا يملكون
رأس مال ومن الصعب كثيراً وضع الحدود بين الطبقات ، وجعل الناس طبقتين اثنتين
أذ هناك طبقة ثالثة في كثير من البلاد الأوروبية ورغم أن ماركس تنبأ بزوالها منذ مائة
سنة فإنها لاتزال حتى الآن قوية متأسكة ، ولا تزال تؤلف أساس المجتمع في بعض
البلاد . ثم أن نضال الطبقات لا يقوم حتماً بين البورجوازيين وبين العمال فين العمال
اختلاف في المصالح وهو اختلاف غير اقتصادي غالباً ، وكذلك فهناك فروق اقتصادية
بين مختلف الطبقات العامة وهي فروق في الدرجة وتكاد تعادل الفروق بين العمال
وبين الرأسماليين ، ولقد كان بين عمال بريطانيا استقرائية اختصاصية تقاوم جمهور
العمال العاديين كما أن كثيراً ما يرى العمال وأرباب العمل يتعاونون على المستهلك
والمسكف بالضرائب ، وكذلك فالحروب الأهلية تجمع في كل من الجبهتين كل
طبقات البلاد .

٣ . — نظرية القيمة وفضل القيمة : أن الماركسيين يشيدون صرح نظريتهم
السياسية على استناد صاجب العمل للعامل ، ويفسرونها بنظرية القيمة وفضل القيمة ، وليس
هنال مجال شرح نظرية القيمة من وجهتها النظرية المحضة وإنما نكتفي بذكر
ما أوردناه قديها من مقارنتها بالوقائع فقالوا لا يمكن أن تكون قيمة الشيء ، قيمة
العمل المبذول في سبيل اتاجه ، وإنما تخضع القيمة لعوامل كثيرة كالندرة والنفع ،
ولو شئنا اعتبار العمل وحده معياراً للقيمة لادى ذلك الى استنتاجات غريبة ، فهناك
لوحات زيتية لقيمة لها رغم أن بذل العمل في سبيل تصويرها ، وهناك لوحات
اقتضت نفس وقت العمل ومع ذلك فلا يمكن أن يقال إن لها نفس القيمة ، إذا رسم

احداها عبقرى ، وهناك اشياء لم يمازجها عمل كالتاجم ، والبنابيع في الصحاري والنباتات البرية ، ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان ليس لها قيمة ، وكذلك فالقيمة يجب ان تبقى ثابتة حسب ماركس ، على انا ترى في الواقع ان الحُر ترفع قيمتها كلما قدم عليها العهد ، وان بعض المنسوجات ترفع قيمتها او تنخفض بحسب اهواء التقاليد ، هذا كله حمل الاقتصادي النسوي كارل منجر على ان يقول «ان جعل قيمة الاشياء تابعة لنفقات انتاجها ، بعد صفقة بوجه التجارب » .

ولما كانت نظرية فضل القيمة تستند الى نظرية القيمة ، فهي فاسدة ان ثبت فساد هذه . ثم ان نظرية فضل القيمة فاسدة من وجهة ثانية ، اذ تقول ان الاجر الذي يستوفيه العمال لا يزيد عن القدر الضروري الذي يدفع عنهم الموت ويتيح لهم ان يعولوا أسرهم ، والواقع يثبت ان اجور العمال ما انفكت ترفع منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا بل ان الحد الذي كان يظن ان الاجور لن تزيد عليه اصبح حداً ادنى لا يمكن ان تنقص عنه الاجرة .

ثم ان كارل ماركس يقسم رأس المال الى قسمين : رأس المال الثابت كالابنية والآلات ويرى ان هذا النوع ليس مصدر ربح للأرأسمالي وانما ينتج نفسه في قيمة الاشياء المنتجة ، ورأس المال المتحول ، الذي يستعمل في دفع اجور العمال ، والذي هو مصدر الربح وفضل القيمة للأرأسماليين ولكن اذا كانت جميع ارباح الأرأسمالي ، كما يرى ماركس ، تأتي من رأس المال المتحول لامن الثابت ، فمن الصعب جداً ان نفهم لماذا يستعمل الأرأسماليون الآلات في صناعاتهم ولماذا يستعملون الاموال الثابتة الكثيرة ، مادام نصيبهم من الربح يتناقص بنسبة زيادة رأس المال الثابت ، ويزداد كلما امتعوا في استعمال اليد العاملة واستغنوا عن الآلة . وهذا كله يناقض نبوءة ماركس بالثورة اذ يحمل الثورة قائمة على جيش العمال العاطلين الذين تطردهم الآلة من معاملهم .

٢ — تركيز رأس المال والعمال وقانون التطور : لم تصدق نبوءات ماركس من حيث سير التطور ، فلم ينقسم الناس الى طبقتين مستقلتين : طبقة العمال وطبقة الأرأسماليين بل لا يزال هناك طبقة متوسطة قوية . ثم ان حركة تركيز الملكية ليست

واحدة في كل نواحي الحياة الاقتصادية ، ففي الزراعة لانزال الملكية الصغيرة قوبة بل وطاغية على الملكية المتوسطة ، اما في الصناعة فحركة التركيز عامة في اكثر البلاد ، ولكنها شديدة في بعض الصناعات التي تقتضي توحيداً في انواع الانتاج كصناعة الزجاج والأحذية والاقشة . على ان هذه الشدة لم تستطع ان تؤثر كثيراً في الحياة الاقتصادية بوجه عام ، والاحصاءات اثبتت انه لا يزال ٨٠ في المائة من الصناعة الافرنسية في يد المؤسسات الصغيرة ، وكذلك الامر في التجارة وان كانت حركة التركيز فيها اقل مما هي في الصناعة .

ثم ان الشركات المساهمة التي كانت ماركس يجعل منها دليلاً على السير نحو الاشتراكية في رأس المال ، كانت عائقاً كبيراً دون تحقيق نبوءاته ودليلاً على ان الرأسمالية تتطور حسب الظروف في سبيل حفظ كيائها ، فاذا كانت رؤوس المال قد تجمعت في يد شركات السهام والتروست والكارتل بالليارات ، واذا كان ثلثا ثروة الولايات المتحدة قد تركزا في شركات السهام ، فان هذا التركيز لا يشمل الادارة رؤوس المال ورقابتها ، اما ملكيتها فقد بقيت موزعة بين ملايين المساهمين ، ومنهم كثير من العمال ورجال الطبقة الوسطى — خلافاً لنبوءة ماركس — .

وفضلاً عن ذلك فان نصيب العمال لم يكن الانحطاط الفكري والجسمي ولا البؤس منذ عهد ماركس ، واذا كان صحيحاً ان عشرات السنين التي اعقبت الثورة الصناعية كانت سنى آلام للطبقة العاملة ، فان منظمات العمال وتدخلات الحكومة قد عملت على تحسين حالهم بفضل تشريع العمل وبفضل مؤسسات التأمين الاجتماعي . ان عدد العاطلين ، بالنسبة للذين يشتغلون ، وعدد المالكين بالنسبة للمحرومين ، لم يبلغ بعد مرحلة تجعلنا توقع قيام الاكثرية للقضاء على الاقلية في وقت قريب او بعيد ، وانما لا يزال خصوم الماركسية يتمسكون بقابلية الرأسمالية للتطور ، وبكفاية تشريع العمل لتحسين حال العمال ، وللتقريب بين مختلف الطبقات وبين مختلف الارباح ولاجلال الاتفاق محل النضال .

الخلاصة :

إذا كانت قيمة نظريات ماركس موضع جدل ونقاش من الوجهة العلمية ، فلا يشكر أنها احدثت في الواقع ثورة حقيقية في عالم الافكار في اواخر القرن التاسع واواخر القرن العشرين .

ان الماركسية اعطت العلم انجهاً فكرياً جديداً ، وطريقة طريفة في تفسير التاريخ ، وثروة ضخمة من التاريخ الاقتصادي البريطاني ، وجعلت بعض الامور كالحقوق والاخلاق ذات صفة نسبية وبذلك ربطت علم الاقتصاد بعلم الاجتماع . واذا كانت نظرة الماركسية الى التاريخ باعتباره علماً ذا نوااميس للتطور مقررة ، موضعاً لشيء من النقد فانها جهد هام في وضع فلسفة للتاريخ . ولذلك رأينا كثيراً من الفرديين ينحون منحى المادية التاريخية ، فيأخذ « بارتو » مبدأ نضال الطبقات ولكنه يستعمله ليجعل منه « قانون الاصطفاء الطبيعي » ، الذي يصطفي النخبة من الناس . ولكن لا يزال لها خصوم عنيدون ينكرون عليها كل قيمة علمية فيحتم الاستاذ « ديشان » وهو خصم الماركسية بحجة عنها بذكر رأيه فيها ويقول « انها مدينة بعظمتها لغموضها ، وان نجاحها في الواقع لا يدل على صحتها لان كثيراً من العقائد قد ظفر في التاريخ مع فساد هذه العقائد من الوجهة العقلية . والماركسية مدينة بنجاحها لطريقة عرض افكارها ، فقد اتخذت في وصفها التطور والبؤس طريقة المأساة ، واثرت على الضمائر النبيلة ، فظهرت الظلم عن طريق نظرية فضل القيمة ، واثارت حتى الثورة عن طريق نظرية الازمات ، واحيت الآمال بنظرية الثورة المقدورة والتطور المحتوم .

« ان الماركسية قدمت خيالات واثارت نزعات ، فاصبحت رمزاً وراية ، ان قيمتها الاساسية هي قيمة دعايتها ، فهي خميرة نورية . »

ورغمًا عن كل الحملات التي وجهت الى الماركسية ، فانها بقيت حية في ميدان

الواقع وفي ميدان الفكر . يدين بها كثير من الاشتراكيين من جهة ، ويبني عليها نظام اجتماعي وسياسي جديد ، هو النظام البلشفي ، لأن البلشفية ترى أن المرور من النظام الرأسمالي إلى النظام الشيوعي يتطلب فترة انتقال تتغير فيها روح الناس وتزول انانيتهم الفردية ويعتادون فيها العمل من غير اكراه ، هذه الفترة هي المرحلة الاشتراكية الماركسية ، وهذه المرحلة هي التي يطبق فيها البرنامج الجماعي في روسيا السوفياتية في أيامنا هذه وجميع الكتابات والمؤلفات والنشرات التي تشرح النظرية الاشتراكية الروسية تستند إلى طريقة ماركس الجدلية وإلى فلسفته في التطور وإلى المادية التاريخية وذلك لاثبات أن النظام الاشتراكي هو النظام الطبيعي المقدور في حال التطور الصناعي الحديث . وسنعود إلى هذا البحث في معرض دراستنا التجربة السوفياتية والاقتصاد المنهجي الاشتراكي .



القياس الثالث

اصلاح النظام الاقتصادي

ان الازمة الاقتصادية الحديثة كانت مثاراً للجدل عنيف حول مستقبل الرأسمالية، ومعناً لنظرية جديدة تقع في منتصف الطريق بين نظريات الحرية الاقتصادية الخالصة ونظريات التدخل الاشتراكي، ولكن هذه النظرية الجديدة لم تكتمل بعد ولم تبلغ صيغتها النهائية، بل لا تزال في طور التكوين، ثم انها مختلفة باختلاف ميول واضعها ودعاتها، فنجدها لدى بعضهم اقرب الى الحرية والفردية، مبتغية الاحتفاظ باسس الحرية الاقتصادية، مع ادخال شيء من التنظيم، لتنسيق الفاعليات الفردية والمنافع الشخصية، ونجدها لدى البعض الآخر، ادنى الى الاشتراكية، تؤمن بتطور المفاهيم الاقتصادية بتطور وسائل الانتاج، وتبتغي ابدال اسس النظام الرأسمالي باسس نظام جديد، وما بين هذين الطرفين نجد افكاراً كثيرة متوسطة تحاول القرب او البعد من احدهما حسب نزعة اصحابها.

ثم ان النظرية الجديدة لم تبقى قاصرة على القول والجدل، ولم تنم في بطون الكتب والمجلات، وانما كانت مداراً للتطبيق والتجربة، فرأينا شتى دول العالم في هذا العصر، تعدل عن حيادها الاقتصادي الذي يقتضيه المذهب الحر، وتدخل في غمرة التدخل في الحياة الاقتصادية، ونجد التجارب الاقتصادية التي تبتغي تفريج الازمة يتبع بعضها بعضها، وينافس بعضها الآخر، او يقلد بعضها الآخر. فتبدأ روسيا

السوفياتية عملها بالانشائي عن طريق اقتصادها المنهاجي الجديد ، وتتبعها الدول الفاشستية النازية في اوربا في اقتصاد منهاجي من نوع آخر ، ثم رى الدول الديموقراطية تسير في هذا الاتجاه ويفتح روزفلت بعد هوفر عهداً جديداً وسياسة جديدة ، لاصلاح النظام الرأسمالي ، ورى انسكلترا الحرية تحاول تنسيق بعض فروع الانتاج وتخرج بذلك على نظرياتها الحرية الحالصة .

وجدير بنا وقد تتبعنا النظام الرأسمالي فاشرفنا على فجر نهضته ، ورأبناه في عصره الذهبي في منتصف القرن التاسع عشر ، ثم شاهدناه يتعثر في ازماته ومصائبه في القرن العشرين ، جدير بنا ان نتعرف الى مصيره ، والى الوسائل التي استعملت لاصلاحه او تعديله او تغييره ، فندرس في اول الامر ، المبادئ العامة التي تبنى عليها النظرية الجديدة المسماة « بالاقتصاد المسير » او « الاقتصاد الموجه » او التي نسميها « بالاقتصاد المنهاجي » ثم ندرس تطبيقاتها العملية ، فنطلع على الطرائق والاساليب التي تدير بها روسيا حياتها الاقتصادية ، وتؤمن انتاج الارزاق وتوزيعها ، ونطلع على امتزاج مفهومها بالمفهوم الفاشستي النازي وما حقق من تغيير في الرسمية الالمانية الالتيالية ، ونسأله عما اذا كان يمكن التوفيق بين مبادئها وبين المبادئ الديموقراطية على ضوء تجربة روزفلت ، وعلى ضوء بعض التجارب الجزئية في بريطانيا .

هذا هو منهاجنا لهذا القسم الانشائي من هذا الكتاب .

الفصل الأول

الاقتصاد المنهجي^(١)

Planned Economy

نعني « بالاقتصاد المنهجي » الاقتصاد المنظم وفقاً لمنهاج Plan ، وهو المعنى المقصود من كلمتي « Planned Economy » الانكليزية و « - Planmassige wirtschaft » الالمانية . واصطلاح « الاقتصاد المنهجي » وان يكن مستعاراً من اللغة الاشتراكية ، ولا سيما الاشتراكية الالمانية ، — وواضح ان منهاج السنوات الخمس الروسي يطبعه بطابع الجدة — فانه اصبح اصطلاحاً عاماً لدى اكثر المؤلفين على اختلاف جنسياتهم ونزعاتهم .

H. de man: Socialisme constructif. (١)

H. de man: Reflexions sur l'économie dirigée.

Pirou : La crise du capitalisme.

Noyelle : Economie dirigée.

Cole : Practicals Economics.

Stuart Shase : Economig of abundance.

Soule : Aplanned Society.

Shlichter : Towards stability.

ولكن بعض المؤلفين الفرنسيين استعملوا اصطلاحاً بعيداً عن امثاله في اللغات الاجنبية ، وهو اصطلاح «الاقتصاد المسير او الموجه» *Economie dirigée* — وهو الذي دخل اللغة الاقتصادية في سوريا ومصر — هذا الاصطلاح الجديد وضعه الكاتب برتراند دو جوفنيل ولخص فيه اسس النظرية الجديدة التي كان بدأ يدين بها الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا .

ولم يقبل بعض المؤلفين الاfrنسيين بهذا الاصطلاح فاستعملوا كلمات «الاقتصاد المنظم» او «الاقتصاد المدار» وعاد بعضهم الى الاصل الشائع فاستعمل «الاقتصاد المنهاجي» *Economie planée, planifiée* ، وجميعهم يبتغون من النظرية الجديدة قلب النظام الرأسمالي قلباً تدريجياً عن طريق سلسلة من التدخلات التنظيمية التي «تسير او توجه» المشاريع الخاصة نحو تنفيذ «منهاج» عام تضعه سلطة معترف بها .

ان قضية «الاقتصاد المنهاجي» نتيجة من نتائج الحركة العقلانية ، *Rationalisme* التي ترمي الى احلال التدبير العقلي المنظم في الحياة الاقتصادية مكان القوضى المبذرة للوقت والجهد ، وهي اذا كانت دخلت في روسيا السوفياتية عن طريق الثورة الاشتراكية فلان من روح الاشتراكية — كما رأينا في الفصل السابق — احلال التدبير العقلي مكان التوازن العفوي الحر في الحياة الاقتصادية ، اما في البلاد غير الاشتراكية فقد كان دخولها عن طريق الحركة العقلانية .

والمؤتمر العالمي الذي عقده «الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية» في امستردام في آخر اغسطس ١٩٣١ قد كان من عوامل تقوية الحركة العقلانية ، اذ ان هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون وتآلف من مهندسين وصناعيين واقتصاديين واجتماعيين كانت ترمي في الاصل الى البحث في التنظيم العلمي للعمل في المعامل ولادارة المؤسسات حسب التوجهات التايلرية ولكنها في مؤتمرها المذكور تعدت غاياتها الادارية وبحث قضية التنظيم الاقتصادي العلمي وربطتها بقضية الازمة الحالية بهذه العبارة التي صدرت بها تقريرها :

« ان البطالة عمت العالم ، والاسواق ضاقت لضعف قوة الشراء بينما تزداد قوة الانتاج زيادة مستمرة بفضل استعمال الآلة وتقدم الاختراع الفني ، وفي هذا العالم الذي ما برحت فيه الموارد الاقتصادية تنمو وتتضاعف نرى نقصاً في الامل بالاستخدام ، ونرى ان مستوى المعيشة لم يرتفع او لم يبق مستقراً بالنسبة لزيادة الانتاج ، فليس من توافق بين القدرة على الشراء والقدرة على الانتاج » .

ولقد زاد في اهمية الجدل وجود وفد روسي يضم عدداً من اعضاء « لجنة منهاج السنوات الخمس » ووجود المندوب الامريكي الدكتور لويس لوزوين الذي قدم التقرير الاساسي في المؤتمر ، ففي هذا التقرير الذي حرص فيه على ان لا يتعدى حدود الحقيقة العلمية ، اعلن عجز نظام الانتاج الرأسمالي عن الملاءمة بين مستوى معيشة الجماهير وبين الانتاج المتزايد ، واستعمل في بيان ذلك كلمات وصيغاً لا تختلف عن الصيغ الاشتراكية .

فقد اعلن عقم « نظام ينتج من الجوب والقطن والصوف والحشب والفولاذ ما يكفي لغذاء كل المخلوقات البشرية وكسوتها واباؤها بصورة كافية ، ولكنه مع ذلك يرغم ملايين من الناس على العطالة ، ويقضي عليهم بالجوع رغماً عن تمنيمهم العمل في سبيل قوتهم ، وبذلك رغماً عن ايمانهم بكرامة العمل » . ثم لا يتردد فيما بعد عن ان يعلن ان « الفردية التي تسير خلف الربح بدأت تصبح عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي » وهي فكرة كان ماركس يعلنها سنة ١٨٤٧ ، ولكننا فيما بعد نجد مواطن تايلر يؤمن بان التطور الاقتصادي يحمل في نفسه الاتجاه نحو « الاقتصاد المسير » او المنهاجي الذي يحمل وحده الامن والطمأنينة ، لان « الاقتصاد المنهاجي » يستطيع ان يقود الى الغايات المرجوة منه ، مهما كانت الاسس التي يبنى عليها والافكار السياسية التي يتجلى بها ، من الاشتراكية التي تتجاوز النظام السوفياني في القرب من المثالية الاشتراكية الى الرأسمالية التي تستهدف تنظيم المؤسسات تنظيمًا اختياريًا عفويًا . ثم اقترح « مجموعة لجان وهيئات » منها ما هو حكومي ومنها ما هو اختياري تعني بادارة الشؤون الاقتصادية وفق « منهاج » ، وتضع « قواعد » فنية واجتماعية

لجميع الصناعات ، مراقبة حركة الاسعار وتعيين شرائط منح القروض للمؤسسات الصناعية « وهذا في الواقع ، رأسمالية تضع لنفسها حدودها وتضع لجميع الانتاج قواعد التنظيم العقلي التي اقترحتها التايلرية للمؤسسات الفردية . ثم ان لوروين يذكر المثال السوفياتي ، الذي كان له اثره في الولايات المتحدة بين النماذج الاربعة للاقتصاد المسير التي يتصورها ممكنة التطبيق وهي : الاشتراكية الحاصلة ، والرأسمالية الحكومية السوفياتية ، والاقتصاد المختلط الذي يجمع بين المؤسسات الخاصة والحكومية ، والاقتصاد الرأسمالي الذي يسير عفوياً بتنظيم المبادلة والاعتماد . وينادي بضرورة منهاج يمكن الاخذ به حالاً ويقترح اجتماع لجنة عالمية ، تجتمع تحت اشراف جمعية الامم وبالتعاون مع مصرف الدفع العالمية وتضع « منهاج خمس سنوات ، للتنظيم الاقتصادي العالمي عن طريق توزيع الاعتمادات توزيعاً عقلياً على الفاعليات العالمية . وهذه الغاية يشترط في بلوغها : اعلان المساواة الحقوقية والمنوية بين الامم الظافرة والمعلوبة ، ورجحان المصلحة العالمية على المصلحة الوطنية ، والاعتراف باستحالة اعنات بلد واحد بحمل تعويضات الحرب ، وحشد الذهب المتراكم في بعض البلاد زيادة مقدرة الجماهير الشرائية بسياسة رفع الاجور وانقاص الرسوم الجمركية . وهذا المنهاج يسبقه تأجيل دفع ديون الحرب وتعويضاتها مدة خمس سنوات مع جواز الغائها اذا كانت تجربة السنين الخمس ناجحة .

ولكن احد الممثلين الالمان القى سؤالاً على الدكتور لوروين واجاب عليه هو ان هذا المنهاج اذا اخذ به قد يكون حسن العاقبة ولكن الهام هو معرفة السلطة التي تطبقه بصورة اجبارية . وهو اعتراض يشمل كل الاقتصاد المسير الذي يبنى طوبوياً ، اذ تنقصه سلطة سيدة توجب على الدول الاخذ به ، ولا يوجد اعتراض آخر بوجه الاقتصاد المسير ، فهناك عدد كبير من طرائق التنظيم الاقتصادي للعالم يوصل الى نظام احسن من نظامنا ، لو امكن الاخذ بها .

والواقع ان هذه النظرة وثيقة الصلة بنزعة ملازمة للفكرة التايلرية تعني بالتنظيم العلمي او بتعقيل المؤسسات لان التايلرية ترمي في النهاية منطقياً الى اخضاع الحياة

الاقتصادية بمجملتها الى منهاج يديرها ، وقد حدثنا «دومان» انه شاهد منذ سنة ١٩١٨ في الولايات المتحدة بين المهندسين والمنظمين الذين يعنون بالتأيليرية عدداً كبيراً يميل الى هذه الغاية ، البعيدة في الاصل عن اهداف تأيلر . ثم ازداد عدد هؤلاء مع الايام ، حتى صار بعضهم الى استنتاجات اشتراكية .

اما العقلية الوسطى لدى «منقفي الصناعة» الامريكيين فهي بعيدة عن هذا اللون فهمم الاساسي هو نحو انتاج (Efficiency) المؤسسات كطريقة لاقصاء تكاليف الانتاج . ومع ذلك فقد كان بين رجال «جمعية تأيلر» وجمعيات المهندسين روح «منتج» أو «فني» تختلف عن عقلية «المالك» أو «المساهم» . لان الرجل الذي يحترف تنظيم الانتاج ينزع بطبعه الى السمو بحرفته بالنسبة لدور صاحب الاموال او المضارب الذي يراه طفيلياً او قليل الانتاج . وهذا التباين في الروح بين طبقتي المسيرين الاقتصاديين تشاهد في امريكا بصورة خاصة ، بسبب النمو الغني السريع الذي عجل في التفريق بين تملك المؤسسات الكبرى وبين ادارتها . ونجد صدى ذلك لدى تورشتاين قبلن الذي يعارض المالي بالمهندس ، ولدى فورد الذي يرى في البورصة روح كسب ومضاربة لا يليق بالنتج الحقيقي . ومنذ ١٩٣٠ ، بدأت جمعيات المهندسين تحدث عن نقد الاقتصاد المبني على الربح ولا سيما لدى الاختصاصيين بالتنظيم العلمي الملتفين حول «جمعية تأيلر» . ففي مؤتمرهم المنعقد ١٩٣٠ قدم رئيسهم الدكتور برصن برنامج مطالبهم الذي جاء فيه : الاخذ بمبادئ التنظيم العلمي التي جربتها وسهرت عليها المؤسسات الفردية في الحياة الاقتصادية باعتبارها مؤسسة كبيرة تم جميع اعضاء العالم الاقتصادي من عمال ومساهمين وكتب احد نظري الحركة «تيد» ان من الممكن ان يكون التطور قد بلغ مرحلة يصبح فيها تدخل ادارة ذكية و«منهاج» مدبر يشمل صناعات بكاملها واطواناً بمجموعها ، الخطوة اللازمة المقبلة في التطور الاقتصادي ، اذا اريد حماية نظامنا الانتاجي «من الانهيار» .

وفي مؤتمر امستردام ذكر برصن نفسه بتقريره اسباب هذه النزعة التي تتجاوز فكرة تأيلر فقال «كان لازمة عام ١٩٢٩» أثر عميق على الفكر في الولايات المتحدة ، لان

عدد العاطلين على العمل كان اكبر منه في أي وقت مضى ، والقسم الكبير منه في « تكنولوجي ناشئ » عن استعمال آلات جديدة ومزج مؤسسات عديدة ، ولان دخل الناس ومستوى معيشتهم بات منخفضاً ، ولان هناك التجربة الروسية وما لها من أثر براق ، لذلك اثارَت الازمة الحالية شكوكاً في تنظيم الصناعة وادارتها .

حدود الاقتصاد المنهجي :

ان الاقتصاد المنهجي يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد الحر وبين الاقتصاد الاشتراكي . فهو يستعير من كل منهما بعض عناصره ولكنه يبقى مستقلاً عنهما . ان الاقتصاد الحر يترك الى الافراد والجماعات الخاصة تنظيم الانتاج والمبادلة ، ويعتقد دعائه ان تداخل الفاعليات الاقتصادية يؤول عفواً ومن عند نفسه الى تحقيق التوازن بين الانتاج وبين الحاجة الاجتماعية ، والتلاؤم بين العرض وبين الطلب ، وذلك بفضل المزاوجة الحرة . فلو فرضنا ان توازن العرض والطلب قد اختلف في وقت من الاوقات اما بخطأ المنتجين في التقدير واما لتغير اذواق المستهلكين ، فاذا ازداد العرض على الحاجات ، هبط السعر ، وهذا الهبوط يحدد بفريق من المنتجين الى ترك المهنة التي هبط السعر فيها والى استئثار اموالهم وجهودهم في نواحي اخرى لم يكنف منها الناس وبهذه الصورة يؤول اختلال التوازن الى حركة تصحيح التوازن ونرى المنتجين يسايرون تحول الاذواق والحاجات ولو استغنى الناس في وقت من الاوقات ، عن غطاء الرأس فان باعة هذا الغطاء يتركون تجارتهم هذه ويحولون اموالهم والايدي العاملة الى صناعة يحتاج الناس الى منتجاتها كالآلات الراديو .

اما الاقتصاد الاشتراكي فعلى العكس من ذلك ، لم يعد يثق بالساعي الفردية وانما يحرم الناس والجماعات الحرة من حق تملك وسائل الانتاج ، وينقل هذا الحق الى الدولة او الجماعات العامة كالبليات والنقابات والاصناف . وبديهي ان ليس في هذا النظام حركة اسعار تؤول الى توافق الانتاج مع الحاجات لان هذه الحركة تفترض وجود مزاوجة حرة وحق كل انسان بنقل عمله وماله حيث يجد الربح الاكبر

فالجماة كلها في الاقتصاد الاشتراكي ، هي التي تحسب المظاهر المختلفة للحاجات الاجتماعية ، وتوفق بحسبها حركة الناس ورؤوس الاموال ، وذلك كله بسعي منظم مستند الى التفكير والتدبير ، لذلك كان هذا الاسلوب يحل فكرة « المنهاج » مكانها اللائق ، ويعلن دعائه ان سمو النظام الذي يقترحونه على الفردية الحرة ناشئ عن انه يجعل النظام مكان الفوضى والعقل مكان التجربة ، والشعور مكان اللاشعور .

ان الاقتصاد المنهاجي يستعير من الاقتصاد الفردي مبدأ الملكية الخاصة لرؤوس المال ووسائل الانتاج ويستعير من الاشتراكية فكرة المنهاج ويمزج هذين المفهومين في صيغة واحدة ، فالدولة لاتدير بنفسها العامل والمخازن وانما تترك ذلك للافراد يقومون به تحت مسؤوليتهم ، ولكنها تخضع هذه المؤسسات الفردية الى رقابة وقواعد تعبر عن رغبتها بتوجيه النشاط الاقتصادي في وجهة خاصة .

على انه يمكننا القول ان جميع المذاهب الاشتراكية يمكن اعتبارها نظريات اقتصاد مسير ، ولذلك لاندش حين نرى جميع الاشتراكيين يولون الاقتصاد المنهاجي عطفهم واهتمامهم ، ولكن ليس كل اقتصاد منهاجي اشتراكياً لان الاشتراكية لا ترمي الى توسيع وظائف الدولة لحسب ، بل تتطلب تغييراً اساسياً في نظام الملكية ، ولا ترى الخلاص الا في الاقتصاد الاشتراكي ، ولكن يمكن ان يكون هناك اقتصاد منهاجي غير اشتراكي اوفيه شيء من الاشتراكية ، بحيث يحافظ على الملكية الفردية من جهة ويحجب المؤسسات على الخضوع لتوجيهات موحدة من قبل السلطات العامة .

غاية الاقتصاد المنهاجي

ان الغاية التي يبتغيها الاقتصاد المنهاجي هي « استقرار الحياة الاقتصادية » والقضاء على الازمة الاقتصادية التي تجلى بكساد وهبوط عظيم يعقبان رواجاً وارتفاعاً فاحشاً هذا الارتفاع والهبوط الشديدان يصيبان كثيراً من الضحايا ويسببان كثيراً من الحسائر ولذلك يذهب دعاة الاقتصاد المنهاجي الى أنه يجب تنظيم الانتاج ومعرفة مقدار الحاجات

بحيث يكون الانتاج مناسباً للحاجة وبذلك يقضى على فرط الانتاج والكساد وهبوط الاسعار .

وهنا يصطدم الاقتصاد المنهاجي بالاقتصاد الحر الفردي .

لان الاقتصاد الفردي يؤكد ان حركة الاسعار في جو المزاومة الحرة تؤول من نفسها ، وبصورة عفوية الى تحقيق التوازن بين الانتاج وبين الحاجات . وان لا حاجة لتنظيم حكومي ، بل ان هناك نظاماً طبيعياً يؤمن التوازن ويبعد الرخاء بعد الازمة . اما دعاء الاقتصاد المنهاجي فلا يؤمنون بعفوية التوازن ، ولا يتقبلون الازمات على انها عامل تقدم ورقي ، وانما يؤمنون بان التدبير العقلي وحده يستطيع أن يقضي على الازمة وان يؤمن الاستقرار في الحياة الاقتصادية ،

ان نظرية الاقتصاد المنهاجي لا تزال في أول عهدها ، ويجب ان ندرسها في مصادرها ما دامت غير مستقره لذلك سنترك الكلام لثلاثة من ابرز دعااتها في الولايات المتحدة فيحدثنا الاستاذ شليختر عن نقد الاقتصاد الحر العفوي ويحدثنا « ستوارت شير » عن اختلاف المجتمع الحاضر عن مجتمع القرن التاسع عشر ووجوب تغيير التفكير الاقتصادي بحسبه . ونسمع من الاستاذ « توغويل » اقتراحاته في طرائق الاقتصاد المنهاجي .

اولاً : شليختر ونقص النظام الاقتصادي الحر

يمتاز « شليختر » استاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد على كثير من اقتصاديي الولايات المتحدة بانه جامعي ، يبحث العلم للعلم وحده ، لا يبغى مجداً سياسياً ، ولا شهرة صحافية ، ولذلك كان دقيق النظر في فهمه للنظام الاقتصادي الفردي ، شديد الاعتدال حين يقترح اصلاحه ويطالب باتباع الاقتصاد المنهاجي ، ولم نجد من حلل دقائق النظام الفردي واوضح نقائصه مثل « شليختر » على انا ننبه الى ان شليختر انما يتكلم عن النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الامريكية ، وكلامه لا يصدق في النظام الرأسمالي الاوروبي الا مع شيء من التعديل .

يرى شليختر ان النظام الاقتصادي الامثل ، هو الذي يتيح حوز النسبة الكبرى بين مجموع المنافع والمنتجات وبين التضحيات المبذولة ، اما خير الطرق الموصلة الى

هذا الانتاج الاقصى بالجهد الاقل ، فهو طريق الحرية بحسب آدم سميث والمذهب الفردي ، ولكن شليختر يرى ان عصرنا يختلف عن عصر سميث ، وان نظام الحرية المطلقة لم يعد يتلاءم مع التطور الحديث ، فهو لم يعد نائلاً حَسَناً للحياة الاقتصادية ، ولم يعد مطابقاً للمصلحة العامة .

أ — النقطة الاولى : رقابة الفاعلية الاقتصادية تحت نظام المؤسسة الحرة :

تلخص نظرية سميث في ان المزاوجة تحقق بصورة آليّة حسن تنظيم الفاعلية الاقتصادية لانها تضمن للشارين منتجات شتى بأسعار معقولة وللبائعين تعويضاً كافياً عن عملهم ورأس مالهم . على ان صحة هذه الفكرة العامة تتوقف على عدد من الافتراضات التي تصدق دائماً في الواقع الحديث ، اذ لكيما تسير الحركة كما وصفها سميث وتعود الى النتائج المتوخاة يجب : ان يكون لدى البائعين والشارين مصلحة في التفريق بين الطرق التي توصل الى الرفاهية العامة وان يكون لديهم معلومات كافية لاجراء هذا التفريق ، وان يكون لديهم الرغبة لاجراء ذلك .

وان يكون لدى كل من البائع والشاري قابلية متساوية للاستفادة من الفرص المتاحة ، وقدرة متساوية على التكول عن الشراء اذا لم يجدوا الشروط موافقة . لا تحتاج الفقرتان الاخيرتان لشرح ، اما الاولى والثانية فنستحقان شيئاً من الدرس .

١ — يرى شليختر انه ليس لدى البائعين والشارين مصلحة في التفريق بين الاعمال التي توصل الى الخير العام وبأني بطائفة من الامثلة التي تدل على ان هذه المصلحة غير موجودة غالباً :

أ — مصارف الاصدار : عند ما يبلغ الناس درجة ما من عهد الازدهار تتطلب المصلحة العامة ان تتأني مصارف الاصدار في الاقراض بحيث تحاذر ان يصبح الازدهار متجاوز الحد وان يؤدي الى بلاء ، ولكن الزبائن لا يهيون بالمصارف للتأني في اقراضهم ، بل يطالبون اكثر فاكتر ، وتزاحم المصارف بعضها مع بعض بقودها لتلبية هذه

الطلبات لئلا يستاء زبائنها ، الامر الذي يؤدي الى تناقض بين السلوك الفردي لسلك من زبائن المصارف وبين ما يستدعيه الصالح العام ، ولذلك لم يمكن الوثوق بالحرية في سير مصارف الاصدار واضطرت الامم الى ايجاد تنظيم حكومي مكان الحرية المفسلة ، الحرية التي تفقد الى تأييد تخالف الصالح العام .

ب : الغلو في استعمال الموارد الطبيعية (من بترول وخشب وفحم وو ..) قد يكون مخالفاً للمصلحة العامة استنفاد احتياطي المواد الاولية باستثمار شديد لا يراعي المستقبل ولكن الافراد المدفوع كل منهم بمصلحته الشخصية (او بما يحسبه مصلحته الشخصية) سيعملون على زيادة هذا الاستثمار ، بل ان المزاحمة ستحفزهم لذلك ، ثم ان الاستثمار الشديد يتيح بيع كل وحدة تامة بسعر اقل من السابق ، ورفع اجور العمال ، فهو يكون موافقاً لقوانين المزاحمة . ولكنه يكون مناقضاً للصالح العام ولكن لا احد يهتم بالصالح العام في هذا الصدد .

ج — استعمال الاجراء المهاجرين باجور زهيدة

هذه القضية هامة في امريكا لاهمية قضايا هجرة اليد العاملة الاجنبية . ان قبول هجرة العمال الزهيدي الاجرة يناقض المصلحة العامة ولكنه قد يكون موافقاً لمصلحة المؤسسات التي تستخدمهم من جهة (لانها تدفع لهم اجراً اقل من اجر العمال الوطنيين) ومن جهة ثانية لمصلحة المستهلكين (لانهم يحوزون منتجات بسعر رخيص) ولمصلحة المهاجرين (لانهم يستوفون اجراً اعلى من اجورهم في بلادهم الاصلية) . لذلك فالمزاحمة والمصلحة الشخصية تدفع الى قبول مهاجرين كثيرين ، ولكنها قد تخالف الصالح العام الوطني .

د : خلق حاجات جديدة بدافع المزاحمة والدعاية والصحافة : اذا كانت هذه

الحاجات تنصل باستهلاكات ضارة (كاستهلاك المشروبات الكحولية) فمموها يخالف المصلحة العامة مباشرة . ولكن البائعين لا يهتمون بالتفريق بين ما ينطبق على الصحة والمنفعة الاجتماعية وبين سواء ، اذ لا يهتم احد بذلك في نظام اقتصادي مبني

على الحرية والمزاخمة ، فيزداد هذا الاستهلاك بدون حد — وعلى الاقل ما دام يسود مبدأ الحرية الاقتصادية .

ثم ان المزاخمة والاعلان والنشر تؤدي الى تقديم ترضيات مادية للناس (من مجوهرات وسيارات وفرو و الخ) اكثر مما تؤدي الى انماء اذواقهم الفكرية والفنية . وهكذا فعلى افتراض ان الناس على علم بما يوافق الصالح العام ، فليس من المؤكد انهم سيفرقون بين الطرق التي توافقه ، ويمكن ان يساقوا بدافع المزاخمة وفي نظام الحرية الى تنشيط المؤسسات التي تناقض اعمالها الصالح العام .

٢ . — ليس لدى الشارين غالباً الرغبة والمعلومات التي تتيح لهم التمييز بصورة صحيحة . فالمستهلكون الذين لديهم رغبة بشراء اشياء كبيرة ، ووقت قليل لاجراء الشراء لا يمكنهم ان يجمعوا كل عناصر المعلومات الضرورية لمعرفة اي انتاج اكثر ملاءمة من حيث الجنس والسعر . وفي هذه الحال ماذا يعملون ؟

انهم يحكمون على الجنس من حيث درجة السعر . وهم يبنون حكمهم هذا على فكرة شائعة مألوفة انه كلما كثر سعر الشيء ، حسن جنسه ، الامر الذي يدفع البائعين لرفع اسعارهم . ولكن قد لا يكون في الغالب فرق كبير بين اجناس بضائع تباع باسعار مختلفة او ان الفرق بين الجنسين لا يعادل الفرق بين السعيرين وهناك امثلة كثيرة على هذه الناحية ، وقد حدثنا « بوسكه » عن صانع الشوكولاته الذي يعين سعيرين مختلفين لشوكولاته واحدة ولكن شكل عرضها كان مختلفاً ، اذ منها ما كان ملفوفاً بورق مفضض ، ومنها ما كان بورق عادي ، كذلك في احد احياء الجزائر محل تجاري يقدم لزبائنه ثلاثة انواع من الزيت بثلاثة اسعار متفاوتة ، ولكن الحقيقة ان هذه الزيوت الثلاثة ترد من برميل واحد بمجاري مختلفة . وهذا دليل على ان الشاري يفترض اختلاف الاجناس بسبب اختلاف اسعار البضائع .

وثمة نتيجة اخرى لهذه الفحة النفسية لدى الشارين ، هي ان المنتجين يحرضون ، بداعي المحافظة على جنس او وصف بضائعهم ، على ان تباع هذه البضائع بسعر معين ، ومن هنا نشأ ما يدعى في الاصطلاح التجاري بالسعر الاجباري الذي

يفرض المنتج ، وعلى الخصوص منتج الماركة لتجار المفرق مع منعه اياهم من البيع بانقاص من السعر الاجباري .

وقد يقارن المستهلك بين جنس البضائع المقدمة له بالتجربة ، ولكن هذا عمل طويل الامل وكثير النفقة ، فهو طويل الامل لان الانسان لا يستطيع معرفة جنس بضاعة ما الا بعد وقت طويل ، وهو كثير التكاليف اذ يجب على المرء ان يشتري اصنافاً كبيرة ، مختلفة الاسعار والاجناس ليحكم ايها الاحسن والافضل .

وبما انه ليس لدى المستهلكين من الوقت والنقد ما يتيح لهم هذه التجارب فيقتصرون على شراء ما كانوا يشترونه سابقاً . ولا يرغبون بتغيير صنف بصنف آخر اغلى سعراً منه ، حتى ولو اكد لهم ان جنسه احسن ، الامر الذي يؤدي الى ان لا يسعى المنتجون لتحسين اتاجهم اذا كان يكلفهم رفع الاسعار .

فهذا يدلنا على ان الحياة الاقتصادية الواقعية بعيدة جداً عن ان يسكون لدى الشارين المعلومات التي تتيح لهم اجراء تمييز عقلي .

وكذلك ليس لدى الشارين رغبة باستعمال معلوماتهم ، اذ ليس لديهم اكثرهم الروحية الارتيابية الواقعية والعقلية الضرورية لاجراء اختبار صحيح على اساس معلومات يفترض انها واضحة ومحسوسة . فكثير من الشارين هواة او سريعو التصديق او سريعو التأثر ، نزاعون الى التفاؤل والمخاطرة .

هذا العنصر هو من اهمية الأثر بحيث ان البائعين من منتجين وتجارهم اليوم منظمون تنظيمًا حسنًا ، وقد حسنوا اساليب البيع بالدعاية وبكل الاساليب التي تدعى marketing ، الامر الذي يجعلها في وضع تستفيد فيه كثيراً من عدم تمقل المستهلكين وسرعة تأثرهم .

ب — النقطة الثانية : المؤسسة الحرة وتنظيم الاتاج

بتسائل شليختر عما اذا كان الاتاج الحر منظمًا في شروط توافق المصلحة الاجتماعية

- ويقول ان نظام المؤسسة الحرة يؤدي الى ثلاث نتائج سيئة : ١ — تقليل الانتاج
- ٢ . — عدم القضاء على التبذير ٣ . — عدم تعاون العمال .
- ١ . — تقليل الانتاج : ان من التهم التي تنسب للرأسمالية انها تدفع الى فروط الانتاج ، وإيجاد انتاج يتجاوز حاجات المستهلكين ومقدرتهم على الشراء ، على ان ستليختر يثبت هنا العكس ، ويقول ان الاقتصاد الحر يؤدي غالباً الى قلة الانتاج 'ان الاقتصاد الحديث بسبب النظام الحقوقي والفردى الذي يسوده يتصف بعدم اطراد الطلب . فلا يمكن التنبؤ سلفاً كم سيطلب من كل صنف منتج بسبب اختلاف المنتجات المعروضة على المستهلكين وبسبب تعدد المنتجين وجهل كل منهم بالسكينة التي سيأتي بها مزاحوه . فينتج عن ذلك ان هناك مغامرة كبرى في الانتاج المسبق ، اذ قد لا يستطيع تصريف هذا الانتاج ، وقد تغير اذواق الجمهور او تتطور الصناعة باكتشاف جديد ، فالمنتجون ميالون الى سياسة محافظة ومتبصرة وحذرة ، هي اقل الانتاج ، اى انتاج اقل من مقدرة المؤسسة ، كما هي الحال في صناعة الاحذية ، حيث تتجاوز القدرة على الانتاج ، الانتاج الحقيقي مائة في المائة وفي صناعة الملابس ٤٥ في المائة .
- ٢ . — عدم القضاء على التبذير : ان التحقيقات التي اجراها المهندسون خصوصاً في الولايات المتحدة اثبتت ان هناك تبذيراً عظيماً في الاقتصاد الحديث لأن نشاط المستخدمين متجه نحو الناحية المالية اكثر منه نحو الناحية الفنية الصناعية . لان عدم استقرار الاسعار يجعل جهد المستحدث متجهاً نحو دراسة البضائع والمزاحمين ووسائل اتفاق المال اكثر منه نحو تنظيم المؤسسة الفنية .
- والتال النموذجي على ذلك هو صناعة الملابس النسائية ، فهي منظمة على العموم في الولايات المتحدة بشكل المؤسسة الصغيرة او المتوسطة ، اى بشكل محلات ليس فيها اكثر من مائة عامل ، حيث يمكن فيها للادارة ان تحسن الصناعة تنظيم الانتاج تنظيمًا عقلاً . ولكن ما عمل في هذا السيل كان قليلاً جداً ، لان انقاص النفقات في مثل هذه الصناعة امر اقل اهمية في نجاحها من معرفة الموضة واختلاف اذواق المستهلكين وهكذا فالمنتج يتجه نحو دراسة السوق ويعدل عن قضايا الانتاج الفنية .

يضاف الى ذلك انه احسن العناصر التي كان يمكن الاعتماد اليها في القضاء على التبذير في الانتاج هم العمال والفنيون الاولون ولكن لا يمكن استعمالهم في ذلك لاسباب نحن ذا كروها الآن .

٣ . -- عدم تعاون العمال :

في هذا المجال تناقض بين النظريات المجردة وبين الوقائع الحسية . فالاقتصاد المبني على المزاخمة يعلن ان العمال يبذلون جهودهم في العمل وفي تقديم الجهد الاقصى بحيث يستوفون اجوراً حسنة ، ويستخدمون بصورة مطردة وسريعة . ولكن الواقع لا يؤيد هذه النظرية ، وكل العالم يشكو نزوع العمال نحو ابطاء جهودهم وعدم اهتمامهم بنجاح المؤسسة . ولم ذلك ؟ ان المسألة تنقسم الى سؤلين مترابطين ولكن مختلفان :

١ — لماذا لا يسير العامل في عمله الفردي مفكراً باتنتاج اقصى ما يمكنه؟ ثم لماذا لا يجتهد العامل الفردي في انقاص تكاليف المؤسسة المعتبرة شيئاً كاملاً ؟
أ — لماذا ينقص اقتصادنا الحديث الحافز للانتاج الفردي للعامل ؟ يرى شليختر لذلك ثلاثة اسباب :

١ . — عدم استقرار الاستخدام : يخشى العامل من ان يصبح عاملاً ، وبدافع هذه الخشية ينزع الى ان يعمل باكثر ما يمكنه من البطء مؤملاً من وراء ذلك تأخير الحين الذي يرمي فيه الى الطريق لعدم وجود عمل له . وقد ينجو من العطالة اذا ربح الوقت وجاءت اثناء ذلك طلبات جديدة . فهو مدفوع بدافع عدم الظلمة الى تمديد الوقت الضروري لانجاز العمل الذي يقوم به .

٢ — ان من شأن زيادة محصلة الانتاج ان تؤدي الى انتقاص الاجرة . وهنا ايضاً نجد تعارضاً بين الواقع والنظرية التي كانت تعتقد ان العامل حسن المحصلة الانتاجية يحوز اجراً ارفع من سواء . والواقع ان الامور لا تجري على هذا الشكل . فاذا رفع العامل حصيلة الانتاجية الى ما فوق الحد الوسطي فالنتيجة ان اصحاب العمل ينتظرون منه في المستقبل حصيلة اعلى من التي يؤديها رفاقه ، ولكن اجرتهم لا تتبدل،

وعليه فلا يستفيد من قوته الاتاجية العالية ، اما اذا كان لا يستوفي اجرة بحسب القسط فان زيادة الحصلة تنتج عاجلاً او آجلاً انقاص تعرفه الاجرة ، بحيث ان رفع الحصلة الاتاجية يؤدي الى عقوبة العامل لا الى مكافأته .

على ان هناك مشكلة يجب ان نحلها: كيف لا يكون صاحب العمل مجبراً على ان يدفع للعامل ذي الحصلة الاتاجية الكبرى اجراً اعلى من اجر سواه ، فاذا كان هناك مزاحمة حرة فالظاهر ان من يستاجر عاملاً استثنائياً عليه ان يدفع له اجراً أعلى اذا لم يكن يريد ان يراه يهجر معمله ويفتش عن عمل آخر باجرة تتكافأ مع مقدرته . ولكن هذا نتيجة نظرية لم يؤيدها الواقع الحسي لان كثيراً من العمال والمستخدمين يترددون قبل ترك محلاتهم ، كما ان كثيراً من المستخدمين يترددون قبل ان يدفعوا اجراً عالياً لمقدرة تدعى انها استثنائية ولكن لا تظهر حين الاستخدام بل اثناء العمل . لذلك لانجد العامل ، ولو كان يخشى ان يستمره معمله وان لا يستوفي اجرة بنسبة حصيلة ، يخاطر بترك عمله الحالي ليحاول نوال اجر أعلى في عمل آخر .

٣ . — يجب الاعتراف اخيراً بان الاجر لا يتناسب غالباً مع الكفاءة . ونعني بذلك ان القليل من المؤسسات الصناعية يمنح العمال اجراً يتناسب جنس العمل الذي يقومون به . فاذا نجح عامل في صناعة ، فالراجح ان صاحب العمل يقيه حيث هو ولا يجعله ينتقل بالترفع الى عمل مختلف لا يعرف سلفاً ما اذا كان سيظهر فيه كفاءة تسمو على الوسط .

ب : لماذا لا يساعد العامل في حسن سير المؤسسة بكاملها ؟

يرى شليختر سبب ذلك في الصيغة الرأسمالية للنظام الاقتصادي الحديث ، اذ ان المؤسسة ملك اصحاب رؤوس المال وتسير في مصلحتهم ، وليس لاصحاب الايدي العاملة مصلحة مباشرة في حسن سير المؤسسة لان ذلك لن يفيدهم شيئاً .

فينتج عن ذلك ان معدل الاجرة (اي النصيب الذي يصيب اليد العاملة من نتائج تعاون العمل مع رأس المال) يتوقف على القدرة النضالية للعامل (bargaining power) اكثر منه على اتقان عمله واليد العاملة تعلق كثيراً من الاهمية على انماء

مساعيها الجماعية الدفاعية والهجومية، الذي تريد به قوتها الجدلية وبفضل هذه القوة الجدلية يحسن العامل حالته أكثر من اعتياده على اتقائه انتاجه وهنا يظهر شليختر تناقضاً في النظام الرأسمالي فينبأ نجد اصحاب رأس المال، الذين لا يشتركون بإدارة المؤسسة والذين هم عامل سلبي من عوامل الانتاج، يستفيدون من نتائج المؤسسة ويشتركون بمصائرها لان ربحهم ذو صفة اجمالية، نجد العامل الذي يقوم بدور المحابي فعلي في سير المؤسسة ينال اجراً مقطوعاً ومحدوداً .

ان هذا هو الذي يهيب باليد العاملة الى ان لا تهتم بحسن سير المؤسسة .

النقطة الثالثة : المؤسسة الحرة وتكاليف الانتاج :

ان النظرية الحرة تعتقد ان المزاوجة تؤدي الى انقاص تكاليف الانتاج، وتتوقع ظفر المؤسسات التي تنقص هذه التكاليف الى حد ادنى . ولكن هناك مجال للشك في ان هذا هو الواقع، لاسباب عديدة .

- ١ — ان المؤسسات التي تنجح ليست غالباً احسن المؤسسات فنياً، ذات تكاليف الانتاج الصغرى، بل المؤسسات التي لها حظ التمون في الوقت المناسب، وهو حظ لا يصاحب حتماً قابلية تجارية عليا، وقد يكون نتيجة صدفة سعيدة .
- ٢ — ان هناك احوالاً يؤدي فيها اسلوب التزامم على البيع وعلى الاسواق الى زيادة تكاليف الاستحصال، وهو ما يجري في احوال نفقات الدعاية المرتبطة بالمزاوجة فعندما لا تؤدي زيادة الطلب التي تصاحب هذا الاعلان الى هبوط في تكاليف الاستحصال تعوض من نفقات الاعلان هذه .

واذا اضفنا الى ذلك ان نفقات اعلان مؤسسة تؤدي بصورة آلية الى نفقات اعلان على عاتق المؤسسات الاخرى المنافسة يظهر ان المزاوجة تدفع من هذه الناحية الى رفع تكاليف الاستحصال اكثر من دفعها الى اقلها .

هناك احوال يرى فيها صاحب المؤسسة الخير في التخلص من احد عناصر تكاليف الانتاج وفي القائها على اشخاص آخرين اكثر منه في القضاء على هذا

الغرض مثال ذلك : معمل يلقي الى السماء بدخان ، وباستطاعته ازالة هذا الدخان ، وهذا يكلفه اقصا بعض تكاليف الانتاج المهمة اجتماعياً ، ولكن الأرجح له ان يترك الدخان يذهب في الفضاء ، الامر الذي يجعل تكاليفه على عاتق الاشخاص الآخرين الذين سيتضررون من الدخان في المنطقة .

وكذلك شأن الذين يملكون معملًا صناعياً على شاطئ نهر يلقون فيه بقايا الانتاج ونفاياته وهذا معناه نقل تكاليف المؤسسة على عاتق اشخاص آخرين .

وقد يتأتى ان تكون المؤسسة التي تظفر لانها انقصت تكاليفها الاستحصالية مدينة بظفرها لكونها عرفت ان تلقى قسماً من اعبائها على اشخاص او جماعات آخرين فتستطيع مثلاً ان تقلل نفقات الانتاج لانها لم تربط بالآلاتها ادوات وقاية . فن الوجهة الاجتماعية ، تكون قد نقلت عبء المستحدثين على العمال الذين يتعرضون لمخاطر كبرى ، واستمدت من حذقها هذا فائدة اقتصادية ، رغمًا عن ضرره الاجتماعي .

٣ — في هذا النظام ، لم يعمل شيء لتأمين كون مساحة المؤسسات وعددها مناسب حدًا يحقق اقل التكاليف فكثرة المؤسسات التي تتنازع الزبائن تؤول الى زيادة في تكاليف الوحدات المصنوعة ولا سيما في تجارة المفرق . وهذه حال حرفة الخبز في باريس ، فالمزاحمة قد ادت الى كثرة الافران ، وقلة زبائن كل منها ، والزام الخباز بوضع ربح على كيلو الخبز اعلى منه فيما لو كان زبائن الفرن اكثر عدداً لقلة عدد الافران .

د — النقطة الرابعة : الخلافات الاقتصادية تحت نظام المؤسسة الحرة :

يستعمل شليختر هنا صيغة هازئة : « لو حاولنا التفكير في اختيار نظام اقتصادي يثير من الخلافات الاقتصادية اكثرها فلن نجد خيراً من النظام الحالي ، ثم يسأل عن اسباب الخلافات الاقتصادية في المنظمة الاقتصادية الحرة :

١ — ان نظامنا الحالي يمنح الرأسمالين ربحاً يتوقف على الفرق بين سعر البيع

وتكاليف الاستحصال ، الامر الذي يحدوهم الى انقاص بعض عناصر تكاليف الاستحصال ولاسيما الاجرة .

ولكن مجموع الربح قليل بجانب مجموع الاجرة . فيترتب على ذلك ان ارتفاع معدل الاجرة مهما كان زهيداً يعني نقصاناً كبيراً في معدل الربح ، لذلك كانت هناك مقاومة حتمية من قبل رأس المال لتلقاء كل محاولة لرفع الاجرة . ولقد أتى شليختر بنال على ذلك فقال ان رفع الاجرة ١٠ في المائة في مؤسسة ما ، يؤدي الى هبوط الربح ٤٠ في المائة .

وهذا لا يجري (وبالتالي لا تحصل المقاومة بوجه زيادة الاجور) اذا استعاض عن النظام الحالي بنظام شركات التعاون الاتاجي (لان العمال يصبحون مشتركين في مصائر المؤسسة بينما يكون لرأس المال ربح مقطوع) او نظام شركات الاستهلاك التعاونية (لان مصالح العمال عوضاً عن ان تكون مغايرة لمصالح الرأسماليين ، تصبح مغايرة لمصالح المستهلكين) ، وعندئذ تنقلب الآلة ، وحيث ان جمهور الزبائن اكثر عدداً من جمهور عمال المؤسسة ، فارتفاع الاجور الكبير يعني زيادة ضعيفة في سعر المبيع ، وارتفاع الاجور ١٠ في المائة الذي ادى كما رأينا الى انقاص ٤٠ في المائة من الارباح لا يؤدي الا الى زيادة ٤ في المائة في سعر المبيع بحيث ان مقاومة المستهلكين لرفع الاجور تصبح اقل من مقاومة اصحاب رأس المال) .

٢ — ان الازمات الاقتصادية تزيد في خلاقات رأس المال والعمل . ففي عهد الرخاء ، يسير الناس نحو زيادة الاتاج الى اقصى حدوده ، بحيث يستعملون كل رأس المال الثابت اما في عهد الكساد والضيق فلا يمكن الخروج من الحال الاقتصادية السيئة الا بزيادة ساعات العمل اليومية وانقاص الاجور ليتاح انقاص تكاليف الاستحصال اسوة بهبوط اسعار المبيع . فسواء أكان رخاء أم ضيق فمجموع الحركة يسير نحو جعل الخلاف محتدماً بين رأس المال والعمل .

٣ — ان تنافس المؤسسات بعضها مع بعض يهيب بكل منها الى ان تدفع الى عملها اجراً اقل من اجرة عمال مزاحمها والى ان تقاوم طلبات رفع الاجور حتى ولو كانت

تود قبولها خوفاً من ان لا يكون المزارعون كرماء مثلها .

٤ — ان النظام الحاضر يدفع الى نمو الحاجات والرغبات اذ في الاقتصاد الحديث ، واتسامين تصريف البضائع ، يتفنون في انماء عاطفة عدم الرضاء لدى الافراد . فينتج عن ذلك ان العمال الموجودين في هذا الجو يرون رغباتهم تزداد بسرعة تفوق مواردهم بحيث انهم يعتبرون اجورهم غير كافية ولو ازدادت عن ذي قبل .

اما النتيجة التي يخلص اليها فهي انه ينبغي اكتشاف اساليب للتنظيم الاقتصادي جديدة وموجهة نحو صالح المجتمع . وهذا واجب علينا كما كان من واجب سميث ان يحارب التجارية . على انه لا ينبغي ان يطمع المرء لاكتشاف صيغ عامة تطبق على كل الميدان الاقتصادي ، لان : « الحياة الاقتصادية من شدة التعقيد وشرائط الصناعات من كثرة الاختلاف بحيث انه لا يمكن ان توافق صيغة تنظيم واحدة في كل مكان » .

ويصرح شليختر ان آدم سميث نجح في آخر القرن الثامن عشر لان آراءه كانت مطابقة لمصالح الطبقات الصناعية والتجارية ، وينبغي ان ينجح الاقتصاد المنظم في اوائل القرن العشرين بمساعدة المستهلكين والاجراء .

٢ — ستوارت شير والتطور الاقتصادي :

يرى «شير» Chesà ان النظام الرأسمالي مر بثلاث مراحل : المرحلة الاولى : هي المرحلة الجيدة ، مرحلة البطولة العفوية ، والمرحلة الثانية هي المرحلة المتوسطة وهي تبشر بتغير فجائي ، والثالثة : هي مرحلة الازمة وهي الحالية .

«ان عهد البطولة هو العهد المدرسي . والاقتصاد المدرسي هو احد الصروح المنطقية الجميلة التي بنيت منذ ارسطو .

فقد استنتج هذا الاقتصاد من طائفة من الاحتمالات اسسه وبني استقراراته على

السنين العشر الاولى من القرن ١٩ ، ورأى انه يجب ترك الانسان يتبع طريق مصلحته الشخصية ، والرجل الطامع بالربح هو الانسان المبارك . للفرد قوة تسمو على قوة المجموع لان حرية المزاولة تتضمن حدودها بنفسها وتمنع الانسان الغني من ان يصبح كثير الغنى .

هذه هي عقيدة اوائل القرن التاسع عشر ، عقيدة يتعلمها الاطفال كالصلوات ، وهي دين حقيقي كان وطنه الاصلي انكلترا وقد اتاح انقلاب العالم . منذ سنة ٢٠٠٠ قبل المسيح حتى سنة ١٧٥٠ من تاريخنا حصل تغير ضئيل في مستوى حياة البشر ، ولم تسكن لندن في عهد شكسبير اغنى ولا اعظم من اثينا ايام سقراط ، ولا من اسكندرية كليوباترة ، وخلال اربعين عاماً عاشت الانسانية ببطء ولكن منذ ١٧٥٠ تغيرت حياة البشر .

ففي عهد البطولة ، في امريكا ، كان الامريكيون رواداً ومكتشفي اراضي وهذا سر قوتهم . كان لهم الحظ ان يبدؤا من الصفر ، دون ان يضطروا للمحافظة على بقايا ماض يعتز به المرء ويفاخر ولكنه عقبة من الوجهة الاقتصادية . فالبلد الذي يبدأ من لا شيء والذي عليه ان يستثمر ارضاً واسعة ، خصبة ، جديدة وبكرآله حاجات اقتصادية لا تحصى ، ولكن من السهل سدها : حاجات التجهيز السريع ، وهذه الثروات غير المستثمرة في السهول الغربية ، المستعدة دائماً لقبول لاجئين جديدين ، كل هذه الظروف كانت تلائم ظفر العمل الحر . بل ان نظام « دعه يعمل » وحده هو الذي كان يتيح الاستفادة من هذا الوضع في الوقت الاقصر مع الربح الاكبر ان ضرورة فتح الاراضي ، وضرورة التجهيز السريع كانت سبباً في نجاح الحرية الذي لا ينكر .

ان الوصول للاراضي غير المستثمرة قد خلق نفسية المكتشف الرائد pionnier التي كانت تتيح الثقة وتخلق الطمأنينة الاقتصادية ، واليقين بوجود نقطة تطبق فيها الجهود الفتيحة . هذه الغزوة هي التي اتاحت نمو التقدم الاقتصادي ولكن من سوء حظ امريكا ، والعالم ، انها كلما اقتربت من الشيخوخة خسرت مزايا البدء

التمينة . فكلما بعدوا عن الصفير يصبح التقدم صعباً ، وكلما عاشت ارض جديدة ، نقص الحماس لغزو جديد . لم تعد الحدود الاقتصادية الامريكية موجودة حوالي ١٨٩٠ ولكن الحاجة لاجياء اراضي جديدة قد بقيت ، وكما يقول المرحوم روزفلت في خطاب القاه في بليمور في ١٤ نيسان ١٩٣٦ » ان عهد الرائد الجغرافي قد انتهى ، ويجب افتتاح عهد آخر للرواد ، عهد الرائد الاجتماعي » .

بقيت نفسية الرائد اذن حية في الولايات المتحدة ، فحافظ الامريكيون على الثقة بطالهم ، ولم يفتأوا يؤمنون بغزوات جديدة . ومن سوء الحظ ان شيخوختهم لم تعد تلائم صيغة الحرية الاقتصادية .

بدأ الدور الثاني في اواخر القرن ١٩ حوالي السنين ١٨٩٠ — ١٩٠٠ ، وهو دور مقلق لهذا النظام الاقتصادي العفوي . هو دور متوسط وهام حيث تصطبغ الحرية الاقتصادية بالوان غريبة وترى بجانب الاقتصاد الحر الفردي اقتصاداً اجتماعياً . في هذا العهد تعتدي مناطق الاجتماعية على مناطق المراحة الحرة . وهنا يعرف شيز الاجتماعية collectivisme بانها الفاعلية الاقتصادية التي لا يقودها رجل بل فريق اجتماعي لخدمة غايات هذا الفريق الاجتماعية . هذا الفريق يمكن ان يكون حراً او مرتبطاً بحكومة وخصوصاً او حكومياً . ومهما يظن المدرسيون فان العودة الى اقتصاد اجتماعي ليس امراً غير طبيعي . لان المجتمع ضرورة منطقية ، والانسان حيوان اجتماعي كالحلقة لا حيوان منافس كالاسد ومهما رجعنا بعيداً في التاريخ نجد الرجل عائشاً في مجتمع ولو صغير . ان الرجل الذي يخرج من المجتمع يصبح مخلوقاً لا وجود له لا في البحر ولا في البر ، فعلى هذه الشروط يصبح استثنائياً ومستغرباً اما العودة الى الاجتماعية فهي العادية والطبيعية .

في هذا الدور المتوسط نجد ثلاثة قطاعات متجاورة : منطقة المراحة الحرة التي لا يزال منها بقية نافعة . ومنطقة الاجتماعية الحكومية ومنطقة الاجتماعية اللاحكومية . في المنطقة الفردية التي تمثل الاحتفاظ بالمبادئ المدرسية والتي تدعى احياناً بالمنطقة المانستيرية نسبة لمدرسة مانسترنجد في الولايات المتحدة مجموعة من الحلالي الاقتصادية

الهامة . فهناك ٨٠٠٠٠٠٠ مخزن بائع المفرق اي مخزن لكل عشرين عائلة . وهذه هي منطقة الاصناف الجديدة ، واصناف المؤدة والمطاعم وامكنة اللاهو، منطقة تخدم فيها نفسية المستهلك بالتنظيم الفردي لان هذا التنظيم منتشر في المكان ولانه اسرع في الزمان اما المنطقة الاجتماعية الحكومية فتشغل في الولايات المتحدة في الدور المتوسط بين ١٨٩٠ — ١٩٢٨ عاملاً من اثني عشر عاملاً . ومجموع الاجور العامة التي تدفعها الحكومة الاتحادية سنوياً يبلغ ٦٠٦ بليون دولار فهي المنطقة التي تبدو فيها الحكومة كمتحدث، كالاشراف العامة والمواصلات والح . . . وهي فيها تنظم الفاعلية الاقتصادية او تدفع الى اقامة اشغال او تحمي هذه الاشغال او تساعد على .

ولكن المنطقة الاهم هي الثالثة . منطقة الاجتماعية اللاحكومية ، منطقة الشركة المغفلة الكبرى . منطقة شركة radio corporation و world general motor فهي منطقة تجاوزت حدود تأملات مدرسة مانشستر فالمستحدث قد زال ، ولا يعرف احد اين ذهب ، وهناك المالكون الغائبون ، والمساهمون والادارة ، هذه الشركات هي التي تربح في سنة ١٩٢٨ خمسة مليارات وربع مليار دولار اي ٩٥ في المائة من ارقام اشغال البلاد .

هذا التطور قد طرح قضايا عديدة على بساط البحث . وهي هامة وليست مؤلمة ولعلها ستصبح كذلك فنمو الحرية الاقتصادية الطبيعي قد ولد تخصص الاشغال spécialisation des taches والتخصص بمر كزية الحسابات الصناعية . هذا التمر كز الذي هو اجتماعية خفية يقوم فوق كيان حقوقي لا يزال فردياً رسمياً . ومصادمة الغنصرين المتناقضين لا يمكن ان ينشأ عنها الا اختلال في التوازن وقلة اطمئنان متزايدة ان نصف الفاعلية الاقتصادية قد اصبح اجتماعياً في عالم يدعي انه لا يزال حراً ، واصبحت قواعد العمل متعارضة مع ضرورات الوقائع . فيجب اذن لقبول هذه الحالة الغريبة ، اما اغماض العين عن الحقائق والتلوي بصيغ خداعة واما البدء بالتفكير بحجراً وحزم .

ان واجب التفكير يتحتم حين نصل الى العهد الخفيف، عهد الكارثة catastrophe حسب تعبير مار كس ، فقيه يصبح الخطر حقيقة واقعة مؤلمة وقد عجلت الحرب ثم الازمة، الخطر الذي كان موجوداً من قبل . ومنذ ١٩٠٠ ظهرت الحدود التي كان بدأ العالم يشعر بها وبدأ عهد العالم الذاهب على حد قول بول فاليري . ولا ينبغي اليوم ان نطرد الحقائق بل ان تتلاءم مع نظام بدأ ينتهي ، وكنا نظنه لا ينتهي . لم يعد هناك مروج ولا جبال ولا غابات نعتزل بها ونفر اليها ، فقد مضى حظنا وعلمنا ان نجابه قوى حقيقة في عالم حقيقي .

لقد كان عهد الغزو مطمئناً ، ولكن عهد الاستئثار يكون صعباً . ففي هذا العالم الاقل رومانتيكية ، والاقل تشويقاً أصبحت انعام مانشستر موسيقى عتيقة تؤلم وتضني . ثم انا نعيش في عدم اطمئنان متزايد وكلمة security الاطمئنان التي كانت خلقت في القرن ١٩ لتعرب في انكلترا عن الاسهم الصناعية قد تغير معناها ، ومع انه لا يزال الناس ينزلون في wall street ليشترؤا اسناداً ، فلم تعد هذه الاسناد «طمأنينة» securitities بل عدم طمأنينة insecurities . والحرية التي كانت في عهد البطولة عامل اطمئنان أصبحت عامل قلق ، وقد كان الاستحقاق في السنين العشرين . فقد كان يجب ربح الحرب ولكن الحرية لا تساعد على ذلك . فرسخت الاجتماعية اثناء الحرب . وجاء عامل آخر يرسخها بعد الحرب هو التضخم النقدي ، وكما يقول لينين «ان اضمن وسيلة لتهديم الرأسمالية هو افساد débâcher النقد» بحيث ان المذهب الحر أصبح بعد الحرب والتضخم متهاكاً ، واجهزت عليه ازمة ١٩٢٩ .

ثم يصف ازمة ١٩٢٩ ويدعوها بسقوط الطائرة . على ذيلها ثم يقول :

«ان النظام الاقتصادي سينزل وستنزل معه آلامه ومصائبه ، وسيقوم عهد جديد . ان نقص النظام القديم انه كان نظاماً فوضياً ، لا مسؤولية فيه وما كان فيه حس بالمسؤولية ولا حس بقوته ، وقد خلق نظاماً هو منه مستغرب ، اما اليوم فيجب ان تتضافر الجهود لبناء هذا الاقتصاد الواعي . ان ما كان يعمل على سبيل الصدفة لم يعد يجوز ان يعمل الا بوعي .» .

٣ . — ستورات شيز والاقتصاد المنهاجي او المراقب

يرى شيز ان الازمة العالمية كانت مظهراً للنقص الآلة الاقتصادية ، وستزداد شدة وخطورة ، فهي نتيجة منطقية لتخلي الارادة البشرية ، واستسلام العقل ، ثم يتساءل : ما هي غاية النظام الاقتصادي ؟

كانت غاية النظام الاقتصادي في اقتصاد الندرة ، خلق الوفرة والقضاء على البؤس ، ولكن وجه المسألة قد تغير في الاقتصاد الحديث الذي تحققت فيه الوفرة فلم يعد المهم ترك العالم يسير مدفوعاً بطمعه بالربح ، لأن المستحدث الذي يبحث عن ثروته لم يعد يجدها ولم يعد يخلق رفاهية المجموع وإنما أصبح الناس يبدرون الثروات ويتلفونها ، ولذلك أصبحت غاية النظام الاقتصادي تهيئة الوفرة وذلك بتقديم الغذاء والسكنى واللباس واسباب الرفاهية بقدر ما تسمح به الموارد الطبيعية وحال الفن الحاضرة كما ان وظيفة الغريزة واعضاء الجسم البشري هي حوز ما يكفي من الاوكسيجين والغذاء لجميع خلايا الجسم . ان النظام والسلوكية وحدها قادران على تحقيق هذا المطلب . ان شعباً يملك بليوناً ونصفاً من الاحصنة البخارية لا ينبغي له ان يستعصب استطاعته على سد كل حاجات الجسم البشري .

ان بلداً كالولايات المتحدة منظماً بصورة عقلانية يستطيع ان ينتج كل ما يحتاج اليه بأقل وقت ونصف الجهد الذي يبذله اليوم وان في الوفرة الحالية ما يقضي على الفقر ويرفع مستوى المعيشة للشعب جميعاً ، ويحرر في الرجل كل القوى غير الاقتصادية ، ويجب ان يكون الاقتصاد خادماً لهذه القوى اكثر مما يجب ان يكون الرجل خادماً للاقتصاد .

بعد ان يحل « شيز » هذا السؤال نلتعلق بغاية السكيا الاقتصادية الحالي بقتراح حلوله ولكنه يصادف قبل ذلك حلول الآخرين ، وكما سرننا في كتابه نقلق وتساءل متى نجده هو ؟ انه يصادف اولاً من يدعوهم بالجراحين والسحرة ، ونحن ندعوهم بالمصلحين السحريين ، وهم مصلحون الآن يقومون بعملهم ، من صيارف ورجال

اعمال وسياسيين ، ولكنهم عاجزون عن حل القضية لانهم لا يزالون اسرى تناقض الاقتصاد الحر . ان غاية ما يعنون به هو تخفيف المرض الحالي . وتمضية دور صعب بانتظار عودة عفوية نحو الرخاء ، ويتوسلون لغايتهم بوسائل متناقضة : فمنهم من يقترح التضخم النقدي ، ومنهم من يقترح الضمور النقدي *déflation* ، وآخرون يقترحون القيام باشغال عامة تنفق عليها الدولة ، والكل يخفي الداء الحقيقي ، ولكنهم باخفاءهم اياه انما يرسخونه .

ثم يصادف شير الديكتاتورية ، ويستلطف الديكتاتورين لانهم صريحون وحازمون . وقد لا يحكمون بصيرة ، ولكنهم متى ارادوا شيئاً فعلوه بشجاعة . وهو يتكلم كثيراً عن الشيوعية ، واذا كان يجب بما حققته من النتائج الاقتصادية في نطاق الانتاج ، فانه لا يميل الى اساليبها التورية : ففي نواحي عديدة من كتابه *A new Deal* يتكلم عنها ويقول : « ان طريقة القوة كان لا بد منها في روسيا لانها لم تكن قد بلغت مرحلة الوفرة وعليها ان تعوض عن تأخرها كي تصبح في مستوى الشعوب الاخرى ، نعم ان هناك طريقاً مليئاً بالعقبات ، ولا ينبغي لامريكا ان تحذو حذوها ، لاسيما وليس فيها موجات تورية . ولكن ما ينبغي اخذه من التجربة الروسية هو السلوكية الانشائية والشبه دينية ، سلوكية لا تقتضي حتماً استعمال القوة » .

ولكن شير لا يبدي نفس الميل « للديكتاتورية السوداء » ، ديكتاتورية « الكتاب السود » وهي ديكتاتورية المالين ، وهو يجذ ما عندهم من السلطة والسلوكية ولكنه يشجب اساس اعمالهم لانه اقتصادي محض وليس انسانياً حقيقياً . ان ديكتاتورية رجال الاعمال هذه ، الحفية ستصبح خطرة اذا تجلت وعندئذ تكون اشبع اشكال الاجتماعية لانها تقوى كل محاذير المذهب الحر وكل المنافسات . ما هي فكرة شير ، مادام يشجب الثورة والديكتاتورية المالية ؟ وما هو نصيبه في الانشاء ؟

هو حل ثالث *third road* ، او طريق ثالث : فهو يحاذر القطع الحاسم الشديد

ويريد اصلاحاً تدريجياً للكيان الاقتصادي . لم تعد الفاعلية الاقتصادية لعباً ولهواً ، بل هي شيء جدي ، والمقصود هو « ان نعطي الجميع الحرية الحقة ، لا القيود » ولكن الآلة يجب ان تتيح هذه الحرية ، اما نحن هذه الحرية فهو ادارة الحياة الاقتصادية ، ادارة الفولاد والذهب . ان الرأسمالية اذا تركت وشأنها لا تستطيع ان تعيش الا في التوسع وبما ان التوسع شيء منظم فعلى الدولة ان تتدخل ، وان تؤسس « مكتب منهاج وطني » National Planning board يضع المناهج ويجمع تحت اشراف الحكومة الاتحادية ويكون له فروع في المناطق ، كل منها في منطقة مصرف الحكومة ، ويديره هيئة اركان حرب مؤلفة من فنيين ومهندسين وطبيعيين واخصائيين واقتصاديين وحياسيب ومشترعين اي من اقلية الذكاء والفكر التي لا صلة تربطها بحزب سياسي والتي تقود العربية الاقتصادية بتجرد على هذه الطريق .

« اني لا اعطي تفاصيل ، فلست صالحاً لذلك ، وانما اشير الى الاهداف التي يجب اصابتها ، وهي ثلاثة : نقد مسير يضع حداً للتضخم والضمور المغامرین والحاصلين في اللحظة الاخيرة من غير معرفة السبب ؛ واعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الضريبة على الشركات وعلى الدخل ؛ وبرنامج واسع للاشغال العامة » ثم يضيف شير ان هذا ليس من الاشتراكية في شيء لأن الاشتراكية تقضي على الملكية ، اما هنا فيعطي الدولة الرقابة لا الملكية « Without propership » فيسكني ادخال روح الاعتدال في الصناعة ، ولا حاجة لاستملاكها وليس من الضروري قلب الكيان الحقوقي بل يكفي تنظيمه بهيئة اركان حرب الذكاء وهكذا نصل الى حل واضح صريح ، وبحول السلطان السياسي الخفي الى سلطان اقتصادي رسمي يعلمو السلطان السياسي .

ثم انا نجد في كتابه الاخير « الحكومة في ميدان الاعمال - Government in business » نقداً للحياة الاقتصادية ايضاً فيدعو تجربة هو فربمستشفى الامور المستعجلة وتجربة روزفلت N. R. A. بالغامرة الضائعة في الحرش . ويقول « ان الحكومة دخلت الاعمال كمنقذ ، ولاسيما لانقاذ الاشغال الخاصة ، ويجب ان تبقى الآن كمرآب . »

والخلاصة ، ان نظريات شيزكسواه من الامريكيين : امريكية ولم يستطع ان يخرج عنها . ولا تهمنا الا بقدر ما في البلاد الاخرى من علل تشبه العلة الامريكية .

٤ — سول والمجتمع المهاجي :

أ — غايات الاقتصاد المهاجي : ان مقصد التنظيم الاقتصادي ينبغي ان يكون تحسين شرائط معيشة الاهلين المادية ولا سيما الطبقات الشعبية وهذا يعني رفع مستوى معيشة الافراد او تأمين الرفاهية العامة (human welfare) ، وليست غايته زيادة القوة الوطنية او النفوذ القومي . ولكن الغاية هي الرفاهية ، فنحن هنا لانعدو المادية الامريكية .

ومع ذلك فلا يهمل سول الشؤون العليا فتى نال كل فرد الرفاهية والطمأنينة فعليه ان يوجه حياته كما يشاء ، وبنال الحرية او يجب ان ينال الحرية فيزرع الزهر وينشد الشعر ، وغني ويتفلسف على ان الرفاهية ليست الا شرطاً اولياً يتيسر لنا ان نصنع من كل مواطن ارسقراطياً يتمتع بكثير من الفراغ وبقدرته ان يصير « رجلاً صالحاً » بمعنى القرن الثامن عشر .

ان الاقتصاد المهاجي سيكون خادماً للشخص البشري ، فاذا كان ضرورياً وجود شيء من السلوكية في الحياة الاقتصادية فكوسيلة تحررية خارج الحياة الاقتصادية ولكن المقاصد العامة لا تختلف عن المقاصد التي كان المدرسون ينسبون لها الحركة العنقوية : زيادة رفاهية الجميع وحرية الفرد وتحقيق شيء من العدالة الاجتماعية ان لم يمكن تسوية المكاسب .

ثم يذكر سول تحت هذه الاهداف العامة بعض الغايات الحسية التي يجب بلوغها في الحياة الاقتصادية سواء في دائرة الانتاج او دائرة التوزيع . ففي الحالين ليس المهم زيادة الارباح بل تحسين حال الجماهير .

ففي نطاق الانتاج يجب تنظيم توزيع الاموال المعدة للتشجيع ، فيجب ان تسير حسب « منهاج » مهيأ بحيث يمكن تأمين انتاج الاشياء الضرورية قبل الاشياء الكمالية

لان يكون للعامل مساكن صحية . اما في نطاق التوزيع فالشيء الاساسي هو رفع الاجور من غير زيادة الاسعار لذلك يجب زيادة اتقان الفن الصناعي (efficiency) . ان اتقان الفن هو اصطلاح دخل اللغة الدارجة الامريكية . ولكن سول ينقل هذه الكلمة من نطاق المؤسسة الى نطاق الصناعة بمجموعها في سبيل خلق قوة انتاجية كبرى بتيج البيع بأسعار ادنى والعمل باجور اعلى .

وهذا عكس ماتعمله كل الاتفاقات الصناعية وما تريده المشاريع النقابية التي تنزع نحو الاحتفاظ بالمواسسات الاقل اتقاناً في سبيل الابقاء على الارباح المتفاوتة للمواسسات الاحسن وضعاً .

ان الشبه بين هذه الفكرة وبين الفكرة المدرسية القديمة المنسية فكرة ابقاء الاصلاح واضح جداً وهنا نجد سول يقترب ايضاً من المدرسين . ولكنه لا يؤمن مثلهم بقوة هذا الاصطفاء ويرى ان يكون امراً مقصوداً ومنظماً واذا كان يقترب من المدرسين في تعيين الغايات فانه يتبعد عنهم في اختيار وسائل تحقيقها .

ب -- وسائل التحقيق

ان سول يفضل التنظيم على العقوبة . ولكن كيف يمكن ان يكون هذا التنظيم ؟ وما هي اجهزة الادارة والتوجيه لبلوغ الاهداف المتوخاة ؟

« يجب قبل كل شيء ان يكون هناك مقر رئيسي للقيادة يتضمن الآلات التي تجمع المعلومات وتنقل المقررات . هذا الجهاز المركزي يكون « المكتب الاقتصادي الوطني » ويتألف من خبراء اكفاء ، واخصائيين ، ومهندسين ، وجاسيب ، واقتصاديين ويمثل المصلحة العامة ، ولا ينبغي ان يكون عضواً في هذا المكتب ممثلو المصالح المختلفة (bargaining representatives) وهو اصطلاح يمكن ترجمته : « بالسباح وكلاء المصالح الخاصة » . بل يجب ان تكون المصلحة العامة معتقة كلها ، ككل موحد ، لا كجمع او حاصل للمصالح الخاصة .

هذا المكتب المركزي يعينه رئيس الولايات المتحدة بالاتفاق مع مجلس

الشيوخ ، ويكون جهازاً رسمياً ، تتفق عليه الخزينة العامة شأنه شأن اركان حرب الجيش ، الذي لا يتألف من ممثلي المناطق او الفرق المختلفة بل يتولى عمله من القمة .

تحت هذا المكتب يؤسس عدد من المكاتب الصناعية ، كل منها يمثل صناعة كبرى ويشبه لجان الادارة في النقابات الائتالية . غير ان هذه المكاتب الصناعية تكون ملحقة بالمكتب المركزي ولا تدخل الا في الشؤون الفرعية او لاعلام المكتب بالعقبات .

يضع المكتب المركزي ، الذي يشبه الحكومة الصناعية « منهاجاً » عاماً غاية تحقيق الاهداف المتوخاة ، فاهي الادوات التي يستعملها ؟

١ — حق تصريف النقود والاعتدات وتوزيعها بصورة توجه بها القوى المنتجة في الاتجاه المرغوب .

٢ — حق تحديد الاسعار والاجور ، وهنا عليه ان يخفض الاسعار ويرفع الاجور ليزيد الاتقان والرفاهية العامة .

٣ — حق اللجوء الى الاموال العامة كاداة للتوزيع ، فالضرائب والنفقات تستعمل بصورة جزئية لزيادة المقدرة الشرائية للطبقات الشعبية على حساب غيرها .

ولكن — وهنا الفرق بينه وبين الاقتصاد المنهجي من النموذج الشيوعي ، ان الحكومة الصناعية لا تكون — مبدئياً مالكة لوسائل الانتاج التي تبقى الملكية الفردية عليها . ففي كل حال خاصة يستطيع المكتب المركزي القيام بتحقيق عما اذا كان من الموافق ان تستملكها الحكومة لقاء تعويضها على المالكين .

اما الارباح فتبقى على ما هي عليه حقوقياً . اما في الواقع فان سول يأمل ان يزول جزء كبير من ارباح المضاربة المبنية على الاحتمال بقدر ما يقضي المنهاج على عدم التوقع انا نرى سلطات المكتب واسعة ، وان كانت اضيق منها في النظام السوفياتي . على ان سول يضع بعض التحفظات فيعلن ان المكتب يستعين بالسلطة التشريعية للتصويت

على القوانين الضرورية وبالسلطة التنفيذية لمراقبة التنفيذ وهذا ما يجعل هذا المكتب عبارة عن هيئة استشارية . والذي يدعو سول لبتز مشروعه هو نزعه الحرية . ولكن على أية قوة دافعة يستطيع الاعتماد في هذا المجتمع الجديد ؟ ان الدافع النفساني سيأتي من روح التنظيم لدى الرجل . كان الاقتصاد المدرسي مبنياً على فرضية الرجل الاقتصادي الذي تعتبر رغبته بالربح المحرك الأكبر للحياة الاقتصادية . وكما ان فبلن يعارض بين « غريزة العمل المتقن Instinct of workmanship وبين مبدأ حب المال كذلك يخترع سول وهما جديداً هو « الرجل التنظيمي » يعارضه « بالرجل الاقتصادي » .

والواقع ان هناك ظاهرة تراها في مختلف نواحي النشاط البشري هي عادة صنع المناهج وتنظيم العمل والجماعة والفلاح القديم قبل عصر الآلة كان يعني بتنظيم عمله وحقله ، وكان يجب ان ينحصر لكل حقل نوعاً من الزراعة وان يوزع العمل والمحصول بين جميع اعضاء العائلة وكذلك الامر في الصناعة والتنظيم ضروري وهو بالتالي العمل الاساسي .

ان القضية التي تعرض على بساط البحث هي نقل هذا التنظيم من نطاق العمل الفردي او المؤسسة الى نطاق اوسع ، نطاق الاقتصاد بمجموعه . وهو يظن انه يمكن الاعتماد على غريزة التنظيم لدى الرجل الذي يتابع توسيع التفكير ، والادارة العلمية حتى تشتمل الاقتصاد بمجموعه . وحسم القول ان فكرة التنظيم هي الفكرة الدافعة التي يجب ان تقود المجتمع نحو التقدم . وهنا زى ان سول يفتقر عن الماركسيين الذين يعتمدون على نضال الطبقات لايجاد اقتصاد جديد فهو يعارض عقيدة البرنامج او روح التنظيم بعقيدة نضال الطبقات ، ويمكن القول انه يتمسك هنا بالنزعة الالمانية الامريكية التنظيمية .

الخلاصة : ان سول يحاول أن يضع تصميماً لنموذج من الاقتصاد المنهجي على الطريقة الامريكية حيث نجد افكاراً امريكية صميمة عن الرفاهة والفردية تنظم في نظام منهج اقتصادي عام ليس الا ترجاناً اعلى للفكرة العقلانية ، ولا نجد ، اذن ، لدى سول

نظرية حقيقة عن الاقتصاد المنهجي يمكننا ان نحشره في الفردين الاصلاحيين
الجديدين .

وبما انه يهمل وضع نظرية منطقية تحل أو تحاول حل القضايا النظرية الكبرى
التي يطرحها الاقتصاد المنهجي ، كاسلوب ملائمة العرض للطلب ، ودور النقد وطبيعته ،
وقضية الفائدة ، وقضية حرية اختيار المستهلك ، فانه يستشهد بالسوابق ويقول ان
الامم عرفت ان تضع المناهج لحياتها الاقتصادية في زمن الحرب ، وعرف الاتحاد
السوفياتي ان يضعها ايام السلم وليس ما يمنعنا ان نصنع الآن ما سبقنا غيرنا لصنعه .



الفصل الثاني

الاقتصاد المبرمج الروسي

ان الذي يميز الدولة الاشتراكية من الدولة الفردية الحرة هو ان الدولة الاشتراكية انما تدار بحسب منهاج موضوع ، يقرر شكل الانتاج والاستهلاك ، ويعين بدقة الكميات والاسعار والاجور والنفقات في سائر نواحي الحياة الاقتصادية في الدولة فالمنهاج ، أو البرنامج ، هو اذن ، روح الدولة الاشتراكية ، لذلك لم يكن بدعاً ان تسير الحياة الاقتصادية في بلاد الاتحاد السوفياتي وفق مناهج وبرامج حكومية ، وان تعد هذه البلاد بحق موطن الاقتصاد المنهاجي .

ونحن في هذا الكتاب — كما يقول ويلز — « انما نعلم ولا نبشر » ، ولذلك لن نعي باظهار « الحسن والقيسح » ، ولكننا سنعي بإيضاح الطرائق الفنية التي تتبع للدولة ان تسير حياة بلاد مثل روسيا ، واسعة الرقعة ، متنوعة الاقوام ، متفاوتة الاقليم والمزاج ومستوى المعيشة المدنية . فنصف البيئة الطبيعية والفكرية للنظام الاقتصادي الروسي ثم تتبع خطوات هذا النظام من « الشيوعية الحرة » فمن « السياسة الاقتصادية الجديدة » الى بلوغه المرحلة الحديثة ، مرحلة وضع البرامج ، ودخول السياسة الاقتصادية المنهاجية ، فندرس الآلة السوفياتية ونصور حركتها ونصور الطريقة التي توضع بها المناهج وتنفذ .

البيئة الطبيعية : عندما ندرس النظام الروسي يجب ان نذكر انه يطبق على رقعة من الارض تعادل سدس ارض العالم ويسكنها مائة وسبعون مليوناً من البشر وتزخر

بالتروات الطبيعية من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها . وقد احصى الجيولوجيون السوفييتون ما تحويه الارض الروسية من الكنوز الخبوءة في باطنها ، فبين ان فيها ٥٢ في المائة مما في العالم من الحديد و ٦٤ في المائة مما فيه من المانغانيز وملح البوتاس والفوسفوريت والاياتيت . اما المواد المشتعلة الضرورية لتغذية القدور والطائرات والسفن التجارية والمراكز الكهربائية فوفيرة في روسيا التي تملك ١٥ في المائة من فحم العالم و ١٧ في المائة من خشبه و ٣٥ في المائة من نقطه وفضلاً عن ذلك فباستطاعة انهارها ان تلد مليون حصان بخاري . ثم ان ارضها تجمع البلاتين الى الذهب والنحاس والقصدير والرصاص والبوكسيت والنيكل والراديوم والانتيموان والبرزموت وسواها . هذا وان الارض غنية بالتربة السوداء والصالحة لزراعة الكتان والقطن (ولا سيما القطن المصري) في تاجيكستان ولاتاج الشاي والغبن والارز والحوامض والثمار والنباتات التي تنبت في الاراضي القطبية الباردة حتى المناطق الاستوائية . هذه هي الكنوز الفنية التي اخذ النظام السوفييتي على نفسه استخراجها وتوزيع ثمارها على الشعوب الروسية ، وعهد باحصائها واظهارها الى اثني عشر الف عالم ومائة الف عامل قاموا بالتحريات الجيولوجية والتجارب الزراعية ، واخضع استثمارها الى برنامج مدروس ، ومنهاج مقرر ، هو الاساس العملي للسياسة الاقتصادية الروسية .

البيئة الفكرية : ان الاشتراكية الروسية ، ماركسية في اساسها ، وقد اصبحت فلسفة ماركس ونظريته عن تطور المجتمعات وفلسفة التاريخ عقيدة خالصة يدين بها المثقفون الروس ، ويصدر عنها القادة الروس في تدابيرهم وسياستهم ، وقد كان تفسيرها قبل هبوب الثورة موضع الجدل ونقطة الانقسام بين النزعات والفرق الاشتراكية في روسيا .

فمنذ عام ١٨٨٣ نشر بيليكانوف آراء ماركس ودرس على ضوءها حالة روسيا وقضاياها التي تشغل الاذهان ولا شك ان لينين قرأ مؤلفاته في سمارا واستقر رأيه على ان روسيا بلغت المرحلة البورجوازية وبامكانها السير نحو الاشتراكية ، وان عليها ان تعتمد على عمال الصناعة لا على عمال الزراعة . ثم قام الماركسيون « الشرعيون » وهم

الاساتذة ينشرون هذه النظريات بين صفوف المتعلمين حتى شبت الثورة واصبحت تعاليم ماركس وانجلس اساس النظرية السوفياتية الرسمية ولكن القادة السوفياتيين اضافوا اليها مع الايام كثيراً من الشروح والخواشي واصبحت آراؤهم وآراء ماركس كلاً واحداً لا يتجزأ ، لذلك اسميت العقيدة السوفياتية « بالماركسية اللينينية » منذ عام ١٩١٧ حتى الآن (راجع رسالة ستالين في شرح النظرية المادية الماركسية) .

ويرى البعض ان « الماركسية اللينينية » مختلفة عن الماركسية ، لان ماركس يرى ان حلول الاشتراكية محل الرأسمالية يجب ان يحصل في البلاد التي تملك الصناعة الراقية والرأسمالية النامية ، وان الصفة اللازمة للرأسمالية هي كونها عالمية فلا يمكن بناء الاشتراكية في بلد واحد ، أما لينين الذي كان يعتقد بقرب الثورة العالمية الاشتراكية فقد بدأ تجربته في بلد متأخر اقتصادياً واعلن فيه دكتاتورية العمال رغماً عن ان عدد الفلاحين كان ٨٠ في المائة ، وأما ستالين فانه كان يعتقد ان الثورة العالمية بعيدة الوقوع لذلك اعلن امكان « انشاء الاشتراكية في بلد واحد » ولو كان متأخراً مثل روسيا ، ولذلك ، خلافاً لماركس ، استعمل السلطة ليعيد المجتمع وليطبق فيه الاشتراكية فسمى في جعل البلاد صناعية ، وأدخل فيها الطرائق الاشتراكية للانتاج الزراعي .

ومهما يكن من الامر ، فان روسيا دخلت مرحلة النظام الاشتراكي الماركسي ، وهو يقتضي الغاء الملكية الفردية فيما يتعلق بوسائل الانتاج وهي رؤوس المال والارض والمعامل والآلات وكل ما يستعمل في سبيل الانتاج ، وهو يقتضي ايضاً الغاء فكرة العمل في سبيل الربح الشخصي ، فلم يعد السعر نتيجة للعرض والطلب ولم يعد الربح مسكافاةً لجهد المنتج أو لمغامرته برأسماله ، وانما السعر يستقر في مستوى تعينه الحكومة ، تراعي فيه مقدار انتاج البلاد ، ومقدار حاجاتها ، ومقدار نفقاتها العامة ، ومنه تستمد كثيراً من الضرائب ومن تكاليف الانتاج القومي العام . والدولة هي التي تعين السلعة التي يحسن بالمستهلكين اختيارها حسب مصلحتها ، فتهدئ سعرها ، ثم ان جميع الصناعة صارت حكومية اشتراكية ، وهي تعمل في سبيل المجموع

لا في سبيل ربح الفرد ، ومثل ذلك الزراعة بعد عام ١٩٣٠ .

على ان الاشتراكية لم تطبق في روسيا في شكل واحد ، بل اتبعت تطوراً كانت تفرضه الظروف السياسية الداخلية والخارجية ، فسارت في مراحل متتالية نخب ان نصفها بايجاز ، لتتوقف طويلاً عند السياسة المتناهية الحالية .

شيوعية الحرب : عندما شبت الحرب الماضية رأى لينين ان الفرصة حانت للثورة العالمية الاشتراكية : فصرح حين وصوله الى روسيا ان على السوفيات ان يستولوا على الحكم « ليسيروا الخطوات — الاولى واللازمة — في طريق تحقيق الاشتراكية » ولذلك يجب على البلشفيين تغيير خطتهم ، وترك اسمهم القديم « الديموقراطيين الاجتماعيين » وتأسيس منظمة اشتراكية جديدة تسمى « بالشيوعية » . استولى لينين على الحكم عقب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وحقق كل التدابير التي من شأنها تطبيق الاشتراكية في روسيا فجعل الصناعة والمصارف والابنية ملكاً اهلياً حكومياً وحقق انحصار الخطة وسائر المواد الغذائية والغنى التجارة الخاصة ومايلازمها من نقود واسعار ، وعمد الى توزيع السلع بطريق البطاقات الشخصية والى « الاحصاء » و « الرقابة » في كل نواحي الحياة وافر عمل الفلاحين بوضعهم ايديهم على الاراضي لاقتسامها .

ولما تم للينين اجلاء البيض عن روسيا ، وجد ان الصناعة الروسية قد تهدمت وان الثورة الزراعية خلقت طبقة جديدة من الملاكين ، وان المجاعة بدأت تجوس خلال روسيا التي هدمتها سبع سنين من الحروب الاهلية والدولية ، فاعلن انتهاء « شيوعية الحرب » باعتبار انها تدير موقت اقتضته الحرب ووضع لروسيا اسس « سياسة اقتصادية جديدة » تصلح ما هدمته الثورة ، وتلائم مع الواقع ، وتعمل لمستقبل الاشتراكية .

السياسة الاقتصادية الجديدة : اعلن لينين « سياسة اقتصادية جديدة » يرمز

اليها بحروف N. E. P في سنة ١٩٢١ وايدها بخطبه ونشراته ، ولكن لم يكتب له ان يشرف على تنفيذها لان المرض اقعده عن ممارسة الاعمال حتى توفي يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤ . رأى لينين من المستحيل ان تقفز روسيا الى عالم الاشتراكية ، وتحقق ان بلداً كروسيا « تسع رقعة لعشرات من الدول المتقدمة ويعيش عيشة تقارب الوحشية » ليس فيه الاسس الضرورية للاشتراكية ، ولذلك يجب ان تبذل الهمة في سبيل تنشيط الاتساج والمبادلة للخروج من المجاعة واتقان الآلة الاقتصادية .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة ابقت الصناعة الثقيلة والتجارة الخارجية والمصارف والتجارة الداخلية الكبيرة تحت الانحصار الحكومي ولكنها تركت الصناعة الصغيرة والتجارة الوسطى والصغيرة للسعي الشخصي وبهذه الصورة استطاع الفلاحون ايجار اراضيهم واستخدام الاجراء فبدأ الانتاج نحو السير المطرد وتألفت طبقة بورجوازية جديدة في المدن والارياف . ورأى ستالين ان « السياسة الاقتصادية الجديدة » آتت الثمرة المرجوة ، ووجدت روسيا فيها بعض الراحة بعد حرمانها الطويلة ، فعاد الى التقاليد الاشتراكية الصرفة ، وشرع بتطبيق السياسة المنهاجية ، عن طريق وضع البرامج لمدد معينة وتنفيذها .

المنهاج الروسي

اصل المنهاج الروسي : كانت كلمة لينين الامرية : « ان الشيوعية عبارة عن السلطة السوفياتية مضافاً اليها الكهرباء » ، وجاء في تقرير قدمه للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي « ان الكهرباء يجب ان تكون هم الروس في العشر سنين المقبلة وان روسيا لا ينبغي أن تنشئ أية صناعة ما لم تضمن سلامة الصناعة الكبرى لاسيما التي تصنع الآلات والمعامل ، والا هلكت كبلد مستقل ، ان الموسم الزراعي ليس كل شيء بالنسبة لروسيا ، بل هو شيء نافه كالصناعة الصغيرة . اما

ما هو ضروري لنا ، فهو الصناعة الثقيلة ، ويجب ان نخلقها وتدارك المال اللازم لها والا هلكنا كدولة متمدنة ، ولا اقول كدولة اشتراكية .

وكان اول ماعمله لينين في هذه الناحية ان جمع مائة وثمانين اخصائياً من العلماء منذ عام ١٩٢٠ والف منهم لجنة اسميت « لجنة كهربية روسيا » وعهد اليها بدراسة منهاج لاعادة بناء الصناعة فقدمت في نهاية تلك السنة تقريراً يتضمن منهاجاً لعمل تقدر تكاليفه بسبعة عشر مليار روبل ذهبي ، يقضي بانماء الصناعات الاستخراجية والتحويلية والثقيلة ، ثم سار ستالين على غرار لينين في هذا المضمار وكانت كلمته الامرية « ان بناء الاشتراكية يجب ان يكون وفق منهاج « plan » ، واصبح مشروع « لجنة كهربية روسيا » ، منهاج السنوات الخمس لانماء الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتحولت مهمة هذه اللجنة الى « لجنة منهاج الدولة » التي عهد اليها امر وضع البرامج والمناهج الاقتصادية والاشراف على تنفيذها .

لجنة منهاج الدولة gosplan : اذا رجعنا الى المقررات التي صدرت حتى اليوم من الاجهزة العليا في الدولة الروسية من اللجنة المركزية ومجلس مفوضي الشعب ومجلس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد - وجدنا اكثرها بحث في القضايا الاقتصادية ، ووجدنا في مجلس الوزراء تفوقاً للوزارات (او المفوضيات) الاقتصادية : فهناك ست مفوضيات تعنى بالصناعة واثنان بالتجارة واثنان بالنقل واثنان بالزراعة وواحدة بالمالية وواحدة بالارتباط واخيراً يجب ان لا ننسى المؤسسة المشهورة « لجنة المنهاج الاقتصادي للدولة » التي هي بمنزلة مفوضية من حيث حقوقها وصلاحياتها . والى جانب المفوضيات الاقتصادية الخمس عشرة التي ذكرناها ، لا يبقى في المجلس الا خمس وزارات غير اقتصادية .

مندان الفستالین لجنة المناهج، صار لها منزلة عظيمة في حياة الوطن السوفياتي لانها وضعت له برامج حياته الصناعية، وهذه المناهج التي تضعها اللجنة، إنما توضع لعدد مختلفه. فلهذا (بعض المناهج) يدرسها جميع التلاميذ، وبعضها لا يدرسها الا

كيف توضع المناهج الاقتصادية في روسيا ١٩

إنها تعني بالمناهج « plan » برنامجاً للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ترسمه الدولة للشعب السوفييتي لمدة معينة فتعين مقدار المنتجات الواجب إنتاجها ونوعها ، ومقدار نصيب المنتجين والدولة منها، وبحسبه تسير الصناعة والزراعة، ويتعين مقدار ما يجب أن تنتجه في المدة المطلوبة.

ولما كان المنهج هو أساس الحياة في الاتحاد السوفييتي، فيجدر بنا أن نفصل المراحل الطويلة التي تقطعها المناهج ليتسنى وضعها وتطبيقها. المناهج الوطنية ثلاثة أنواع : منهاج خمس سنوات أو منهاج المستقبل piatiletka ومنهاج سنة واحدة ومنهاج ثلاثة شهور وبدعي كل منهما بالمناهج الجاري وأهم هذه المناهج منهاج السنة الواحدة أو المنهج السنوي.

فالمناهج السنوية أكثر من تكون جزءاً من المنهج الخماسي (منهاج السنوات الخمس)، فهي تهيأ بعناية حسب الخطوط الرئيسية للمنهاج المستقبل ولكنها لا تخضع لها بصورة قاسية لأن كل سنة جديدة تتطلب دراسة جديدة للإمكانيات الاقتصادية وللتقدم الاقتصادي، ومن أهم وظائف « لجنة المنهج إعداد هذه الدراسة. أن المنهج الخماسي لا يمكنه توقع كل ما سيحصل من التغيرات التي تعترض تنفيذه، مثل تقلب الأسعار العالمية التي تؤثر على المنهج عن طريق التجارة الخارجية. ومثل رداءة موسم الأمطار ومثل الحالة الدولية التي تتطلب زيادة في التسليح، ولذلك كان من اللازم أن يراعي المنهج السنوي الوضع الاقتصادي والسياسي، وكذلك الأمر في منهاج الثلاثة شهور الذي ليس ربع المنهج السنوي وإنما هو منهاج كامل بنفسه في نطاق المنهج السنوي ويتيح إجراء مساورة اقتصادية تحصل شهراً بعد شهر لبلوغ الغاية المحددة لاجل السنة بكاملها. فالعامل والصناعات والمزارع تضع مناهجها لشهر ولعشرة أيام واليوم الواحد وأما المناهج الوطنية فلا توضع لمدة أقل من ثلاثة شهور.

المنهج السنوي : يوضع المنهج السنوي (والمنهج الخماسي) على أربعة مراحل :

(١) مرحلة التوجيه الحكومي (٢) مرحلة توزيع التوجيهات (٣) الاحصاء المعكوس (٤) مصادقة الحكومة .

١ — توجيهات الحكومة : تصدر الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي بالاشتراك في آخر تموز واول آب مرسوماً موقفاً من مولوتوف بصفته رئيس الوزراء ومن ستالين بصفته السكرتير العام للحزب ، يضع التوجيهات العامة للمنهاج الاقتصادي للسنة الآتية . هذا المرسوم يصف الغايات التي ينبغي الوصول اليها ، والاتاج الذي يجب ان تتجه اليه الصناعات والمقدار الذي يجب حصاده من الموسم الزراعي وحولة وسائل المواصلات وكذلك يعين مقدار رؤوس المال الواجب انفاقها وارقام زيادة حصيلة الاتاج وانقاص تكاليفه . هذه الارقام تبلغ لكل من المفوضيات الاقتصادية على حدة لتكون بمثابة نطاق لمنهاج كل منها وهي مفصلة جداً لانها تتعلق بجميع الاتاج الاساسي كالنحاس والحديد والفولاذ والبتروول وصنع الآلات والسكك الحديدية وتوزيع المياه ويتضمن المرسوم ايضاً توجيهات لتعاونيات البيع والاتاج ولكل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمنهاجها الاقتصادي للسنة المقبلة .

على انه يجب ان لا يظن ان هذه الوثيقة الاساسية ، توجيهات المنهاج ، يضعها ستالين ومولوتوف من عند نفسها ، وانما يستعان عند وضعها بالاسس والمعلومات والمقترحات التي تقدمها « لجنة المنهاج » والحكومة بعد ان تكون جمعتها في الشهر الذي يسبق تموز ، ففي حزيران استطاع معرفة كيفية تطبيق المنهاج الحالي اي بعد ستة شهور من بدء تطبيقه ، والاستفادة من المعلومات الحاصلة من ذلك ، ولجنة المنهاج تطلب هذه الاحصاءات من مختلف المفوضيات ، وتضيف اليها المعلومات التي تستقيها من مندوبيها في مختلف دوائر الدولة وفي كل جمهورية ومقاطعة في الاتحاد السوفياتي ، كل ذلك يتيح معرفة درجة تحقيق المنهاج وهل يمكن بلوغ غاياته .

متى اجتمعت هذه المعلومات لدى « لجنة المنهاج » امكنها في ذلك الوقت ان تقدم ما يمكن تجهيزه من وسائل الاتاج وادواته للسنة المقبلة ، وان توفق بين ذلك وبين السياسة العامة الاقتصادية التي يرسمها الحزب الشيوعي ، فتقدم للحكومة في اواخر

تموز دراسة كاملة للوضع الاقتصادي ، وبياناً بما يمكن عمله في السنة المقبلة ، وملاحظات
الخاصة في الامر وهي في دراستها هذه تراعي عوامل كثيرة : مثل عدد المعامل الموجودة
المناجم وقوتها . وكمية البضائع الموجودة التي يمكن دخولها في المنهاج المقبل والمنتجات
الزراعية ، وكيفية حصيله عمل العمال . وعدددهم بالنسبة للازمته المدارس او هجرهم المدن
ومتى تسلمت الحكومة هذه المعلومات والمقترحات من « لجنة المنهاج » تعين الخطوط
العامة للانتاج والاستهلاك لجميع روسيا بالسنة المقبلة ، ولكن الحكومة لا تأخذ بمقترحات
اللجنة معغضة العينين ، لانها ليست « عنواناً بين ايدي الموظفين » ولان « مجلس
مفوضي الشعب » اشبه باجتماع طائفة من كبار الموظفين الدائمين العارفين بقضايا البلاد
منهم بمجموعة السياسيين العابرين * بل تدرس هذه الملاحظات دراسة عميقة ، على ان
الحكومة كثيراً ما تطلب الى لجنة المنهاج دراسة طائفة من التعديلات قبل ان تتخذ
الحكومة مرسومها كما حصل اثناء تهيئة منهاجي عام ٣٥ و ٣٦ فقد جرى بناء ٢٩٠٠٠٠
عربة قطار في عام ١٩٣٤ ، ولم تنص مقترحات اللجنة على زيادة هذا الرقم لعام ١٩٣٥
ولكن الحكومة في توجهاتها قررت انشاء ٩٠٠٠٠٠ عربة بينما كانت تقترح اللجنة
٣٠ الفاً ، وقد انشئ فعلاً ٧٥ الفاً بكل الطرق ، حتى صنع بعضها في ورش تصليح
السفن ، وكذلك كانت اللجنة اقترحت صنع ٢٠٠٠٠٠ آلة زراعية لعام ١٩٣٦
وتوجهات الحكومة جعلت الرقم ٦١٠٠٠٠ .

ومهما يكن من الامر فان لجنة النهاج تبقى على اتصال الحكومة لان رئيسها
عضو في مجلس مفوضي الشعب ، وواضعو النهاج يتصلون باستمرار مع اللجنة
المركزية للحزب .

٢ - مرحلة توزيع التوجيهات

ان الحكومة لانفاجيء بتوجيهاتها المقوضيات المختلفة ، لان لجنة المنهاج حين تعد مقترحاتها المتعلقة بآسئ التوجيهات تستند الى معرفة بالامور والصعوبات ، فضلاً عن ان رئيس كل من المقوضيات كان قد ساهم بوصفه عضواً في مجلس مفوضي الشعب بالقرارات التي

انبثقت عنها التوجيهات وفي نصف اغسطس تبدأ الدوائر التنفيذية المنهاج بالعناية بالاوامر المعطاة من مفوضيها ، بعد ان اصبحت عالمة بما يطلب منها عمله من حيث زيادة الانتاج وتحسينه ، فتعلم المجالس ونقابات المعامل برقم الانتاج المطلوب والاعانات المخصصة وهذه الاجهزة تخابر بالامر المؤسسات الفردية والمناجم والسكك والمؤسسات الزراعية ومحطات التراكطور والمراكب وكل مؤسسات الدولة . ولجنة المنهاج اذ توزع التوجيهات توزع ايضاً ما يقارب ثلاثمائة نموذج من الاسئلة التي يقصد منها معرفة الكميات المنتجة اثناء السنة الماضية ، ومنهاج السنة الحالية ، ومقدار الانتاج المخصص لها ، ومنهاج السنة المقبلة . فاذا اجتمع لدى اللجنة كل الاجوبة والمعلومات المطلوبة في اول تشرين الاول ، عملت على تنسيقها في مدة شهرين ضمن نطاق الاقتصاد العام وعلى المفاوضة مع المفوضيات وممثلي الجمهوريات لتعديل بعضها .

٣ — مرحلة الاحصاء المعكوس :

في أول تشرين الاول يكون لدى كل من فروع لجنة المنهاج اعمدة من نماذج اجوبة المؤسسات ، ويكون باستطاعتها ان تشتغل بالاستناد الى هذه الاجوبة ، التي تعتبر بمجموعها كتنقرير احصائي لكل البلاد السوفياتية ولكن بشكل معكوس ، اي كتنقرير احصائي سابق للمدة الموضوع لاجلها لا لاحق لها . ان النماذج الثلاثمائة المذكورة تبحث في كل مظاهر الحياة الاقتصادية للبلاد ، وتهيئها المفوضيات والمجالس ونقابات الصناعات ، والمؤسسات ودوائر المنهاج المختصة فيها ، والجمهوريات والمدن والارياف ومصالح المنهاج فيها ، واتحاد التعاونيات والجمعيات المحلية . ان الفترة التي تمضي بين اكتوبر وآخر كانون الاول هي اكثر شهور السنة نشاطاً وعملاً لمن يشتغلون بالمنهاج ، وتدعى « عهد الاتفاق » أي عهد اتفاق اللجنة مع الدوائر الاقتصادية والاقليمية على التغييرات الواجب ادخالها على مناهجها لامكان اجراء التنسيق فيها بينها .

أ — ان لجنة المنهاج هي لائحة بشأن كل من المناهج المقترحة من قبل المفوضيات والجمهوريات والاتحادات التعاونية ، وفي أواخر شهر تشرين الثاني وأوائل كانون الاول تعقد الحكومة جلسات خاصة يدرس فيها كل من المناهج مع تقرير لجنة المنهاج بشأنه ، ويقصد بهذا التقرير تنسيق المناهج فيما بينها وتوفيقها مع سياسة الحكومة والحزب وتجنب التبذير . فقد تصم مفوضية الصناعة الثقيلة في منهاجها مثلاً شراء بضعة اطنان من القصدير من الخارج فتستطيع لجنة المنهاج ان تعارض في ذلك وان تقترح استيراد كمية أقل من القصدير ، مع بذل جهد اكبر في سبيل التحري عن مناجم قصدير في البلاد ، وقد يتضمن المنهاج زيادة اجور عمال النسيج فتعارض في ذلك لجنة المنهاج لعدم ازدياد حصة الانتاج ولان المنتجات لاتتفق جميعاً في رفع مستوى الحياة بل يخصص جزء منها لانماء الصناعة . وبما ان لدى المنظمات نزعة طبيعية لطلب كثير من المواد والتجهيزات ، فان لجنة المنهاج تدرس لائحة الطلبات بكثير من الدقة وتقرر ما يجب انتاجه بحسب المال المنفق ، وهي تستند في ذلك الى قوائم احصائية متقنة .

ب — تعني لجنة المنهاج ايضاً باجراء التوازن بين العناصر الاساسية للنشاط الاقتصادي في السنة المقبلة ، والمهم هو ايجاد التوازن بين المواد الاولية الموجودة للسنة الحالية وما يضاف اليها من منتجات مستوردة حتى ٣١ كانون الاول وبين النفقات الضرورية لتأمين طلبات المنظمات وما يجب تصديره او ادخاره .

ان التوازن لا يقتصر على المواد الاولية كالآلات والادوات والمحروقات واليد العاملة بل يتعداها الى سائر مظاهر النشاط الاقتصادي ، فيجب تنسيق الزراعة مع الصناعة ، والنقل مع الانتاج والتوزيع ، والاجرة مع العمل ، والدخل القومي مع البضائع ، والضرائب مع النشاط الاقتصادي ، ويجب مثلاً في سبيل انتاج الاسمنت توفيقه مع انتاج الآجر والفولاذ وبرنامج الاشغال العامة .

٤ . — مرحلة مصادقة الحكومة : في آخر نوفمبر ينتهي العمل ، وتكون المفوضيات بالاتفاق مع لجنة المنهاج ، قد عدلت بعض مطالبها ومنهجها ، وتكون الجمهوريات قد

عدلت أيضاً مناهجها العامة وفقاً للملاحظات الفرع الاقليمي للجنة المناهج . على انه لا بد ان يكون هناك نقاط لم يجز عليها الاتفاق ، وهذه النقاط تدرسها الحكومة .

اما فيما يتعلق بالمفوضيات ، فان المفوض يقدم تقريراً عن مناهجه ، ويقدم رئيس لجنة المناهج تقريراً آخر يبين وجهة نظر اللجنة بشأن المناهج نفسه ، وتفصل الحكومة بالامر واما فيما يتعلق بمناهج الجمهوريات فان الحكومة المركزية تصادق عليها من حيث الميزانية والتفقات وتترك لها حرية الحركة في تنظيم انتاجها المحلي ، ما عدا الامور المتعلقة بالمواد الاساسية كالقولاذ . وعندما تتسلم كل مفوضية برنامجها مصداقاً ، تعني بتوسيعه وتوزع العمل على كل معمل وكل آلة وبعد ان تصادق الحكومة على المناهج المختلفة ، تضع لجنة المناهج ، منهاجاً وطنياً ملخصاً يجمع اسس كل من المناهج ليتيح للحكومة ان تعلن مرسومواً تذكر فيه النجاح والفشل الذي لاقاه المناهج السابق ، وطرائق تحسين العمل في سبيل نجاح المناهج المقبل ، وبعد هذا المرسوم بمثابة رسالة من الحكومة الى البلاد ، وهو من الوجهة الرسمية المناهج الاقتصادي للاتحاد السوفياتي ولكنه في الواقع خلاصة وشروح للمناهج الفردية وبلاغ للبلاد وهو ايضاً وثيقة هامة تثقيفية .

٢ . — مناهج الثلاثة شهور : ان تطبيق المناهج السنوي ليس امراً خالياً من العقبات ، ولكن مناهج الثلاثة شهور والتي توضع اربع مرات في السنة تتيح للمفوضيات وصناعاتها بعض المناورة في تحقيق المناهج السنوي ، ولذلك تدعى مناهج العمليات .

وكما ان المناهج السنوي هو صفحة مفصلة وجديدة من المناهج الخماسي ، فان هذا المناهج يمثل الصفحة الآتية للمناهج السنوي ، اذ يهيأ قبل كل ثلاثة شهور للاستفادة من عوامل لم يفكر فيها حين وضع المناهج السنوي . يهيأ المناهج الاول في اول السنة ، مع المناهج السنوي ، والمفوضيات تقدم في الشهر الذي يسبق افتتاح كل ثلاثة شهور مناهجها عن هذه المدة للحكومة ، هذه المناهج تتضمن الضعوبات التي تظهر ، او امكانيات الانتاج الجديدة والتدابير المقترحة ، وهي اقل تطويلاً من المناهج السنوية ، ولكن لدى المعامل مناهج اقصر لتطبق عن شهر او اسبوع او يوم ومناهج الثلاثة شهور ذات اهمية كبيرة

فيما يتعلق بالصناعات الموسمية كالخشب والشحن والزراعة . والحكومة تستمع الى رأي لجنة المنهاج قبل مصادقتها على مناهج الثلاثة شهور ، اسوة بما تصنعه بللنهای السنوية .

منهاج السنوات الخمس

٣ . — منهاج السنوات الخمس Le plan quinquennal : هيا هذا المنهاج

كاهيا منهاج السنة الواحدة ، او ما ندعوه بللنهای السنوي ، ولكن لما كان هذا المنهاج يبحث في شؤون هم التطور الاقتصادي العام ، فان الهيئات السياسية والعلمية تشارك في وضعه كل المشاركة .

ان « توجيهات » المنهاج الاول صدرت عن مؤتمر الحزب الشيوعي المنعقد عام ١٩٢٧ ، وتوجيهات المنهاج الثاني صدرت عن اجتماع الحزب المنعقد عام ١٩٣٢ وصادق عليها في المؤتمر السابع عشر للحزب المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٣٤ اي بعد سنة من التاريخ الرسمي لتطبيق المنهاج ، ولقد تتبع المكتب السياسي للحزب باعتناء كل مرحلة من مراحل تهيئة المنهاج الثالث الذي اعلن في آذار عام ١٩٣٩ وقد بدى تهيئة هذا المنهاج منذ خريف عام ١٩٣٦ حسب ورود الاحصاءات الفنية والمعلومات التي جمعت عن امكانيات الانتاج بين عام ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ، وفي نهاية نيسان ١٩٣٧ امرت الحكومة جميع المفوضيات والجمهوريات ان تهي مناهجها الخماسية لتقدمها في اول تموز ، ونشرت الصحف تقارير عن تهيئة المناهج في مختلف المناطق والصناعات ، وهذه المناهج التي وضعت في مايس وحزيران كانت بالطبع موقفة ، وهي لا تدل الا على الاتجاه العام ، السنوي ثم بدى بوضع المنهاج العام ولم يخز الا في اوائل عام ١٩٣٨ ثم صدق في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ .

ان اكاديمية العلوم قامت بدور المشير والمراقب فيما يتعلق بوضع كل من المناهج ، وتهيئة المنهاج ادت الى حشد عام لجميع الهيئات العلمية في البلاد ، ففي سبيل تهيئة المنهاج الثاني مثلاً ، نظمت « لجنة المنهاج » اربعة وعشرين مؤتمراً علمياً لبحث المسائل الهامة ، كما جمعت المفوضيات والجمهوريات والولايات عشرات من المؤتمرات المماثلة لبحث القضايا

الصناعية والمحلية . وبهذه الصورة « اتيح لثلاث من معاهد البحث العلمي ، ولالوف من العلماء ان يناقشوا مشا كل المنهاج الثاني » .

ثم ان الجمهور السوفياني شارك في وضع المنهاج الخامس ، فقد فتحت الصحف صدرها للاقتراحات والمناقشات بشأن المنهاج الثالث في شهر مايس وحزيران وتموز من عام ١٩٢٧ ، وكذلك في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر الثامن حصلت مناقشات عامة بشأن مقترحات مولوتوف بصدد هذا المنهاج ، وقد جمعت لجنة المنهاج هذه المقترحات التي نشرت في اكثر من ٦٠٠ صحيفة ، واكثرها كانت صادرة عن اخصائيين وخبراء ، على ان مقترحات الرجل العادي كانت تهم من حيث معرفة شعور الرأي العام اكثر منها من حيث التهيئة الفنية للمنهاج .

المناهج الطويلة الامد : على ان لجنة المنهاج تفكر في بعض الاحيان بوضع برامج لمدة خمس عشرة سنة ، بل ان اول منهاج وطني ، منهاج كهربة روسيا ، الذي غني به ليتين عام ١٩٢٠ كان يتضمن برنامجاً يطبق بخمسة عشر عام ويؤول الى انقلاب في الصناعة والزراعة والمواصلات ، ولكن هذا المنهاج انجز بأقل من عشر سنين ، وقام مقامه المنهاج الخامس الاول لعام ١٩٢٨ ، ولقد اثبتت التجربة ان الانسان لا يستطيع ان يسيطر على المستقبل ، لأن في الحياة مفاجآت وتطورات نفسانية واجتماعية ليست في الحسبان ، ولذلك كان تطبيق المناهج لا يجري وفق الخطة والاقوات المرسومة . ولذلك كانوا في روسيا يميلون الى المناهج القصيرة الاجل . ان واضعي المناهج رجال واقعيون يعلمون ان مدة خمس سنوات فيها كثير من التوقع والافتراض وقليل من العمل ، ومع ذلك فيكفي ان يوضع فيها قليل من مشاريع الاعمال الكبيرة كالتناجم والسكك والصناعات ، فهذه المدة كافية ليظهر فيها الحزب المرحلة التي يعتزم بلوغها في النمو الاقتصادي . ومع ذلك فلدى لجنة المنهاج مشاريع تتعلق بتوليد الكهرباء ويراد تطبيقها بمدة خمسين سنة ، وهي عبارة عن شبكة من محطات الكهرباء والري والترع التي تصل انهار سيبيريا بروسيا الاوربية ، وكذلك فان الاحتفاظ بالغابات ، وحماية الارض ، وتوزيع النباتات والماشية ، وانشاء الطرق ، والسكك الحديدية والمعامل والتحريات الجيولوجية

ومعدل زياده السكان وتشكلهم وتوزيعهم، كل ذلك يخضع لحطة يراد ترتيبها لا مد طويل جداً، ولو طلب الى رئيس لجنة المنهاج ان يقدم خارطة اقتصادية لروسيا عام ١٩٤٠ لكان سهلاً عليه ولقام بعمل واقعي، ولكن باستطاعته ايضاً ان يقدم خارطة عما ستكون عليه روسيا عام ٢٠٠٠ ولكن هذه الخارطة لن تخلو من الافتراض.

نتائج سياسة المناهج في روسيا

المنهاج الاول : بدى بتطبيق منهاج السنوات الخمس الاول في عام ١٩٢٨، وكانت الغاية منه « اعطاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية صناعة ثقيلة تستطيع ان تمون بالآلات والادوات جميع فروع الانتاج، وان تعيد تنظيم خطوط المواصلات، وهما امران لا يستغني عنهما أي بلد يريد الاحتفاظ باستقلاله وحرية. وكان يجب ان يترتب على ذلك نتيجتان :

١. — ان القيام بهذه الاعمال الواسعة من شأنه القضاء على العطالة ورفع مستوى معيشة جماهير العمال.

٢. — والاكتثار من صنع التركتورات والآلات الزراعية التي تسلم للكلو لحوارات، أي للمشاريع الزراعية الاشتراكية، سبيل الى نمو زراعة تعاونية كبيرة والى القضاء على الفقر في الارياق.

ولقد عيذت الحكومة خمس سنوات لتنفيذ المنهاج، ولكن الهمة المبذولة في سبيله جعلت من الممكن الانتهاء منه بأربع سنين وثلاثة شهور، وقد انشأت الحكومة في هذه المدة سد الدينير، والسكة الحديدية التي تصل التركستان بسيريا :

المنهاج الثاني : وبما ان الشعوب السوفياتية تحملت كثيراً من التضحيات والآلام في سبيل تنفيذ المنهاج الاول فقد وضعت الحكومة المنهاج الثاني « في سبيل انماء انتاج سلع الاستهلاك » وفي الوقت نفسه كان المنهاج الجديد يكمل الجهد الصناعي الذي بدأه المنهاج الاول، فقام مصنع ضخّم المعادن في كوزنتسك (سيريا) التي صار اسمها

« ستالينسك » ومعمل آخر هو الثاني من نوعه في العالم في مانيتوغورسك (جنوبي الاورال) وقامت مصانع عظيمة لبناء الآلات الثقيلة في الاورال وكراماتورسك وخركوف ومصانع تراكتورات في ستالينغراد وخركوف وتشاليابينسك ، ومصنع آلات زراعية في روستوف ومصانع سيارات في غوركي وموسكو ومصانع آلات زراعية في ساراتوف وعدد كبير من مصانع توليد الكهرباء وعلى رأسها محطة توليد الكهرباء على نهر الدينبر وغير ذلك من المصانع التي تتجاوز الالفين ، وحفرت الترع التي تصل البحر الابيض بالبلطيك ، والبحر الاسود ببحر قزوين عن طريق القولغا والدون ، وضوعفت الاموال المبذولة في صناعة وسائل الاتاج ، بنسبة مثلها ، وفي صناعة سلع الاستهلاك بنسبة اربعة امثالها . وقد نفذ المنهاج الثاني باربع سنوات وثلاثة شهور ايضاً ، وقد رافقه اهتمام من الحكومة بمعيشة الشعب وبصحته فكان البرنامج يتضمن بناء دور الحضانة والامومة ونقطة الحليب وحدائق الاطفال والمدارس .

كان شعار المنهاج الاول : « ان التجبير الفضي يقرر كل شيء » اما شعار المنهاج الثاني فقد اوضحه ستالين في خطاب له ، جاء فيه : « ان بين رؤوس المال القيمة الموجودة في العالم ، رأس مال هو اثمها واقواها ، هو الرجال او الملاك ، فالرجال الاخصائيون هم الذين يقررون كل شيء . واذا استطعنا ان نكون رجالاً صالحين في الصناعة والزراعة والنقل والجيش ، فبلدنا لن يغلب » . وكان هذا الشعار بدء حركة تنظيم العمل ، أو الاقتصاد في الجهد مع الاكثار من الاتاج ، يطلق عليها اسم « الحركة الستاخانوفية » نسبة الى العامل ستاخانوف الذي استطاع ان ينتج من الفحم اربعة عشر مثلاً من اتاج العامل العادي ، وهي حركة ترمي الى الغرض الذي كان يرمي اليه المهندس الامريكى « تايلر » حين وضع خطته في تنظيم العمل والتي اطلق عليها اسمه .

والحق ان ستالين عندما قصد الى تقديم الصناعة الثقيلة على كل شيء ، انما كان يفكر بقوة روسيا واستعدادها لحرب طارئة عاجلة ، كما يدل على ذلك خطاب له القاء سنة ١٩٣٥ في حفلة المدرسة الحربية : « كان لنا رفاق يسألوننا لم انشاء الصناعة

وشبوعية الزراعة والآلات والتعدين ، والتراكتورات والسيارات لم لاتعطون الشعب عوضاً عن ذلك سلماً ومواد اولية تصنع منها مواد الاستهلاك ، ولم لا تعطونه هذه الاشياء التي تجمل العيش ؟

نعم : ان المليارات الثلاثة من الروبل الذهبي التي جنيناها من الاقتصاد والتوفير التي خلقناها بها الصناعة ، كان بإمكاننا ان نستعملها في استيراد مواد اولية وفي صنع مواد استهلاكية ، ولكن منهاجهم هذا لا يعطينا صناعة تعدين ، ولا تراكتورات ولا سيارات ولا طائرات ولا دبابات ، اننا سنكون عزلاً من السلاح امام اعدائنا الخارجين ، فيتحطم بناء الاشتراكية في بلادنا ونصبح اسرى البورجوازية الداخلية والخارجية .

المنهاج الثالث : كان هذا المنهاج يرمي الى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ولذلك زادت مخصصاته بنسبة ٧٤ في المائة تقريباً عن مخصصات المنهاج الثاني فيما يتعلق بانتاج آلات الانتاج وبنسبة ٨٨ في المائة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية وبنسبة ٧٣ في المائة فيما يتعلق بوسائل النقل ، وهو يقضي ايضاً بعدم حصر الصناعات في المناطق الاولى بل بتوزيعها وتعميمها في المناطق الاخرى ، وبانشاء مصانع نسيج جديدة لاستعمال قطن آسيا الوسطى وزيادة مصانع توليد الكهرباء ، والفولاذ والفحم والصناعة الكيميائية والاسمنت . ومن جهة ثانية فالمنهاج يثار على اهتمامه بالاستهلاك كالمنهاج الثاني ويقرر زيادة مقادير حصص الاستهلاك بنسبة ٥٠ في المائة ، وزيادة الاجور بنسبة ٣٥ في المائة وزيادة نفقات الدولة على التأمين والتعليم والصحة وسواها من الخدمات العامة ، ولكن الحرب جاءت فحولت المنهاج عن طريقه الاصلية .

الاتفاق على المنهاج الخامس :

ان روسيا ، كما رأينا ، بلد يملك جزءاً كبيراً من خيرات العالم ومواده الاولى المختلفة الانواع ، لذلك لم يكن مستحيلاً عليه ان يستقدم اليه احسن الآلات فيزرعها في بلاده ويحجني منها احسن الثمرات ويليقي اليه العالم المتمدن بخلاصة الآثار الفنية التي استحدثها

ابناؤه الالمان والافرنسيون والایتاليون والانكليز والامريكيون ، وهكذا قامت المعامل الضخمة التي كانت فخرأ للروس ، ولكن المشكلة التي كانت تعترض ستالين والتي اشغلت من قبله لينين ، هي كيف يمكن تدارك النفقات التي تتطلبها الانشاء الصناعي . والواقع ان تلك النفقات كانت باهظة فعمل صناعة التراكتورات في ستالينغراد الذي استورد من البلاد الاجنبية كان ثمنه ٣٥ مليون روبل ذهبي ، وكذلك دفع ١٥ مليوناً ثمناً لمعمل تراكتورات خركوف و ٤٠ مليوناً ثمناً لمعمل سيارات مولوتوف في نيجني نوفغورود ، و ٢٥ مليوناً ثمناً لمعمل سيارات ستالين في موسكو ، و ٣٢ مليوناً ثمناً لمعمل زحافات آلات الجر في تشيلياينسك و ٣١ مليوناً لمحلة توليد الكهرباء عنى الدينير ، و ٨٣ مليوناً ثمناً لتجهيز محطات توليد الكهرباء و ١٥٤ مليوناً لقاء تجهيز ستة عشر معملآ للتعدين . في المدة الواقعة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ بلغ مادفع ثمناً للمعامل الجديدة ثلاثة مليارات روبل ذهبي . والى جانب هذه الواردات العينية ، استعانت روسيا بالفنيين الالمان والامريكان الذين قدموا لها مساعدة فعالة في وضع مشاريع المعامل بحيث لم يقم معمل اثناء المنهاج الاول الا وكان يشرف عليه مهندس اجني .

فكيف استطاع الروسيون تدارك هذه المليارات الثلاثة ؟ لقد اتبع الروس في سبيل ذلك سياسة اكتفائية صارمة فهم قد ضغطوا على المستوردات فقللوا منها جهدهم ، ونشطوا الصادرات ، ولو كانوا بحاجة ماسة اليها كالاغذية وسواها من المواد الاولية فاخذوا يكثرزون من انتاج ذهب سيبيريا يدفعونه ثمناً لمشترياتهم حتى اصبحت روسيا ثاني دولة في انتاج الذهب ، واخذوا يعقدون قروضاً ويمنحون امتيازات — كما كان يرتأي لينين — واخيراً ، رأوا ان الوسيلة الرئيسية لوفاء الدين هي التصدير ، فانصرفوا الى التصدير بهمة وعزيمة ، ولا سيما تصدير المواد الغذائية الذي كان يحذر منه لينين .

فاصدر الروسيون الزبدة والسكر والحنة لشراء الآلات والادوات والمعامل ، ورغماً عن حاجتهم للغذاء ، ورغماً عن المجاعة التي نزلت بالبلاد سنة ١٩٣١ ، ولكنهم لقاء ذلك سموا لانقاص مستورداتهم البكل ما ليس ضرورياً للاستهلاك المحلي الذي لا يستغنى عنه ، ولقد كان الشاي من حاجات البلاد

الضرورية وشراؤها القومي وكانت البلاد تستورد منه ٧٥,٠٠٠ طن سنة ١٩١٣ وببط المقدار الى ٢٤,٠٠٠ سنة ١٩٣٠ واعلنت الحكومة انها ستعوض عليهم شأياً من مزارع باطوم ، وبانتظار ذلك ، استبدلوه بمغلي الجزر وغيره من النباتات ليساهموا عوضاً عنه ببناء معمل ، وكذلك منعت الحكومة استيراد الصابون وجلود الاحذية والارز والورق والقهوة . وقد كان الصوف يستورد من البلاد الاجنبية ولكن لم يستورد منه غرام واحد سنة ١٩٣٢ ، واستعانت الحكومة بمواد غريبة لصنع الاحذية والملابس وكذلك اوقفت استيراد القطن بحجة ان آسيا الوسطى والقوقاز قادران على انتاجه ، فبمنع الحكومة استيراد القطن والصوف اقتصدت حالاً ٢٥٤ مليون روبل ذهبي ، خصصت لبناء المعامل .

ان تصدير القوت ومنع استيراد مواد الاستهلاك كان الطريقة الرئيسية للانفاق على المنهاج الخامس ، وكذلك فالحكومة عنيت بتصدير النفط والخشب وزادت استخراج الذهب ، وقد كانت بارعة في تغطيتها بحجز ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة بوفره مع انكلترا وفرنسا وبلجيكا وباخذها اعتمادات من المانيا وايطاليا ، والانصاف يوجب الاعتراف بان روسيا كانت وفية بمهودها وقروضها في ذاك الحين ولم تترك وسيلة الاتبعها في سبيل ذلك حتى باعت اللوحات الفنية المعروضة في المتاحف الوطنية ولم تترك وسيلة الا اتبعها في سبيل حوز السفائح الاجنبية devises على ان العبء الثقيل في ذلك كله انما القى على الصادرات الزراعية وهو الذي املى على الحكومة سياستها الشيوعية في الزراعة ،

السياسة الزراعية :

كانت الملكية القروية قبل ثورة ١٩١٧ في دور انتقال بين الشيوع والفردية ، وكان كثير من الفلاحين في الشمال الغربي والجنوب بدؤا يتملكون الاراضي بينما بقي الآخرون محتفظين بالملكية الشائعة ، فكانت الاراضي توزع بين الأسر القروية ، وكل منها تررع سهمها ، وعندما شبت نار الثورة وضع الفلاحون ايديهم على الاراضي وتوازعوها فيما بينهم ، وبقي الحال على ذلك حتى سنة ١٩٢٩

فبذ عام ١٩٢٩ عملت الحكومة على ادخال الاشتراكية في الزراعة ، وسارت هذه الحركة بسرعة فائقة فاستطاعت ان تقضي على طبقة الملاكين القرويين وقد قال ستالين في خطاب له القاه في سنة ١٩٣٣ : « لقد عرفت ادارة الحزب الشيوعي ان تنظم مائتي الف مؤسسة زراعية جماعية في مدة لا تتجاوز الثلاث سنين ، وقد ظفر الحزب بأن جعل ٧٠٪ من الاراضي تابعاً للـسكولخوز فاستطاع ان يحصد ١٣٠٠ مليون بود (البود ميكال روسي يعادل ١٦ كيلو تقريباً) بعد ان كان لا يأخذ الا ٥٠٠ مليون من المستثمرات القروية الفردية ، وظفر الحزب بالقضاء على السكولاك كطبقة اجتماعية ، وظفر الحزب بأن جعل روسيا الدولة التي تملك اكبر اقتصاد قروي في العالم ، اما عملنا بعد اليوم فهو ان نجعل السكولخوز بلشفية حقاً » .

يميزون في روسيا بين ثلاث طرائق للاقتصاد الزراعي : الاقتصاد الحكومي الحاصل والاقتصاد الجماعي والاقتصاد الفردي وثاني هذه الانواع هو الراجح في روسيا بدليل ان مجموع محاصيل عام ١٩٣٦ وزع بين هذه الانواع الثلاث فاصاب الاول ١١ في المائة والثالث ٢ في المائة والثاني ٨٧ في المائة .

أ : الاقتصاد الجماعي (السكولخوز) : ان السكولخوز هو في الاصل فريق من العمال يعملون متفقين عملاً على اساس تعاون موقت وابتدائي ، وهو مؤسسة كانت منتشرة في روسيا بين العمال الموسمين الذين كانوا يقصدون المدن ليعملوا ايام الشتاء ولكنه صار في العهد الشيوعي المؤسسة الزراعية النموذجية وهويتألف من مزج عدد من الاقتصادات القروية الفردية فالفلاحون حين يرتبطون بالسكولخوز يقدمون ارضهم — ما عدا الحصة المعدة للاستمتاع الشخصي — والقسم الاكبر من ماشيتهم وآلاتهم . وهذه الاموال تصبح مشاعة . اما الحياة الاقتصادية فتسيرها وفق منهاج موحد ، ادارة ينتخبها المجلس العام لاعضاء السكولخوز .

ويقتطع من المحصول نصيب الدولة اولاً الذي هو بمنزلة الضرائب التي تستوفي عيناً ، ثم المقادير التي عينت للبذار وغذاء الماشية الشائعة ، والتأمين وغير ذلك مما

هو ضروري لاستمرار الانتاج ، والباقي يوزع بين المنتسبين بالنسبة الى « ايام العمل » ويجري دفع نصيب المنتسب نقداً اذا كانت ادارة الكوئحوز باعت المال للدولة او المستهلكين ، والا فيدفع عيناً .

ويطلق اسم يوم العمل على كميات العمل الاتفاقية ، التي يختلف مقدارها بحسب نوع العمل وصفته والتي تقيد لحساب كل كوئحوزي عن ايام شغله .

احدث التعديلات لنظام الكوئحوز : ان الاحكام التي ذكرناها تتضمن خلاصة نظامي الكوئحوز الصادرين سنة ١٩٣٠ وشباط ١٩٣٥ ومع ذلك فالتسائي اورد تعديلات هامة على النص الاول كان وسيلة لزيادة الاتجاه نحو الحياة الجماعية .

فالنص الجديد يؤكد ان الارتباط بالكوئحوز لا يستنفد الاقتصاد الفردي لمنتسبين بجملته ، بل يحتفظ كل نادر (عائلة) بالاستمتاع الخاص بدار سكناه وبقطعة من الارض خاصة بالزراعة الشخصية (وتختلف مساحتها حسب المناطق بين ربع الهكتار والهكتار) وبماشيته ما عدا الحيل . والماشية تتضمن بقرة وعجلين وعدداً من الماعز والخنازير والدجاج والطيور . فالكوئحوز هو عبارة عن وجود عدد من الاقتصادات الفردية الصغيرة الى جانب اقتصاد كبير واحد شائع .

ولكي نفهم تماماً طبيعة اقتصاد الكوئحوز يجب ان نفهم ان ادارتها — الديمقراطية الكوئحوزية — تجري كما في جهاز الدولة . فاعضاء الادارة ولا سيما رئيسها يرشحهم لدى الهيئة الناجبة الكوئحوزية للجنة الشيوعية بحيث ان حياة الكوئحوز تجري حسب توجيهات الحزب . وبما ان الحزب بوجه الدولة ، فاقتصاد الكوئحوز شأن من شؤون الدولة ، ولكن الدولة لا تحمل اي تبعه ، وان كانت تحتفظ لنفسها بحق اقتطاع نصيبها من المحصول ...

ب — الاقتصاد السوفياتي : السوفكوز : ان الزراعة الحكومية الصرفة تتجلى في السوفكوز او ما يدعى « بمصانع حنطة الدولة » فالسوفكوز مؤسسة زراعية حكومية يعمل بها اعمال مأجورون تحت اشراف مدير وموظفين تعينهم الدولة — او الحزب في الواقع — وتستوفي الخزينة ريعها . واذا اجتمع عدد من السوفكوز ، يؤلف منها تروست ، والتروست ترتبط بمفوضية الشعب لدى الزراعة . وقد صدر سنة ١٩٣٦ عدد

من المراسيم يقضي باخذ اراض من السوفسكوز لاعطائها للسكولخوز ، بحيث بلغت الاراضي التي هي من هذا القبيل ٢٠ مليون هكتار في سنة ١٩٣٦ واول ١٩٣٧ ، بل ان مرسوماً صدر ليطبق في جيورجيا وحدها بتاريخ تموز سنة ١٩٣٦ قضى بتصفية جميع السوفسكوزات ، وبيع اموالها للسكولخوزات بالدين ، وكان هذا يشير الى اتجاه جديد نحو الغاء السوفسكوز والاكتفاء بالسكولخوز والحلاصة ان مؤسسة الكولخوز قدمت للدولة الوسائل الاساسية اللازمة للانشاء الصناعي ، فالفلاح في الكولخوز لم يعد يستطيع ادارة عمله كما يشاء ، ولم يعد مستقلاً وحرراً ، بل ان الدولة بمساعدة مليونين ورابع من الموظفين تدير المؤسسات الكولخوزية وتعين قيمة نصيب الفلاح ، والفلاح يعمل مع فريق من رفاقة تحت رقابة مراقبين ينفذون تعليمات الحكومة .

اجرة الفلاحين : ان اجر الفلاح لا يشبه اجر العامل الصناعي ، فهو لا يتناول اجرة معينة ولا ينعم بعمل ثماني ساعات في اليوم وبعد ذلك من الامور الناتجة عن قوانين العمل ، وانما وضعت الحكومة طريقة لدفع الاجور مستندة الى « ايام العمل » المعينة حسب سلم يتراوح بين نصف اليوم واليومين . ان « يوم عمل » الفلاح ليس كاجر العامل ، فهو يرمز الى كمية من الاشياء التي يستطيع الفلاح تناولها بعد ان يؤدي ما عليه . فالسكولخوز هو « مؤسسة اجتماعية ، ضرورية لسد الحاجات الاجتماعية ، لا لسد حاجات عائلاتها . ولذلك تؤخذ قبل كل شيء من اصل المنتجات الزراعية والحيوانية حصة الدولة المعينة سلفاً لكل محلة على اساس تكاليف الانتاج ، وبعد ذلك يؤخذ البذار ، وعلف الماشية المشتركة ، وتمن التراكتورات التي تقدمها الدولة ، واحتياطي يدخر كراشمال للسكولخوز ، واحتياطي لدفع رسم الطحن في طواحين الدولة واحتياطي لدفع اقساط التأمين وغير ذلك . ويجب القيام بهذه الواجبات بدقة كيفما كان الحال والموسم . اما الحبوب والارزاق المقتطعة فتوضع في مستودعات تأخذ منها الحكومة ما تشاء . وما يبقى من المحصول يوزع بين السكولخوزيين بنسبة ايام العمل المقيدة في حساب كل منهم . وبهذه الصورة تخلصت الحكومة من التفكير بطريقة دفع اجرة العمل الزراعي وتقديم البضائع اللازمة للارياق . اما المنتجات المقتطعة فقد اصدرتها الحكومة ثمناً للالات وغدت بها سكان المدن .

الفصل الثالث

الاقتصاد المنهاجي في الولايات المتحدة

أثارت «تجربة روزفلت» كثيراً من الفضول في عالم الاقتصاد الحر، فرأى فيها البعض شكاً في فضيلة الحرية الاقتصادية، والفلسفة الفردية، في بلد عرف بتقديسه للحرية، وبثأليه الفرد، وسلوكاً لطريق الاقتصاد المنهاجي الصريح، ورأى فيها البعض الآخر، تدييراً مؤقتاً يراد منه اخراج الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية التي نزلت بها منذ عام ١٩٢٩ ولكنه عبارة عن تدخل حكومي لغاية رأسمالية، وعلى كل حال فإذا كانت «قوانين روزفلت» وتدبيره خروجاً على مبادئ الحرية الاقتصادية — كما أعلنت ذلك المحكمة العليا الأمريكية — فإنها عبارة عن اقتصاد منهاجي، بلا منهاج أو هي تسيير للاقتصاد، على الطريقة الأمريكية، ولكن من غير اتباع لنظرية معينة في «الاقتصاد المسير».

وان مما يعطي تجربة روزفلت أهميتها، أنها تقع في اعظم بلاد العالم إنتاجاً وثروة، ففي الولايات المتحدة يعيش مائة وثلاثون مليوناً من البشر، وينتج ربع مواد العالم الغذائية وثالث مواده الأولية أي ما يعادل كل إنتاج أوروبا ماعدا روسيا مع ان سكانها ثلاثة امثال سكان أمريكا وفيها ١٩ في المائة من حنطة العالم و١٥ في المائة من شعيره و ٢٥ في المائة من حنطته السمراء و ٣٠ في المائة من تبغ و ٥٦ في المائة من قطنه و ٥٩ في المائة من الذرة، ثم ان فيها ٣٩ في المائة من خم العالم و ٦٨ في المائة من بترول و ٤٥ في المائة من حديد و ٤٧ في المائة من نحاس و ٣٥ في المائة من رصاص و ٤٥ في المائة من ورقه و ٣٢ في المائة من قواه الكهربائية. وهي تنتج نصف إنتاج العالم

الصناعي ، واعمالها التجارية في مخازن المفرق تعادل تجارة العالم جميعاً وتنتج ربع صناعات العالم القطنية ونصف صلبه وفولاذه وستة اعشار آلاته واربعة اخماس سياراته وتستهلك صناعتها ثلاثة ارباع كاوتشوك العالم وبترول له وتلني حريره وربيع سكره .

في هذا البلد الغني بالسكان والكنوز ، ظهرت اعظم ازمة اقتصادية هزت العالم من اقاص الى اقاص ، وخيف منها ان تقضي على كل النظام الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة ، فقد كان عدد العمال العاطلين عن العمل حين تسلم المرحوم روزفلت بمقاييد الامور خمسة عشر مليوناً وهو ثلث مجموع العمال فيها وهبط سعر الحنطة الى الثلث وسعر القطن الى الخمسين ، وهبطت ارباح الشركات الى النصف وهبطت ائمان الاسهم الى النصف ايضاً ، ونزلت بالبورصة هزة ككادت تؤدي بالحياة المصرفية الامريكية ، على ان الازمة لم تفاجي روزفلت ، لانها كانت صادفت سلفه هوفر من قبل . وصارعه وصرعته ، ولذلك كان روزفلت يفهم معنى البسمة التي ودعه بها هوفر حين سلمه مكانه في القصر الابيض .

تجربة روزفلت :

كان هوفر يعتقد بوجود ازمة دورية ، تنتاب العالم مرة كل عشر سنين ، فتغير وجه الحياة كما تغير الزواحف جلدتها مرة كل بضع سنوات ، وان من مصلحة الدولة وواجبها ان تخفف من شدة الازمة وان « تريل قعر انحدابها » وانه اذا تركت الاسعار تهبط وشأنها دون ان تدخل الدولة فهذا يؤدي الى ائتلاف قسم من ثروة البلاد من غير جدوى ، لان الاسعار لابد ان تعود سيرتها الاولى ، من نفسها وبشغل القوى الاقتصادية ، ولذلك يكفي ان تخفف حدة الهبوط . وكل تدابير هوفر كانت في هذا السمت ، فلم يفكر بما كسبه حركة القوى الاقتصادية العنيفة ، ولم يكفر بمبدأ سمو الحرية الاقتصادية وانما كان يفكر بتخفيف حدة القوى الاقتصادية وكان يريد وضع الجدران بوجه الامواج ليمنعها من هدم الساحل ، ولكن روزفلت رأى الازمة اكثر عمقاً وابعد غوراً . رأى ان الولايات المتحدة تشكو من ازمة تنسيق

اقتصادي : تنسيق الحياة الاقتصادية الأمريكية مع الاقتصاد العالمي ، وتنسيق عناصر الاقتصاد الأمريكي فيما بينها .

اما من الوجهة العالمية ، فان الرخاء الأمريكي نأثي عن اسباب استثنائية : فقد نشطت الزراعة والصناعة في امريكا اثناء الحرب لتسد حاجاتها الخاصة وحاجات قسم كبير في اوربا . وفي السنوات التي تلت الحرب ، وجدت نفسها ايضاً في ظروف سعيدة ، فقدمت الادوات اللازمة لانشاء اوربا الصناعي الجديد مع استفادتها من الاسواق العالمية الاخرى في وقت كانت فيه الدول الاوربية ضعيفة لاهتمامها بتنظيم اقتصادها الداخلي .

ثم اضيف الى هذه التجارة الخارجية بعد الحرب سوق داخلية واسعة ، فوجب سد كل الحاجات ولا سيما الانشاءات الجديدة التي تأجلت اثناء الحرب ، ثم ان الاجور العالية التي كانت يستوفها العمال من الصناعة المزدهرة زادت في مقدرة الجماهير الشرائية ، الامر الذي ادى لزيادة الانتاج . ولكن الظروف الاستثنائية التي اتاحت وجود هذا النظام الانتاجي زالت فيما بعد . والبلاد الاوربية لم تعد تقف عند سد حاجاتها الخاصة بل اخذت مكانها في منافسة الاسواق العالمية واضاعت الولايات المتحدة وضعها الممتاز الذي كانت عرفته اثناء سني ما بعد الحرب .

ولكن لم يكن التنسيق الخارجي ضرورياً وحده بل كان من الضروري ايجاده في الحياة الأمريكية الداخلية لان الرخاء ليس وفقاً على مستوى الاسعار المرتفع في البلد الذي يكفي نفسه بنفسه كالولايات المتحدة ، وانما يقوم قبل كل شيء على توازن منسجم مرتب بين مختلف اجزاء الانتاج القومي . فكل مستهلك منتج في الاصل ، وقوته الشرائية هي في محصول عمله وخدماته . فالخدمات والعمل يتبادل بعضها ببعض فاذا جاءت الى السوق بنسبة متعادلة وباسعار تتيح مبادلتها جميعاً بعضها ببعض فهناك الرخاء ، ولا كساد ولا بطالة . ولكن اذا حصل خلل في التوازن بين عناصر الانتاج اصبح نظام التبادل ابر وانحط الرخاء العام ، اذ في هذا النظام

لا يخسر جزء من المنتجين جزءاً من قوته الشرائية دون ان يهبط مستوى معيشة الوطن كله .

ولكن هل اختل التوازن منذ الحرب بين مختلف نواحي الانتاج في الولايات المتحدة ؟

نعم ، يجب رؤيته ومستشاروه .

ان اسعار المنتجات الزراعية لم تصل منذ ١٩٢٠ الى مستواها الذي كانت عليه قبل الحرب ، ففي عام ١٩٢٩ ، في اشد عهود الرخاء ، فبينما كان المزارعون يستطيعون ان يشتروا ٩١ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها قبل الحرب ، كانوا في شباط ١٩٣٣ ، لا يستطيعون ان يشتروا اكثر من ٥٠ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها سنة ١٩١٤ . لذلك كان الفلاح حين يرسل منتجاته ، يستلم عوضاً عن الثمن ، قايمة يزيد فيها مصروف النقل على سعر البضاعة ، وهذا لا يصدق لو لم نعتبر عليه في نشرة رسمية تصدرها وزارة الزراعة وفي هذه النشرة نجد الفقرة الآتية :

« ان زراعتنا وصلت الى هذه الحالة البائسة بسبب الاخطاء التي ارتكبتها الامم الكبرى في السياسة الاقتصادية ، ومنها امريكا . فقد جعلتنا الحرب دائمين لامدين وارسلنا الى ما وراء البحار كميات عظيمة من البضائع ليستعملها التجار ، فاذا كان يمكن ان توفى اثمانها ، فلا يمكن ان يكون ذلك الا بالبضائع والخدمات . ولكننا رفضنا ان نوفق ما بين اقتصادياتنا وبين هذه الحالة . فاقفنا استيراد البضائع الاجنبية بينما كنا نحاول استيفاء ديوننا ، وكأنا نقول للعالم : « اشترؤا منا ، وادفعوا لنا ديونكم ، ولكن بيعونا اقل ما يمكن » .

الجو الفكري لتجربة روزفلت :

ثم ان الشعب الامريكى كان مؤمناً بابدية الرخاء ، طيلة عهد الحزب الجمهورى ، ولكن الازمة الحاققة جعلته يفكر بالخروج من عقيدته القديمة ، وان يطمح الى العمل والجهد للخروج من الازمة ، ولقد كان الحزب الجمهورى متردداً ، فعاجله روزفلت وانتزع منه النصر في المعركة الانتخابية ، ووعد الشعب الامريكى بالعمل السريع لاجراجه من ورطته ، وهكذا ولي الديموقراطيون الحكم ، وفتح «عهد جديد New Deal» في التاريخ الامريكى .

ليس «العهد الجديد» نظرية متأسكة ، ولم يكن لدى الحزب الديموقراطى فلسفة اجتماعية جديدة ، لان الامريكى ينفر من الافكار المجردة ، ويؤمن بالعمل المجدى ، ولذلك اتبعت حكومة روزفلت طريقة «التجارب» ، وليس هذا هو السبب الوحيد الذى يجرد تجربة روزفلت عن الاهداف الاجتماعية فلقد كان الحزب الديموقراطى يضم في صفوفه افراداً تجمعهم رابطة المعارضة لحكومة هوفر ، ولكن آراءهم مختلفة ، فهناك «التقدميون» امثال الاستاذ توغويل الذى يدعو للمساواة في الدخل بين الناس مع شيء من الاشتراكية ، وهناك عصابة من المصلحين الاجتماعيين منهم خمسة من اعضاء المحكمة العليا الذين ينادون برقابة الدولة على الحياة الاقتصادية ، وهناك فريق «رجال الاعمال» الذى يرون في «العهد الجديد» وسيلة موقرة للخروج من الازمة . وفضلاً عن ذلك فان هيئات العمال كانت تطالب بزيادة اجر العامل وتقليل ساعات عمله ، واعلان الحرية النقابية ، كما كانت هيئات ارباب العمل تطالب بحرية عقد الرابطات و«التروست» والاتفاق على رفع الاسعار ، ووضع حد لحرب المزاخمة الحرة .

في هذا الجو الفكري ، اجتمع الكونغرس الامريكى في دورة خاصة من ٩ آذار الى ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، وكانت الحياة الاقتصادية الامريكية في اشد ازمته ، وبحاجة الى العمل السريع الحاسم ، فأصدر اربعة عشر قانوناً ، وبها منح المرحوم روزفلت

سلطة واسعة ، بانقاص سعر الدولار حتى النصف ، و برفع الفائدة ، و بتغيير شرائط الصناعة من حيث الاجور والساعات والاسعار والمزايا . هذه التدابير مضافة الى بعض المراسم التنفيذية يطلق عليها اسم « برنامج الاصلاح » او « العهد الجديد » ولسنا هنا بسبيل دراسة كل هذه القوانين ، و لكننا سنكتفي بالقاء نظرة عامة على أهمها ، و نبحث تباعاً التدابير التي اتخذها روزفلت لاصلاح الحياة الاقتصادية ، وهي : الاسعاف ، والاصلاح الصناعي ، والاصلاح الزراعي والاصلاح التقدي :

١ — الاسعاف :

وجدت حكومة روزفلت نفسها امام بؤس يعم الجماهير الامريكية ، لفقدان انظمة التأمين الاجتماعي ، فألفت هيأت ثلاثاً تعني بمحاربة الفقر :

١ . — مصلحة الاشغال العامة ، وكانت مهمتها اتفاق ٣٣٠٠ مليون دولار للقيام باشغال عامة تشغل جزءاً من العاطلين عن العمل ، وقد استطاعت ان تمتص من سوق العطالة مليونين من العاطلين .

ب — هيئة تعني بالمحافظة على الثروة العامة : مثل اعادة التجريب وفتح الطرقات واجباة الاراضي ، وهي تستخدم عمالها من الشبان ، وتخضع معسكراتها للنظام العسكري .

ج — مصلحة الاشغال المدنية الاتحادية ، ومهمتها توزيع الاعانات على العاطلين لقاء قيامهم باشغال غير منتجة ، مثل جرف الثلوج ، وتنظيف الحدائق العامة و واجبات الابنية العامة ، وغرس الاشجار ، وقد زححت ايضاً اربعة ملايين من العاطلين عن العمل .

٢ — الاصلاح الصناعي

ان الفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجربة روزفلت هي « ان زيادة الاجور مع انقاص ساعات العمل تزيد القوة الشرائية ، الامر الذي ينشط الصناعة ، و يتيسر

الاصلاح « ولقد اطلق على القانون الذي عني بالصناعة اسم « قانون اصلاح الصناعة الوطنية او N , I . R . A »

ولقد حسب الناس ان هذا الدستور تطبيق للاشتراكية الحكومية ، فيه تعلن الحكومة الامريكية حقها بتحديد ساعات العمل والاجور والاسعار ، ولكن هذا ليس هو الغرض الاهم من هذا الدستور . والبلاذ الاجنبية معذورة ان حسب ذلك لان الحكومة لم تأل جهداً في ذكر الميزات التي منحت للطبقة العاملة ، وسكنت عن ذكر الميزات التي منحت للصناعيين .

ان روح هذا الدستور هو « الغاء القانون الذي كان وضع في امريكا لمكافحة التروست وهو قانون شرمن Sherman-act ولقاء هذا التدبير الموضوع لمصلحة رأس المال وضع قانون للعمل لمصلحة العمال . فلقد كان محرماً على اصحاب المصانع اجراء اي اتفاق او اتحاد فيما بينهم في سبيل تحديد الاسعار او تثبيتها او مراقبتها او في سبيل انقاص الانتاج . وقد يكون مثل هذا المنع مقبولا ايام الرخاء الاقتصادي حينما يجد كل انسان مكانه تحت الشمس ، اما ايام الازمات حيث يجب تحديد الانتاج والاسعار فانه يحجر اوخم العواقب ، لانه يؤدي الى تنافس شديد ، فالمصانع المهدة بالافلاس تطيل عهد النزاع ببيعها المصنوعات بثمان بخس ، وتضطرب الاخرى لمجاراتها في هذا المضمار ، وهو سباق الى الموت ، وليس اصحاب المصانع وحدهم ضحايا هذا المنع بل العمال ايضاً لان هذا هذا يؤدي الى اكثار ساعات العمل وتقليل الاجور . فاذا اوصى صاحب العمل بصنع صنف بثمان قليل فانه يستدعي جزءاً من عماله البطالين ويقول لهم : جاءني عمل يتيح لكم الشغل شهراً ولكنني لا استطيع ان اليه الا اذا قبلتم اجرة قليلة هي خير من العدم . وفي اكثر الاحيان يقبل العمال . فما ابعدا عن نظرية الاجور العالية الامريكية التي يجب ان ينتج منها الرخاء .

ولقد حاولت بعض الصناعات عقد اتحادات ententes فيما بينها لتحول دور تنافس يضر بها ولكنها كانت غير قانونية وتفضي الى « عقوبات صارمة » هي ان تطالب الحكومة الى المصارف ان تقطع اعتماداتها عن الصناعيين الذين يبيعون بثمان بخس

ومن المدهش ان المحكمة العليا المحافظة هي التي فهمت ان مثل هذا الامر لا يمكن ان يذوم وهيأت الطريق للدستور الجديد . اذ اصدرت قراراً مشهوراً في ١٣ مارت ١٩٣٤ — قبل صدور دستور الصناعة والتجارة بشهرين — وقد اعتبرت تأسيس اتحادات Cartels لتحديد الاسعار امراً مشروعاً . وفي هذا الموضوع كما في سواء تسبق المحاكم الشارع .

ما هو الغرض من هذا القانون ؟ جاء في الاسباب الموجبة انه « يراد منه جعل التنافس الهدام تنافساً انشائياً واللاجوء الى التعاون كما تطلبت المصلحة ذلك » وما هي وسائله ؟ هي ان يوضع لكل صناعة قانون يدعى قانون التنافس الشريف . وهذا القانون لا تضعه الحكومة بل يوضع من قبل التجار والصناع التابعين لنوع انتاجي ثم يعرض على الرئيس ليعدق عليه ويمنحه قوة القانون ، ولكن الرئيس يستطيع ان يفرض قانوناً اذا رفضت صناعة ما تقديم قانون من عندها والواقع ان جميع القوانين التي وقع عليها روزفلت هي من صنع الافراد ولم يفرض اي قانون . وبعد فما هي الشروط النموذجية التي يحويها قانون التنافس الشريف ؟ اهم شرط فيه هو ان يمنح حرية التفاهم والاتفاق في سبيل تنظيم الانتاج وتحديد الاسعار متى شاؤوا ذلك . وفي الواقع لم تحدد الاسعار الا في حرفة واحدة هي الاصبغة . اما في الصناعات الاخرى فان قوانينها تنص على ان لا تتبع باقل مما تكلف الصناعة .

وهناك شرط آخر يحيز للصناعيين والتجار ان يطلبوا الى الرئيس التدخل عندما تهددهم صناعات اجنبية ذات ثمن بخس وله حينئذ ان يرفع الرسم الجمركي وان يحدد الاستيراد .

ثم ان هذا القانون يجب ان يحوي شروطاً لمصلحة طبقة العمال ، كما انه يجب ان يعترف لها بحقها في التفاوض مع اصحاب العمل اما بصورة فردية واما بواسطة اتحادات العمال كما انه يجب ان يحوي الحد الاقصى لساعات العمل في اليوم والاسبوع والحد الأدنى من الاجرة لكل من طبقات العمال والحد الأدنى من الاجرة للعمال الذين يعملون بالقطع وتنظيم شغل النساء وعدم تشغيل الاولاد الذين لم يبلغوا سنّاً معينة .

الحقيقة ان هذا القانون لا يحوي شيئاً هاماً بالنسبة لباقي بلاد العالم غير تحديد الحد الأدنى للاجور ولكن المهم هو النظرية الاقتصادية التي بناها انبياء القانون حول هذا الدستور ، اما هذه النظرية فهي « ان الصناعة في امريكا انما ازدهرت بفضل الانتاج الغزير ، فيجب اذن زيادة طلب الاشياء المصنوعة ولذلك يجب زيادة مقدرة الجمهور الشرائية فيترتب على ذلك انه يجب للخروج من الازمة زيادة الاجرة قبل كل شيء ».

وفي عام ١٩٣٥ اصدرت المحكمة العليا قرارها الذي يعتبر قانون اصلاح الصناعي مخالفاً للدستور وواجب الالغاء .

لا ينكر ان الاشغال تحركت وكثر العمل ولكن هل هذا بفضل الاقتصاد المسير ام هبوط الدولار . وهل لورأت الحكومة ان الاقتصاد المسير كاف ، اقدمت على تهبط الدولار ، ثم ان نتائج العمل لا تظهر الا اذا بقي الاساس الذهبي . ولذلك يرى البعض في هذا دليلاً على ان اللجوء الى النقد المسير ليس الا اعترافاً بان الاقتصاد المسير لا يمكن ان يكون له الا نتائج محدودة في البلاد الراقية صناعياً .

٣ — قانون اصلاح الزراعي

جاء في مقدمة هذا القانون ، انه يجب ان تعود النسبة بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية الى ما كانت عليه قبل الحرب اي بين ١٩٠٩ — ١٩١٤ . وانه يجب ان لا يدفع المستهلك ثمناً للحصول الزراعية من ربحه اكثر مما كان يدفعه قبل الحرب . على ان القانون لا يضع احكاماً لحماية المستهلك وانما كان يقصد رفع الاسعار الزراعية . ماهي الطريقة التي اتبعها روزفلت في سبيل رفع الاسعار ؟

اذا كان هووفر حارب فرط الانتاج بالانقاع والدعاية وساعد الزراعة بالتسليف فان روزفلت تصدى لأصل الداء الزراعي واعلن انه يجب انقاص المساحات المبنورة او المغروسة ، والفلاحون الذين يتعهدون بانقاص اتاجهم ينالون تعويضاً ، ومن لا ينقص اتاجه لا يستحق المكافأة . اما الطريقة المتبعة فهي ان سكرتير (وزير) الزراعة يقدر

قبل الموسم انه يجب انقاص مقدار معين من المساحات المزروعة والمغروسة ، وبوزع هذا المقدار بين الولايات والمقاطعات ، وكل مزارع يريد الاستفادة من التعويض عليه ان يتعهد بذلك بعقد يعقده مع الدولة . هذا العقد ينص على ان يبقى عدد من الهكتارات بوراً وعلى ان لا يزداد استعمال الاسمدة في الاراضي المراد استثمارها ، ويمنح المزارع لقاء هذه التضحية تعويضاً . واما الاموال اللازمة لذلك فتزد من حاصل رسوم تؤخذ على التجارة والصناعة وبما ان الغاية ايجاد التوازن : فيؤخذ من الارباح الصناعية والتجارية قسم يعطى الى الزراع ويستوفى مرة واحدة عن كل تحويل صناعي للمنتجات الزراعية فيؤخذ عن الحنطة حين الطحن وعن القطن حين النسج او الغزل . على ان حكومة روزفلت لم تقف عند وجوب خلق « الندرة » في سبيل رفع الاسعار ، بل كانت تؤمن بوجوب التصدير الى البلاد الاجنبية ، ولذلك قال هنري ولاس ، وزير الزراعة وقتئذ :

« على امريكا ان تختار ! ان الحرب جعلتها امة دائمة للعالم . والاصل ان البلد الدائم يجب ان يكون مستورداً ، كما كان شأن انكلترا في القرن ١٩ . هذه النتيجة تقضي على امريكا ان تختار : اما ان تتيح للبلاد الاجنبية زيادة صادراتها للولايات المتحدة وذلك بتخفيضها التعريفات الجمركية وبالضرورة تزداد الصادرات الامريكية نحو الخارج من المواد الاولية والزراعية واما ان ترى امريكا ان هذا التخفيض ليس امراً مرغوباً به اقتصادياً ولا ممكناً سياسياً فعليها اذن ان تنقذ لفرط انتاجها الزراعي . ولقد كان تنظيمها الزراعي مستعداً للعمل في سوق عالمية حرة ، وهو الآن لا يتلاءم مع الحدود المغلقة الآن لدى الامم . فعلى امريكا اذن ان تقلل من هذا الاستعداد ومن انتاج الحنطة والذرة والتبغ والقطن .. » تلك هي فلسفته ولكن والاس يقول ان هذه الرقابة لازمة ولكن مؤقتة . لانها تقضي ترك مزايا الانتاج الواسع والتخصص في العالم ، وهذا يعني ان المستهلك الاول سيشتري حنطته بثمن اعلى لان اوروبا ستزرع اراضي اقل خصباً من الولايات المتحدة كما ان المستهلك في الولايات المتحدة سيدفع بعض المنتجات المصنوعة الحمية بسعر مرتفع ايضاً .

٤ — التدابير التقديرية

بدأ الرئيس روزفلت تدابيرته بأن أعلن منع خروج الذهب من أمريكا بتاريخ ٥ مارس ١٩٣٣ ، فهبط الدولار ثم عاد الى سعره . وفي ١٩ نيسان أعلن الرئيس ان الولايات المتحدة تركت الاساس الذهبي فهبط الدولار حتى وصل الى ١٦ فرنك .

وطلب الرئيس روزفلت في التسايرخ المذكور من البرلمان منحه حق انقاص ٥٠ في المائة من وزن الدولار الذهبي وقد صادق مجلس الكونغرس والممثلين على طلبه باكثرية عظيمة .

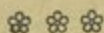
ولم يهبط الدولار لاسباب فنية ، لان الخزون الذهبي كان يتكاثف في صناديق المصارف الاحتياطية ولم يكن هناك تضخم تقدي ، وانما هبط لاسباب اقتصادية ، ولكي تحل المشاكل الناشئة عن الازمة الاقتصادية ولا سيما قضية الديون ، وهو ما ابانه روزفلت في خطاب اذاعه بالراديو في مايس ١٩٣٣ اذ قال : « أن للادارة غاية واضحة هي رفع اسعار المواد الاولية الى مستوى يتيح للمدينين ان يقوا ديونهم بعدد من النقود يساوي النقود التي كانت موجودة حين عقدت تلك الديون ، على انا لا نقصد ابداً ان يكون الدولار الجديد من الرخص بحيث يتيسر لهم ان يدفعوا اقل مما اخذوا ، وتعبير آخر ، انا نسعى لتصحيح خطأ ، لا لخلق اخطاء جديدة » ويمكن ترجمة نظرية روزفلت بوضوح بالصورة الآتية : فلاح استقرض قبل الازمة مقداراً من المال اشترى به كمية معينة من الحنطة ، ثم هبطت الاسعار بما فيها اسعار المنتجات الزراعية بحيث لو شاء فلاحنا ان يدفع دينه لوجب عليه ان يبيع من الحنطة ما يعادل مثلي الكمية الاولى ليحوز المال اللازم لوفاء دينه ، فتخفيفاً لعبته قررت الحكومة ان ترفع الاسعار الى درجة تتيح له ان يفي دينه اذا باع من الحنطة ما يعادل الكمية الاصلية .

على ان روزفلت ، وان حاز حق انقاص ٥٠ في المائة من قيمة الدولار ، فانه لم ينقص منها اكثر من ٤٠.٩٤ في المائة واصبح الدولار الجديد « دولار شباط ١٩٣٤ » عبارة عن ٥٩.٠٦ في المائة من الدولار القديم .

ولقد تسبب عن هبوط النقد نشاط في تصدير المنتجات الزراعية لأن أسعارها هبطت بالنسبة للنقود الأجنبية وتحسن في حال الزراعة لأن قوتهم الشرائية ازدادت في داخل البلاد، إذ أن الفلاح صار يبيع كيلو القطن الذي يبيعه للخارج يشتري سلعاً في الداخل تزيد عما قبل، وكذلك نشطت الصناعة بزيادة القوة الشرائية للطبقة الزراعية. وكما استفاد المدنيون المنتجون من هبوط قيمة الدولار، فكذلك استفادت الخزينة الأمريكية لأنها قومت مخزونها من الذهب بحسب السعر الجديد، كما فعلت فرنسا عام ١٩٢٨، وقد كان المخزون الذهبي في الولايات المتحدة يعادل ٤ مليارات دولار ذهبي، فلما هبط الدولار وقومت الحكومة الذهب من جديد، ربححت من العملية ما يقارب المليارين.

. . .

هذه لمحة موجزة عن تجربة روزفلت الاقتصادية، وهي إذا كانت لم تعالج القضايا الأساسية في السكبان الاقتصادي الأمريكي فإنها كانت بمثابة علاج مؤقت، يساعد المريض على النهوض ومحاولة السير، والحق، أنها كانت بمثابة العلاج الذي يعيد المريض من غيبوبته، بانتظار الدواء الأساسي، ولكن الأيام عاجلت الولايات المتحدة لأن العالم كان منذ عام ١٩٣٦ يعيش في جو حرب، الأمر الذي أدى لانعاش الصناعة الضخمة الأمريكية، ثم لانعاش سائر فروع الإنتاج وقضى على أزمة البطالة، وأرجأ إلى ما بعد هذه الحرب، حل القضية الاقتصادية الأمريكية.



الفصل الرابع

الاقتصاد المنهجي الفاشستي

حاولت الفاشستية الإيطالية ان تتبع جبال الشؤون الاقتصادية سياسة تتلاءم مع الوسط الطبيعي لآيتاليا . فهذا البلد زراعي عريق حتى ان ٩٢ في المائة من اراضيه عبارة عن اراض مزروعة وحراج ومراعي والصبغة الريفية هي التي تفسر جهود الفاشستية في سبيل الزراعة ، وهو ايضاً ساحلي ولذلك كان مهياً لتوسيع التجارة البحرية وللانصراف الى الهجرة ، ولم تغير الوبئة الصناعية التي بدأت مع القرن العشرين من الطابع البحري والزراعي لآيتاليا ، ثم ان كون كثرة السكان تنمي الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة ولا سيما الزراعية كان ذا اثر عميق في اتجاهها السياسي والفكري .

اعلن موسوليني نظام الحزب الفاشستي ، في وقت خرجت فيه آيتاليا من حرب عالمية ، وجزأتها الحلافات الحزبية ، والمعارك السياسية ، والاعتصابات والاضرابات وكان نظام الحزب في اول امره ينص على اعلان الجمهورية ، ولا مركزية السلطة والاستقلال الاقليمي ، وسيادة الشعب ، والاستناد الى الاستفتاء والريفرندوم وحرية الرأي والاعتقاد والاجتماع والطباعة ، ومن الوجهة الاقتصادية ، كان نظام الحزب ينص على جعل المعامل تعاونية ، والغاء الشركات المغفلة والقضاء على مضاربة المصارف والمصافق ، ومصادرة الدخل غير المنتج ، ورقابة الملكية الخاصة ولكنه بعد ان دخل الحكم ، نسي هذا البرنامج الحر ووضع اساس النظرية الفاشستية في الحكم .

الفاشستية نظام يعني بتنظيم الحياة القومية تحت رقابة الدولة، ويرى ان الفرد عاجز اذا ترك لوحده ولكنه اذا دخل في نطاق الدولة « يتضاعف كما يتضاعف عزم الجندي اذا دخل الفرقة » فالدولة تحرره من الضغط الاجتماعي وتجعل كل الوطن تحت تصرفه ، « وبما ان غريزة الفرد الانانية تدفعه الى الفرار من واجباته ، والى ان يفضل الاخذ على العطاء ، عندئذ تستعمل الدولة القوة لان وظيفتها هي النظام ، ولان وظيفتها التربية »

ان كل اجهزة الدولة تخضع لسلطة رئيس الحكومة ، فهو زعيم الوطن ، وفكرة الزعامة هي ام النظام الفاشستي . ويستند الزعيم الى الحزب الفاشستي المنظم بقانون ٩ كانون الاول ١٩٢٨ وقد جاء في لأئحة اسباب هذا القانون ان من وظائف الحزب « تقرب الدولة من الجماهير ، وتوجيه هذه الجماهير والعناية بحياتها الاقتصادية والفكرية » على ان الفرد يبقى ضعيفاً اذا ترك وحده امام الدولة ، لذلك ذهبت النظرية الفاشستية الى وجوب جعل الفرد جزءاً من جماعة هي النقابة فيها يحصل التوحيد والاتصال بين الفرد وبين الدولة .

وفكرة النقابة هي الفكرة الرئيسية في التنظيم الفاشستي ، ولقد ذهب اليها موسوليني لانه كان يحارب الاشتراكية ويحارب البرلمانية في آن واحد ، ولانه في نزاعه الحزبية كان من تلاميذ سورل الافرنسي ، أب النقابية الثورية ، فالنقابة — بحسب سورل — تستعيز عن البرلمان بالنقابة وعن الفرد بالجماعة ، وعن المواطن بالمتج ، وعن الكمية بالكيفية ، وعن الاكثرية السلبية بالاقلية النشيطة .

واذا كانت الدولة هي الاساس في النظام الفاشستي ، فلا شك في ان تأثيرها قوي في الناحية الاقتصادية التي تهتمنا ، ولذلك سنقتصر في هذا البحث على (١) تلخيص الاقتصاد الفاشستي (٢) وادوات رقابة الدولة (٣) والسياسة الاقتصادية الفاشستية وسنكون حريصين على ان نبقي في النطاق الاقتصادي ، لاتعداء للنطاق السياسي .

١ — الاقتصاد الفاشستي

ان العلماء الذين يرون ان الاقتصاد المنهجي يكون « حيث تتدخل الحكومة

وتراقب النشاط الاقتصادي بصورة واسعة » يذهبون الى ان الحكومة الايتالية سلكت سبيل الاقتصاد المنهجي لمراقبتها الحياة الاقتصادية مراقبة واسعة ، اما الذين يرون ان الاقتصاد المنهجي عبارة عن « وضع مناهج مفصلة لسائر فروع النشاط الاقتصادي ولمدة طويلة ، مع تقدير انجاز اجزاء منها كل سنة » فانهم يذهبون الى ان ايطاليا لم تسلك سبيل الاقتصاد المنهجي ، وان الاقتصاد الايتالي لم يكن نهجياً بل مراقباً .

ففي ايطاليا — خلافاً لما في روسيا — يملك الافراد رؤوس المال ، ويستوفون ريع اراضيهم وفائدة اموالهم من غير ان يقوموا بعمل ، والواقع ان الاقتصاد المنهجي صعب التطبيق حيث تكون وسائل الانتاج ملكاً فردياً ، اذ يكون من الصعب في هذه الحال ازالة كل تعارض بين الصالح الخاص والصالح العام . لم يلبجأوا في ايطاليا الى تسير كل فروع النشاط الاقتصادي من قبل الدولة ، وانما اعترفت ايطاليا الفاشستية ان الجهد الفردي في الانتاج اداة اقتصادية وفعالة على ان يبقى مسير الحياة الاقتصادية مسؤولين امام الدولة ، لان مصالح الدولة تعلو على كل ماسواها ، وهي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية الا حيث يتقاعس الجهد الفردي ، أو حيث يكون الامر بهم مصالح الدولة ويقتضي تدخلها ، وتدخل الدولة يكون بصورة التشجيع او الاشراف العام او الرقابة .

ويصرح الفاشستيون بان ليس للفاشستية برنامج عام ، وانما هي عمل اكثر منها نظرية ، ولذلك فهي لا تملك ادوات الاقتصاد المنهجي الصريح بل ان للحكومة ان « تنظم » في الوجه الذي تريد ، ولقد بدا هذا التنظيم بشكل تدابير متقطعة تظهر حين الحاجة ، كأن تقرير الدولة تنشط نوع معين من الانتاج كالخنطة ، او تقرر الاحتفاظ بقوة الليرا الشرائية في الخارج فتوجب انقاص جميع الاسعار في ايطاليا .

ثم ان الدولة الايتالية تملك وتدير السكك الحديدية وصناعة السفن والبرق والبريد والهاتف ونتاج الملح والتبغ ، وهي تحدد ما يجب انتاجه في ايطاليا عن طريق رقابتها للمصارف ، وهي تعمل على تنشيط بعض الصناعات التي تراها ضرورية .

وبديهي ان الاقتصاد الفاشستي لا يشبه الاقتصاد المناهجي الروسي من هذه النواحي : فشكل الصناعات في روسيا ملك للدولة ، وهي تسيبرها وفق منهاج عام طويل المدى . ولما كانت المنشآت الصناعية والزراعية ليست ملكاً للأفراد فلا تدار في سبيل ربح صاحبها الشخصي ، وبالتالي تختلف شروط الاجور والعمل فيها عنها في الاقتصاد الفاشستي حيث يملك الافراد وسائل الانتاج ، ويضعون عقود العمل كما يرغبون تحت اشراف الدولة .

واذا كان الاقتصاد الفاشستي ليس اقتصاداً اشتراكياً او شيوعياً مناهجياً ، فهو في الواقع عبارة عن « رأسمالية حكومية » ، لانه يحتفظ بمظاهر الرأسمالية ويخضع سيرها لرقابة الدولة ومصلحتها الخاصة .

ويؤكد موسوليني ان الفاشستية تستعير من الفردية والاشتراكية ما فيها من حياة ، وتطرح ما فيها من موت . فهي مع الفردية ، تعترف بفضيلة السعي الفردي والملكية الفردية ، كمصدري حركة ونشاط ، وهي مع الاشتراكية ، تعلن ضرورة نظام جماعي فيه المصلحة الفردية تخضع للمصلحة العامة ، وفيه « بوجه » المسعى الفردي و « ينظم » .

وحق الملك اوضح مثال على فكرة الفاشستية ، فهو — كما جاء في دستور العمل — حق ، كالعمل ، ولكنه ايضاً واجب مثله . وقد صرح موسوليني انه يجب ان يراعى المالك حين استعمال حق ملكه مصلحة المجتمع ، وانه يعني بحق الملك ، الملكية النشيطة — لا الكسولة — التي لا تسكن في بالتمتع بثمار الثروة بل تعني بانماؤها وزيادتها ومضاعفتها .

٢ — ادوات الرقابة :

لما كان عمل الدولة ، هو الرقابة ، فيجب علينا ان نذكر حدود هذه الرقابة وادواتها . اما الحدود فقد ابانتها الوثيقة المسماة بميثاق العمل ، التي تعتبر ترجمان النظرية الفاشستية .

فقد جاء في القانون الدستوري المؤرخ في ١٣ كانون الاول ١٩٢٨ : « يجوز للحكومة ، متى وجب الامر ، ان تتخذ احكاماً لها قوة القانون في سبيل تحقيق ميثاق العمل تحقيقاً كاملاً » فهذا النص الدستوري صار ميثاق العمل الذي كان في الاصل بياناً من المجلس الفاشستي ، جزءاً من الدستور ، والمواد اثنانون التي يتألف منها تجتمع تحت اربعة فصول : الدولة الحرفية وتنظيمها ، عقد العمل الجماعي وضمانات الاجرة ، مكاتب الترخيم ، الاسعاف والتربية والتعليم : والمواد اشبه ببيان لحقوق المنتج وحقوق الدولة ، وفيها صيغ ادبية كثيرة جديدة بالذكر : ان مصلحة الوطن المنتظم في الدولة اسمى من مصلحة الافراد والجماعات والطبقات ، (المادة ١) ان العمل باعتباره واجباً اجتماعياً ، تحميه الدولة ، والاتساج عمل جماعي غايته رفاه المنتجين وعظمة الوطن (المادة ٢) ، ولكن لما كان السعي الشخصي خيراً اداة للوطن فان التنظيم الشخصي للانتاج يعتبر عملاً وطنياً (المادة ٧) على ان الدولة لا تتدخل في الانتاج الا حين تقصير السعي الشخصي (٩) او حين يمس الامر بمصالحها السياسية .

تأليف النقابات حر ولكن النقابة المعترف بها والخاصة لرعاية الدولة هي الممثل الشرعي للمهنة التي تضم ممثلها (المادة ٣) ثم ان من واجب نقابات ارباب العمل تنشيط زيادة الانتاج ، وتحسين المنتجات ، وانقاص تكاليف الانتاج (المادة ٨) .

يجب ان تتناسب الاجرة مع مطالب الحياة العادية ، وامكانيات الانتاج وحسيلة العمل (١٢) اما القواعد الضرورية لايجاد التوازن فيما بين المصالح المختلفة ، وتوفيقها مع ضرورات الانتاج فتقدمها الدوائر العامة والنقابات وتسبقها وزارة الاصناف او الحرف corporations .

ان من واجب النقابات ان تنمي ، بطريقة الاصطفاء ، المقدرة الفنية والقيمة المعنوية للعامل (٢٤) وهي تعني بالتربية السلوكية للعامل (٣) ويساهم العامل وأرباب العمل في نفقات الاسعاف (٢٤) والدولة ، بواسطة وزارة الاصناف او المهن تجمع

المعلومات الضرورية لمعرفة شرائط الانتاج والعمل وسوق النقد وحياة العمال والعطالة وملاحظة قوانين حماية العمال (٢٥) .

والاحكام الاخرى ادارية الطابع وهي تنظم عقد العمل الجماعي ، والعطلة الاسبوعية والسنوية وتعويضات التسريح ، ومكاتب الترخيم ، والضمان .
يتبين من ذلك ان هناك مؤسسة رئيسية هي النقابة ، وعن طريقها تمارس الدولة رقابتها .

النقابة syndicat هي الوحدة الاساسية لتعيين صلات العمال بآرباب العمل ، وتمنح الدولة الشخصية الحكومية لنقابة وحيدة لكل من العمال وارباب العمل في نوع من الصناعات في منطقة جغرافية معينة ، ويكفي ان تتألف النقابة من عشرة في المائة من عمال صناعة معينة ، لتستطيع — ان اعترفت بها الدولة — تمثيل العمال وعقد العقود باسمهم جميعاً . وكذلك يجب ان تتألف نقابة ارباب العمل ممن يستخدمون ١٠ في المائة على الأقل من عمال صناعة معينة . وعقود العمل الممضاة بين هذين الفريقين تسري على جميع العمال وارباب العمل في الصناعة . وازضافة الى حقها بتوقيع عقود العمل تشرف النقابات على شؤون الاسعاف العام المتعلق بالعمال .

ثم ان النقابات المحلية تنتظم في اتحادات تشمل مناطق جغرافية واسعة ، وترتبط باتحادات وطنية تحت اشراف « مجلس الاصناف الاعلى » ووزيرا الاصناف corporations وهكذا ينضوي جميع العمال تحت احد الاتحادات الوطنية (١) للصناعة (٢) او للزراعة (٣) او للتجارة (٤) او للصرافة والتأمين ، كما ينضوي جميع ارباب العمل تحت احد هذه الاتحادات المشابهة . وهناك ايضاً اتحاد رجال بعض الحرف الذين يشتغلون لحسابهم الخاص (اصحاب المهن الحرة) .

والى جانب هذا التنظيم العمودي للعمل ولراس المال ، والذاهب من النقابة المحلية الى الحكومة ، يوجد نموذجان للتنظيم الافقي ، ففي كل من الولايات المتحدة الانتين والتسعين يوجد منظمة تدعى « مجلس الاصناف الاقتصادي الاقليمي » وتعنى بحل المشاكل

الادارية في نطاقها الاقليمي دون ان ترعججها المنظمات المركزية و كذلك يوجد اثنان وعشرون صنفاً تحت في الشؤون المتعلقة بفروع الاتاج ، كالحبوب والتمر والنسيج والانتاج الكيماوي والورق والطباعة .

وظائف النقابات :

للنقابة وظائف كثيرة ، فهي التي تعني بوضع شرائط العمل ، وتنظيم الترخيم ، وانشاء دور الاسعاف والتربية والتعليم . وهي تهني قوائم المرشحين للانتخابات السياسية والبلدية ولكن اهم هذه الوظائف هي وضع عقد العمل الجماعي بين العمال وبين ارباب العمل هذا العقد الذي يمكن ان يطبق محلياً او اقليمياً او وطنياً . فاذا لم يتفق الطرفان العمال وارباب العمل على شرائط العمل يرفع الامر الى محكمة العمل لتصدر قرارها النهائي الاجباري ، ولكن لما كان التحقيق والبحث يتطلب وقتاً طويلاً كأن يكون الخلاف على الاجور الامر الذي يتطلب دراسة الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية فلا يجوز على كل حال ان يضرب العمال عن العمل ولا ان يغلق ارباب العمل مشاغلهم ويسرحوا العمال .

ان النقابات تخضع لرقابة الدولة ورقابة الحزب الفاشستي ، فالدولة تعين رؤساء اتحاد النقابات ووزير الاصناف هو الذي يشرف على التنظيم النقابي ، ولكن عمل النقابات يظل فوضي اذا تركت وشأنها ، ولذلك رأت الدولة تنسيق اعمالها ، ويجاد مرجع لها ، فالفت مجالس الاصناف او المهن وهي جزء هام من التنظيم الفاشستي .

الاصناف :

جاء في بيان مجلس الاصناف الوطني الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ ان الصنف : « هو الاداة التي تحقق التنظيم الكامل والاساسي الموحد لقوى الاتاج ، تحت قيادة الدولة ، وفي سبيل اتحاد الثروة والسلطان والرفاهية للشعب الايتالي » فالدولة تراقب كل الحياة الايتالية من سياسية واقتصادية ، واذا كانت النقابة هي اداة الرقابة في الحياة

الاقتصادية ، فالاصناف هي اداة التنسيق والتنظيم ، فهي التي تعين كيف يجب ان يعمل المنتجون ، ونعني هنا بالمنتجين كل العناصر التي تشترك بالانتاج : العمل ورأس المال والفن ، ولكن الدولة تراقب الاصناف لكيلا تعني بالمنتجين وتجاهل المستهلكين ، فيتدخل الحزب الفاشستي في الاصناف ويشارك اعضاؤه في البحث الى جانب ممثلي الدولة ويمثلي العمل ورأس المال والفن .

ان الفاشستية تصرح بانها لا تريد ان تترك رأس المال سدى ، بل تريد ان تراقبه لكيلا يدار في سبيل مصلحة صاحبه الشخصية ، وتحمله على ان يديره في سبيل ما ترى الدولة انه الصالح العام . فهي من جهة ، تمنع المزاومة والمنافسة بين المنتجين ولكنها من جهة ثانية تتدخل في تعيين مقدار ربحهم ، سواء اكانوا شركات او مساهمين ام عمالاً ، وفي تعيين مقدار الانتاج ونوعه .

وظائف الاصناف :

للاصناف ثلاث وظائف :

١ — سلطة تنظيمية : من حيث ان الصنف يضع القواعد لتنظيم الانتاج وتنسيقه وحل الصلات الاقتصادية وهذه الوظيفة هي مظهر السير من الاقتصاد الحر الى الاقتصاد النقابي ، وهي واسعة شاملة ، فتشمل مثلاً تعرفات الخدمات والواجبات الاقتصادية وتستهدف ايضاً حماية المستهلكين . وكل ما تصنعه من مقررات واتفاقات وقواعد له قوة القانون متى صادق عليه مجلس الاصناف الوطني ونشر في الجريدة الرسمية .

٢ — سلطة استثنائية : ويكون ذلك متى طلبت اليها الادارات العامة رأيها في بعض الامور التي تتصل باحد فروع الفاعلية الاقتصادية ، ولرئيس الدولة ان يجعل اللجوء الى اخذ رأى الاصناف اجبارياً في بعض المواضع :

٣ — سلطة التوفيق . حين حصول خلافات تتعلق بالعمل .
تأليف الاصناف : ان قانون ١٩٣٤ انشأ في ايطاليا ٢٢ صنفاً موزعة بين فرقاء ثلاث : فريق الانتاج الزراعي ، وفريق الانتاج الصناعي وفريق الخدمات ، ونعني بهذه الكلمة مؤسسات القرض والمهن الحرة والمواصلات والسياحة وغير ذلك .

هذا وليس التشكيل الداخلي للاصناف واحداً ومتشابهاً ، بل يختلف باختلاف طبيعة كل منها وأهميته ، ومقدار المصالح المتضاربة بينها ، فصنف الحبوب مثلاً يتألف من ستة وثلاثين عضواً يعينون لمدة ثلاث سنوات وهم : ثلاثة يمثلون الحزب الفاشستي ، وسبعة من ارباب العمل ، وسبعة من العمال في الحرفة المذكورة وعامل ورب عمل عن حرفة دراسة الحنطة ، وثلاثة من كل من الفريقين عن مطاحن الارز والمعجنات و (المعكرونة) واثنان من الحجازين وثلاثة من كل من الفريقين عن تجارة الحبوب ، وتمثل عن تعاونيات الاستهلاك وخبير زراعي ، واحد رجال المهن الحرة .

رأس الصنف احد الوزراء ، او سكرتير الحزب الفاشستي ، وتجتمع الاصناف في مجالس اقليمية او بالنسبة لنوع بعض من الصناعات بحسب الصلات فيما بينها ، ويتألف منها لجان اصناف ، فصناعة النسيج مثلاً تضم اصناف القطن والصوف والحرير والكتان ، على ان المرجع الاعلى لكل الاصناف هو مجلس الاصناف الوطني .

مجلس الاصناف الوطني : يعتبر هذا المجلس دائرة اركان الحرب للاقتصاد اليتالي ،

وقد وجد بعد ان اعلن نظام الاصناف في ايطاليا عام ١٩٣٤ هذا المجلس ذو خصائص متعددة : فهو اداة استشارية ، لان وزارة الاصناف تطلب رأيه حتماً في كل ما يتعلق بالتنظيم النقابي ، واختيارياً في كل ما يتعلق بالاتاج الوطني . وهو سلطه تنظيمية : فهو يبحث في طلبات تحديد الاسعار التي ترفعها الجمعيات النقابية ويتخذ كل التدابير التي يتطلبها تنسيق مؤسسات الاسعاف وشروط عقود العمل والصلات الاقتصادية بين مختلف طبقات الاتاج .

ويتألف من لجان فرعية ورئيسية ومن هيئة عامة ومن لجنة مركزية ، ويتولى رئيس الحكومة رئاسته ، وينوب عنه وزير المهن في غيابه ، وتجمع الهيئة العامة وزير الزراعة والحراج ووزير الداخلية وامين سر الحزب الفاشستي ووكلاء وزارة الاصناف ويمثلي الاتحادات النقابية ، ويمثلي اتحاد المهن الحرة ، ومعهد التعاون الوطني وعضوين من الحزب الفاشستي ومدراء وزارة الزراعة والمهن ومصلحة الاسعاف وجمعية مشوهي الحزب وبعض الخبراء الاقتصاديين .

ولقد بقيت وظائفه اقتصادية محضة حتى العي المجلس الثاني فخل محله قبل هذه الحرب ، وصارت سلطته تشمل كل نواحي الحياة الايتالية من سياسية واقتصادية .

السياسة الاقتصادية الفاشستية : بما ان الايتاليين يعرفون الفاشستية بأنها جهد وعمل ، فانهم منذ سيطروا على الحياة الايتالية بدأوا جهودهم في سائر نواحي الحقل الاقتصادي ويكفي ان نذكر نموذجين من هذه السياسة هما : الاكتفاء الاقتصادي وسياسة السكان .

كان موسوليني يعني كثيراً بسياسة الاكتفاء الاقتصادي ، وبان يستغنى الشعب الايتالي عن كل ما سواه ، ولئن كانت غايته هذه صعبة التحقيق ، لفقر ايتاليا بالكنوز الطبيعية فإن ايتاليا سارت في هذه الطريق شوطاً طويلاً ، ان حب الايتالي للمعكرونة جعل من الحنطة غذاءً اساسياً ، في عام ١٩٢١ كانت ايتاليا تستورد نصف ما تستهلكه من الحنطة ولكن بعد بضع سنوات ، وعلى اثر « معركة الحنطة » — كما سميت الجهود الجبارة التي بذلت في ايتاليا لتنشيط هذا النوع من الانتاج — استطاعت ايتاليا ان تنتج من الحنطة ما يقارب انتاج كندا وان تكفي نفسها من هذه المادة . كما استطاعت ان تبلغ مثل هذه النتيجة ايضاً في انواع اخرى من الانتاج .

ان السياسة الاكتفائية Self-sufficiency سياسة تهتم بمصلحة ايتاليا كدولة ، اكثر من اهتمامها بالايتاليين كمستهلكين ، ولذلك فان اثرها على مستوى المعيشة كبير جداً ، فقد استطاعت ايتاليا بلوغ الدرجة العليا في انتاج الحنطة ولكنها زادت كثيراً في نفقات الانتاج ، الامر الذي ادى الى ارتفاع في الاسعار ، لكي تفهم مقداره يكفي ان نعلم ان الرسم الجمركي على الحنطة المستوردة هو ١٥٠ في المائة بمعنى ان الحنطة التي تدخل ايتاليا وقيمتها في الولايات المتحدة ١٠٠ دولار ، تدفع رسماً جزئياً قدره ١٥٠ دولار فيصبح سعرها في ايتاليا ٢٥٠

ان السياسة الاكتفائية تتجاهل فوائد التخصص الجغرافي ، وهي توضع لغايات عسكرية ، لان ايتاليا اذا كانت تعتمد على الموارد الاجنبية في سبيل حاجاتها الضرورية

فان حالتها تكون بأئسة حين الحرب وحين تنقطع هذه الموارد : ولذلك رأى موسوليني ان يطلب الى الشعب تحمل التضحيات والآلام .

وكذلك الامر في سياسة السكان : فعدد السكان كثيف جداً في كثير من الاراضي الالبانية بحيث يبلغ ٣٤٤ شخصاً للميل المربع . ونظراً لفقر الارض ، ولشح الطبيعة كان يكون من مصلحة الالبانيين كستهلكين ايقاف ازدياد السكان لاسيما اذا ثارت ايتاليا على عزمها بان تكثفي باتتاجها الوطني ، ولكن موسوليني فكر باتساع ايتاليا وبحاجتها للسكان والجنود فنشط الزواج والتوالد ، وفرض الهدايا للمتزوجين ، وميز اصحاب الاولاد بالوظائف . ان النظام الفاشستي نظام « عمل » كما يقول دعاة ، وحسبنا ان تحقق انه — وان ادى الى ازدهار الزراعة ورقيا ، والى دفع شعب كالشعب الالباني في طريق العمل — فان الجهود المبذولة ما كانت تتناسب مع النتائج الحاصلة ، فلقد بقي اجر العمال قليلاً ، وكان نظام الضرائب مبنياً على ضرائب الاستهلاك ، اكثر منه على ضرائب الدخل ، وفي رأينا ان النظام الاقتصادي انما يكون صالحاً حين يستطيع ان يرفع معيشة الشعب بكامله وحين يكون الغنم متناسباً مع الغرم ، ولم يتيسر ذلك للنظام الفاشستي . وفضلاً عن ذلك فان النظام الاقتصادي الفاشستي كان جزءاً من سياسة فاشستية عامه ترمي الى التوسع الحربي ، والى الفتح الاستعماري ، وكان اداة من ادوات هذه السياسة ، فعوضاً عن ان تستمر السياسة الاقتصادية في طريقها ، تعمل على رقي الزراعة وخلق بعض الصناعات ، فانها انطعت بالطابع السياسي للدولة ، فنقابات العمال عوضاً عن ان تكون سلاحاً بيد العمال صارت سجوناً لهم وكذلك نقابات ارباب العمل ، ومنع الاضراب والاعتصاب صار عائقاً دون ارتفاع الاجور ، عوضاً عن ان يكون طريقة لعدم تبذير الجهود والوقت وعوضاً عن ان تكون سياسة السكان متناسبة مع كفاءة الارض لأطعام اصحابها ، صارت متناسبة مع رغبة الدولة بالاستعمار والتوسع ، حتى قال موسوليني « ان ايتاليا اما ان تتوسع واما ان تنفجر » ...

فعلة السياسة الاقتصادية الفاشستية انها كانت تستهدف نفوذ ايتاليا وعظمتها « اكثر مما تستهدف مصلحة الشعب الالباني ورفاهيته ورغماً عن انها ادت الى تنشيط الاتاج

الزراعي في ايتاليا وبدأت في خلق فروع جديدة من الصناعة فان هذه السياسة كانت لها وجهات عسكرية استعمارية ، فبذل الشعب الايتالي كل جهوده في سبيل التسلح والتوسع ، الامر الذي ادى الى كثرة الضرائب ، وبالتالي الى زيادة نفقات الانتاج وارتفاع الاسعار وما يصاحبه من هبوط في مستوى المعيشة . ان فقدان الحرية ، ولاسيما حرية الرأي ، هو الذي جعل للنظام الفاشستي طابعه العسكري ، وهو الذي جعل هذا النظام سائداً في ايتاليا ، الامر الذي حدا بالكاتب البريطاني « بورنس Burns » الى ان يقول « لدينا في انكلترا اما كن يأتي اليها الطعام بصورة منتظمة وسكانها هادئون ، ويشغلون بلا اعتصاب ، ومراقبوهم يعملون لمصلحتهم . انا ندعو هذه الاماكن بالسجون ، ويقال انها موافقة للسجناء ، ولكن لم يسأل احد رأي السجناء في البقاء فيها » .

الفصل الخامس

الاقتصاد المنهجي النازي

ان النظام الاقتصادي الذي اخذت به المانيا النازية نظام يشبه النظام الفاشستي ، ولكنه ليس نسخة عنه. على ان النظامين يتشابهان من حيث انها قائم على رقابة مركزية دقيقة لجميع فاعليات المواطنين ، ورئيس الحكومة الالمانية هو « زعيم » الشعب الالمانى ، مثل الزعيم الابطالي ، مستقل عن البرلمان ، ويتمتع بكل السلطات لاصدار القوانين بدون تصديقها من البرلمان .

في كل من البلدين حزب واحد ، يسيطر افراده على وظائف الدولة ككبيرها وصغيرها ، ويوجه الحياة الاقتصادية والسياسية وفقاً لرغبة زعيمه ، ويتدخل في التنظيم النقابي وفي التوجيه المهني ، وفي تنظيم الاتاج والاستهلاك .

ثم ان النظامين يتشابهان من حيث انها يعنيان « بنفوذ الدولة وعظمتها » اكثر منها برفاهية الفرد ورخائه ، ولذلك كانت الطرائق التي اتبعتها النازية في الحياة الاقتصادية مشبهة من بعض النواحي طرائق الفاشستية . فقد سلكت السياسة الاقتصادية الالمانية سبيل الاقتصاد المراقب الابطالي ، ورفضت ان تسلك سبيل الاقتصاد المنهجي الروسي واعلان مسيروها انهم لا يقصدون ان تكون الارض ورأس المال ملكاً عاماً جماعياً ولا يرغبون بالقضاء على المصالح الفردية .

ولن اخذ الالمان بنظام المناهج ، كما اخذت به روسيا، ووضعوا برنامج الاربع سنوات ، فبعد ما بين هذا المنهاج والمنهاج الروسية ، لان المنهاج الروسي عبارة عن برنامج ينظم الحياة الروسية بكاملها ، وهي قائمة عليه بمجموعها ، وهو يقوم مقام جميع المقررات الفردية ، اما المنهاج الالماني فعبارة عن برنامج يحدد الغاية معين الهدف الغرض منه تأمين السياسة الاكتفائية في المانيا ، هذه السياسة التي كانت ايضاً ، من غايات الفاشستية اليتالية . ان النظام الاقتصادي الالماني قد تبع في سيره السياسة الالمانية . فكان قبل الحكم النازي غيره فيما بعد ، واقلبت الاشتراكية المستندة الى التعامل مع الخارج ، الى اشتراكية وطنية ، ترضى بشيء من التعاون معه حسب منهاج الدكتور شاخت ، ثم تعكف على نفسها وتفرق بسياسة الاستغناء والاستكفاء وحسب منهاج السنين الاربع الذي تولى غورنغ تطبيقه ، وجدير بنا ان نتبع النظام الاقتصادي الالماني في خطواته لندرس تدابير في الصناعة والزراعة والعمل ، والطرق التي اتبعها في سبيل مكافحة البطالة وفي سبيل تنظيم الحياة الاقتصادية الالمانية .

١ . — قبل الحكم الوطني الاشتراكي :

خرجت المانيا من الحرب العامة الاولى منهوكة القوى العسكرية ، محطمة الآلة الاقتصادية ، محرومة من مستعمراتها ، ومضطرة الى ان تعتمد على الدول الاجنبية لتدارك غذائها ، ولتدارك المواد الأولية لصناعتها ، وكان عليها ان تدفع اثمان هذه المواد اضافة الى ما ينبغي عليها دفعه من ديون الحرب وتويضاتها ، فلجأت الى الدول الاجنبية تستقرض منها كثيراً من الاموال الطائلة تقي بها ديونها ، وتعيد بناء صناعاتها الضخمة ، ليتسنى لها الاستفادة من كفاءتها الصناعية ، فتبيع مصنوعات في الاسواق الاجنبية وتفي ما عليها من الديون . واستمر الحال على ذلك حتى جاءت ازمة عام ١٩٢٩ فامتنع عليها ان تستقرض ما تحتاج اليه من الاموال واوصدت بوجه مصنوعات ابواب البلاد الاجنبية لاتباعها جميعاً سياسة حماية صناعية ضيقة . فوقعت المانيا في الضيق وكثرت البطالة ، وتسنى للحزب النازي ان يصل الى الحكم .

٢ . — بعد الحكم الوطني الاشتراكي : (منهاج الدكتور شاخت)

بعد ان استولى النازيون على مقاليد الامر ، استطاعت المانيا في مؤتمر لوزان (تموز ١٩٣٢) ان تتخلص من ديونها السياسية، وبقي عليها ان تدفع فوائد القروض التي استنداتها منذ الحرب واسناد دين داووزيونغ .

ولم تكن تستطيع ان تجد السفائح الاجنبية اللازمة لذلك الا عن طريق وفر الميزان التجاري ، ولكن هذا الميزان بدأ يصبح عاجزاً منذ عام ١٩٤٤ وصارت الصادرات اقل من المستوردات . ويرجع ذلك الى هبوط التقدين الامريكي والانجليزي — الامر الذي أدى لرخص اسعار هذين البلدين — الى سياسة الحماية التي انتشرت في العالم ، الى سوء العلاقات الاقتصادية مع روسيا اذ هبطت الصادرات الالمانية الى خمسيها بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٤ ، ولقد سعت المانيا الى استعادة هذه السوق فاقترضت روسيا ٢٠٠ مليون مارك عام ١٩٣٩ بفائدة ٢ في المائة على ان تشتري بها روسيا مصنوعات المانية ولكن روسيا لم تجدد هذا الاتفاق في السنة التالية . وفي الوقت نفسه تلكأت المانيا في دفع اسناد بولغ وداوز ، فقررت انكلترا ان تحجز رؤوس الاموال الالمانية الموجودة في انكلترا .

ماذا تصنع المانيا في هذه الحال ؟

كان بين يديها برنامج المهندس « فدر » الذي كان وضعه لتطبيق الاشتراكية الالمانية منذ عام ١٩٢١ والذي ينص على ان : « الدولة الاشتراكية الجديدة لا تستوحي الا الصالح العام ؛ هي تعترف للمواطن بحقه بالعمل وبالاسعاف ، ولكن العمل اجباري ان الربيع يخالف الاخلاق ويجب الغاء فائدة النقد . على الدولة ان تجعل المؤسسات الكبرى حكومية او ان تحدد نشاطها لمنفعة المؤسسات الصغرى . على الدولة ان تخلق عمالاً من غير ان تحتاج الى رأس المال اذ في استطاعتها الاتفاق على منشآتها ببطاقات تستهلكها ارباح الثروات المخلوقة وعليها ان تلغي الضرائب وان تتخلص من عبوديتها للبلاد الاجنبية . وهي تستطيع ذلك اذ عدلت عن الاستقراض وقللت من حاجاتها واقتصرت في استيراد المواد الاولى على ما يعادل المقدار الممكن اصداره من المصنوعات » . فهذا البرنامج يشرع سياسة اكتفائية اشتراكية من نوع جديد ،

مستقلة عن السياسات العالمية ، تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن والارياف وتجعلها تحت حماية الدولة ورقابتها .

ولقد فكر البعض عام ١٩٣٤ بالعودة الى برنامج «قدر» وسياسته الاكتفائية ورأى ان على المانيا ان لاتراجع امام التهديد البريطاني وان تعزل عن العالم ، فتقلل ما امكثها من استيراد المواد الاولية التي تجري مبادلتها لقاء المصنوعات ، وتقضي على الصناعة الضخمة المؤسسة لاجل الاسواق العالمية ، وتخصصها بالسوق الداخلية .

سياسة شاخت :

في هذه الحالة ، جاء الدكتور شاخت مكان الدكتور شميت منذ ٢ آب ١٩٣٤) فابعد «قدر» ووضع برنامجه الجديد الذي يتلخص في جملة مشهورة : « انا لا نملك ذهباً ، فعلينا ان لانستدين من جديد ، وان لانشتري مواد اولية الا بقدر ما نستطيع ان نبيع من السلع المصنوعة وعلينا ان نقي ما علينا من الديون القديمة بما يسمح لنا به دائنونا من زيادة في التصدير » ، واسس خمسة وعشرين مكتباً للرقابة تعني برقابة الاستيراد وتوزيع الاجازات والنقود الاجنبية ، وعقد معاهدات اقتصادية على اساس المقايضة .

وبدهي ان هذا التدير يعتبر في حكم السياسة الاكتفائية لا كسياسة الناشئة ، ولكن كسياسة مؤقتة ، « انبثقت عن ازمة مالية وفرضتها على المانيا البلاد الاجنبية » — كما يقول شاخت — .

ان رقابة التجارة الخارجية بدأت منذ عام ١٩٣٥ وادت في الواقع الى تحسين الميزان التجاري ، بفضل التصدير الى بلاد ما وراء البحار . ولقد بدأت الصناعة الثقيلة سيرها السريع لحساب الدولة ، ساحة خلفها النسيج والبناء ، فارتفع ما استورد من الحديد الى مثليه بين عام وآخر ، وكان نصف الحديد المستورد حديداً

افرنسياً ، وكذلك كثر استيراد المواد الاولية ليتسنى للصناعة ان تشتغل لحساب الدولة حتى قال غورنغ عام ١٩٣٥ « اما ان نشترى زبدة وتخلي عن الحرية او ان نختار الحرية وتخلي عن الزبدة . لقد فضلنا المعدن واثبتنا اناقادرون على التضحية في سبيل غاية سامية » .

٣ — منهاج السنوات الاربع :

على ان السياسة الخارجية التي اتبعتها المانيا لم تعد تسمح لها ان تعرض على العالم معاهدات تجارية ، ولذلك رأت ان تمنع في سياسة شاخت الاكتفائية ، فقررت وضع منهاج خاص بذلك يطبق بمدة اربع سنوات ويتولى الاشراف عليه غورنغ وقد دعا اليه هتلر في خطاب له القاه في نورمبرغ عام ١٩٣٦ اذ قال : « يجب ان تصبح المانيا بعد اربع سنوات ، مستقلة تمام الاستقلال عن الخارج في كل ما تستطيع ان تقدمه الكفاءة والكيمياء والمعامل والمناجم الالمانية » .

سار رجال المنهاج في سبيل تنفيذ هذه السياسة الاكتفائية شوطاً بعيداً فعنوا بتحديد استهلاك بعض المواد ، كالورق والكاولتشوك وبصنع مواد صناعية تقوم مقام المواد المستوردة ، فاستخرج السكر من الحشب وكثر صنع السلولوز واستعاضوا بمنتجات سهلة الاتاج عن منتجات كثيرة النفقات فقل استهلاك لحوم البقر والدهن وبعض الزيوت وخل محلها استهلاك الحراف والسك والارانب والبطاطا .

ولقد عمد الالمانيون في سبيل تنفيذ هذا المنهاج الى تنظيم الحياة لاقتصادية من حيث مكافحة البطالة ، ومن حيث السياسة الزراعية ومن حيث التنظيم الحرفي . اما من حيث البطالة فقد رأت الحكومة نفسها امام ستة ملايين من العاطلين ، وحاولت ان تقلل هذا العدد بطرق مختلفة : فخلقت اشغالات عامة كالانشاء الطرق والاقنية والجلوس وتشجير الغابات والسكك الحديدية ، وانشأت ما يدعى « بالخدمة المدنية » وهي عبارة عن جيوش عمل تقوم ببعض المشاريع الانشائية ، وكذلك بدأت تساعد على اعادة العمال الى الارض .

واما من حيث السياسة الزراعية فان « داره » قصد الى الحيلولة دون هجر الفلاحين قراهم الى المدن ، وإلى زيادة ولادات الفلاحين في سبيل اصلاح النسل الالماني واثباته ، فابوجد مؤسسة جديدة تشبه الاوقاف ، وتدعى « بالارض الارثية » وهو يعنى بها ارضاً لا تتجاوز مساحتها ١٢٥ هكتاراً يعيش عليها المزارع واسرته ، ولا يجوز بيعها او قسمتها او هجزها ، وتنقل بالارث الى الذكور دون الاناث ، وقد كان في المانيا سبعون الفا من هذه الاراضي .

ثم ان « داره » اعلن معركة الغذاء ضمن منهاج الاربعة سنوات ، فألف « حرفة الغذاء على الطريقة الالبالية » وفوضها لتنظيم انتاج المواد الغذائية وتحويلها واستهلاكها وتحديد الاسعار ، وكلفها العناية باتقان الانتاج واستعمال سائر الطرق العلمية حتى استطاع كما في ايطاليا ، ربح معركة الحبوب والبطاطا والسكر .

واما من حيث تنظيم الصناعة والتجارة فقد وضعت المانيا « دستور العمل » منذ ١ ايار ١٩٣٣ ، وبسطت سلطتها على نقابات العمال ، وصارت « جهة العمل » المستندة الى الحزب النازي هي المسيطرة على التنظيم النقابي ، فتألف اتحادان : احدهما للعمال والآخر لارباب العمل ، وصار الاعتصاب ممنوعاً ، اذ ترفع الخلافات الى محكمة خاصة تتألف من ممثل عن العمال وارباب العمل والحكومة .

ثم ان دستور العمل ادخل في الحياة الاقتصادية مفهوم « الزعيم » وصار المستحدث زعيم المؤسسة وعمالها « اتباعه » ، يمثلهم اليه « امناء » يستخونهم ، وهو يأخذ رأيهم متى شاء ، ولما رقي العمل الذين تعينهم الحكومة ان يحرموا « الزعيم » من رئاسة المعمل ، وان يراقبوا تنفيذ قانون العمل . ثم ان العامل لم يعد حراً في اختيار العمل ، اذ صار مجبراً على حمل « هوية شخصية » يذكر عليها ماضيه في العمل ، وتبقى هذه الوثيقة في يد صاحب العمل ، فلا يستطيع العامل ان ينتقل من معمله بدون رضا صاحب المعمل ورضا مصلحة الترخيم ، وقد استفادوا من ذلك في منع العمال الزراعيين من هجر القرى الى المدن .

على ان السياسة الاكتفاية لم تجر بدوافع اقتصادية محضة ولكنها تبيجة للدوافع

السياسة الداخلية والخارجية ، وقد صنع الوطنيون الاشتراكيون ماضعه حلفاؤهم
الابتاليون اذ خلقوا اقتصاد موحداً في سبيل الحرب ، لم يصنعوا كاروسيين فلم تذهب
حكومتهم الى الغاء الرأسمالية وانما اكتفت برقابها وتحييد ارباحها ، ولكن مستوي
المعيشة بقي يتدنى رغباً عن الجهود والمبدولة في سبيل اكثار الانتاج ولم يكن امام المانيا
غير ان تتعاون مع البلاد الاجنبية في سبيل تنشيط المبارلات الخارجية ، وقد حاول
ذلك شاخت بسياسيته الى بروكسل وباريس . كما حاول ذلك هتلر حين صرح عام
١٩٣٧ « ان عهد المفاجآت قد انتهى ، وقد اقبل عهد المفاوضات » ولكن السياسة
الالمانية بقيت سياسة مفاجآت ، والمجاهير المانية التي ذابت في العقيدة النازية بقيت
تتطلع الى فجر جديد يعيد الهدوء الى اعصابها ، والرخاء الى منازلها ، ولكن الجو
الاوربي كان مكهرباً ، وكانت الشعوب تنهبا للحرب وكأنها تحسب التسليح مطيلاً عهد
السلم ، واقلبت الجهود الاقتصادية الالمانية الى اداة حرية تفتح الاسواق امام الصناعة
الالمانية ، وكان المصير محتوماً ، فبعد الحرب الاسبانية ، سار الالمانيون خلف نجمهم
الطالع الى تشكوسلوفاكيا وبولونيا ، حتى افلح خلف ستالينغراد .
لقد اختارت المانيا سياسة « العظمة والفتح » دون سياسة الرخاء ، واختارت
سياسة « المدفع » ولكن المدفع خذلها .

مصادر الباب الاخير

Cole	:	Practical Economics
Pirou	:	Les nouveaux courants de la théorie économique aux Etats unis
Teilhac	:	Economie Politique pour les Français
Mussolini	:	L' Etat corporatif
Vermeil	:	Doctrinaires de la Révolution allemande
Staline	:	Le matérialisme dialectique
B. Parrès	:	Russia
P. Einzig	:	The Economic foundations of Facism
Pithliani	:	The Italien corporative state
Nogaro	:	La crise économique dans le monde
Philip	:	La crise et l'économie dirigée
Noyelle	:	Economie dirigée

مجلة القانون والاقتصاد

فؤاد محمد شبل

المال عصب الحرب

احمد السمان

موجز الاقتصاد السياسي (الجزء الاول)

Handbook of the soviet union

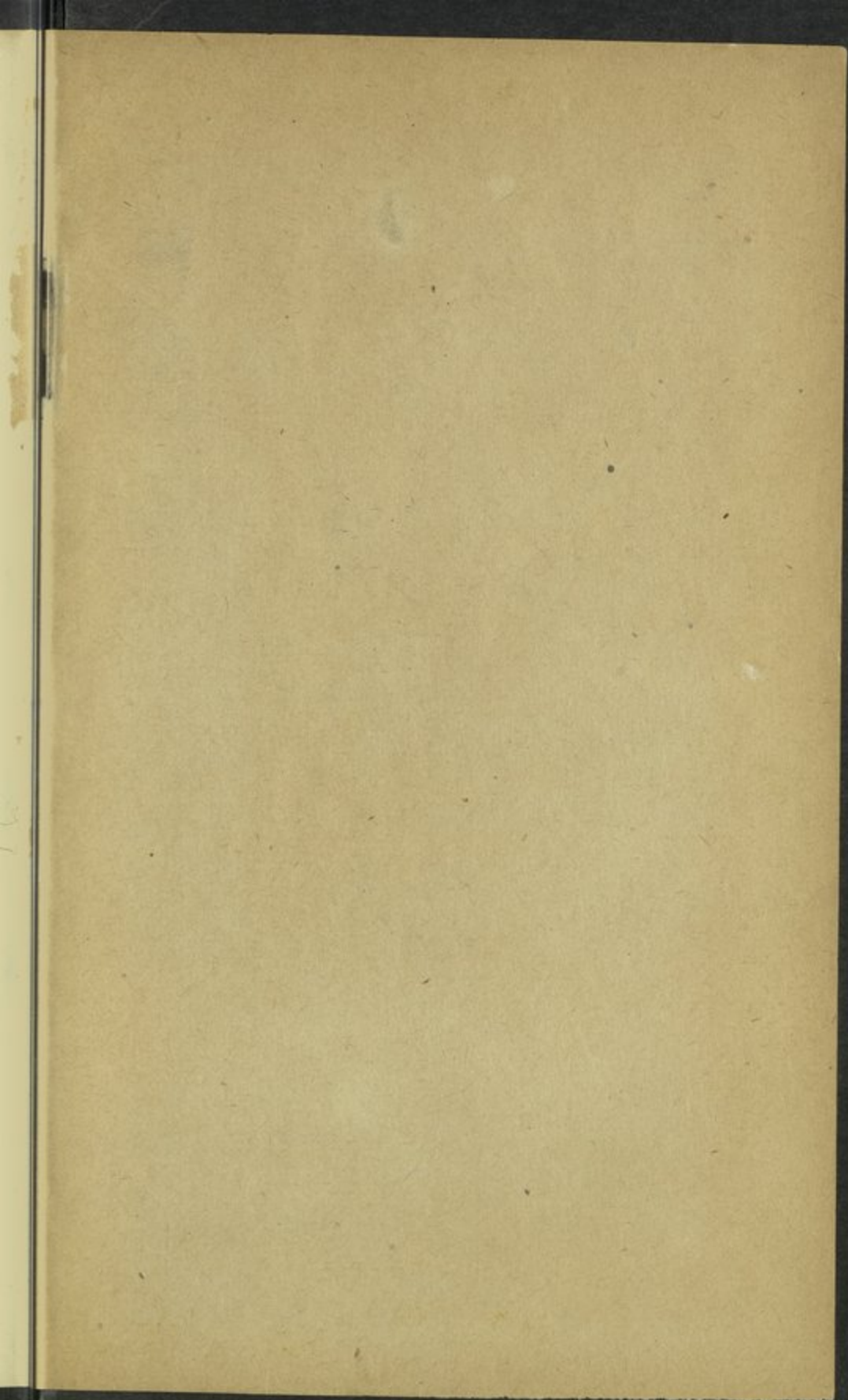
Burns : Russia 's productive system

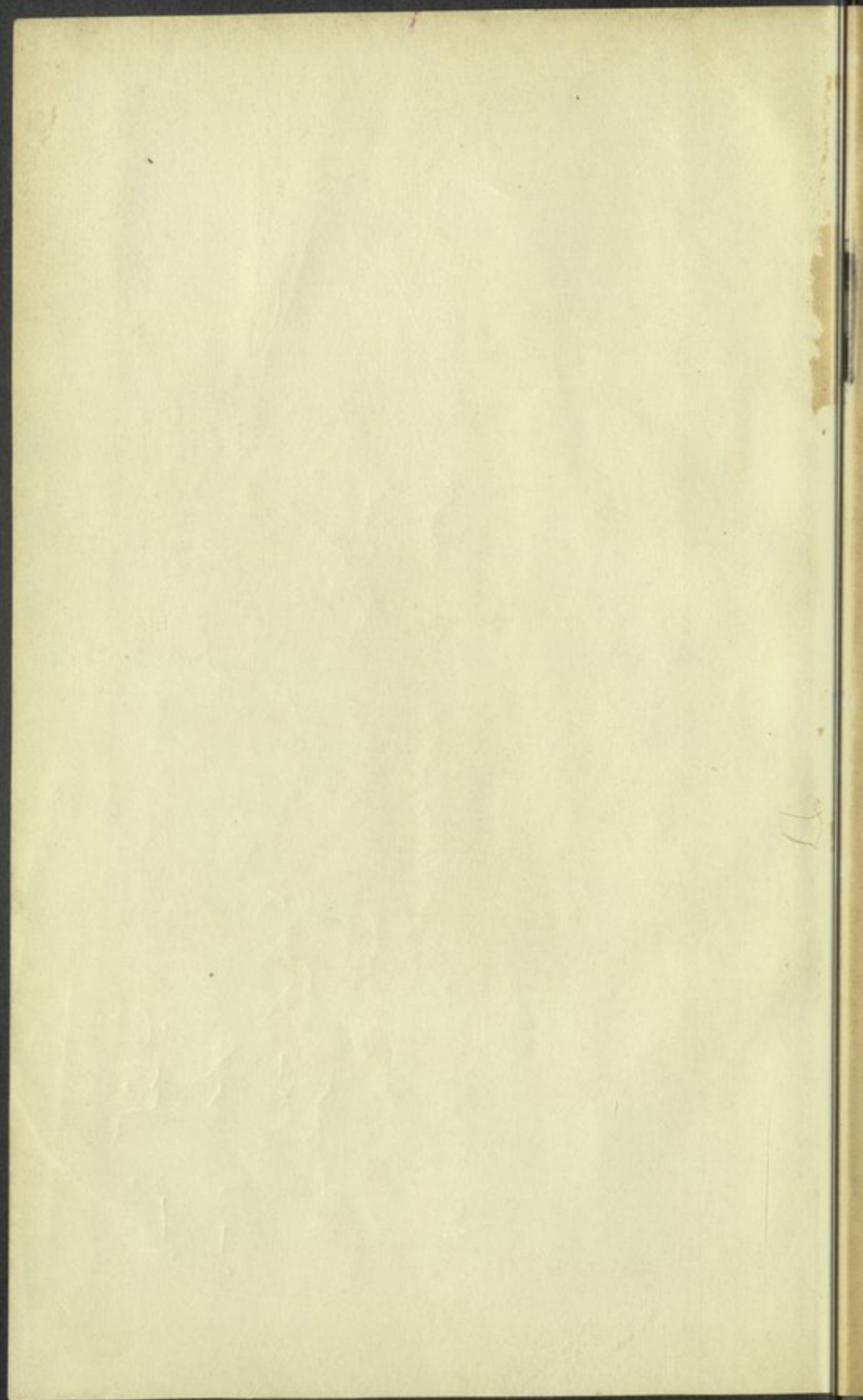
Vaile : The Economic Effects of the N. R. A.

B. de . Jouvenel : La crise du capitalisme americain

Encyclopédie Française T. X.

Le planisme soviétique





Sam Houston

330:Sa18wA:c.1

السمان، احمد

الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015381

American University of Beirut



330

Sa18wA

General Library

